

الكتاب الذي لا ينفك عن الشريعة والقانون

التبيان  
لجميع غموض النسخ  
والتكرار

الكثير  
مختطف في الزمان  
الاستاذ المبرر في الشريعة والقانون

الطبعة الاولى ٢٠١٤

# الشيئات

## لرفع غموض النسخ في القرآن

تأليف

الدكتور مصطفى ابراهيم الزلي

الاستاذ المتمرس في الشريعة والقانون



طبعت على نفقة  
السيد رئيس وزراء حكومة اقليم كردستان العراق  
الاستاذ نيچيرفان البارزاني المحترم

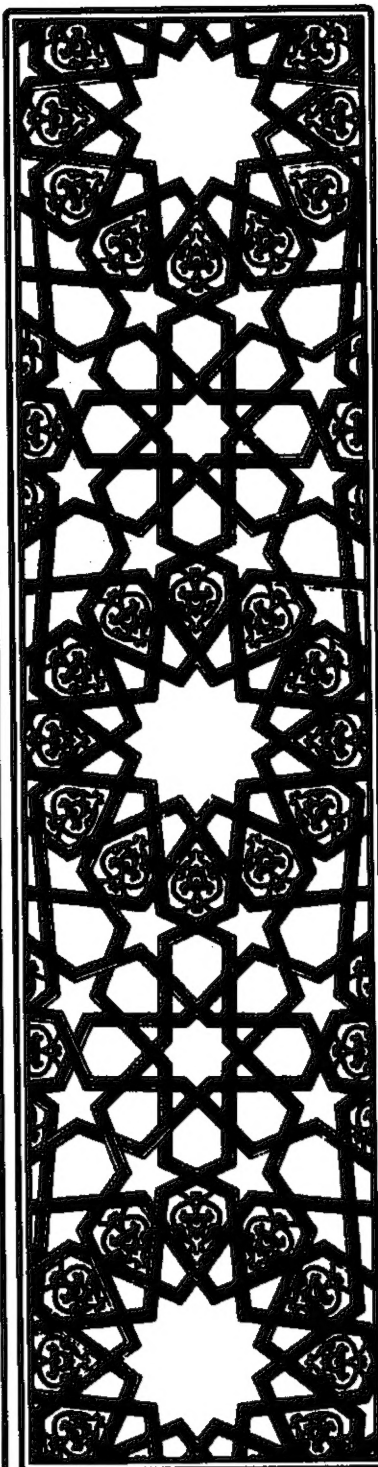
## التبيان لرفع غموض النسخ في القرآن

تأليف : البروفيسور مصطفى ابراهيم الزلي  
الناشر: نشر احسان للنشر و التوزيع  
الطبعة الأولى ٢٠١٤ - ١٤٣٥  
مدير المشروع: ريدار رؤوف احمد  
تصميم : جمعة صديق كاكه  
المشرف على الطبع: ياسر يعقوبي

رقم الإيداع : ٩٤٦ - ٢٠١١  
رقم الدولي (ISBN) للمجموعة:  
978-600-349-009-3  
رقم الدولي (ISBN) للكتاب:  
978-600-349-006-2

الموقع: <http://zalmi.org/arabic>  
الايمل: [dr.alzalmi@gmail.com](mailto:dr.alzalmi@gmail.com)  
فيسبوك: [facebook.com/dr.alzalmi](https://www.facebook.com/dr.alzalmi)

يمنع طبع أو اخراج هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من اشكال الطباعة أو  
النسخ أو التصوير أو الترجمة الي أي لغة. الا بأذن خطي من المؤلف



﴿الرَّكَنُ أَكَمْتُ إِيْنَهُ ثُمَّ فَصَلْتُ مِنْ لَدُنْ  
حَكِيمٍ خَيْرٍ ﴿١﴾﴾

سورة هود / ١

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿١﴾﴾

سورة الحجر / ٩

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ  
عَزِيزٌ ﴿١١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ  
خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾

سورة فصلت / ٤١-٤٢





## الفهرس

١١	المقدمة .....
١٣	الأسباب الموجبة .....
١٧	النسخ .....
١٧	النسخ في لغة العرب: .....
١٧	النسخ في اصطلاح السلف: .....
٢٠	النسخ في اصطلاح الخلف: .....
٢١	إمكانية النسخ .....
٢٣	التدرج في القضاء على نظام الرق .....
٢٤	منايع الرق .....
٢٨	أسباب القضاء على نظام الرق: .....
٣٠	شروط النسخ: .....
٣٨	أدلة أنصار النسخ في القرآن .....
٤٥	المقالة في القول بالنسخ في القرآن .....
٥١	أسباب المقالة في القول بالنسخ في القرآن: .....
٦١	الفروق الجوهرية بين النسخ والتخصيص .....
٦٥	أقسام النسخ .....
٦٥	التقسيم الأول- من حيث المنسوخ: .....
٧٤	التقسيم الثاني: للنسخ في القرآن من حيث الناسخ: .....
٨٤	التقسيم الثالث من حيث طبيعة الحكم : .....
٨٧	النسخ المزعوم في سورة البقرة .....
١٠٤	أدلة بطلان زعم النسخ: .....
١٥٢	النسخ المزعوم في سورة آل عمران .....
١٦١	النسخ المزعوم في سورة النساء .....

١٩٤.....	النسخ المزعوم في سورة المائدة
٢٠٧.....	النسخ المزعوم في سورة الأنعام
٢١٩.....	النسخ المزعوم في سورة الأعراف
٢٢٢.....	النسخ المزعوم في سورة الأنفال
٢٣٤.....	النسخ المزعوم في سورة التوبة
٢٤٢.....	النسخ المزعوم في سورة يونس
٢٤٤.....	النسخ المزعوم في سورة هود
٢٤٦.....	النسخ المزعوم في سورة يوسف
٢٤٧.....	النسخ المزعوم في سورة الرعد
٢٤٩.....	النسخ المزعوم في سورة الحجر
٢٥٠.....	النسخ المزعوم في سورة النحل
٢٥١.....	النسخ المزعوم في سورة الإسراء
٢٥٦.....	النسخ المزعوم في سورة الكهف
٢٥٧.....	النسخ المزعوم في سورة مريم
٢٦١.....	النسخ المزعوم في سورة الأنبياء
٢٦٤.....	النسخ المزعوم في سورة الحج
٢٧١.....	النسخ المزعوم في سورة المؤمنون
٢٧٤.....	النسخ المزعوم في سورة النور
٢٨٤.....	النسخ المزعوم في سورة الأنفال
٢٨٧.....	النسخ المزعوم في سورة الشعراء
٢٨٨.....	النسخ المزعوم في سورة النمل
٢٨٩.....	النسخ المزعوم في سورة القصص
٢٩٠.....	النسخ المزعوم في سورة العنكبوت
٢٩٢.....	النسخ المزعوم في سورة الروم
٢٩٣.....	النسخ المزعوم في سورة لقمان
٢٩٤.....	النسخ المزعوم في سورة السجدة
٢٩٥.....	النسخ المزعوم في سورة السبا



٢٩٦	النسخ المزعوم في سورة فاطر
٢٩٧	النسخ المزعوم في سورة الصافات
٢٩٩	النسخ المزعوم في سورة ص
٣٠٠	النسخ المزعوم في سورة الزمر
٣٠٢	النسخ المزعوم في سورة غافر
٣٠٤	النسخ المزعوم في سورة فصلت
٣٠٥	النسخ المزعوم في سورة الشورى
٣١١	النسخ المزعوم في سورة الزخرف
٣١٤	النسخ المزعوم في سورة الدخان
٣١٦	النسخ المزعوم في سورة الجاثية
٣١٩	النسخ المزعوم في سورة الأحقاف
٣٢٣	النسخ المزعوم في سورة محمد
٣٢٨	النسخ المزعوم في سورة ق
٣٣٠	النسخ المزعوم في سورة الذاريات
٣٣٣	النسخ المزعوم في سورة الطور
٣٣٦	النسخ المزعوم في سورة النجم
٣٣٩	النسخ المزعوم في سورة القمر
٣٤٠	النسخ المزعوم في سورة الواقعة
٣٤٢	النسخ المزعوم في سورة الحشر
٣٤٣	النسخ المزعوم في سورة الممتحنة
٣٥١	النسخ المزعوم في سورة التين
٣٥٢	النسخ المزعوم في سورة العصر
٣٥٣	النسخ المزعوم في سورة الكافرون
٣٥٥	الاستنتاج



## المقدمة

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عرفتُ الأستاذ الجليل الدكتور مصطفى إبراهيم الزلي منذ أن بدأت معه في التدريس بكلية صدام للحقوق. فقد شاطرته في تدريس مادة (المدخل لدراسة الشريعة). ثم استقر هو بتدريس مواد الشريعة واستقللت بتدريس القانون المدني.

ظلت صلتني بهذا الأستاذ الجليل تزداد يوماً بعد يوم وظل إعجابي بخلقه وعلمه وإخلاصه وتفانيه يزداد يوماً بعد يوم كنت أظن أن عصر فقهاءنا الكبار قد انقضى منذ زمن بعيد وأصبح مجرد ذكريات، فإذا بي أرى أحدهم يعيش بين ظهرانينا يحادثنا ونحادثه ونسأله فيفيض علينا علمه وأدبه.

تفضل الأستاذ الجليل الدكتور الزلي فقدم لي نسخة من مؤلفه القيم "التيبان لرفع غموض النسخ في القرآن". فبدأت بقراءته (بل بدراسته) فإذا بي وجهاً لوجه أمام عالم مدقق مجتهد وضع نصب عينيه الدفاع عن الإسلام وتنزيه كلام الله من التناقض واللفو. تصدى الأستاذ الجليل لبحث موضوع من أدق مباحث القرآن الكريم واشدها تعقيداً وغموضاً، وأخذ يسير في بحثه بخطوات مرسومة مستأنية لم ينته منها إلا بعد أن أضأ لك كل جوانب البحث وغموضه ووضع أمام عينيك حقيقة النسخ واضحة جلية.

بدأ الأستاذ الكبير بتحديد مفهوم النسخ واستبعاد ما ليس منه، فالنسخ عبارة عن رفع حكم شرعي بدليل تراخ. هذا هو (النسخ) بمعنى الدقيق، أما تخصيص العام، وتقييد المطلق والاستثناء والرخصة بعد العزيمة فليس من النسخ في شيء.

عرض الأستاذ الكبير لأسباب المفالات في القول بنسخ القرآن (وحصرها في سبعة عشر سبباً) كما عرض لقول بعضهم أن آية السيف نسخت (١٤٤) آية من آيات القرآن وأن آخر هذه الآية نسخ أولها؟! وقال إن مجموع آيات القرآن الكريم (٦٢٠٤) آية ذهب بعضهم إلى أن المنسوخ منها (٥٦٤) آية أي ما يقارب عشر آيات القرآن الكريم. أفينسجم هذا الرأي مع ما ينبغي أن يحاط به كلام الله من تقديس واحترام وتنزيه والواقع إن هذا النفر من الناس



قد أخطأوا في استنتاجاتهم بفتحهم الباب على مصراعيه أمام أعداء الإسلام وأمام أولئك الذين يملطون بين النسخ والبداء وبين النسخ والأنساء وبين نسخ الأحكام ونسخ الأخبار. لم يكتفِ الأستاذ الكبير بتحديد مفهوم النسخ وشروطه، ونطاقه، وأنواعه، وعرض كل هذه المسائل والأبحاث عرضاً واضحاً رائعاً لا تكاد تغطي بمثله في أي مرجع آخر، وإنما عهد إلى استعراض الآيات التي زعموا أنها منسوخة، فقد عرض لأكثر من خمسين آية مبتدئاً منها بما ورد في سورة (البقرة) منتهياً بما ورد في سورة (الكافرون) سلط على هذه الآيات التي زعموا بأنها منسوخة ما أفاء الله عليه من علم غزير بالفقه وأصوله وبالبلاغة والمنطق وبالفلسفة وعلم الكلام وما حباه الله من إيمان صادق وعقل نير وغيرة على الإسلام وعلى كتاب الله جل وعلا. فناقش من زعم أنها آيات منسوخة وفند زعمهم هذا بما يجعلك تفرج وأنت مطمئن القلب قرير العين ثابت الإيمان، لكتاب الله العزيز في قلبك المكانة التي يجب أن تحتلها في قلب كل مؤمن صحيح الإيمان.

هذه نظرة طارئة إلى هذا المؤلف الجليل الذي يعتبر في نظري فتحاً فتح الله له قلب هذا الأستاذ الكبير المجاهد المؤمن، داعياً المولى عز وجل له دوام الصحة والعافية وطول العمر، وإن يحفظه المولى ذخراً للعلم وعلماً نبياً من أعلام الإسلام. انه نعم المولى ونعم المجيب.

الأستاذ المتعرض الدكتور

حسن علي الذنون

## الأسباب الموجبة

الدوافع التي دفعتني الى تقديم هذه الخدمة المتواضعة للقرآن الكريم وانا في مرحلة الشيخوخة وارذل العمر وضعف قدرة التفكير والإبداع كثرةً منها ما يلي:.

أولاً- تفنيد مزاعم المستشرقين الذين ديدنهم البحث عن الشبهات وعلامات الاستفهام المزهومة ، لتشويه حقيقة خاتمة الرسالات الإلهية. ومن تلك الشبهات الاحتجاج بالنسخ في القرآن ، على عدم كونه وحياً إلهياً على أساس أن تشريع حكم لم إلغاه وتبديله بأخر بعد مدة من سمات النقص. والله تعالى منزلة عن النقص . فالنسخ في القرآن دليل على كونه من صنع محمد نفسه.

وقد سبقني بعض علماء وشيوخ الأزهر في رد مزاعم المستشرقين في نسخ بعض الآيات. وسبق الكل بمنات السنين المرحوم العلامة أبو مسلم الأصفهاني الذي أثبت في تفسيره الكبير عدم وجود النسخ في القرآن ، ولكن أحرقه بعض الجهلة حتى لا تنتشر هذه الحقيقة الصابئة.

ثانياً- التمييز بين ما يجري فيه النسخ وما لا يجري فيه، ومحاولاتي لنفي النسخ تقتصر على نسخ القرآن بالقرآن مع الاحتفاظ بالنسخ فيه. أما نسخ السنة بالسنة أو بالقرآن ، ونسخ بعض أحكام الرسالات السابقة بالرسالة المحمدية فهو من البديهييات التي لا يمكن إنكارها

ثالثاً- من البديهي أن النسخ أو إلغاء حكم سابق بدليل لاحق في الشرائع والقوانين نوعان صريح وضمني .:

أ- النسخ الصريح: كأن يقول القرآن أن الآية كذا منسوخة بالآية كذا، وهذا واضح ولكن لا يوجد في القرآن الكريم هذا النوع من النسخ

ب- النسخ الضمني: هو أن تجتمع في القرآن آيتان متناقضتان تتوافر فيهما شروط التناقض ، ولرفع هذا التناقض تُعد الآية المتأخرة تشريعاً ناسخة

للآية السابقة لرفع التناقض، لإتفاق العلماء والعقلاء على أن المتناقضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، كما يأتي ذلك مفصلاً في هذا الكتاب.  
 رابعاً- إثبات عدم وجود حكمة تقتضي النسخ في القرآن، فالنسخ فيه بلا حكمة عبث والله منزّه عن أن يعمل العبث أو يقره، وأوجه ذلك لا تفلو من إحدى الفرضيات الآتية:.

أ- لم يعلم سبحانه وتعالى حين تشريع الحكم الأول الملقى أن الحكم الجديد البديل الناسخ أصلح. وهذا يستلزم نسبة الجهل إلى الله تعالى واللازم باطل بإتفاق العقلاء وكذلك المنزوم.

ب- أو كان يعلم ذلك ولكن كان عاجزاً آنذاك عن الإتيان بهذا البديل وهذا يستلزم نسبة العجز إلى الله واللازم باطل بلا خلاف وكذلك المنزوم.

ج- أو كان يعلم أن الناسخ أصلح للبقاء من المنسوخ وكان قادراً عليه ورغم ذلك فضل النسخ على الإتيان بالأصلح حين التشريع وهذا مرفوض أيضاً بإتفاق العقلاء لأنه من باب العبث والسفه والله سبحانه منزّه عنهما.

د- أو كان مركز المسلمين في البداية ضعيفاً لذا سمح القرآن في التعامل مع غير المسلمين بصوره تدريجية والتساهل معهم وفضل الاقتناع بالحكمة والموعظة الحسنة على إستخدام العنف والقوة ، ولما تقوى مركزهم وتكفروا من استخدام القوة تبذلت الرسالة المحمدية من أسلوب الطريقة السلمية إلى أسلوب القوة ، وإستخدام طريقة العنف ، وهذا ما زعمه المستشرقون فيما كتبوا عن الاسلام والمسلمين في تعاملهم مع غير المسلمين وهذا الزعم باطل لأن الطرف الداعي الى الصواب هو الله ولم يكن المسلمين ولا يتصور بالنسبة الى الله الضعف.

هـ- الاحتجاج الاخير لانصار النسخ هو أن أحكام القرآن تغيرت بتغير المصالح البشرية فالمصلحة التي كانت تقتضي الحكم المنسوخ تغيرت وتبدلت بمصلحة جديدة إقتضت تغيير الحكم (المنسوخ) والإتيان بالحكم الجديد (الناسخ)

هذه الفرضية لو سلمنا بها لَنُزِمَ القول بتعطيل العمل بالقرآن اليوم وفي المستقبل لأن القول بنسخ أكثر من (٢٥٠) آية قرآنية كما يقول بعض أنصارالنسخ خلال ثلاث وعشرين سنة من عمر الوحي على أساس تَغْيِير المصالح في بيئة متخلفة كالجيزة العربية يستلزم عدم



وجوب العمل بالقرآن بعد أن تغيرت المصالح البشرية في هذا العصر أكثر من مئة مرة بالنسبة لعمر الوحي،

وهذا الزعم باطل بدهة لأن القرآن إقتصر على الكليات التي لا تتأثر بالازمنة والأمكنة وكلف العقل البشري بإرجاع الجزئيات المتأثرة بالمتغيرات الزمانية والمكانية الى تلك الكليات.

فبقاء الرسالة المحمدية ومدى شموليتها وإحاطتها بكل ما يحدث في المستقبل مبنيان على أساس حصر القرآن في الكليات غالباً، وإرجاع الجزئيات المتغيرات والمستحدثات في المستقبل الى تلك الكليات.

سادساً- تنبيه من يدافع عن وجود النسخ في القرآن بحسن ظنه على أنه لن يخدم بهذا الدفاع سوى اعداء الاسلام من<sup>(١)</sup> طعنوا في مؤلفاتهم القرآن بالنسخ محتجين بأن النسخ من سمات تشريعات تكون من صنع الانسان.

سابعاً- ابراز الخلط القائم بين النسخ بمعناه العام عند السلف الصالح الشامل لكل ما يطرا على النص من تفصيل أو تقييد أو تفصيل أو تخفيف أو نحو ذلك وبين النسخ بمعناه الخاص الذي استحدثه علماء الاصول المتأخرون وهو الغاء حكم سابق بدليل شرعي لاحق، ومن الخطأ الجسيم إثبات النسخ بمعناه الخاص عند الخلف بالنسخ بمعناه العام عند السلف. ثامناً- الايمان بالقرآن الكريم يأتي مباشرة بعد الايمان بالله وقد اجمع العلماء المسلمون قديماً وحديثاً على عدم جواز الاعتماد على الظنيات في المعتقدات بالاجتهادات ولا باتباع المسالك التقليدية<sup>(٢)</sup> والايمان التقليدي، وكل ما قيل بصدد نسخ القرآن لا يستند إلا الى الادلة الظنية وهي لا تفيد إلا الظن.

تاسعاً- بعد مراجعة مئات المراجع المعتمدة من تفاسير القرآن والحديث الشريف وشروحه وكتب أصول الفقه والمؤلفات القديمة والحديثة بشأن النسخ في القرآن لم أجد دليلاً قطعياً من آية قرآنية أو سنة نبوية متواترة أو اجماع الصحابة أو اقوال كتّاب الوحي البالغ عددهم أكثر من اربعين صحابياً يدل على نسخ آية معينة بآية اخرى أو بسنة متواترة.

فكل ما كتب وقيل ليس إلا دليلاً ظنياً مختلفاً فيه مستنتجاً من أخبار الآحاد أو الاجتهادات الشخصية او الدلالات الظنية للنصوص فقد اجمع علماء الاسلام قديماً وحديثاً على أن ما ثبت باليقين لا يزول إلا باليقين.

(١) كالمستشرقين.

وهناك أسباب أخرى كثيرة يأتي بيانها وتفصيلها ودعمها بأدلة عقلية وعقلية بإذن  
 العلي العظيم راجياً من لطفه اللامحدود أن يعصمني من الخطأ والزلل وأن يحفظني من  
 تطاول السنة ذوي العقول المتعجرة والأفكار التقليدية المتعصبة ممن قولهم اعرض من  
 عملهم ولسانهم أمهر من عقولهم، انه على كل شيء قدير.

**المؤلف**

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أحاط علمه بما جرى ويجري في الازمنة الثلاثة والصلاة والسلام على من  
خوَّطب بقوله تعالى (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) وعلى آله وصحابه  
الذين يسروا طريق فهم القرآن لمن يأتي بعدهم.

## النسخ

### النسخ في لغة العرب:

النسخ في لغة العرب ورد بعدة معان منها: الإزالة ومنه قوله تعالى: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا  
يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكُمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾<sup>(١)</sup> ومعنى التبديل ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً  
مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزَلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْسِّرُ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. ومعنى  
التحويل كتناسخ الموارث أي تحويل الميراث من وارث الى آخر.  
ومعنى النقل من موضع الى موضع ومنه اكتب كتاب حرفاً بحرف والأصل نسخة  
والمكتوب عنه نسخة لأنه قام مقامه والكاتب ناسخ ومنسخ<sup>(٣)</sup>.

### النسخ في اصطلاح السلف:

هو كل ما يطرأ على ظاهر النص من تخصيص عمومه، أو تقييد مطلقه، أو بيان مجمله،  
أو تدرج حكمه، أو تحفيظه، أو إلغاء الحكم، أو نحو ذلك.  
قال الامام ابن العربي عند تفسير قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾  
: ان العلماء المتقدمين من الفقهاء والمفسرين كانوا يسمون التخصيص نسخاً لأنه رفع بعض

(١) سورة الحج/٥٢.

(٢) سورة النحل/١٠١.

(٣) لسان العرب لابن منظور (جمال الدين بن محمد مكرم الانصاري): ٢٨/٤ فصل النون وحرف الحاء.



ما يتناوله العموم مساعمةً، وجرى ذلك على السنتهم حتى أشكل على من بعدهم<sup>(١)</sup>. قال ابن قيم الجوزية<sup>(٢)</sup> تحت عنوان المراد بالناسخ والمنسوخ عند السلف والخلف: ((مراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ رفع الحكم بمطلته تارة وهو اصطلاح المتأخرين ورفع دلالة العام والمطلق والظاهر وغيرها تارة اما بتخصيص او تقييد او حمل مطلق على مقيد وتفسيره وتبينه حتى انهم يسمون الاستثناء والشرط والصفة نسخاً لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد فالنسخ عندهم وفي لسانهم هو بيان المراد بغير ذلك اللفظ بل بأمر خارج عنه ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى وزال عنه به إشكالات<sup>(٣)</sup> أوجبها حمل كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر)).

وقال القرطبي<sup>(٤)</sup>: ((التخصيص من العموم يوهم أنه نسخ وليس به لأن المخصص لم يتناوله العموم قط ولو ثبت تناول العموم لشيء ما ثم أخرج ذلك الشيء عن العموم لكان نسخاً لا تخصيصاً. والمتقدمون يطلقون على التخصيص نسخاً توسعاً ومجازاً)).

وقال الشاطبي<sup>(٥)</sup>: ((ان الذي يظهر من كلام المتقدمين ان النسخ عندهم في الاطلاق أعم منه في كلام الأصوليين: فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخاً وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخاً وعلى بيان المبهم والمجمل نسخاً كما يطلقون على رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر نسخاً، لان جميع ذلك مشترك في معنى واحد وهو ان النسخ في الاصطلاح المتأخر اقتضى ان الامر المتقدم غير مراد في التكليف وإنما المراد ما جىء آخره فالأول غير معمول به والثاني هو المعمول به وهذا المعنى جارٍ في تقييد المطلق فإن المطلق متروك الظاهر مع مقيدته فلا اعمال له في اطلاقه بل المعمول به هو المقيد فكأن المطلق لم يقد

(١) القرطبي: ١٦٩/٣.

(٢) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت-٧٥١هـ) أعلام الموقعين: ٣٥/١.

(٣) ومن هذه الاشكالات كثير من الأصوليين والمفسرين والباحثين يستدلون بقول السلف على نسخ كثير من الآيات بمعنى الخلف وهذا مرفوض منطقياً لأن الاعم لا يستلزم الاخص وبالتالي لا يستدل به على اثباته.

(٤) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر فرح الأنصاري الخزرجي الاندلسي القرطبي المفسر (ت-٦٧١هـ) الجامع لأحكام القرآن: ٦٥/٢.

(٥) إبراهيم بن موسى اللخمي الفرناطي المالكي (ت-٧٩٠هـ) الموافقات في أصول الشريعة: ١٠٨/٣.

مع مقيد شيئاً فصار مثل الناسخ والمنسوخ<sup>(١)</sup>. وكذلك العام مع الخاص إذا كان ظاهر العام يقتضي شمول الحكم لجميع ما يتناوله اللفظ فلما جاء الخاص أخرج حكم ظاهر العام من الاعتبار فأشبهه الناسخ والمنسوخ إلا أن اللفظ العام لم يهمل مدلوله جملة وإنما أهمل منه ما دل عليه الخاص<sup>(٢)</sup> وبقي السائر على الأول.

والمبين مع المبهم<sup>(٣)</sup> كالقيد مع المطلق فلما كان كذلك استعمل إطلاق لفظ النسخ في جملة هذه المعاني لرجوعها إلى شيء واحد).

قال الزركشي<sup>(٤)</sup>: بصدد اجتهاد المفسرين في قولهم بنسخ بعض الآيات: ((وكل ما في القرآن مما يدعى نسخه بالسنة عند من يراه فهو بيان لحكم القرآن وقال سبحانه وتعالى ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾<sup>(٥)</sup>). وأما بالقرآن على ما ظنه كثير من المفسرين فليس بنسخ وإنما هو نسا وتأخير، أو مجمل آخر بيانه لوقت الحاجة أو خطاب قد حال بينه وبين أوله خطاب غيره، أو مخصوص من عموم أو حكم عام لخاص أو لمداخلة معنى في معنى.. وأنواع الخطاب كثيرة فظنوا ذلك نسخاً وليس به وأنه الكتاب المهيمن على غيره وهو في نفسه متعاقد وقد تولى الله حفظه فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

وأكتفي بهذا العرض لأقوال كبار العلماء في قولهم بأن معنى النسخ عند السلف الصالح أعم بكثير من معناه المعروف عند علماء الأصول كما يأتي ويحل على هذا المعنى للنسخ عند السلف كل ما روي عن ابن عباس (رضي الله عنه) من نسبة النسخ إلى بعض الآيات القرآنية ولا يجوز للمفسرين وعلماء الأصول والباحثين الاستدلال بقوله على نسخ آية بمعناه الخاص عند المتأخرين.

(١) كما في قوله تعالى: (مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْفَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا) الآية مع قوله تعالى (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ) لأن قوله (نُؤْتِهِ مِنْهَا) مطلق مقيد بالمشيئة في قوله تعالى (المن يريد) كما يأتي في محله.

(٢) أي يهمل منه ما دل الخاص على إهماله ويحتمل بالباقي وهو ما عدا مدلول الخاص.

(٣) كما يأتي مثاله في قوله تعالى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) مع قوله تعالى (أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ) الآية وكما في قوله تعالى (قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ) مع قوله (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ) الآية.

(٤) الإمام بدر الدين محمد عبد الله الزركشي. البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد إبراهيم: ٤٣/٢.

(٥) سورة النحل/٤٤.

(٦) سورة الحجر/٩.

وكذلك يحمل على المعنى العام للنسخ ما روي عن سيدنا علي بن أبي طالب <sup>(١)</sup> كرم الله وجهه من أنه قال لقاضي الكوفة (أبي عبيد الله): هل علمت النسخ والمنسوخ؟ قال لا. قال: هلكت وأهلك أي عرضت نفسك والناس للهلاك ما دمت لا تعرف النسخ والمنسوخ، فهذه الرواية إن صحت فإن النسخ في كلامه أراد به تخصيص العام وتقييد المطلق وبيان المجمل وغير ذلك من المعاني التي تندرج تحت مفهوم النسخ عند السلف الصالح ومن الواضح أن من شروط أهلية القضاء أن يكون من يتولاه عالماً بصفات ألفاظ النصوص من عموم وخصوص وإطلاق وتقييد ومجمل ومبين ورخصة وعزيمة وغير ذلك مما عاجله علماء الأصول.

## النسخ في اصطلاح الخلف:

وردت تعريفات أصولية وتفسيرية في المراجع الأصولية للنسخ بمعنى الخاص عند المتأخرين وهي متعددة في التعابير ومختلفة أو متقاربة في المعاني كلها تدور حول معنى واحد وهو أن النسخ إلغاء حكم شرعي سابق بدليل شرعي لاحق <sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> الإتيان في علوم القرآن للسيوطي (جلال الدين): ٢/٢٠٧.

<sup>(٢)</sup> عرفه العالم الأصولي الحنفي صدر الشريعة (عبيد الله بن مسعود) في التوضيح والتنقيح: ٢/٣٠٥ فقال: هو أن يرد دليل شرعي متراخياً عن دليل شرعي مقتضاه خلاف حكمه.

وعرفه العالم الأصولي المالكي القرافي (شهاب الدين أحمد بن إدريس) في شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول ص ٣٠١: بأنه خطاب دال على ارتفاع حكم ثابت بظابط متقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه عنه.

وعرفه العالم الأصولي الشافعي ابن السبكي (تاج الدين عبد الوهاب) في كتابه جمع الجوامع: ٢/٥٠: بأنه رفع الحكم الشرعي بظابط.

وعرفه العالم الأصولي الحنبلي الفتوي (شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز) في كتابه شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير ص ٢٥٤: بأنه رفع حكم شرعي بدليل شرعي متراخ.

وعرفه العالم الأصولي الشيعي محمد جواد مغنية في كتابه علم أصول الفقه في ثوبه الجديد ص ١٩١: بأنه بيان دليل على انتهاء الحكم الموجود.

وعرفه العالم الأصولي الزيدي الحسين بن أمير المؤمنين المنصور بالله القاسم بن محمد في كتابه هداية العقول إلى غاية السؤال في علم الأصول: ٢/٤٠٧: بأنه بيان انتهاء حكم شرعي بطريق شرعي متراخ.

وعرفه العالم الأصولي الظاهري ابن حزم (محمد بن علي بن حزم الاندلسي الظاهري) في كتابه الأحكام في أصول الأحكام: ٤/٤٣٨: بأنه بيان انتهاء زمان الأمر الأول فيما لا يتكرر.

وعرفه العالم الأصولي الإباضي السالمي أبو محمد في كتابه شرح طلعة الشمس على الألفية: ١/٦٩: بأنه رفع حكم شرعي بعد ثبوته بحكم شرعي آخر.

ويلاحظ ان أكثر التعريفات الأصولية للنسخ ركزت على نسخ الحكم السابق بدليل شرعي لاحق وهذا يتعارض مع تقسيمهم للنسخ في القرآن باعتبار المنسوخ الى منسوخ الحكم والتلاوة معاً ومنسوخ الحكم دون التلاوة ومنسوخ التلاوة دون الحكم ذلك لأن تعريفهم اقتصر على إلغاء الحكم.

والتعريف المختار الذي أقترح الأخذ به هو أن النسخ إلغاء وحى سابق بوحي لاحق ويشمل الوحي المتلو (القرآن) وغير المتلو (السنة النبوية).

أما الحكم الاجتهادي فيعرف نسخه بأنه إلغاء حكم سابق بسند شرعي لاحق فيشمل إلغاء الإجماع بالإجماع وإلغاء القياس بإجماع أو بالقياس.

## إمكانية النسخ

١. لا خلاف بين علماء المسلمين في أن الشرائع الالهية السابقة نُسخت أحكامها الفرعية التي تختلف باختلاف الزمان والمكان بالشرعية الاسلامية لأن القرآن الكريم هو الدستور الإلهي الأخير جاء معدلاً للسلاسل السابقة فألغى منها ما كانت قابلة للإلغاء وأقرت منها ما كانت غير قابلة له كالأحكام الاعتقادية وآيات الأحكام التي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان وأصبحت تلك الأحكام الباقية جزءاً من شريعة الاسلام كما ان الدستور الوضعي يلغي بعض أحكام الدستور ويُقر بعضها فيصبح هذا البعض جزءاً من الدستور الجديد فيعمل به لا على أساس انه جزء من الدستور القديم فكما ان مجتمع دولة واحدة يخضع لدستور واحد كذلك الأسرة البشرية المطلوب منها ان تخضع لدستور إلهي واحد لأنهم كلهم إخوة وأخوات من أب وأم واحدة والكل مخلوق من معدن واحد ومن خالق واحد ولهم مصير واحد.

٢. لا خلاف في أن السنة النبوية نسخت بالسنة النبوية ومن تطبيقات هذا النسخ قول الرسول (ﷺ): (كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُودُهَا أَوْ أَلَا فَرُودُهَا) <sup>(١)</sup> فكانت زيارة القبور محرمة في صدر الاسلام لأن الناس قبل الاسلام كانوا يعتقدون تقديس القبور فمنعهم الاسلام وحرم عليهم تلك العادة لأن التقديس لغير ذات الله محرم ولما تبلورت الحقيقة وآمن الناس بالله واحد وتخلصوا من فكرة الحرافات نسخ الرسول (ﷺ)

(١) رواه مسلم واهم في مسنده.

الحكم السابق وهو التحريم وأجاز لهم زيارة القبور بقدر ما يتعلق بتذكرة الآخرة ويتفكير الانسان بمصيره المحتوم حتى لا تطفئ عليه الحياة الدنيوية بحيث ينحرف عن طريق الصواب وأما التقديس فلا يزال محرماً ولم ينسخ.

٣. لا خلاف في نسخ السنة النبوية بالقرآن الكريم كنسخ التوجه الى بيت المقدس بعد أن تقرر هذا التوجه بالسنة النبوية حيث بقي بعد الهجرة مستمراً هذا التوجه لفترة تتراوح بين ثلاثة عشر شهراً وثمانية عشر بحسب الاختلاف في رواية هذا الموضوع فألغى القرآن ذلك وأمر بالتوجه الى البيت الحرام في مكة المكرمة كما يأتي تفصيل ذلك في محله.

٤. لا خلاف في جواز نسخ القرآن بالقرآن لأنه أمر ممكن والله تعالى قادر على جميع الممكنات والدليل على هذا الإمكان قوله تعالى: ﴿مَا نُنسخ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا كُنَّا بِمُحْيِيهَا مِنْهَا﴾<sup>(١)</sup> وهذه الآية دليل على الجواز العقلي لا على الوقوع لأن حرف (ما) اسم شرط بمعنى (إن) أي إن ننسخ.

وجدير بالذكر أن كلاً من (إن) و(إذا) من أدوات الشرط غير أن الأولى تستعمل في أمر غير محقق الوقوع بخلاف الثانية. يقول التفتازاني في مقدمة كتاب المطول<sup>(٢)</sup> حيث يشكو من دهره: (وإلى الله المشتكى من الدهر إذا أساء أصر على إساءته وإن أحسن ندم في ساعته) وعلقت عليه الحواشي بأنه استعمل (إذا) مع الإساءة لأنها محققة الوقوع واستعمل (إن) مع الإحسان لأنه مشكوك فيه بالنسبة إليه لأنه عاش في ظروف استثنائية.

والاستدلال على وقوع النسخ بهذه الآية خطأ شائع تنقصه الدقة.

٥. لا خلاف في إمكان نسخ بعض الآيات في القرآن قبل وفاة الرسول (ﷺ) ولكنها ليست ثابتة في المصحف الشريف الذي هو بين أيدي المسلمين اليوم غير أن لم يثبت تواتره والخلاف موجود فيه حتى ظن البعض أنها منسوخة بالحكم دون التلاوة وراتي الجواب على ذلك في محله.

٦. لا خلاف (أو يجب أن لا يوجد) في عدم نسخ القرآن الكريم أو السنة النبوية بالإجماع أو القياس لأن هذين المصدرين لم يعمل بهما في عهد الرسالة وانتهى النسخ بوفاة الرسول (ﷺ).

(١) سورة البقرة ١٠٦.

(٢) سعد الدين التفتازاني، المطول ص ٣٥.

٧. لا خلاف (أو يجب أن لا يوجد) في أن النسخ لا يسري على الأخبار والوعد والوعيد والأحكام الاعتقادية والأحكام الأبدية.

٨. لا خلاف في أن في القرآن آيات توقف العمل بها لأن أحكامها كانت منوطة بأسباب زالت هذه الأسباب من غير رجعة عادة فزالت الأحكام تبعاً لذلك ومن هذه الآيات توقف صرف الزكاة للمؤلفة قلوبهم لأن سببها كان حاجة الاسلام الى استمالة قلوب هؤلاء حتى لا يقفوا حبر عشرة لنشر رسالة السماء فلما تقوى الاسلام واستغنى عن تلك الاستمالة زال السبب أو العلة والحكم يدور مع سببه وجوداً وعدماً.

ومنها الآيات المتعلقة بأحكام العبيد والجواري كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُفَدِّلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وغير ذلك من الآيات التي تناولت الأحكام المتعلقة بنظام العبيد والجواري لأن الاسلام أتى بنظام تحرير الانسان من العبودية لغير ذات الله ولم يقر نظام الاسترقاق واستعباد الانسان لأخيه الانسان وإنما وضع مقدمات لإنهاء هذا النظام البغيض في فترة انتقالية قد انتهت من غير رجعة كما في الإيضاح الآتي:

## التدرج في القضاء على نظام الرق

ومن صور التدرج في القرآن الكريم تحريم استعباد الانسان لأخيه الانسان. جاء الاسلام في وقت كان عدد نفوس العبيد في العالم أكثر من نفوس الاحرار<sup>(٣)</sup> ولو حررهم دفعة واحدة لترتبت على ذلك نتائج سلبية كما في الإيضاح الآتي:

١. ملايين الجواري والعبيد كانوا يعيشون على نفقة أسيادهم فتحريروهم مرة واحدة كان يؤدي الى رد فعل سلبي وهو قيام هؤلاء العبيد والجواري بالتمرد ضد الاسلام لعدم تمكن بيت مال المسلمين آنذاك من تأمين معيشتهم والانفاق عليهم وعدم تمكن الدولة الاسلامية الفتية من تأمين عمل شريف لكل واحد منهم ليضمن لهم العيش الكريم.
٢. لو حررهم القرآن دفعة واحدة لقام الطفافة من أسياد هؤلاء العبيد والجواري بأعمال معادية للاسلام ذلك لتعرض مصالحهم للضرر بالنسبة إليهم ومن الواضح ان مثل

(١) سورة النساء/٣.

(٢) سورة النساء/٢٤.

(٣) ينظر أسرى الحرب عبر التاريخ/ للأستاذ عبد الكريم فرحان/ ص ١٠ وما بعدها.



هذا الطغيان كان يضر بالاسلام والمسلمين في الصدر الاول حين كانوا ضعفاء من الناحية المادية وفي العدة والعدد.

٣. كانت التجارة بالرق تشكل العمود الفقري للحياة الاقتصادية شأنها شأن الفوائد الربوية في البنوك على السلف والقرض التي حرمة بالنص والاجماع في الوقت الحاضر ومن الواضح أن سد كل باب اقتصادي مشروع أو غير مشروع بوجه الناس يحتاج الى تقديم بديل يعوض عن المظني المبدل منه.

٤. إن من طبيعة بعض النفوس البشرية أنها إذا استمرت مدة على غط معين من الحياة والعيش أصبح هذا النمط جزءاً من طبيعتها بحيث يكون من الصعب انتزاعه دفعة واحدة ولو حرم نظام الرق في صدر الاسلام دفعة واحدة لأدى ذلك الى رد فعل سلبي بالنسبة للعبيد الذين يفضلون العبودية في بيت أسيادهم على التحرر والبقاء بلا مأوى ولا منزل. كما حصل ذلك حين حرمت أمريكا الاسترقاق دفعة واحدة<sup>(١)</sup> دون ملاحظة الاعتبارات الجوهرية المذكورة فأجيت فكرة التحرير بصدمة عظمتها فهرب الأرقاء المحررون من الحرية الى الرق من جديد لانهم عجزوا عن تأمين ما كان يؤمنه لهم أسيادهم.

وبناء على هذه الأمور وغيرها نظر الاسلام الى معالجة هذا المرض المزمن التاريخي المشين والمهين لكرامة الانسان وبأهدار آدميته كأنه مستنقع تن يزود بالماء من عدة منابع فاقخذ طريقة الحكمة وهي قطع الروافد لتلك المنابع التي تأتي بالماء لذلك المستنقع حتى يبس بصورة تدريجية ويزول الى الابد من غير رجعة.

## منابع الرق

كان للرق منابع كثيرة أهمها ما يأتي:

١. أسرى الحرب: عرف الانسان القتال منذ أن وجد على كوكب الأرض نتيجة حب السيطرة والتغلب وتطور القتال بين الفرد والفرد فاقخذ مظهراً جماعياً فانتشر بين الأسر والقبائل ثم بين المقاطعات والأقاليم ثم بين الدول وظهرت قضية الأسرى كأحدى نتائج الحرب فقتلوا وذبحوا ومثل بهم وأكلت لحومهم في عصر الهمجية الاولى

(١) لماذا أنا مسلم / للأستاذ عبد الرحمن الميسوي / ص ١٤٩.

بدافع الانتقام والقضاء على الخصم. وكان الغزاة في الايام الاولى من حياة الانسان يبقون على حياة أسراهم من الرجال لفرض تعذيبهم او ذبحهم في محابد الالهة وغالباً يقتل الاسرى في ساحة المعركة قتلصاً من أطعامهم وإرهاباً لأقوامهم ولكن يستحيون النساء والأطفال فيضمونهم الى القبيلة المنتصرة في الغزو لتكاثر سكانها وبعد ان دخل الانسان مرحلة استثمار الارض والزراعة أخذ الغزاة يحتفظون غالباً بالاسرى من الرجال لتشغيلهم في المزارع وهكذا نشأ الرق وأصبح الاسير عبداً للمنتصر في المعارك والغزوات وتحول الى جزء من متاعه و ثروته<sup>(١)</sup>. وكان الملوك والزعماء والقادة أول من لجأ الى طريقة استرقاق الاسرى.

ولما جاء الاسلام وهو دين الانسانية ومقاصده تحقيق مصلحة الاسرة البشرية كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup> أقر المساواة بين بني البشر على أساس وحدتهم في النسب ووحدهم في المعدن الذي خلقوا منه فقال تعالى: (إِنْ أَكْرَمَكُمْ عند الله أتقاكم) وفرض على الانسان شعاراً يكرهه في صلاته يومياً عشرات المرات وهو قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ كَسْتَعِينُ﴾ حتى يشعر بكرامته وشخصيته وبأنه سيد في ذاته وليس عبداً إلا لمن خلقه، وقد مرصير الاسير فحصره في تسريحه أما مناً وتفضلاً وأما فداءً ومقابل من المال او الاسير الذي لدى الطرف الآخر فقال تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْبَتْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الرِّقَابَ قَلْبًا مَّا بَعْدَ رَأْمًا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾<sup>(٣)</sup>.

٢. القرصنة والمحطف والسيبي: كانت هذه الطرق وسيلة لاصطياد الإنسان لأخيه الانسان او سرقة واختطافه ثم استرقاقه وجعله عبداً له وجزءاً من أمواله الخاصة.

وسادت هذه الطريقة عند الإغريقين. فالأمة الإغريقية التي أعجبت العظماء من الفلاسفة كسقراط وأفلاطون وأرسطو وغيرهم من تركوا للبشرية ثروة فلسفية ضخمة كانت تحسب الاسترقاق من مظاهر الطبيعة والحضارة فعلى أرسطو أن التكوين الخلقى لبعض البشر لا يرقىهم الى مرتبة السادة وان في العالم أناساً مخلوقين للسيادة وآخرين

(١) ول ديورانت/ قصة الحضارة، ط/ ١٩٥٦ ترجمة الدكتور زكي نجيب محمود: ٤٢/١، أسرى الحرب عبر التاريخ/ الاستاذ عبد الكريم فرحان ج١/ بيروت ص٦.

(٢) سورة النمل/ ٧٧.

(٣) سورة محمد/ ٤.

للمطاعة. وبنى أفلاطون جمهوريته على أكتاف الرقيق. والمشرع المعروف صولون نظم القرصنة على أساس أنها مهنة الأشراف والعظماء وألف لتلك العصابات نقابات لتزويدها بما تحتاج إليه من سفن وسلاح.

ولما جاء الاسلام حرم القرصنة والاختطاف وعد الممارسين لهذه الطرق المشينة من المفسدين في الارض وأقر لهم أشد وأقسى العقوبات فقال: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>.

٣. ارتكاب بعض الجرائم الخطيرة كالقتل والسرقة والزنا: كانت عقوبة الحكم على الجاني في هذه الجرائم بالاسترقاق لمصلحة الدولة أو المجني عليه أو ورثته. وكان هذا المنبع للرق معروفاً عند الرومانيين المعروفين بالتقنيات الوضعية وكان للقاضي الروماني ان يصدر حكماً باسترقاق من هربوا من الجيش أو من دفع الضرائب الحكومية. وإذا لم تتمكن من القبض على الفارين فلها استرقاق آبائهم. ومن قوانينهم أيضاً أن المرأة الحرة إذا اتصلت جنسياً برقيق لشخص آخر رغم تهدير سيده لها تصبح مسترقة لهذا السيد باعتبار الاسترقاق عقوبة لجريمة الزنا.<sup>(٢)</sup>

ولما جاء الاسلام حدد لكل جريمة عقوبتها وحرّم عقاب كل جان بعقوبتين أصليتين فعقوبة السرقة هي قطع اليد إذا توافرت أركانها وشروطها وانتفت موانعها وعقوبة الزنا هي الجلد إذا توافرت الأركان والشروط وانتفت الموانع وكذلك حرم استرقاق الأحرار.

٤. الفقر المتفشي الذي يلجأ الى الاستدانة: فعندما يعجز المدين عن سداد الدين يضاف إليه الربا أضعافاً مضاعفة في مجتمع فقير اختفت فيه موازين العدل وكان هذا الربا باعثاً على زيادة حدة الفقر الذي يفضي بالمدين الى مستنقع الرق حيث يباح للدائن أن يبيع المدين بيع الأرقاء وكان هذا شائعاً في كثير من المجتمعات قبل الاسلام ولما جاء الاسلام حرم الربا فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا

(١) سورة المائدة/٣٣.

(٢) لا رق في القرآن ص ٢٠.

مَا يَكْفِي مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ<sup>(١)</sup>.

وقال بالنسبة للمدين الفقير غير المتمكن من وفاء دينه: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾<sup>(٢)</sup> وبناء على ذلك فإن المدين لا يجوز بأي حال من الاحوال مس كرامته ولا حبسه ولا عقابه، أما إذا كان متمكناً من الوفاء فإنه يجوز حبسه كما يجوز ذمه أمام الناس فقال الرسول (ﷺ): (لَيْ يُوَاجِدِ يَحِلَّ عَرْضُهُ وَعَقُوبَتُهُ)<sup>(٣)</sup>.

٥. سلطة الشخص على نفسه عند الحاجة الاقتصادية: كان للشخص الفقير ان يبيع نفسه للغير للحصول على لقمة العيش.

وكان الصينيون يسترقون أسرى الحرب ويسترقون الذين أجاتهم الفاقة الى بيع أنفسهم<sup>(٤)</sup>.

وجاء الاسلام فحرم بيع الحر مطلقاً وفرض نفقة القريب على القريب فكل قريب وارث لقربه الفقير تجب عليه نفقته فقال تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾<sup>(٥)</sup> وفرض الزكاة على الاغنياء فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٦)</sup> إضافة الى ذلك أمر المتمكنين مالياً بالانفاق على المحتاجين فقال: ﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَعْلِفِينَ فِيهِ﴾<sup>(٧)</sup> وفرض على أفراد المجتمع التكافل والتضامن والتعاون على البر والخير فقال: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾<sup>(٨)</sup> الى غير ذلك من منات الأوامر بالانفاق على المحتاجين ومد يد المساعدة إليهم حتى لا يدفعهم فقرهم الى سلوك لا يتلاءم مع إنسانية الانسان وكرامته.

(١) سورة البقرة/٢٧٩.

(٢) سورة البقرة/٢٨٠.

(٣) أخرجه أحمد في أول مسند الكوفيين والنسائي في البيوع وأبو داود في الاقضية وابن ماجة في الاحكام واللفظ لأحمد. والعرض بكسر العين ما يمدح به الشخص أو يذم.

(٤) لا رق في القرآن ص ٢١.

(٥) سورة البقرة/٢٣٣.

(٦) سورة التوبة/٦٠.

(٧) سورة الحديد/٧.

(٨) سورة المائدة/٢.

٦. السلطة الأبوية والزوجية: كانت هذه السلطة تحول صاحبها يبيع أولاده أو زوجته، فالمبايع يصبح رقيقاً وملكاً للمشتري كسائر أمواله الخاصة وهذه الطريقة كانت موجودة ومعروفة لدى الصينيين.
٧. تناسل الأرقاء: كان ولد الجارية رقيقاً ولو كان زوجها حراً وذلك عن طريق الوراثة. وجاء الاسلام فحضى على هذه الطريقة وأقر حرية ولدها كما أقر حرية أم الولد<sup>(١)</sup> بعد زواجها من حر أو بعد وفاة زوجها على الخلاف الموجود في المسألة.
- وكانت هذه الروافد السبعة المذكورة تزود مستنقع الرق بالماء فقطمها الاسلام فيبس المستنقع وانتهى نظام الرق الى الأبد من غير رجعة وكل قول بخلاف ذلك خاطئ لأنه يصطدم مع القرآن الذي لا رق فيه إضافة الى المبادئ العامة التي تدل دلالة قطعية على تحريم نظام الاسترقاق أيا كان منبعه.

### أسباب القضاء على نظام الرق:

إضافة الى قطع الروافد والمنايع المذكورة للرق شرع الاسلام طرقاً كثيرة لإنهاء هذا النظام الذي هو ضد الانسانية والكرامة التي منحت للانسان من الله سبحانه وتعالى ومن هذه الاسباب ما يأتي:

١. شرع الاسلام نظام المكاتبه أي أن يطلب الرقيق (عبداً أو أمة) من سيده مكاتبته على مال يؤديه له مقابل عتقه وواجب على السيد قبول هذا الطلب بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾<sup>(٢)</sup> وفرض على بيت المال أن يساعد العبد المكاتب على أداء المال الذي تعهد به لسيده مقابل عتقه. كما فرض الزكاة وخصص (٨/١) من جميع موارد الزكاة للعبيد حتى يتمكنوا من شراء أنفسهم من أسيادهم.
٢. جعل الاسلام تحرير العبيد كفارة لكثير من الذنوب منها ما يأتي:  
كفارة الظهار: قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُفُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِهِمْ أَنْ يَتَمَاسَا﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) أم الولد وهي الجارية التي عاشها سيدها أو زوجها الحر وأنجبت منه ولداً ذكراً كان أو أنثى.

(٢) سورة النور/٣٣.

(٣) سورة المجادلة/٣.

اليمين الكاذبة أو حنث اليمين: قال تعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُؤُوسِ إِنِّي أَنَا كَاذِبٌ﴾ (١) وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْإِيمَانَ... (٢)

القتل خطأ: قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ (٣)

الإفطار في رمضان بالجماع: عن أبي هريرة (رض) قال: (جاء رجل الى النبي ﷺ) فقال: هلكت يا رسول الله، قال: وما أهلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان، قال: هل تجد ما تعتق رقبة، قال: لا، قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين، قال: لا، قال: هل تجد ما تطعم ستين مسكيناً، قال: لا، قال: ثم جلس فأتني النبي ﷺ بعرق فيه تمر، فقال: تصدق بهذا، قال: أفقر منا؟ فما بين لابتيتها أهل بيت أخرج منا، فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنياباه ثم قال: اذهب فاطعم أهلك. (٣)

٣. شرع الاسلام نظام التبويض: فإذا كان (العبد أو الأمة) ملكاً لعدة شركاء يجوز لأحدهم أن يعتقه عن حصته ففي هذه الحالة يجب أن يقبل الشركاء الآخرون مكاتبته العبد ويسمى العبد في هذه الحالة مبيعاً.

٤. أوجب الاسلام على الشريك المعتق إن كان غنياً أن يدفع الى كل شريك مقابل حصته حتى ينال العبد حريته كاملة، قال الرسول (ﷺ): (من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ عن العبد والا فقد عتق منه ما عتق) (٤).

٥. أوجب الاسلام عتق الرقيق على سيده إذا آذاه أو أساء المعاملة معه فقال الرسول (ﷺ): (من ضرب مملوكه أو لطمه فكفارته عتقه) (٥).

٦. أوجب الاسلام على السيد إذا مازح عبده بالعتق أن يعتقه مهما تراجع عن مزاحه، قال الرسول (ﷺ): (ثلاثة ليس فيهن لعب الطلاق والنكاح والعتق) (٦).

(١) أخرجه مسلم والبخاري والترمذي وأبو داود.

(٢) سورة المائدة/٨٩ وابن ماجة والدارمي ومالك في كتاب الصيام.

(٣) سورة النساء/٩٢.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب العتق.

(٥) رواه مسلم وأبو داود عن ابن عمر.

(٦) انفرد به مالك.

٧. حث الاسلام على عتق العبيد فقال تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ، فَكُ رَقَبَةً﴾<sup>(١)</sup>.

٨. جعل الاسلام المكاتبه مؤجلة الى أجل معلوم أجله نيمان (دفعتان) ويجب على السيد أن يضع من مال المكاتبه شيئاً يستعين به على أداء نجوم المكاتبه وتكون من جهة السيد لازمة<sup>(٢)</sup>.

وهكذا وضع الاسلام فترة انتقالية لانتهاه هذا النظام البغيض لا تتجاوز القرن الأول الهجري ووضع الوسائل المذكورة لتحقيق هذه الغاية وقد تحققت.

وإن ما جاء في القرآن الكريم من الأحكام بالنسبة للعبيد مثل قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أو نحو ذلك فإن هذه الأحكام قد انتهت لأنها كانت مؤقتة بوقت فانتتهت بانتهاه ذلك الوقت وكل من يدعي أن الاسلام أقر نظام الرق فإنه قد افتري على الله كذباً.

### شروط النسخ:

لم يفرق علماء الأصول والباحثون في النسخ بين نسخ القرآن ونسخ غير القرآن في الشروط وهذا أول خطأ ارتكب في حق القرآن كما أنهم اختلفوا في تعداد هذه الشروط بين مقل ومكثر من جهة وبين تقسيمها الى الشروط المتفق عليها والشروط المختلف فيها والذي يهمنا في هذا البحث هو شروط النسخ في القرآن لانه المختلف فيه من حيث النسخ وعدمه وما عداه لسنا بحاجة الى تعداد شروط النسخ فيه وبوجه خاص إن دور النسخ قد انتهى فما نسخ نسخ وما بقي فهو باق.

وجدير بالذكر أن بحثنا لشروط النسخ في القرآن وسيلة من وسائل ازالة الغموض في نسخ القرآن لأن الذين يحتجون على آيات كثيرة في القرآن بالنسخ عن طريق التقليد يهلون هذه الشروط.

(١) سورة البلد / ١١.

(٢) أي غير قابلة للتراجع.

(٣) سورة النساء / ٣.



ومن الواضح أنه ما من كتاب أصولي في العالم الاسلامي إلا وقد بحث عن النسخ بطريقة تفصيلية أو إجمالية ومنذ ١٩٤٠م<sup>(١)</sup> أعيش مع علم أصول الفقه تعليماً وتعليماً وتالياً وباحثاً وتبين لي من هذه الحجة الطويلة أن شروط النسخ في القرآن الكريم أربعة لا خامس لها كما في الإيضاح الآتي:

**الشرط الأول:** ثبوت قرآنية كل ما يسمى بالناسخ والمنسوخ في القرآن بالتواتر بناء على ما أجمع عليه علماء الاسلام من الأصوليين والفقهاء والمفسرين قديماً وحديثاً من أن كل سورة من سور القرآن، وكل آية من آياته، وكل جملة من جملته، وكل كلمة من كلماته ثبتت قرآنيته بالتواتر ووصلن إلينا بالتواتر وثبتن في المصحف الامام الموجود بين ايدي المسلمين.

كما أجمع علماء المنطق<sup>(٢)</sup> على أن عكس النقيض الموافق لهذه القاعدة الكلية الموجبة أن كل ما لم يكن متواتراً ليس من القرآن وبالتالي لا يسمى النسخ في القرآن نسخ غير القرآن بالقرآن وهذه القواعد المنطقية من البدهيات الثابتة بالاجماع والتواتر الذي يكون النقاش فيها من باب الجهل أو الجدل والمكابرة على كل ذي عقل سليم استبعاده وينبني على هذه البدهيات بطلان إدخال أخبار الآحاد في باب نسخ القرآن سواء عدت هذه الأخبار ناسخة أو منسوخة.

ومن الأخبار الأحادية التي أدخلت في القرآن وعدت ناسخة أو منسوخة فيه ما يأتي:

آ. ما جاء في صحيح مسلم<sup>(٣)</sup> من أنه (( حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُخَرَّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتُوفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ )) وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ)).

وأطرح على القارئ الكريم هذه الاسئلة وأترك أجوبتها<sup>(٤)</sup> لكل ذي عقل سليم:

(١) أي منذ ستين سنة.

(٢) في البرهان للكليني ص ٢٨٠: (عكس النقيض هو جعل المحكوم به محكوماً عليه ونقيض المحكوم عليه محكوم به مع بقاء الصدق والكيف (الايهاب والسلب) فالوجبة الكلية تنعكس الى نفسها). وبناء على ذلك عكس نقيض قاعدة (كل قرآن متواتر) هو (كل لا متواتر لا قرآن).

(٣) للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري - طبعة دار الفكر: ١٠٧٥/٢ رقم الحديث ١٤٥٢.

(٤) فسر البعض هذا الكلام البعيد عن الواقع بأنه كان القارئ لم يعلم بأنه منسوخ.

١. ما هي الحكمة الالهية التي أدت الى جعل عشر رضعات محرّمات أولاً ثم الى نسخ خمس منها ثانياً هل كان يجهل سبحانه وتعالى أن خمس رضعات كافية للتحريم فلا داعي لعشر ثم ظهر له ذلك فنسخ خمساً منها.

او كانت هناك مصلحة اقتضت عشرأ أولاً ثم تغيرت هذه المصلحة ودعت الى جعلها خمساً فما هي هذه المصلحة ؟

٢. لماذا نسخ الناسخ تلاوة وبقي حكماً كما يزعم البعض.

٣. إذا كان هذا العدد (خمس رضعات) من القرآن حكماً لا تلاوة لماذا تحول من كونه قرآناً الى كونه حديثاً ؟

٤. إذا كان قرآناً لماذا انفردت عمرة بروايتها عن عائشة أم المؤمنين (رضي الله عنها) ولم يعلم بهذه القرآنية غيرها علماً بأن الموضوع حساس يتعلق بالحلّ والحرمه وشرف الانسان وعرضه ونسله ؟

٥. إذا كان هذا الحديث الأحادي قرآناً لماذا لم يعمل به غير الشافعية.

٦. كيف خالف جمهور فقهاء الشريعة الاسلامية هذه الآية الموجودة المنسوخ نصفها الأول بنصفها الثاني ؟

٧. ما هذا التناقض بين الأقوال والقواعد العامة المجمع عليها ؟

ب. في صحيح مسلم<sup>(١)</sup> : ((عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ) لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب<sup>(٢)</sup> ويتوب الله على من تاب)). وفي رواية أنس بن مالك: ((عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى وَادِيًا ثَالِثًا وَلَأَيْمَنَّا جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابَ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ))<sup>(٣)</sup>.

ومن الغريب ان ينقل بعض كبار العلماء هذا الحديث ويعتبروه قرآناً منسوخاً حكماً وتلاوة دون تعليق او ترده ومن هؤلاء العلماء ابن سلامة<sup>(٤)</sup> حيث يقول فأما ما نسخ حكمه وخطه فمثل ما روي عن أنس بن مالك أنه قال كنا نقرأ على عهد رسول

(١) ٧٢٥/٢ باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً، رقم الحديث ١٠٤٨.

(٢) أي لا يزال حريصاً على الدنيا حتى يموت ويمتلئ جوفه من تراب قبره.

(٣) صحيح مسلم: ٧٢٥/٢.

(٤) الناسخ والمنسوخ لهبة الله بن سلامة بن نصر بن عامر البغدادي (ت-١٠٤١هـ) دراسة وتحقيق موسى نباه علوان العليبي ص ٦٥-٦٦.

الله (ﷻ) سورة تعدل سورة التوبة وما أحفظ منها غير آية واحدة وهي لو أن لابن آدم واديين .. الى آخره وأغرب من ذلك أن راوي الحديث في صحيح مسلم هو أنس بن مالك نفسه فكيف يعتبروه قرآناً تارة وحديثاً تارة أخرى؟

ومنهم السيوطي حيث ينقل الحديث في كتابه الاتقان في علوم القرآن<sup>(١)</sup> على أساس أنه من القرآن المنسوخ حكماً وتلاوة. وكذلك نقله ابن حزم تحت عنوان نسخ الخط والحكم<sup>(٢)</sup>.

**الشرط الثاني:** ثبوت تأخر الناسخ عن المنسوخ في النزول بالتواتر لأن الحكم المنسوخ كان قبل النسخ من القرآن وثبتت قرآنيته بالتواتر وما ثبت بالتواتر لا يزول إلا بما هو ثابت بالتواتر للقاعدة الشرعية العامة المتفق عليها (إن اليقين لا يزول إلا باليقين) والقاعدة الفقهية (اليقين لا يزول بالشك) بل ولا يزول بالظن أيضاً.

يقول ابن حزم الظاهري<sup>(٣)</sup>: (( لا يحمل لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول في شيء من القرآن والسنة هذا منسوخ إلا ييقن لأن الله (ﷻ) يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ﴾<sup>(٤)</sup> وقال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>. ثم يمضي قائلاً: غالى كثيرون من مدعي وجود آيات منسوخة حتى بلغت دعاوى النسخ مئات فكل ما أنزل الله في القرآن أو على لسان نبيه فرض اتباعه فمن قال حدثني أنه منسوخ فقد وجب ألا يطاع ذلك الأمر وأسقط لزوم اتباعه وهذا معصية الله حرمة وخلاف مكشوف إلا أن يقوم برهان (والبرهان دليل قطعي وجميع مقدماته قطعية) على صحة قوله وإلا فهو مفتر ومبطل فمن أهاز خلاف ما قلنا فقله يؤول الى إبطال الشريعة كلها)).

وخلاصة الكلام ان الاجتهاد في النسخ ليس له أي دور لانه دليل ظني والقرآن ثبوته قطعي فلا يمكن رفع القطعي بدليل ظني.

**الشرط الثالث:** قابلية الحكم للنسخ فأحكام المعتقدات والأخبار والوعود والوعيد، وأمهات الأحكام التي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان لا تقبل النسخ بإجماع العقلاء.

(١) الاتقان في علوم القرآن للإمام جلال الدين السيوطي الشافعي (ت-٩١١هـ): ٢/٢٥.

(٢) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لابن حزم الاندلسي ص ٩.

(٣) الاحكام في أصول الاحكام: ٤/٤٣٨.

(٤) النساء: ٦٤.

(٥) سورة الاعراف/٣.

قال السيوطي<sup>(١)</sup>: (( لا يقع النسخ إلا في الأمر والنهي ولو بلفظ الخبر أما الخبر الذي ليس بمعنى الطلب فلا يدخله النسخ ومنه الوعد والوعيد)).

قال صدر الشريعة<sup>(٢)</sup>: (( من شروط النسخ أن لا يكون الحكم السابق من الأحكام الإعتقادية وما يجري مجراها كالأمر الحسية والاخبارات من الأمور الماضية والحاضرة والمستقبلية)).

قال ابن حزم<sup>(٣)</sup>: (( والنسخ إنما يقع في الأمر والنهي ولا يجوز أن يقع في الأخبار المحضة والاستثناء ليس بنسخ)).

الشرط الرابع: التناقض بين الآيتين (الناسخة والمنسوخة) من البدهي أن النسخ (الإلغاء) في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية إما أن يكون صريحاً أو ضمناً.

١. النسخ الصريح: هو أن تدل آية أو سنة متواترة أو إجماع الصحابة على أن الآية كذا في القرآن نسخت بآية كذا وهذا النوع من النسخ غير موجود في القرآن الكريم بإجماع علماء المسلمين قديماً وحديثاً لكنه موجود في السنة النبوية وقد ثبت بالإجماع أن التوجه إلى بيت المقدس الذي كان ثابتاً بالسنة قد نسخ بالقرآن بالأمر بالتوجه إلى بيت الله الحرام في مكة المكرمة.

وكذلك نسخ حكم زيارة القبور بالأمر بها فهو نسخ صريح لقول الرسول (ﷺ) (( كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُودُهَا )) فهذا النص صريح في إلغاء التحريم الثابت بالنهي بالجواز الثابت بالأمر.

٢. النسخ الضمني: وهو النسخ الذي يعرف بوجود التناقض بين نصين ويرفع بالقول بأن المتأخر في التشريع قد ألغى السابق.

وبناء على هذه الحقيقة فإن النسخ في القرآن بما أنه ضمني لا يكون إلا في حالة قيام التناقض بين آيتين لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما، فالحل الوحيد لرفع هذا التناقض هو القول بأن إحدى الآيتين المتناقضتين ألغت الأخرى.

(١) الاقتان في علوم القرآن: ٢١/٢.

(٢) التوضيح والتنقيح مع الحواشي: ٣٠٩/٢.

(٣) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٨.

أما مجرد التعارض بينهما فإنه لا يوجب النسخ، لأن التعارض يمكن رفعه بغير اللجوء إلى النسخ، ذلك لأن علماء الشريعة من الأصوليين والفقهاء أجمعوا على أن رفع التعارض بين دليلين (أو نصين) يجب أن يرفع بحسب التسلسل الآتي:

أولاً. محاولة الجمع بين النصين المتعارضين وهذا أمر ممكن كما في التعارض بين آية عدة المتوفى عنها زوجها وعدة الحامل فهما متعارضتان ويرفع التعارض بالجمع بينهما لأن النسبة بينهما العموم والخصوص من وجه كما في الإيضاح الآتي:

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنكُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ أَلْفَاظًا يَتَرَضُونَ بِأَنفُسِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَهَضَرًا﴾<sup>(١)</sup> فهذه الآية عامة للحامل وغيرها وخاصة بالمتوفى عنها زوجها.

وقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup> عام يشمل المطلقة والمتوفى عنها زوجها وخاص بعدة الحامل.

وبما أن كل واحدة منهما عامة من وجه وخاصة من وجه آخر يمكن الجمع بينهما بأن يعمل بهما معاً على أساس أن تكون عدة الحامل المتوفى عنها زوجها أبعد الأجلين دون وضع الحمل فإذا وضعت الحمل قبل أربعة أشهر وعشرة أيام تنتظر انتهاء هذه المدة وإذا انتهت المدة ولم تضع الحمل بعد تنتظر وضع الحمل.

وقد جمع بينهما بعض الفقهاء من الصحابة منهم سيدنا علي بن أبي طالب ومن الأئمة منهم المالكية وبه أخذ المشرع العراقي<sup>(٣)</sup>.

ثانياً. محاولة ترجيح أحد النصين أو الدليلين على الآخر إذا لم يمكن الجمع بينهما كالتعارض بين العام والخاص فيرفع بترجيح العمل بالخاص على العمل بالعام عن طريق تخصيص العام والتعارض بين المطلق والمقيد فيرفع بترجيح العمل بالمقيد وحمل المطلق على المقيد كما يأتي تفصيل ذلك في محله.

وفي الآيتين المذكورتين رفع الجمهور التعارض بينهما بترجيح العمل بآية: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ على الآية الأولى بالنسبة للحامل المتوفى عنها زوجها استناداً إلى حديث سبيعة الأسلمية.

(١) سورة البقرة/٢٣٤

(٢) سورة الطلاق/٤

(٣) المادة (٣/٤٨) من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ سنة ١٩٦٩.

ثالثاً. محاولة معرفة المتأخر من المتعارضين من حيث التشريع حتى يعد المتأخر ناسخاً للمتقدم منهما وبناء على ذلك فإن التعارض لا يكفي للقول بالنسخ بل يجب قيام التناقض لأن كل تناقض تعارض دون العكس الكلي فلا يمكن حدوث النسخ في القرآن أو في السنة أو الإجماع ما لم يكن بين النصين (أو الدليلين) أو الآيتين تناقض ومن البدهي أن التناقض لا يتحقق إلا بعد اتحادهما في تسعة أمور واختلافهما في أمرين.

### آ. الوحدة في الأمور التسعة الآتية:

١. وحدة الموضوع (أو المحكوم عليه أو المسند إليه)، فلا تناقض بين (عقد كامل الأهلية صحيح) و (عقد عديم الأهلية باطل) لعدم وحدة الموضوع. وكذلك لا تناقض بين قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَْا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٣)</sup>. لأن موضوع الحكم في هذه الآيات الثلاث يختلف، فموضوع الآية الأولى جريمة المساقطة بين الأنثيين، وموضوع الثانية جريمة اللواط بين الذكرين، وموضوع الثالثة جريمة الزنا بين الذكر والأنثى. فلا تناقض بين هذه الآيات حتى تُعتبر المتأخرة منها ناسخة للمتقدمة، كما زعم كثير من الناس.

٢. وحدة المحمول فلا تناقض بين (عديم الأهلية يسأل مدنيا) و (عديم الأهلية لا يسأل جنائياً) أي في حالة إلحاق الضرر بالغير. وكذلك لا تناقض بين آية: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾<sup>(٤)</sup>. وبين آية: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ

<sup>١</sup> النساء: ١٥

<sup>٢</sup> النساء: ١٦

<sup>٣</sup> النور: ٢

<sup>٤</sup> البقرة: ٢٣٤

إِخْرَاجٍ فَإِنْ حَرَجْنَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ<sup>(١)</sup>. لأن الآية الأولى خاصة بحق الله، والآية الثانية قصص حق الزوجة. فالتناقض أصل النسخ، لأن النسخ يأتي لرفع التناقض، فإذا كان الأصل معدوماً، فلا وجود للرفع.

٣. وحدة الزمان فلا تناقض بين (يجب الصيام في نهار رمضان) و (لا يجب الصيام في ليالي رمضان).

٤. وحدة المكان فلا تناقض بين (يسري قانون العقوبات العراقي على الجرائم التي ترتكب في إقليم العراق) و (لا يسري على الجرائم التي ترتكب خارج إقليم العراق).

٥. وحدة الشرط فلا تناقض بين (المتهم يعاقب بشرط ثبوت التهمة الموجهة إليه) و (المتهم لا يعاقب بشرط براءته من التهمة) لاختلاف الشرط.

٦. وحدة الإضافة فلا تناقض بين (المتهم يدان بالنسبة إلى الجريمة التي ارتكبها) و (المتهم لا يدان بالنسبة للجريمة التي لم يثبت ارتكابها منه).

٧. وحدة القوة والفعل فلا تناقض بين (الجنين له شخصية قانونية) أي بالقوة والامكان و (الجنين ليس له شخصية قانونية) أي بالفعل قبل ولادته.

٨. وحدة الكل والجزء. فلا تناقض بين (الرمان يؤكل أي جزؤه) وهو اللب و (الرمان لا يؤكل أي كله) لأن القشر لا يؤكل.

٩. وحدة العزيمة أو الرخصة: العزيمة عبارة عن الحكم الأصلي كما هو المطلوب من الشارع. والرخصة هو تغير (أو تبديل) الحكم من الصعوبة إلى السهولة لعذر مع قيام سبب الحكم الأصلي. وبناءً على ذلك لا تناقض بين آية ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِثْلَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وبين آية ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِثْلَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، لأن الحكم في الأولى عزيمة وفي الثانية رخصة.<sup>(٤)</sup>

<sup>١</sup> البقرة : ٢٤٠

<sup>٢</sup> الأنفال : ٦٥

<sup>٣</sup> الأنفال : ٦٦

<sup>٤</sup> هذا الشرط من زيادتي، لأن شروط التناقض في الوحدة بميزان علم المنطق ثمانية كما ذكرنا.



وكذلك يُعد من باب عدم الوحدة في العزمة والرخصة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

### ب. الاختلافات في الكم والكيف:

والإختلاف في الكم بأن يكون أحدهما كلياً والآخر جزئياً، فلا تناقض بين كليتين لجواز كنههما، مثل كل حي انسان ولا شيء من الإنسان بحي، فهما كاذبان. وكذلك لا تناقض بين قضيتين جزئيتين، مثل بعض الإنسان عالم وبعض الإنسان ليس بعالم، لصدقهما معا. أما الإختلاف في الكيف أي في الإيجاب والسلب، فكما ذكرنا في الأمثلة التسعة السابقة. ومع مراعاة هذه الشروط الاربعة للنسخ في القرآن الكريم لا يستطيع الباحث ان يجد آيتين متناقضتين تتوافر فيهما تلك الشروط.

## أدلة أنصار النسخ في القرآن

المنطق السليم يبرر جواز النسخ عقلاً لانه امر ممكن والله على كل شيء قادر اضافة الى وقوعه بالنسبة للشرائع السابقة والخلاف انما هو في الوقوع وبالنسبة للقرآن الكريم استدل القائلون بالنسخ في القرآن بالقرآن و ببعض الروايات عن السلف اضافة الى بعض الادلة العقلية كالآتي:

### اولاً- القرآن

استدلوا ببعض الآيات القرآنية على وقوع النسخ في القرآن في حين انها لا تدل الا على جوازه ومن هذه الايات:

- آ- قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾<sup>(٢)</sup>.  
 ب- قوله تعالى: ﴿يُنْخَوِ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾<sup>(٣)</sup>.

<sup>١</sup> المجادلة : ١٢-١٣

<sup>(٢)</sup> سورة البقرة/١٠٦

<sup>(٣)</sup> سورة الرعد/٣٩.

ج- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.<sup>(١)</sup>

### مناقشة الاستدلال بهذه الآيات على وقوع النسخ

الآية الاولى- تدل على الجواز دون الوقوع على فرض كون (آية) بمعنى الآية القرآنية للأسباب الآتية:

١- الآية (١٠٦) جواب للآية (١٠٥) قبلها أي النسخ في الكتب سابقة لا في القرآن، لأن الآية التي قبلها هي (ما يؤذ الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليك من خبر من ربكم والله يخص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم).<sup>(٢)</sup> فكان الكفرة من أهل الكتاب والمشركين لا يجبون نزول الوحي على عهد (ﷺ) وأمتهم ويعتبرون دينهم خيراً من الاسلام فأنزل الله الآية (ما ننسخ من آية- الآية) رداً عليهم فيكون معناه هكذا (مانسخ من آية أو ننسها في التوراة والانجيل والكتب سابقة ونأتي بخير منها في القرآن وهذا واضح في سياق الآيات التي قبلها وبعدها لأنها في موضوع أهل الكتاب.

٢- لفظ (ما) في قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ اسم شرط بمعنى (إن) الشرطية وهي عادة تستعمل لامر غير محقق الوقوع.<sup>(٣)</sup> يقول سعد الدين التفتازاني في مقدمة كتابه المطول<sup>(٤)</sup> وهو يشكو من عدم استقرار الوضع في ظرف تأليف هذا الكتاب (والى الله المشتكى من الدهر إذا أساء أصر على إساءته وإن أحسن ندم عليه في ساعته) وعلق على هذا الكلام المعلقون قائلين: استعمل (إذا) في الإساءة لأنها مؤكدة الوقوع و (إن) في الاحسان لانه مشكوك فيه. وبناءً على ذلك فإن الآية تدل على جواز النسخ إن أريد بلفظ (آية) الآية القرآنية لا على وقوعه.

(١) سورة النحل/١٠٦.

(٢) البقرة ١٠٥

(٣) يقول الرازي (ضياء الدين عمر) في تفسيره الشهير بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب: ٢٤٧/٢

(والاستدلال بقوله تعالى ما ننسخ من آية) الآية استدلال ضعيف لأن (ما) في هذه الآية تفيد الشرط والجزاء فلا تدل على حصول النسخ بل على أنه متى حصل النسخ يأتي بجرمته.

(٤) صفحة ٤.

٣- ان المراد بلفظ (اية) في الآية المذكورة العلامة والمعجزة التي يظهرها الله لاثبات نبوة نبي من انبيائه ورسول من رسله والمراد بالنسخ في هذه الآية هو ترك العمل بالمعجزات السابقة وعدم اعادتها والاثبات بمعجزات جديدة للانبياء اللاحقين. ومن الواضح ان لكل نبي ايات من المعجزات فليسيدنا موسى (عليه السلام) معجزات خاصة به وليسيدنا عيسى (عليه السلام) معجزات انفرد بها وليسيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) معجزات خاصة غير المعجزات السابقة وفي مقدمتها القرآن الكريم الذي هو معجز بلفظه ومعناه.

والدليل على حمل لفظ (آية) على المعجزة في الآية المذكورة هو نهايتها بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ لان ذكر القدرة والتقرير بها لا يناسب موضوع الاحكام وانما يناسب المعجزات ولو اراد بها الآية القرآنية لقال (ألم تعلم ان الله عليم حكيم) <sup>(١)</sup>.

وكذلك تدل على ان المراد من لفظ (اية) المعجزة الايتان التاليتان لهذه الآية في سورة البقرة وهما:

آ- قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ <sup>(٢)</sup>.

ب- قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَتَّبِعِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ <sup>(٣)</sup>.

وسؤال بني اسرائيل من موسى هو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا قُتْلُمْ يَامُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ <sup>(٤)</sup>.

ومن الواضح ان الصلة وثيقة بين الآيات القرآنية والترايط متين بينها بحيث يفسر بعضها بعضاً كما في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا كُنْصَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ الآية باليتين التاليتين لها.

اما اذا حملنا النسخ على المعنى الاصطلاحي الذي هو الفاء القرآن بالقرآن فلا نجد آية مناسبة بينها وبين الايتين التاليتين لها.

(١) تفسير المنار للاستاذ الامام الشيخ محمد عبدة والاستاذ الشيخ محمد رشيد رضا: ١/٤١٦.

(٢) سورة البقرة/١٠٧.

(٣) سورة البقرة/١٠٨.

(٤) سورة البقرة/٥٥.

٤- لفظ (اية) يشمل آية قرآنية او علامة او معجزة الهية لتصديق الانبياء او الشرائع الالهية السابقة كما ذكرنا واذا ثبت الاحتمال سقط الاستدلال.

٥- واذا سلمنا جدلاً ان هذه الآية تدل على وقوع النسخ في القرآن الكريم فإنها لا تدل من قريب او بعيد على وجود آية واحدة في القرآن في المصحف الذي بين ايدي المسلمين نسخ حكمها وبقي لفظها او بتعبير اخر أزيل لبها وجوهرها واحتفظ بغلافها او عكس ذلك بقي الحكم وأزيلت الذات او أحتفظ بالمبدول وحذف داله لان هذا الاسلوب الشاذ اللامعقولة اذا فعله المشرع في القوانين الوضعية ينسب اليه العبث والخروج عن المألوف المعقول والله سبحانه وتعالى منزه من ان ينسب اليه ما يكون نقصاً بالنسبة الى الانسان قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾، ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ وَأَنْتُمْ لَا تَحْكُمُونَ﴾ ويأتي تفصيل الموضوع في محله.

الآية الثانية- قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَهِنَّهُ أَمْ الْكِتَابِ﴾<sup>(١)</sup> استدل البعض بهذه الآية على وقوع النسخ في القرآن على اساس تفسير المحو بالنسخ والاثبات بالناسخ وهذا الظن اجتهد خاطئ للأسباب الآتية:

١- القرآن يفسر بعضه بعضاً والتباط موجود بين آياته وان الآيات التي تلي هذه الآية لا تنسجم مع حمل المحو على النسخ لانها صريحة في ان المراد به التبدلات الكونية كما تفهم هذه الحقيقة من قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾<sup>(٢)</sup> فالمراد بمحو ما يشاء من المخلوقات وثبت ما يشاء منها فالكل ملكه وهو يتصرف في ملكه ما يشاء في ضوء حكمته لتدل هذه التغيرات على ان العالم حادث ولكل حادث محدث وهو الله سبحانه وتعالى.

٢- المحو عام والنسخ من جزئياته وصورة من صورته فهو كما يتحقق في النسخ يتحقق في غيره فلا يجوز الاستدلال بالاعم على وجود الاخص.

٣- للمحو والاثبات احتمالات كثيرة منها:

آ- محو من الرزق ويزيد فيه، ومحو السعادة والشقاوة ويشبتهما.

(١) سورة الرعد/٣٩.

(٢) سورة الرعد/٤١.

ب- يحو بالتوبة جميع الذنوب ويثبت بدل الذنوب حسنات كما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ قَابَ رَأْسًا وَحَسِبَ أَنَّهَا تَأْوِيلُ صَالِحًا فَاتُوبْكَ يَدْخُلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾.

ج- يحو ما يشاء من القرون ويثبت ما يشاء منها كما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْفَتْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾ وقوله: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾. وهناك احتمالات أخرى لا مجال لاستعراضها<sup>(١)</sup> ومن القواعد الأصولية والمنطقية (إذا حصل الاحتمال في شيء سقط الاستدلال به).

٤) كل آية من آيات القرآن ثابتة تلاوة وحكماً بالتواتر والآية المذكورة تدل على النسخ دلالة ظنية والثابت باليقين لا يزول بالظن.

الآية الثالثة- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا آتَتْ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

ورد في القرآن الكريم لفظ (تبديل) ومشتقاته في أكثر من أربعين مرة كلها ترجع إلى صور ثلاث وهي:

آ- مقترناً بحرف الباء كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾<sup>(٢)</sup> وكما في قوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾<sup>(٣)</sup> والباء في هذه الصورة تدخل على المبدل منه وبعض الكتاب يدخلونها على البديل فيؤدي ذلك سوء فهم للكلام.

ب- قد يذكر لفظ تبديل ومشتقاته مع لفظ (مكان) كما في قوله تعالى: ﴿قُمْ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ﴾<sup>(٤)</sup> الآية وكما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَكَانْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُحِيَّتَا﴾<sup>(٥)</sup>.

ج- وأحياناً يذكر لفظ التبديل ومشتقاته غير مقترن لا بالباء ولا بالمكان كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾<sup>(٦)</sup> وذهب البعض إلى أن التبديل في آية: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾..الخ يراد به النسخ أي إذا نسخنا

(١) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي: ٢٩٨/٦.

(٢) سورة البقرة/١٠٨.

(٣) سورة البقرة/٦١.

(٤) سورة الاعراف/٩٥.

(٥) سورة النساء/٩٠.

(٦) سورة البقرة/١٨١.

آية ووضعنا اخرى ناسخة مكانها قال الكافرون ان هذا افتراء على الله وهذا التصور خاطئ. من الارجح الاتية:

١. لفظ آية مشترك لفظي - كما ذكرنا سابقاً - بين الآية القرآنية والآية في جميع الشرائع الالهية والمعجزة والعلامة فالقرآن استعملها بهذه المعاني الاربعة وحمل المشترك اللفظي على معنى من معانيه بدون قرينة قاطعة تحدد هذا المعنى يكون حملاً اجتهدياً ظنياً وثبوت القرآن قطعي وما ثبت لفظاً وحكماً بدليل قطعي لا يزول بدليل ظني لعدم التكافؤ بين الدليلين.

٢. وبناءً على ذلك يكون المراد من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾ هو انه اذا بدلنا آية من القرآن بآية من التوراة او الانجيل او غيرهما من الشرائع السابقة قال اهل الكتاب هذا افتراء على الله.

واذا سلمنا جدلاً ان المراد بالتبديل هو النسخ فإنه لا يدل على نسخ الحكم دون التلاوة او نسخ التلاوة دون الحكم لان التبديل يشمل الآية بكاملها وهذا لا يمكن انكاره لجواز نسخ ايات لم يتم تشييتها في المصحف الذي بين ايدي المسلمين اليوم ولكن لا يدل على ما يدعيه انصار النسخ من عشرات الآيات الموجودة في القرآن الكريم وهي منسوخة من حيث الحكم وباقية من حيث التلاوة لان مثل هذا التصرف من العبث يرفضه العقل السليم والله تعالى منزّه من ان يعمل العبث كما يأتي تفصيل ذلك في تقسيم النسخ من حيث المنسوخ.

٣. لم يقل وإذا نسخنا آية بآية.

٤. لم يقل وإذا بدلنا آية بآية، بل قال وإذا بدلنا آية مكان آية وهذا تبديل وارد في القرآن كثيراً كقصة آدم عليه السلام حيث وردت في سبع سور من القرآن في كل سورة وفي كل مكان بأسلوب جديد بدون أي تناقض وهكذا قصص بقية الانبياء واردة في عدة موضوعات في القرآن، بأساليب متنوعة تدل على اعجاز القرآن.<sup>(١)</sup>

(١) علوم القرآن / ص ١٢٢.

## ثانياً- الاستدلال بأقوال السلف الصالح

يستدل كثيراً أنصار النسخ في القرآن بأقوال وروايات السلف الصالح على إثبات هذا النسخ<sup>(١)</sup>.

ومن البديهي أن الاستدلال على النسخ بمعناه الخاص عند المتأخرين وهو الإلغاء بالنسخ بمعناه العام عند السلف الصالح الشامل لتخصيص النص العام وتقييد المطلق وبيان المجمل والرخصة والتدرج وهو ذلك استدلال خاطئ في ميزان العقل السليم والمنطق لا من القواعد العامة البديهية أن الخاص لا يثبت بالاعم.

فمن باب الاجتهاد الخاطئ الحكم على كثير من آيات الاحكام في القرآن بأنها منسوخة من حيث الحكم وباقية من حيث التلاوة لأن هذه الآيات إما عامة خصصت أو مطلقة قيدت أو مجملة بينت أو نحو ذلك كما يأتي تفصيله في محله بإذن الله.

## ثالثاً- الاستدلال بالأدلة العقلية

استدل أنصار النسخ في القرآن بأدلة عقلية على إثباته منها:

أ- النسخ لا يحظر فيه عقلاً وكل ما كان كذلك فهو جائز عقلاً واستدلوا بالجواز العقلي على الوقوع وهذا الاستدلال اجتهد خاطئ لأن الجواز لا يستلزم الوقوع ولا يمكن إثبات الوقوع بالجواز العقلي لأنه يكون من قبيل إثبات الدعوى الخاصة بدليل عام وهو خلاف المنطق والعقل السليم.

ب- واستدلوا على وقوع النسخ في القرآن بوقوع النسخ في القرآن وفي هذا الاستدلال دور أو استحالة منطقية لأن إثبات وقوعه يتوقف على ثبوت وقوعه وثبوت وقوعه

(١) وعلى سبيل المثل: يقول النحاس في كتابه الناسخ والمنسوخ ص ١٦ في قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرِّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ الآية عن ابن عباس أنه قال نسخها آية ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾.

ويقول ابن سلامة في كتابه الناسخ والمنسوخ ص ٦٩: وقال الضحاك يدخل النسخ على الأمر والنهي وعلى الأخبار التي معناها الأمر والنهي.

ويقول ابن حزم في كتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٤٢ سورة إبراهيم مكية وهي عند جمهور المفسرين محكمة إلا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فإنه قال فيها آية منسوخة وهي قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَقُولُوا نِعْمَةُ اللَّهِ لَا تَخْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفُحْشٌ كَفَّارٌ﴾ وناسخها قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَقُولُوا نِعْمَةُ اللَّهِ لَا تَخْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ سورة النحل ١٦.

ويقول ابن الجوزي في كتابه الناسخ والمنسوخ ص ٦٠ عن عكرمة عن ابن عباس أن آية الوصية منسوخة بآية الميثاق. وهكذا مئات الاستدلالات بأقوال السلف موجودة لا مجال لذكرها.

يتوقف على اثبات وقوعه.

## المخالفة في القول بالنسخ في القرآن

بالغ الكثير من المفسرين وعلماء الاصول والمؤلفين في هذا الموضوع الى درجة غير معقولة من الناحية الشرعية والمنطقية والعقلية.

وعلى سبيل المثال:

يقول هبة الله بن سلامة البغدادي (ت-٤١٠هـ) في كتابه الناسخ والمنسوخ<sup>(١)</sup>  
ان آية السيف وهي قوله تعالى ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> الآية نسخت من القرآن مائة آية واربعاً وعشرين آية ثم صار اخرها ناسخاً لاولها وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ اضافة الى الآيات الاخر المنسوخة بغير آية السيف وهي تتلى في القرآن ويقول ((ان كل ما في القرآن مثل أعرض، وتولى عنهم، وذرههم وما أشبه ذلك فناسخه آية السيف)).

وكل ما في القرآن من ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾<sup>(٣)</sup> فناسخه ﴿يَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾<sup>(٤)</sup>

وكل ما في القرآن من خبر الذين أوتوا الكتاب والامر بالعفو عنهم فناسخه ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(٥)</sup> وكل ما في القرآن من الامر بالشهادة فناسخه ﴿فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ﴾<sup>(٦)</sup>

وكل ما في القرآن من التشديد والتهديد فناسخه ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾<sup>(٧)</sup>

ويقول ابن حزم الاندلسي في كتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم<sup>(٨)</sup>

(١) ص ١٢٨.

(٢) سورة التوبة/٥.

(٣) سورة يونس/١٥.

(٤) سورة الفتح/٢.

(٥) سورة التوبة/٢٩.

(٦) سورة البقرة/٢٨٣.

(٧) سورة البقرة/١٨٥.

(٨) ص ١٢.



الاعراض عن المشركين في مائة وأربع عشرة آية هي في ثمان وأربعين سورة:

١. البقرة ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ <sup>(١)</sup> نسخ عمومها ﴿لَنَا أَعْمَالُنَا﴾ ﴿فَإِنْ انْتَهَوْا﴾ نس معنى لان تحته الامر بالصنع ﴿قُلْ قِتَالٌ﴾، ﴿لَا إِكْرَاهَ﴾.
٢. آل عمران ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾، ﴿مِنْهُمْ تَقَاةٌ﴾.
٣. النساء ﴿وَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ في موضعين ﴿فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ ﴿لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾، ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ﴾.
٤. المائدة ﴿وَلَا آمِينَ﴾، ﴿عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ﴾، ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ... إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ أي امرتم ونهيتهم.
٥. الانعام ﴿قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾، ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ﴾، ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾، ﴿وَأَعْرِضْ﴾، ﴿فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾، ﴿وَلَا تُسَبُّوا﴾، ﴿فَذَرْهُمْ﴾ في موضعين ﴿وَرِيقَوْمٍ اعْمَلُوا عَلَى مَكَاتَتِكُمْ﴾، ﴿قُلْ انْتَظِرُوا﴾، ﴿لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾.
٦. الاعراف ﴿وَأَعْرِضْ﴾، ﴿وَأْمَلِي﴾.
٧. الانفال ﴿وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ﴾ يعني المعاهدين.
٨. التوبة ﴿فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾.
٩. يونس ﴿فَانتَظِرُوا﴾، ﴿فَقُلْ لِي عَمَلِي﴾، ﴿وَأَمَّا نُرِيَّتُكَ﴾، ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ﴾، ﴿فَمَنْ اهْتَدَى﴾ معنى: الاهمال والصبر.
١٠. هود ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ معنى أي أنت تنذر ﴿وَرِيقَوْمٍ اعْمَلُوا عَلَى مَكَاتَتِكُمْ﴾، ﴿وَأَنْتَظِرُوا﴾.
١١. الرعد ﴿عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾.
١٢. الحجر ﴿ذَرْهُمْ﴾ ﴿فَاصْنَعْ﴾ ﴿وَلَا تَمُنْ﴾، ﴿أَنَا النَّذِيرُ﴾، ﴿وَأَعْرِضْ﴾.
١٣. النحل ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾، ﴿وَجَادِلْهُمْ﴾ ﴿وَاصْبِرْ﴾ مختلف فيه.
١٤. بني اسرائيل ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾.
١٥. مريم عليها السلام ﴿وَأَنْذِرْهُمْ﴾ معنى <sup>(٢)</sup> ﴿فَلْيُنْذِرْ﴾ فلا تعجل.

(١) الآية ٨٣.

(٢) نسخت حكماً وبقيت تلاوة.

١٦. طه ﴿فاصبر﴾ ، ﴿قل كل﴾.
١٧. الحج ﴿وَإِنْ جَادَلُوكَ﴾.
١٨. المؤمنون ﴿فَلْتَرْهُمْ﴾ ، ﴿ادفع﴾.
١٩. النور ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾.
٢٠. النمل ﴿فَمَنْ اهْتَدَى﴾ معنى.
٢١. القصص ﴿لَنَا أَعْمَالُنَا﴾.
٢٢. العنكبوت ﴿إِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ﴾ معنى.
٢٣. الروم ﴿فاصبر﴾.
٢٤. لقمان ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾.
٢٥. السجدة ﴿وَانْتَظِرْ﴾.
٢٦. الاحزاب ﴿وَدْعِ إِذَا هُمْ﴾.
٢٧. سبأ ﴿قُلْ لَا تَسْأَلُونِ﴾.
٢٨. فاطر ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾.
٢٩. يس ﴿فَلَا يَحْزَنُكَ﴾ عتلف فيه.
٣٠. الصافات ﴿فَتَوَلَّ﴾ و﴿تَوَلَّ﴾ ، ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾.
٣١. ص ﴿فاصبر﴾ ، ﴿إِنَّمَا أَنَا مُنْذِرٌ﴾ معنى.
٣٢. الزمر ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ معنى ﴿فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ﴾ ، ﴿يَا قَوْمِ اعْمَلُوا﴾ ، ﴿مَنْ يَأْتِيهِ﴾ ، ﴿فَمَنْ اهْتَدَى﴾ معنى ﴿أَنْتَ تَحْكُمُ﴾ معنى لانه تفويض.
٣٣. المؤمن ﴿فاصبر﴾ في موضعين.
٣٤. السجدة ﴿ارْفَعْ﴾.
٣٥. جمسق ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ ، ﴿لَنَا أَعْمَالُنَا﴾ ، ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا﴾.
٣٦. الزخرف ﴿فَنُرْهِمْ﴾ ، ﴿فَاصْفَعْ﴾.
٣٧. الدخان ﴿فَارْتَقِبْ﴾.
٣٨. الجاثية ﴿يَفْطُرْ﴾.

٣٩. الاحقاف ﴿فاصبر﴾.

٤٠. محمد ﴿فأما منا﴾.

٤١. ق ﴿فاصبر﴾ ، ﴿فذكر﴾.

٤٢. المزمل ﴿واجرهم﴾ ، ﴿وذرنى﴾.

٤٣. الانسان ﴿فاصبر﴾.

٤٤. الطارق ﴿فهل﴾.

٤٥. الغاشية ﴿لست عليهم بمسيطر﴾.

٤٦. والتين ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ معنى.

٤٧. الكافرون ﴿لكم دينكم﴾.

ثم يقول ابن حزم الاندلسي<sup>(١)</sup> نسخ الكل (١١٤) آية بقوله (﴿فَاقْتُلُوا الْمُفْسِرِينَ﴾) حيث ﴿وَجَدْتُهُمْ﴾ الآية وهي الخامسة من سورة التوبة وسماها دعاة النسخ آية السيف هذا اضافة الى قوله بنسخ آيات أخر وهي منسوخة بغير آية السيف البالغ عددها (١٠٠) آية لان مجموع الآيات المنسوخة في القرآن عنده (٢١٤) آية وهو يدعي نسخ هذه الآيات بدون ان يقيم دليلاً واحداً ولو لمرة واحدة على اثبات دعواه اضافة الى ذلك فإن كتابه (الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم) ملئ بالتناقضات منها قوله بأن آيات الاخبار لا يشطها النسخ ثم يدعي نسخ عدة من آيات الاخبار في كتابه ومنها: قوله ان الاستثناء والتخصيص ليسا من النسخ ثم يهكم على كثير من الآيات بالنسخ بالتخصيص والاستثناء<sup>(٢)</sup>.

وعدد الآيات المنسوخة في الحكم دون التلاوة وهي تقرأ في المصاحف (٢٤٧) آية عند ابن الجوزي<sup>(٣)</sup> و(٢١٣) آية عند ابن سلامة<sup>(٤)</sup> و(١٣٤) آية عند أبي جعفر النحاس<sup>(٥)</sup> و(٦٦)

(١) وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصاري الاندلسي ت- ٣٢٠هـ وهو غير بن حزم الظاهري (عليه بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت- ٤٥٦هـ) المكتنى بأبي محمد). ينظر الناسخ والمنسوخ لابن حزم الاندلسي ص ٥. الرأي الصواب في منسوخ الكتاب للاستاذ جواد متولي محمد عفانة ص ٣٣.

(٢) وعلى من يريد مزيداً من التفصيل فليراجع مؤلفه المذكور.

(٣) ينظر مؤلفه نواسخ القرآن.

(٤) هبة الله بن سلامة البغدادي (ت- ٤١٠هـ) الناسخ والمنسوخ الدار العربية للموسوعات.

(٥) محمد بن أحمد بن اسماعيل الصفار (ت- ٣٣٨هـ) ينظر في مؤلفه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم.

آية عند عبد القاهر البغدادي<sup>(١١)</sup>.

وحصرها السيوطي<sup>(١٢)</sup> في (٢٠) آية ورد عليه العالم الأصولي الشيخ محمد الحضري وأثبت عدم نسخ آية واحدة منها<sup>(١٣)</sup> وحصرها مصطفى زيد<sup>(١٤)</sup> في خمس آيات وأثبت الأستاذ موسى جواد عفانة<sup>(١٥)</sup> عدم صحة نسخ تلك الآيات الخمس.

ونظم السيوطي في الالتقان الآيات المنسوخة في الآيات الآتية:

وحق تقواه فيما صح<sup>(١٦)</sup> في أثر في الحرام<sup>(١٧)</sup> قتال لئلاولى كفرها والاعتداد بحول مع وصيتها<sup>(١٨)</sup> وإن يدان حديث<sup>(١٩)</sup> النفس والفكر والحلف والحبس للزاني<sup>(٢٠)</sup> وترك أولى كفرها شهادهم<sup>(٢١)</sup> والصبر<sup>(٢٢)</sup> والنفس<sup>(٢٣)</sup> ومنع عقد لزان وزانية<sup>(٢٤)</sup> وما على المصطفى في العقد عتظر<sup>(٢٥)</sup> ودفع مهر لمن جاءت<sup>(٢٦)</sup> وآية فجواه<sup>(٢٧)</sup> كذلك قيام الليل<sup>(٢٨)</sup> مستطر وزيد آية الاستئذان<sup>(٢٩)</sup> من ملكت وآية القسمة<sup>(٣٠)</sup> الفضلى لمن حضروا.

(١١) في كتابه النسخ والمنسوخ نقله عنه محمد بن أحمد المروزي واستنسخه في ٦١٢هـ.

(١٢) الالتقان في علوم القرآن ٢/٢١ وما بعدها.

(١٣) ينظر كتابه (أصول الفقه) ص ٢٥٠-٢٥٥.

(١٤) في كتابه النسخ في القرآن.

(١٥) ينظر مؤلفه الرأي الصواب في منسوخ الكتاب.

(١٦) قوله تعالى: (اتَّقُوا اللَّهَ عَنِ تَقَاتِهِ) آل عمران/١٠٢.

(١٧) قوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ) البقرة/٢١٧.

(١٨) قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَكَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَنَّ مَا فِيهِمْ لَظَوَاجِهِمْ.. الآية) البقرة/٢٤٠.

(١٩) قوله تعالى: (وَأَنْ تَبْنُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُعَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ) البقرة/٢٨٤.

(٢٠) قوله تعالى: (وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ.. الآية) النساء/١٥.

(٢١) قوله تعالى: (أَوْ اخْرُجْ مِنْكُمْ.. الآية) منسوخة بقوله (واشهدوا ذوى عدل منكم).

(٢٢) قوله تعالى: (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ.. الآية).

(٢٣) قوله تعالى: (انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا.. الآية).

(٢٤) قوله تعالى: (الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً.. الآية).

(٢٥) قوله تعالى: (لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ.. الآية).

(٢٦) قوله تعالى: (وَأَنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ.. الآية).

(٢٧) قوله تعالى: (إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْهِ جُؤَاكِمَ صَدَقَةٍ).

(٢٨) قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا.. الآية).

(٢٩) قوله تعالى: (لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ.. الآية).

(٣٠) قوله تعالى: (وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى.. الآية).

وجدير بالذكر أن السيوطي نسب القول بالنسخ في كثير من هذه الآيات الى غيره ولكنه بما أنه سكت عن الرد عليهم يعتبر من عداد القائلين بالنسخ فيها اخذاً بالقاعدة الشرعية العامة (( لا ينسب الى ساكت قول ولكن السكوت في معرض الحاجة بيان ))<sup>(١)</sup>.

وقد رد العلامة الشيخ محمد الحصري على زعم نسخ هذه الآيات التي عدها السيوطي ومن معه من الآيات المنسوخة حكماً والباقية تلاوة وعزز رده بأدلة علمية منطقية<sup>(٢)</sup> وقد قام الأستاذ عبد المتعال محمد الجبري في كتابه النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه:

١. لا نسخ في القرآن، لماذا؟.

٢. ابدع تشريع فيما قيل أنه منسوخ<sup>(٣)</sup>.

يجمع الآيات التي زعموا انها منسوخة تلاوة وحكماً او تلاوة فقط او حكماً فقط وأوصل عدها الى (٥٦٤) من مجموع (٦٢٠٤) آية من القرآن الكريم وهي بنسبة (١) الى (١١).

وكانت الاحصائية في المراجع المذكور كالآتي :

عدد الآيات	بيانها
٢٠١	في القرآن كما روى ذلك ابن هثل <sup>(٤)</sup> .
٢١٣	ما نقص من سورة الأحزاب <sup>(٥)</sup> .
١٣٠	سورة كانت نحو براءة (التوبة).
١٨	سورتا الخلع والتهجد (القنوت).
٢	آيتا الرضاة والرجم.

المجموع (٥٦٤)

وبنسبة ١ الى ١١ من القرآن الكريم باعتبار أن عدد الآيات عند البصريين (٦٢٠٤) آية ويلاحظ أن العدد (٢١٣) الذي نقله الأستاذ عبد المتعال من نقص سورة الأحزاب يتعارض

(١) المادة (٦٧) من مجلة الأحكام العدلية.

(٢) ينظر أصول الفقه للحصري نشر المكتبة التجارية الكبرى ص ٢٥١-٢٥٥.

(٣) نشر دراسات اسلامية ص ٧١.

(٤) أي عدد الآيات المنسوخة حكماً والباقية في القرآن تلاوة عند ابن هثل (٢٠١) آية وعند غيره أكثر او أقل وهي تتلى اليوم تلاوة الالفاظ بلا المعاني حاشا سبحانه وتعالى ان ينزل مثل ذلك ثم يأخذ ليه ويترك قشره ليكون دستوراً خالداً للأمة البشرية.

(٥) يقول السيوطي المراجع السابق ٢٥٧/٢ عن عروة عن عائشة قالت كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي (ﷺ) مائتي آية فلما كتب عثمان المصاحف لم تقلد منها الا ما هو الآن ومعلوم ان آيات هذه السورة الآن (٧٣) آية.

مع ما جاء في الاتقان للسيوطي من ان عدد الآيات لسورة الاحزاب كان مائتي آية والباقي منها (٧٣) آية ولم أطلع على المرجع الذي اعتمد عليه المتعال. لكن نقل رواية أخرى مفادها أن سورة الأحزاب كانت نحو من سورة البقرة (٢٨٦) آية.

## أسباب المغالاة في القول بالنسخ في القرآن:

المغالاة اللامعتولة في القول بنسخ القرآن تتعارض مع عظمة الله الخالق للكون الذي لا تزال عقول علماء الفضاء حيارى أين يبدأ وأين ينتهي والقادر على جميع الممكنات وتخضع لارادته التطورات الكونية وتغير المصالح البشرية في جميع الأمكنة والأزمنة وليست إرادته خاضعة لها حتى يشرع حكماً اليوم ويضطر الى أن يلغيه غداً كما هو شأن المشرع الوضعي للقوانين الذي لا يعلم ماذا يحدث في المستقبل فيشرع قانوناً لا يتلاءم مع التطور الحديث فيضطر ان يعدله او يلغيه ويأتي بجديد ينسجم مع المصلحة الجديدة وأسباب هذه المغالاة كثيرة يمكن ارجاعها الى الآتية:

١- الخلط بين النسخ بمعناه العام عند السلف الصالح الشامل لكل ما يطراً على ظاهر النص من تخصيص أو تقييد أو تخفيف (رخصة) أو تفصيل أو تدريج أو نسخ بمعناه الخاص أو نحو ذلك وبين معناه عند المتأخرين من المفسرين وعلماء الأصول والباحثين المعاصرين وهو إلغاء وحى سابق بوحى لاحق.

٢- والخلط بين تخصيص النص العام بمخصص وبين النسخ بمعناه الخاص مع ان بينهما فروقاً جوهرية كثيرة كما يأتي بيانها قريباً.

٣- الخلط بين تقييد النص المطلق ونسخه بمعناه الخاص كما يأتي بيانه.

٤- الخلط بين تدرج الحكم ونسخه كما يأتي في آيات تحريم الخمر.

٥- الخلط بين التعارض والتناقض واعتبار الآيتين المتعارضتين ظاهراً متناقضتين يرفع تناقضهما بعد التأخرة منهما ناسخة للمتقدمة مع ان التعارض كثيراً ما يرفع بالجمع بين المتعارضين او ترجيح احدهما على الآخر في العمل به بدون حاجة الى القول بالنسخ فالنسخ يرفع به التعارض في حالة قيام التناقض وكل تناقض تعارض دون العكس الكلي.

٦- الخلط بين تفسير المجمل والنسخ بمعناه الخاص كما في آيات أحكام الصيام وآيات أحكام القصاص.

- ٧- الخلط بين الرخصة والنسخ كما في بعض آيات القتال وآيات التهجد في الليل وآيات تقديم الصدقة في النجوى.
- ٨- الخلط بين شروط النسخ في القرآن وشروط النسخ بصورة مطلقة فما هو المطلوب في نسخ القرآن قد لا يكون مطلوباً في نسخ السنة أو نسخ القانون أو إلغاء الإجماع السابق بالاجماع اللاحق الذي لا يسمى نسخاً في الاصطلاح.
- ٩- الخلط بين جواز النسخ عقلاً ووقوعه فعلاً فالادلة التي يستدل بها أنصار وقوع النسخ اما تدل على جوازه لا على وقوعه كما سبق بيان ذلك.
- ١٠- الخلط بين ما يجري فيه النسخ كالأوامر والنواهي وما لا يجوز فيها النسخ كالأخبار والأحكام الاعتقادية والوعد والوعيد.
- ١١- الخلط بين نسخ احكام الشرائع السابقة بالقرآن وبين نسخ القرآن بالقرآن كنسخ وجوب صيام عاشوراء بصيام رمضان..
- ١٢- الخلط بين الآية بمعنى النص القرآني والآية بمعنى النص الانجيلي أو التوراتي والمعجزة والعلامة كما سبق بيان ذلك في الاستدلال على وقوع النسخ.
- ١٣- الخلط بين نسخ السنة بالقرآن ونسخ القرآن بالقرآن كما في تبديل القبلة من بيت المقدس الى بيت الله الحرام.
- ١٤- الخلط بين نسخ السنة بالسنة كما في الرضاة وبين نسخ القرآن بالقرآن.
- ١٥- الخلط بين القرآن الذي هو اللفظ والمعنى وبين الالفاظ التي هي قوالب المعاني كما في الآيات الباقية في القرآن تلاوة لا حكماً على حد زعمهم فالقرآن يفقد صفة القرآنية اذا جرد من معناه وجوهره ولبه لان الفرق بين القرآن والسنة ان القرآن لفظه ومعناه من الله تعالى فإذا نسخ حكمه لا يبقى قرآناً.
- ١٦- الخلط بين ما كان في التوراة وعمل به الرسول (ﷺ) وبين ما هو قرآن نزل وحياً على سيدنا محمد (ﷺ) كما في (الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا ذُنِّيَا فَأَرْجُوهُمَا بِنَّةً) هذا ما كان يطبق قبل الاسلام في العصر الجاهلي وكان مأموراً به في التوراة وعمل به الرسول (ﷺ) تبعاً لذلك.
- ١٧- الخلط بين كليات القرآن التي لا تقبل النسخ ابدأ وبين الجزئيات التي ترجع الى تلك الكليات القابلة للتعديل والتغيير فالقرآن لا يقبل التبديل والتعديل من حيث النصوص والقواعد الكلية لكن قد يقبل التبديل أو التعديل في تطبيق القاعدة

العامة على جزئياتها لان لكل جزئية خصوصية وظروفاً معينة وخلفيات متعددة يتأثر بها الحكم من حيث التطبيق.

١٨- الخلط بين بقاء النسخ وحذفه في المصحف الشريف.

هذه هي أهم أسباب المغالاة في القول بالنسخ في القرآن وأحاول تفصيل هذه النقاط من الخلط في كل آية زعموا انها منسوخة كل بحسب طبيعة الحكم مع رعاية تسلسل الآيات الواردة في القرآن الكريم.

## حقائق علمية متفق عليها وهي تتعارض مع مغالاة النسخ في

### القرآن

ولاً- القول بالنسخ في كثير من آيات القرآن التي زعموا انها منسوخة بمفهوم علماء الأصول من المتأخرين وهو إلغاء وحى سابق بوحي لاحق يستلزم بصورة غير مباشرة وصف الباري (ﷻ) اما بالجهل بما يحدث في المستقبل ثم العلم وهو ما يسمى البدء او بالعجز عن معالجة الموضوع بما يتفق مع مصلحة الانسان في المستقبل او العيب في تشريع حكم ثم نسخه بين عشية وضحاها واللازم في جميع هذه الحالات باطل والمستلزم للباطل باطل، وجه الملازمة لو صح ان الله حرم -مثلاً- المعاشرة الزوجية والاكل والشرب وكل مفطر اخر بعد النوم في ليالي رمضان بقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(١)</sup> ثم نسخت هذه الآية -كما يزعمون- بآية اخرى تبيح كل ذلك في ليالي رمضان كما في قوله تعالى: ﴿أَحِلُّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> الآية للزم أحد الأمور الآتية:

أ- اما الجهل بما يحدث في المستقبل من الصائمين مما يوجب تغيير الحكم الاول المحرم بالثاني المباح.

ب- أو العجز عن تشريع الحكم الثاني بدلاً من الاول ابتداءً.

ج- أو العيب في تشريعه على أساس أنه يتصرف في ملكه كما يشاء.

(١) سورة البقرة/١٨٣.

(٢) سورة البقرة/١٨٧.



والحالات الثلاث باطلة باجماع العقلاء والمستلزم للباطل باطل فما ظنوه في الآية المذكورة نسخاً إنما هو من باب الخلط بين النسخ وتفصيل المجهل.

ثانياً- لو صح أن النسخ في القرآن كان منوطاً بمصالح بشرية تغيرت في حينها فاستوجبت تغيير حكمها بحكم جديد ينسجم مع المصلحة الجديدة للزم القول بنسخ البقية الباقية من آيات احكام القرآن بعد ان تغيرت المصالح البشرية بأكثر من مائة ضعف اذا قورنت مع التغيرات التي حصلت في الجزيرة العربية وفي بيئة بدائية آنذاك خلال (٢٣) سنة من عمر الوحي واللازم باطل بداهة وباجماع العقلاء والعلماء قديماً وحديثاً على ان القرآن دستور خالد تخضع له الاسرة البشرية ما دامت الحياة باقية على كوكب الارض.

والمستلزم للباطل باطل ايضاً باجماع العقلاء..

ثالثاً- اجمع علماء اصول الدين واصول الفقه من أهل السنة على ان ما تتضمنه الفاظ القرآن كلام نفسي قديم كما اجمعوا على ان كل ما ثبت قدمه امتنع عدمه فكلام الله ليس مثل كلام البشر قابلاً للتعديل والتبديل تبعاً للتبدلات الحياتية والقول بالنسخ قول بتغير حكم ذي طابع دائمى خلال مدة زمنية قليلة.

والنسخ بالمعنى الاصولي اعدام بعد وجود وهذا من سمات الحادث ولكن هذا لا يحول دون نسخ الشرائع السابقة بالشرعة الاسلامية لانها محددة منذ البداية بمدة معينة لحكمة لا تتوافر في نسخ القرآن بالقرآن في فترة زمنية قصيرة يأبأها العقل السليم.

رابعاً- ان الأدلة التي استند اليها انصار النسخ لاثبات نسخ القرآن بالقرآن كلها أدلة ظنية لانها مبنية على اجتهادات او مقدمات او اخبار آحادية ظنية والدليل تابع لآخس مقدماته فاذا كانت احداها ظنية يكون الدليل ظنياً وبالتالي تكون النتيجة الثابتة به ظنية والقرآن قطعي الثبوت فلا يشبث زواله الا بدليل قطعي يكون في مستواه في القوة الالتزامية يقول العلامة ابن حزم<sup>(١)</sup> (رحمه الله): (( لا يحل لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر ان يقول في شيء من القرآن والسنة هذا منسوخ الا يبين لان الله (ﷻ) يقول: ﴿ أَتَيْهِمْ مَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ولا يجوز لنا ان نسقط طاعة امرٍ أمرنا الله به إلا يبين)).

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ٨٣/٤ وما بعدها.

(٢) سورة الأعراف/٣.

ويقول السيوطي (رحمه الله): ((ولا يعتمد في النسخ قول عوام المفسرين ولا اجتهاد المجتهدين من غير نقل صحيح ولا معارضة بينة))<sup>(١)</sup>.

يقول أبو جعفر النحاس (رحمه الله): ((زكاة الفطر فرضت ثم اختلفوا في نسخها فكل ما ثبت بالاجماع والاحاديث الصحيحة لم يجز ان تزال إلا باجماع))<sup>(٢)</sup> أي بدليل ثابت بالاجماع.

خامساً- القول بنسخ حكم آية في القرآن مع الاحتفاظ بالفاظها يأباه العقل السليم والمنطق لأن القرآن لم ينزل للتغني به وترديده دون العمل بمعناه والالتزام بمقتضاه فقارئ القرآن انما يشاب على قراءته اذا تعبد بمعناه والا لكان مشمولاً بقوله تعالى: ﴿كَثُرَ مَكْتَبًا هَٰذَا ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا تَقْعُوبُونَ﴾<sup>(٣)</sup> اضافة الى انه لا يوجد برهان قطعي من رسول الله (ﷺ) او من الخلفاء الراشدين او الصحابة او التابعين على هذا الصنيع الشاذ الذي لا يعمل به المشرع الوضعي فضلاً عن الشارع الحكيم وهو الفاء الحكم وابقاء ما يدل عليه مع ان الدال والمدلول متلازمان في التحقق والانتفاء.

فهذه التقسيمات من اجتهادات علماء أصول الفقه وهي لا تليق بعظمة الله القادر العليم الحكيم ولا بمكانة دستور جاء لتنظيم حياة الاسرة البشرية وتحقيق السعادة له في الدارين.

فهي تقسيمات واردة ومعقولة اذا اريد بالنسخ معناه العام بأن يراد به تخصيص العام او تقييد المطلق او نحوهما كما ذكرنا.

سادساً- اجمع العلماء من الاصوليين والمفسرين والفقهاء على ان النسخ بمعناه الخاص انما يلجأ اليه لرفع التعارض الذي يتمثل في التناقض الخاص بعد تعذر الجمع بين المتعارضين او ترجيح احدهما على الاخر.

كما اجمعوا على ان كل آية من آيات القرآن وكل سنة من سنن رسول الله (ﷺ) قاعدة عامة مجردة مقتنة بالجزء مخاطب الاسرة البشرية وتطلب العمل بمقتضاها. وان العموم يشمل عموم الاشخاص والاحوال والزمان والمكان ما لم يثبت خلاف ذلك.

(١) الالتقان في علوم القرآن: ٢٤/٢.

(٢) النسخ والمنسوخ ص ٢٥٥.

(٣) سورة الصف/٣.

سابعاً- أجمع علماء الحديث وعلماء الأصول والفقهاء والمفسرون على ان نسبة الحديث المتواتر في الاحاديث النبوية قليلة جداً بحيث من المستحيل ان نجد سنة متواترة لفظاً تتناقض تناقضاً صريحاً مع آية قرآنية حتى يقال ان هذه السنة ناسخة للقرآن.

وبناءً على هذه الحقيقة المجمع عليها ما هي فائدة الخلافات الاصولية العقيمة التي تأخذ مساحات واسعة من كتب أصول الفقه حول جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة، الى متى نحن نشغل افكارنا وافكار تلاميذنا بالاهام والخيال والعالم غير الاسلامي يتقدم علمياً وحضارياً في جميع مجالات الحياة؟

ثامناً- أجمع علماء المسلمين على ان التناقض لا يقوم الا بين دليلين متكافئين في القوة الثبوتية والالزامية وعلى ان الحديث غير المتواتر ثبوته ظني ولو كانت دلالة قطعية بذاته او بواسطة الاجماع على الحكم الوارد فيه وان كل آية من الآيات القرآنية ثبوتها قطعي ولو كانت دلالتها على الحكم ظنية كما اجمعوا على ان السنة النبوية متواترة او غير متواترة تأتي بعد القرآن الكريم في الحجية وانها تحتل المركز الثاني بعد القرآن في الشريعة الاسلامية وبعد هذا وذلك كيف يتصور التناقض بين القرآن وسنة الاحاد وهما غير متكافئين وإن سلمنا جدلاً وجود التناقض فكيف الحديث يكون ناسخاً للقرآن مع الاجماع على ان الناسخ يجب ان يكون اقوى من المنسوخ او مساوياً له في القوة الالزامية ؟

لذا أوصي باهمال كل ما كتب في كتب أصول الفقه حول مسألة عقيمة عديمة الجدوى وهي لا تزال تعيش في عالم الخيال ولم تأت الى الوجود ولم ترَ النور بعد اكثر من ألف وأربعمائة سنة من عمر الشريعة الاسلامية وهي مسألة نسخ القرآن بالسنة النبوية. ثاسعاً- القرآن الكريم دستور إلهي ووظيفة الدستور التخطيط والتصميم للحياة والاقتصار على المبادئ العامة والقواعد الكلية الثابتة غير المتأثرة بالتطورات الحياتية وتقويل العقل البشري ارجاع الجزئيات الى تلك الكليات في ضوء متطلبات الحياة ومستلزماتها ومستجداتها والمتأثر بتغير المصالح والتبدلات الكونية هي الجزئيات دون الكليات.

واذا رجعنا الى القرآن الكريم نجد ان آيات الاحكام فيه اقتصرت على الكليات التي لا تتأثر بتطور حياة الانسان تقدماً وتأخراً فهي غير قابلة للتعديل او التبديل ما دامت الحياة باقية على كوكب الارض وما دام الانسان محتفظاً بانسانيته وتمييزه من سائر الكائنات الحية.

ولتبين هذه الحقيقة استعرض نماذج من تلك الكليات وهي غير قابلة للتغير مهما تغيرت المصالح البشرية وانما تتغير جزئياتها:

١ - في المعاملات المالية- ركز القرآن على الركائز الآتية:

١- ضرورة توافر عنصر التراضي في جميع المعاضات فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

ووجوب تحقق عنصر طيبة النفس في جميع التبرعات المالية فقال سبحانه: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾<sup>(٢)</sup>.

٢- ضرورة توافر التوازن بين العوضين في المعاضات المالية وان كل خلل في هذا التوازن محرم وربما اذا كان فيه نفع لاحد العاقلين على حساب خسارة الآخر فقال: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(٣)</sup> أي أحل كل معاوضة يتحقق فيها التوازن بين العوضين وحرم كل عقد يخل فيه هذا التوازن.

٣- وفرض على كل متعاقد أن يفي بالتزاماته المترتبة على تعاقدته فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾<sup>(٤)</sup> أي اوفوا بالالتزامات التي تترتب على عقودكم. واذا نظرنا الى اطلاق وعموم هذه الآية فانها تشمل الالتزامات في العقود غير المالية ايضا كعقد الزواج.

٤- وفي توثيق العقود المالية بالتسجيل او الرهن او الكفيل حماية لمصالح المتعاقدين امر بالشكلية في العقود المعرضة للخصومة فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ وقال: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ ومن توثيق الدين بالرهن قال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾<sup>(٥)</sup> وجدير بالذكر ان هذا الشرط ليس له مفهوم المخالفة فيجوز الرهن في السفر والحضر.

(١) سورة النساء/ ٢٩.

(٢) سورة النساء/ ٤.

(٣) سورة البقرة/ ٢٧٥.

(٤) سورة المائدة/ ١.

(٥) سورة البقرة/ ٢٨٢، ٢٨٣.

٥- وامر كل من عليه التزام تجاه الغير ماليا كان او غيره ان يفي به ويؤدي الأمانة التي بذمته ولو لم يطالب بها صاحبها او لم يكن لديه سند للإثبات فقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَالَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾<sup>(١)</sup>.

هذه العناصر والاحكام الخمسة لا تتأثر بالمستجدات والمتغيرات في الحياة فبينها القرآن الكريم وخول العقل البشري باستحداث العقود والالتزامات واحكامها في ضوء متطلبات الحياة في كل زمان ومكان على أن لا تتعارض مع الدستور الالهي، وما شاع بين المفسرين وعلماء الاصول من ان هذه الاوامر بالتسجيل والاشهاد والرهن نسخت بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنَ بِغُضِّكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الْإِثْمَ آمَانَتُهُ﴾<sup>(٢)</sup> خطأ فاحش لا يفتقر كما يأتي في محله بيان ذلك.

ب- وفي العلاقات الدولية بين الشعوب والامم- أكد القرآن الركائز الاساسية لهذه العلاقات وترك ما يتأثر بتغير المستجدات في حياة الشعوب للعقل البشري كالاتي:

١- بين سبحانه وتعالى ان اساس العلاقات البشرية امران:

أحدهما وحدة النسب فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.  
والثاني وحدة المعدن الذي خلق منه الانسان فقال سبحانه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

واكد الرسول (ﷺ) هذين الاساسين في حجة الوداع فقال ((كلكم من آدم وآدم من تراب)) فليس بعض الناس مصنوعا من الذهب والبعض الآخر من الحديد او النحاس حتى تكون للاول ميزة يتميز بها من الثاني فالناس سواسية في الحقوق والالتزامات كأسنان المشط .

وشيمة الاخوة البشرية: التعاون والتكافل والتضامن والوحدة لا التنافر والقتال والعداء والتمزق.

٢- ان الاصل في العلاقات البشرية بين الشعوب والامم هو السلم والحرب استثناء للضرورة في حالة الدفاع الشرعي والضرورات تقدر بقدرها فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا

(١) سورة النساء/ ٥٨.

(٢) سورة البقرة/ ٢٨٣.

(٣) سورة الحجرات/ ١٣.

(٤) سورة الروم/ ٢٠.

الَّذِينَ آمَنُوا إِذْ دَخَلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ إِلَهُ لَكُمْ هَدًى مُبِينٌ<sup>(١)</sup> واعتبر اللجوء الى استخدام القوة في غير حالة الدفاع الشرعي اتباعاً لخطوات وإرشادات الشيطان الذي هو من ألد أعداء الانسان.

٣- امر بالوفاء بالعهود والمعاهدات والاتفاقات الثنائية والجماعية فقال سبحانه: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا<sup>(٢)</sup>﴾.

٤- وحدد مصير الأسير باطلاق سراحه اما مناً بدون مقابل او فداء بمقابل مالي او غير مالي كتبادل الأسرى فلا يجوز قتله ولا استرقاقه ولا اجباره على الاسلام لان ما جاء في الآية محصور في اطلاق سراحه ولا مصاع للاجتهاد في مورد النص الصريح فقال سبحانه: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّكَابِ حَتَّى إِذَا أَتَمْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الرِّكَابَ فَإِمَّا مِنْهُ بِقَدْرٍ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَدْرَاكًا.. الآية<sup>(٣)</sup>﴾.

٥- الثروات المعدنية والطبيعية في الارض مشتركة بين الاسرة البشرية فالفائض عند كل شعب متمكن يجب صرفه للشعوب الاخرى غير المتمكنة فلا يجوز صرفه في صنع وشراء وسائل الدمار والحروب بين الشعوب والامم وهذا ما نص عليه القرآن في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا<sup>(٤)</sup>﴾.

٦- أباح حق الدفاع الشرعي في حالة الاعتداء على الدين او الحياة او المال او العرض على ان يكون الدفاع بقدر رد العدوان والا لانقلب المدافع الى المعتدي فقال سبحانه: ﴿فَمَنْ أَهْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاهْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اهْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ<sup>(٥)</sup>﴾.

هذه هي اهم القواعد الكلية في العلاقات الدولية واما جزئيات التي تتأثر بتأثر الزمان والمكان وتطور الحياة فهي متروكة للعقل البشري على ان يتقيد هذا العقل

(١) سورة البقرة/٢٠٨.

(٢) سورة الإسراء/٣٤٠.

(٣) سورة محمد/٤.

(٤) سورة البقرة/٢٩.

(٥) سورة البقرة/١٩٤.

بحدود القرآن وفي دائرة الاخلاق: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(١)</sup>

ج - وفي العلاقات الداخلية بين الراعي والرعية- اكد القرآن مبادئ عامة وقواعد كلية لا تتأثر بتأثر الزمان والمكان وتطور الحياة وترك الجزئيات للعقل البشري كالآتي:

١- أمر رئيس الدولة (الراعي) ان لا يصنع القرار المتعلق بالمجتمع بإرادته المنفردة بل يجب عليه الاستشارة بالحجباء والمختصين كل في حقل اختصاصه فقال مخاطباً النبي (ﷺ) مريداً به كل رئيس دولة او رئيس مؤسسة او رب اسرة: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾<sup>(٢)</sup> وقال: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ يَبْتَغِيهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> فلا يحق لأي راع صنع القرار بإرادته المنفردة فيما يتعلق بأمور رعيته.

٢- أمر بالعدل والعدالة. والعدل هو اعطاء كل ذي حق حقه وهذا الامر ورد في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾<sup>(٤)</sup>

٣- أمر بالمساواة وهي التعادل بين الحقوق والالتزامات فقله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>

٤- أمر باحترام النظام واطاعة ولي الامر الذي يمثل النظام فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>.

٥- أكتفي بهذا القدر وهو قطرة من البحر لتنبية العقول السليمة على أن القرآن لم يقبل النسخ ولن يقبله.

(١) سورة البقرة/٢٢٩.

(٢) سورة آل عمران/١٥٩.

(٣) سورة الشورى/٣٨.

(٤) سورة النحل/٩٠.

(٥) سورة الحجرات/١٣.

(٦) سورة النساء/٥٩.

## الفروق الجوهرية بين النسخ والتخصيص

من تتبع بعق الايات التي عدها المتأخرون من علماء الأصول والمفسرين والباحثين منسوخة يجد انها عامة مخصصة بالآيات التي زعموا انها ناسخة وهم ان أرادوا بالنسخ معناه العام فلا اعتراض على أقوالهم وآرائهم ولهم أجران على اجتهداهم واصابتهم وان أرادوا به معناه الخاص وهو إلغاء السابق باللاحق فإنهم لم يحظوا بالصواب ولهم أجر واحد على اجتهداهم وحسن نواياهم.

### ومنشأ الخطأ في هذا الموضوع أمران:

أحدهما: الخلط بين مفهومي النسخ العام والخاص فادعوا النسخ بمعناه الخاص واستدلوا بما ذهب اليه السلف الصالح من القول بالنسخ بمعناه العام وهذا مرفوض منطقياً لانه لا يجوز اثبات الدعوى الخاصة بالدليل العام.

والثاني: الخلط بين النسخ والتخصيص لان ٩٠% مما قالوا بأنه منسوخ بمعناه الخاص انما هو من باب التخصيص ولذا رأيت من الضروري بيان أهم الفروق الجوهرية بين النسخ بالمعنى الأصولي الحديث عند المتأخرين والتخصيص لعلهم يلتزمون جانب الصواب ويتخلصوا من إساءة الادب مع القرآن وهذه الفروق يمكن ارجاعها الى خمسة وعشرين وجهاً<sup>(١)</sup>.

١- من حيث الماهية: لكل منهما ماهية مستقلة تختلف عن ماهية الآخر فالنسخ إلغاء وحي سابق بوحى لاحق بينما التخصيص بيان خروج بعض أفراد العام من كونهم مشمولين بحكمه بدليل متصل او منفصل.

٢- من حيث الطبيعة: النسخ إلغاء لما أريد بالنسخ المنسوخ اما التخصيص فهو بيان لما لم يقصد بالنسخ العام، فالمنسوخ مطلوب العمل به قبل إلغائه بخلاف المخصص.

<sup>(١)</sup> لمزيد من التفصيل راجع المراجع الأصولية الاتية: البحر المحيط للزركشي: ٢٤٣/٣ وما بعدها" المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين محمد بن علي البصري المعتزلي: ٢٥١/١ "روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه الحنبلي لابن قدامة ص٦٨" المحصول في علم الأصول للرازي ج ٣ ص٩ وما بعدها، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: ٢٤٣/٢ وما بعدها. الأبهج شرح المنهاج للعلامة على عبد الكافي السبكي وولده عبد الوهاب ابن السبكي: ٦٢٥/٢ "كشف الاسرار على أصول البزدي لشيخ الاسلام عبد العزيز البخاري: ٨٩٥/٣ وما بعدها.



٣- الدليل المخصص للنص العام: كما يكون نصاً فقد يكون غير النص كالاجماع والعرف والقياس والمصلحة والعقل بخلاف النسخ فإنه لا يكون إلا بالنص.

٤- النسخ لا يجري في الاخبار لانه يستلزم تكذيب قائلها بخلاف التخصيص فانه لا يستلزم التكذيب لان المخصص لم يكن مراداً ابتداءً.

٥- النسخ لا يجري في الوعد والوعيد بخلاف التخصيص لان المخصص لم يكن مراداً فلا يلزم تحلف الوعد او الوعيد.

٦- الدليل المخصص قد يكون متصلاً بالنص العام كالاستثناء والصفة والشرط وبديل البعض من الكل وقد يكون منفصلاً كتخصيص آية بآية اخرى او بسنة نبوية.

بخلاف الناسخ فانه لا يكون الا منفصلاً (مستقلاً) عن النص المنسوخ لذا اجمع جمهور العلماء على انه لا يجوز جمع الناسخ والمنسوخ بمعناه الاصولي في نص واحد خلافاً لمن زعم ان النسخ قد يكون بالاستثناء او الشرط فعندئذ لا يبقى هذا الفرق بينهما.

٧- النسخ لا يكون الا بنص متاخر في تشريعه ونزوله عن النص المنسوخ بخلاف المخصص فانه قد يكون متقدماً على العام وقد يكون متاخراً عنه كما يكون مقارناً معه في التشريع بان يكونا في نص واحد كالاستثناء والشرط والصفة والغاية وبديل البعض من الكل.

٨- تنسخ الشريعة السابقة بشريعة لاحقة كنسخ الشرائع الالهية السابقة بالشريعة الاسلامية لكن لا يخصص نص عام في شريعة بنص خاص في شريعة اخرى لان التخصيص بيان لما لم يقصد في نفس الشريعة.

٩- التخصيص لا يجري الا في النص العام بخلاف النسخ فانه يجري في النص العام والنص الخاص.

١٠- يجوز التخصيص بدليل ادنى من حيث القوة الملزمة كتخصيص عموم نصوص القرآن باحاديث الآحاد او الاجماع او العرف او القياس او المصلحة او العقل بخلاف النسخ فانه لا يكون الا بدليل يكون اقوى من المنسوخ كنسخ السنة بالقرآن او يكون مساوياً له كنسخ القرآن بالقرآن والسنة بالسنة.

١١- النسخ لا يكون الا بعد العمل بالمنسوخ عند جمهور العلماء بخلاف التخصيص فانه قد يكون بعد العمل به كما في حالة التخصيص بدليل منفصل اكتشف بعد العمل

بالعام وقد يكون قبل العمل به كما في حالات التخصيص بدليل متصل بالنص العام كالاستثناء والصفة ونحوهما.

١٢- للنسخ بديل غالباً بخلاف التخصيص لان الحكم بالنسبة لما اخرج من النص العام لم يكن مراداً من الاول حتى يكون لازالته بدل.

١٣- التخصيص لا يلغى العمل بالنص العام فيما عدا ما اخرج منه بالنص الخاص المخصص بل ينطبق في الباقي بخلاف النسخ فان المنسوخ يلغى كلياً حيث لا يوجد الالغاء الجزئي وتسمية التخصيص الغاء جزئياً خطأ لان الالغاء يكون لما كان مراداً والتخصيص بيان لما لم يكن مراداً.

١٤- التخصيص كما يكون بالقول كالقرآن والسنة القولية كذلك يكون بالفعل كالسنة الفعلية للرسول (ﷺ) كافعاله المخصصة للنصوص العامة والمبينة للنصوص المجملة بخلاف النسخ فانه لا يكون الا بالقول كنسخ النص بالنص.

١٥- التخصيص تقليل والنسخ تبديل.

١٦- النسخ لا يرد في الاحكام الاعتقادية لا في الشريعة الاسلامية ولا في الشرائع السابقة لان المعتقدات لا تختلف باختلاف الامم والزمان والمكان بخلاف التخصيص لانه بيان لما لم يدخل في المعتقدات ابتداءً.

١٧- النص العام يجوز نسخه كلياً بحيث لا يبقى منه شيء بخلاف التخصيص فانه لا يجوز سريانه على جميع الافراد المندرجة تحت النص العام بل يقف عند الحد الأدنى وهو اثنان او ثلاثة على اختلاف الموجود في اقل الجمع.

١٨- امهات الاحكام الالهية التكليفية للأسرة البشرية التي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان والامم كحرمة الظلم والكذب والقتل بغير حق والسرقه والاغتصاب ونحو ذلك لا تقبل النسخ في جميع الشرائع الالهية ولكنها تقبل التخصيص لانه بيان لما لم يقصد منها اولاً.

١٩- لا يشترط وجود التناقض بين النص العام والنص الخاص بل يكفي مجرد التعارض الظاهري بين النصين لان التخصيص ترجيح للنص الخاص على العمل بالنص العام لرفع التعارض بخلاف النسخ فانه لا يكون الا بين نصين متناقضين لا يمكن الجمع بينهما ولا ترجيح احدهما على الاخر لان المتناقضين لا يجتمعان ولا يرتفعان.

٢٠- التخصيص يكون ضمناً دائماً مبنياً على قيام التعارض الظاهري بين العام والخاص ورفع بتخصيص الثاني للاول بخلاف النسخ فإنه قد يكون ضمناً يفهم من التناقض بين نصين (أو حكيمين) لا يمكن الجمع بينهما ولا ترجيح أحدهما على الآخر. وقد يكون صريحاً يدل عليه النص كما في قول الرسول (ﷺ) ((كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُورُوا)) فهذا الحديث يدل صراحة على الغاء تحريم زيارة القبور بها.

٢١- التخصيص لا يرد على الأمر بمأمور واحد ونهى شخص واحد عن منهى عنه واحد كما في الأحكام الخاصة بالرسول (ﷺ) بخلاف النسخ فإنه يتصور فيه ذلك.

٢٢- ثبوت نسخ القرآن بالقرآن لا يكون إلا بالتواتر لأن كل آية منه ثابت به وما ثبت بالتواتر لا يزول إلا به لأن اليقين لا يرفع إلا باليقين، بخلاف التخصيص.

٢٣- اختلف العلماء في جواز العمل بالنص العام قبل البحث عن المخصص له لأنه ما من عام إلا وهو قابل للتخصيص ما لم يتم دليل على خلاف ذلك بخلاف النسخ فإنه يجب العمل بالنسخ حتى يثبت نسخه.

٢٤- التخصيص يكون على الفور ولا يجوز تأخيره لأنه بيان بخلاف النسخ فإنه يكون على التراخي لأنه الغاء لما قرر العمل به.

٢٥- النسخ لا يكون إلا في حياة الرسول (ﷺ) بخلاف التخصيص فإن النص العام قد يقبل التخصيص في عصر من العصور لضرورة أو مصلحة مستحدثة بعد وفاة الرسول (ﷺ) تستوجب التخصيص لأن نصوص القرآن خالدة من حيث هي لا تقبل التعديل والتغير لكن قد يطرأ التعديل على تطبيقها إذا لم يكن النص قطعي الدلالة على الحكم.

## أقسام النسخ

قسم علماء الأصول والمفسرون النسخ إلى عدة أقسام بحثيات مختلفة:  
فمن حيث المنسوخ- قسموه الى ثلاثة أنواع منسوخ الحكم والتلاوة معاً ومنسوخ الحكم  
دون التلاوة وبالعكس.

ومن حيث الناسخ- الى النسخ بالقرآن والسنة والإجماع وحتى بالغ البعض فأضاف إليها  
النسخ بالقياس.

ومن حيث طبيعة الحكم- الى نسخ الفرض بالفرض ونسخ الندب بالفرض وعكسه.  
وأضفت الى هذه الأقسام تقسيماً رابعاً وهو النسخ الصريح والنسخ الضمني وهذا ما لم  
اطلع عليه في المراجع الباعثة عن النسخ تذكر هذا التقسيم صراحة<sup>(١)</sup>.

## التقسيم الأول- من حيث المنسوخ:

أنصار النسخ قسموه من حيث المنسوخ الى منسوخ الحكم والتلاوة معاً، ومنسوخ الحكم  
دون التلاوة ومنسوخ التلاوة دون الحكم وأنصار القسم الأول أكثر من القسمين الثاني  
والثالث<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> لكن اشار اليه البعض بطريقة ضمنية يقول السيوطي (الاتقان: ٢/٢٤): (قال ابن الحصار انما يرجع في  
النسخ الى نقل صريح عن رسول الله ﷺ) او عن صحابي يقول آية كذا نسخت كذا قال وقد يحكم به  
عند وجود التعارض المقطوع به مع علم التأريخ ليعرف المتقدم والمتأخر قال ولا يعتمد في النسخ قول  
عوام المفسرين بل ولا اجتهاد المجتهدين من غير نقل صريح ولا معارضة بينة لان النسخ يتضمن رفع  
حكم وثبات حكم تقرر في عهد ﷺ والمعتمد فيه النقل والتأريخ دون الرأي والاجتهاد وقال والناس  
في هذا بين طرفي تقيض فمن قائل: لا يقبل في النسخ اخبار الأحاد العدول، ومن متساهل يكتفي فيه  
بقول مفسر او مجتهد والصواب خلاف قولهما أي (قول المفسر والمجتهد).

<sup>(٢)</sup> في هداية العقول في اصول الفقه الزيدي: ٢/٤٣٢: (يجوز وقوع النسخ في القرآن حكماً وتلاوة معاً ولا  
يخالف فيه الا من يمنع وقوع النسخ في القرآن وهو ابو مسلم. وقد روي عن بعض الاصوليين منع نسخ  
الحكم دون التلاوة او نسخ التلاوة دون الحكم وبعضهم من منع نسخ التلاوة مع بقاء الحكم وبه جزم  
السرخسي وعن بعضهم المنع من القسمين معاً).

ومن وجهة نظرنا ان القسم الاول لا يشير آية مشككة علمية ومنطقية في حد ذاته ما لم يتسم بالعبث لأن الله منزّه عن العبث لأنه أمر ممكن والله على كل شيء ممكن قدير لكن المشكلة النقلية والعقلية في القسمين الثاني والثالث كما نوضح ذلك في البيان الآتي:

## القسم الاول - منسوخ الحكم والتلاوة معاً:

ظن البعض ان بعض آيات القرآن نسخت تلاوة وحكماً ولا وجود لها في المصاحف الموجودة في العالم الاسلامي وهذا الكلام جائز عقلاً وممكن وقوعاً إذ لا يترتب على وقوعه آية استحالة شرعية او منطقية.

لكن هنالك بعض التطبيقات المختلفة لهذا القسم نسبت روايتها الى شخصيات إسلامية بارزة لتشويه صورة الاسلام ونسف الثقة بالقرآن الكريم من حيث انه وحي إلهي ومنها ما يأتي:

آ- ورد في الإتيان<sup>(١)</sup> أنه قال أبو عبيدة حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: ليقولن أحدكم قد أخذت القرآن كله وما يدره ما كله قد ذهب منه قرآن كثير ولكن ليقبل قد أخذت منه ما ظهر.

وقال وحدثنا ابن مريم عن أبي لهيعة عن ابن الأسود عن عروة بن الزبير عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) ماتت آية فلما كتب عثمان المصاحف لم ندر منها إلا ما هو الآن.

هذا ما نقله لنا السيوطي في كتابه الاتقان في علوم القرآن ومن المؤسف ان ينقل مثل هذا العالم الجليل مثل هذا الكلام المدسوس المختلق وهو ساكت عن التعليق عليه وهو ولو كان حسن النية لكن هذا الصنيع يعد من الخطأ لما فيه من الخطورة من الأوجه الآتية: إما اتهام عائشة أم المؤمنين (رضي الله عنها) بجرمة البهتان والاعتداء على الخليفة الثالث عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ولجنة جمع القرآن، أو اتهام هذه اللجنة بإشراف

(١) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي مطبعة حجازي: ٢٥/٢ يقول الأستاذ عبد المتعال في كتابه النسخ والمنسوخ ص ٦٩: زعموا ان جملة المنسوخ في القرآن الموجود بين أيدينا (٢٠١) آية وزعموا ان سورة الأحزاب كانت نحو من سورة البقرة البالغ عدد آياتها (٢٨٦) آية فقط ثم فقد (٢١٣) خلال سنوات التشريع حتى بقي منها (٧٣) آية فقط. ومن المؤسف ان ينقل القرطبي (١١٣/١٤) هذا الكلام المسموم دون تعليق عليه.

سيدنا عثمان باغيانة وتحرير القرآن او استبعاد الوحي عن القرآن.

فهذه الاحتمالات كلها باطلة بالعقل والمنطق والتواتر وان مصدر تلك الروايات هو المصدر الذي اختلق باسم الرسول (ﷺ) احاديث تشوه حقيقة الاسلام فادخل كثيراً من الخرافات في هذا الدين العظيم التي لا يزال كثير منها يرددها الجبهة على اساس انها من الشريعة الاسلامية.

فكيف نصدق بأن القرآن الكريم قد ضاع اكثره وان سورة الاحزاب كانت كذا آية وبقت منها (٧٣) آية وأين ذهب الباقي وكيف اختفى مع شدة العناية به من جميع الصحابة والتابعين وان كل آية نقلت عن الرسول (ﷺ) بطريق التواتر.

وجمع الخليفة عثمان (رضي الله عنه) المصاحف في مصحف واحد ونسخ منه نسخاً ووزعها على الامصار. وقد غاب عن اذهانهم ان عثمان لم يجمع المصاحف وحده بل كان معه الصحابة.

يقول العلامة ابو بكر الباقلاني<sup>(١)</sup> في كتابه الانتصار لنقل القرآن<sup>(٢)</sup>: ((ان قال قائل اخبرونا عن مصحف عثمان اهو موافق لمصحف ابي بكر (رضي الله عنه) او يخالف له؟ فان كان موافقاً له فما وجه عمله؟ وان كان مخالفاً له كان احدهما مخطئاً. قيل له: الذي دعا عثمان (رضي الله عنه) الى عمل المصحف ما حدث من اختلاف الناس في القراءة واظهار بعضهم إكفار بعض وكتب الناس بذلك من الامصار اليه وقدم حذيفة من فتوحات ارمينية فقال لعثمان: أدرك هذه الامة قبل ان تقتلف في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى. فارسل عثمان الى حفصة زوج النبي (ﷺ) ان ارسلني اليها بالصحيفة ننسخها في المصاحف ثم نردها اليك فارسلت بها اليه فدعا زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص. وقيل ابان بن سعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام. وفي بعض الروايات عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص فنسخوها في المصاحف، فقال عثمان للرهط القرشيين: اذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلسان قريش فانما نزل بلسانهم ففعلوا ذلك حتى اذا نسخوا المصحف ردها عثمان الى حفصة ثم بعث الى كل افق مصحفاً مما نسخوا)).

(١) المتوفى ٤٠٣ هـ.

(٢) دراسة وتحقيق الدكتور عمود زغلول سلام استاذ كرسي اللغة العربية وادابها بجامعة الاسكندرية ص ٣٥٨.

من البديهيات ان القرآن الكريم نزل على سيدنا محمد (ﷺ) لهما بمكة والمدينة في ثلاث وعشرين سنة وكان كل واحد من المسلمين مولعا به ومتشوقا اليه ينتظر اخبار الوحي التي تتعلق بشؤون الاسرة البشرية الخاصة والعامة فكان الصحابة يستمعون الى نزول القرآن بشوق وامعان ودقة حتى ينتفعوا باحكامه في امر دنياهم ودينهم فكلما نزلت آية انتشرت بينهم وحفظوها وبذلك لم تنزل آية يكون نقلها عن طريق اخبار الاحاد بل كل آية نقلت عن الرسول (ﷺ) بالتواتر.

ب- ومن الاخبار المختلفة المدسوسة ما روى من ان رهطا من اصحاب النبي (ﷺ) قام رجل منهم من جوف الليل يريد ان يفتتح سورة كان قد وعها فلم يقدر منها على شيء الا بسم الله الرحمن الرحيم فاتى باب النبي (ﷺ) حين اصبح يساله عن ذلك فجاء اخر واخر حتى اجتمعوا، فسأل بعضهم بعضا ما جمعهم فاخبر بعضهم بعضا بشأن تلك السورة، ثم اذن لهم النبي (ﷺ) فاخبروه خبرهم وسالوه عن السورة فسكت ساعة لا يرجع اليهم شيئا، ثم قال نسخت البارة فنسخت من صدورهم ومن كل شيء كانت فيه ومن الغريب ان ابن الجوزي<sup>(١)</sup> نقل هذه الرواية المدسوسة المختلفة الخرافية ولم يعلق عليها ولم يسأل ما هي الحكمة في انزال سورة من القرآن ولا يعلم بها الا عدد محدود من الصحابة وان هذه السورة تشرع وتنزل ثم تنسخ وتلفى بين عشية وضحاها اليس هذا عبثاً وهل يتصور العبث من الله؟ ولماذا سكوت النبي ساعة؟ ولا يخفى ما لنشر هذه الروايات الضعيفة المختلفة مع السكوت عن ردها وتفنيدها من الخطورة على عقيدة مسلم لا يملك ايمانا علميا اضافة الى ذلك فان هذه الروايات التي لا اساس لها تعطي الضوء الاخضر لاعداء الاسلام ليسجلوها نقاط ضعف على الاسلام وعلى كون القرآن وحيا من الله.

وبما اورده السيوطي<sup>(٢)</sup> من تطبيقات منسوخ الحكم والتلاوة من انه قال ((قَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ فِيْمَا أُنْزِلَ عَشْرُ رَضَعَاتٍ فَنُسِخَتْ بِخُمْسِ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) وَهُنَّ فِيْمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ)).

ونقل فيه ايضا<sup>(١)</sup> من تطبيقات ما نسخ حكمه وتلاوته ((انا انزلنا المال لاقام الصلاة وابتاء الزكاة لو ان لابن ادم واديا لاحب ان يكون اليه الثاني ولو كان اليه الثاني

(١) نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ٣٣.

(٢) الاتقان ٢/٢٥.

لاحب ان يكون اليهما الثالث ولا يملأ جوف ابن ادم الا التراب ويتوب الله على من (تاب).

وسبق ان بينا ان هذا خلط بين القرآن والسنة النبوية اضافة الى ان الروايتين المذكورتين موجودتان في الحديث الشريف ولو كان حكمهما منسوخا فلماذا وردتا في صحيح البخاري وهكذا ينقل لنا ابن سلامة وابن الجوزي والسيوطي روايات تشوه صورة القرآن وتشكك في امانة عثمان في جمع القرآن من غير قصد ولهذا بل ولاكثر من هذا، قال الفماري<sup>(٢)</sup> في كتابه الاحسان في تعقيب الاتقان للسيوطي:

((ان كتاب (الاتقان في علوم القرآن) للامام الحافظ ابن الفضل جلال الدين السيوطي رحمه الله كتاب عظيم المزاي كثير الفوائد غير انه ضم اراء غير صحيحة ومدسوسة وفات المؤلف (أي السيوطي) ان ينبه على شذوذها وسقوطها فاتخذها المستشرقون واذا نابهم سلما الى الطعن في بعض آيات القرآن الكريم وفيما يتعلق بجمعه وقد اخبرني صديقا ومجيزنا العلامة المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثري انه كان يدرس علوم القرآن لطلبة التفسير بجامعة استانبول بالاستانة وكان يعني بالاطلاع على ما يكتبه المستشرقون ليرد عليه وينبه اليه الطلبة فكان يعد كثيرا من مطاعنهم يستندون فيه الى تلك الراء والروايات في كتاب الاتقان وكان هذا من اسباب حملته الشديدة على مؤلفه)).

وفعلا اورد السيوطي في كتابه الاتقان في علوم القرآن<sup>(٣)</sup> تحت عنوان النوع السابع والاربعون في ناسخه ومنسوخه روايات مدسوسة ومشبوهة لا يجمعها بالطريقة التي هو جمعها واستعرضها الا من يتهم بالفساد وادخال الشكوك في القرآن حاشا ان يعد السيوطي من هذا الصنف لمنزلته العلمية وخدماته الجليلة ولكنه يبدو انه كان رجلا

(١) الاتقان ٢/٢٤.

(٢) ابو الفضل عبد الله بن الصديق الفماري دار الانصار ص ٣ وما بعدها.

(٣) الاتقان ٢/٢٠-٢٧ وقد قال في هذا المرجع (٢/٢٥): (عن زيد بن حبيش قال: قال لي ابي بن كعب يا زيد اين تقرا سورة الاحزاب ؟ قلت ثلاثا وسبعين آية قال كانت لتضاهي سورة البقرة او هي اطول من سورة البقرة وانا كنا لنقرا آية الرجم وان في اخرها الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم فرفع فيما رفع).



بسيطاً يصدق كل ما ينقله غيره بفض النظر عن صحته وبطلانه لكن هذه البساطة  
ايضا تتعارض مع عمقه ودقته في مسائل اخرى.

غفر الله لمن يدافع عن أخطاء الغير بحسن نيته ولكن اذا كان هؤلاء معذورين في الماضي  
فاننا لسنا معذورين ونحن نعيش في عصر الذرة وغزو الفضاء والتطور التكنولوجي وعصر  
الاتنيت والعقل الالكتروني.

## القسم الثاني - منسوخ الحكم دون التلاوة:

وقد بالغ العلماء من الاصوليين والفقهاء والمفسرين في القول بمثل هذا القسم من النسخ  
كما ذكرنا بالنسبة لما قاله ابن سلامة وابن حزم والسيوطي وكما يأتي تفصيل تطبيقات هذا  
القسم في القرآن من الآيات التي زعموا انها منسوخة من حيث الحكم ولكن باقية من حيث  
التلاوة وقد بلغ عدد هذه الآيات في القرآن الكريم وفي المصاحف التي بين ايدي المسلمين في  
العالم الاسلامي اكثر من (٢٠١) آية من آيات الاحكام التي قالوا انها لا يتجاوز مجموعها  
(٥٠٠) آية.

وقد علل السيوطي<sup>(١)</sup> صحة الغاء حكم الآية وبقائها تلاوة بقوله (فإن قلت ما الحكمة في  
رفع الحكم وبقاء التلاوة فالجواب من وجهين:

احدهما: ان القرآن كما يتلى ليعرف الحكم منه والعمل به فيتلى لكونه كلام الله فيثاب  
عليه فتركت التلاوة لهذه الحكمة.

والثاني: ان النسخ بُدِّل (حكماً) يكون للتخفيف فابقيت التلاوة تذكيراً للنعمة ورفع  
المشقة).

ولا يزال المقلدون لاقوال الغير من أنصار النسخ يرددون في مؤلفاتهم وخطبهم ونصحهم  
للناس مثل هذا الكلام الغريب والتعليل اللامعقول وتبرير عمل يابى الانسان العاقل ان  
يعمله ورغم ذلك يميزه في القرآن ويسمح لنفسه ان ينسبه الى الله ما هو نقص بالنسبة الى  
الانسان وهؤلاء يزعمون انهم يحترمون الاسلام بدفاعهم الحار عن آيات قرآنية نسخ لبها كما  
سماه السيوطي وابقى قشرها لتكون دستوراً خالداً للأسرة البشرية غفر الله لمسلم لا يستخدم  
عقله في ما ينقله عن الغير ويدافع عنه بشدة لان دفاعهم انما هو بحسن النية وعدم الدقة

(١) الاقتان المرجع السابق ٢٣/٢.

والحرمان من الفهم العميق الاستدلالي فاذا قلت لناس من هؤلاء نصف القرآن الذي بين ايدينا منسوخ وتعطل العمل به لكن نتبرك به بقصد آلاف الناس يؤيدونك واذا قلت ان مثل هذا العمل نقص بالنسبة للعبد وللمشروع الوضعي اذا عمله في القوانين الوضعية فكيف يجوز ان ينسب الى الله فلا تجد من يؤيدك ولو بنسبة ١% ممن يعتبرون انفسهم دعاة رسالة الاسلام وهذه ظاهرة مؤسفة في العالم الاسلامي والقول ببقاء الآية في القرآن الكريم ونسخ حكمها مردود بالادلة الاتية:

١- الفاظ القرآن قوالب جعلت لمعانيه التي هي الاحكام التي تنظم حياة الاسرة البشرية وتؤمن لها السعادة الابدية في الدارين فالالفاظ غير مقصودة لذاتها وانما جعلها الله لتكون وسيلة لا يصال تلك المعاني والاحكام الى الانسان وهذه الالفاظ وردت في الكتب السماوية بلغات متعددة اخرها اللغة العربية الحية المرنة القابلة لتحميلها اكثر من معنى في القرآن العظيم الذي هو الدستور الاخير المعدل للدساتير الالهية السابقة يلتزم الانسان بالعمل بمقتضاه ما دامت الحياة باقية على كوكب الارض. والالفاظ بمثابة القشرة والحكم بمثابة اللب في غير القرآن من الماكولات المباحة للانسان فما هي فائدة القشر اذا جرد من لبه وهل تبقى له قيمة يعتد بها بعد ذلك ؟

٢- القرآن نزل على محمد (ﷺ) ليبلغ به الاسرة البشرية ويكون رحمة للعالمين كما قال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ ولم ينزل لان يردده بالفاظه وليتفنى به في المناسبات وعلى المقابر والاموات وانما هو دستور الاحياء للعمل بمضمونه ومقتضاه فما هو مقتضاه اذا كان المطلوب الاساسي مفقودا ؟

٣- ماذا تقول لمن اهدى اليك علبة من الحلويات وسلمها اليك ثم سحب محتوياتها من تلك الحلويات فطلب منك الاحتفاظ بالعلبة حتى تشتم رحة الحلويات وتتلذذ بها؟

٤- ماذا يقال لمن يشرع قانونا لتنظيم مجتمعه وضمان حقوق والتزامات افراد هذا المجتمع ثم يلغى العمل ببعض مواد هذا القانون نتيجة تطورات الحياة والمصالح ورياتي بمواد جديدة تقل عملها وتتضمن احكاما تتلائم مع المصالح الجديدة ولكن في نفس الوقت يامر بالاحتفاظ بالمواد الملغاة ويقائها من بين بقية المواد في نفس القانون؟ لاشك ان مثل هذا العمل يعد عملا لا معقولا ينتقد مثل هذا المشرع من قبل افراد المجتمع داخلا وخارجا.

فاذا كان الغاء الحكم بقاء المادة نقصا بالنسبة الى الانسان فكيف يجوز ان ينسب الى عليم حكيم عزيز قدير منزه عن كل عيب ونقص.

هذه بعض الادلة اقدمها لذوي العقول المرنة وسوف اجد رد الفعل السلبي من انصار النسخ لكن غايتي هو انتصار القرآن وخدمة هذه الشريعة العظيمة وعدم اعطاء الضمير الاغترار لاعدائها.

والمؤمن ايمانا صحيحا علميا لا يخشى لومة اللائم ولا يسكت عن الحق خوفا من تطاول السنة الناس فليقل لي هؤلاء غدا ما قالوه بالامس لابي مسلم الاصفهاني الذي دافع عن القرآن فكفروه.

### القسم الثالث - منسوخ التلاوة دون الحكم:

استشهد دعاء هذا النوع من النسخ بأخبار آحاد منها ((الشَيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَيَّا فَارْجُوهُمَا الْبَيَّةَ تَكْلَامًا مِنَ اللَّهِ))<sup>(١)</sup>.

يقول الزركشي<sup>(٢)</sup> في تعليل ذلك: ((ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم؟ وهلا بقيت التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها؟

أجاب صاحب الفنون<sup>(٣)</sup> فقال: ((انما كان كذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة الى بذل النفوس بطريق الظن من غير استئصال لطلب طريق مقطوع به فيسرعون بأيسر شيء، كما سارع الخليل الى ذبح ولده بمنام والمنام ادنى طرق الوحي)).

وقوله (ليظهر به) أي ليظهر لله فكأنه يهمل ما يفعله عبده في الماضي والحاضر والمستقبل فيجربه حتى يطلع على الحقيقة.

ما أغرب هذا التعليل مع تقديرنا لمكانة ابن الجوزي. وعلمه الزرقاني<sup>(٤)</sup> بقوله: ((والسرّ في نسخ تلاوة آية الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما دون حكمها انها كانت تتلى أولاً لتقرير حكمها ردعاً لمن تحدّثه نفسه ان يتلّطّخ بهذا العار الفاحش من شيوخ وشيخات حتى اذا ما تقرّر هذا الحكم في النفوس نسخ الله التلاوة لحكمة اخرى هي الاشارة الى شناعة هذه

(١) البهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: ٣٥/٢.

(٢) المرجع السابق: ٣٧/٢.

(٣) هو كتاب فنون الافنان في عجائب علوم القرآن لابن الجوزي.

(٤) مناهل المرقان: ٩٢/٢-٩٣.

الفاحشة وشناعة صدورها من شيخ وشيخة حيث سلكها مسلك ما لا يليق الى أن يذكر فضلاً أن ينقل وسار بها في طريق يشبه طريق المستحيل الذي لا يقع كأنه قال نزهوا الاسماع عن سماعها والالسنه عن ذكرها فضلاً عن الفرار منها والتلوث برجسها)).  
هذا التأويل اللامعقول يذهب اليه مثل هذا العالم الجليل ليحصل كلاماً سائداً في الجاهلية قرأنا نازلاً من الله.

ويروى على هذا القسم من النسخ المزعوم بأدلة أهمها:

- ١- ان هذا الكلام ان صح فإنه ليس بقرآن وانما هو حديث قال به وقضى به الرسول (ﷺ) في قضايا منها رجم الغامدية وماعز وغيرهما يقول النحاس<sup>(١)</sup>: (( روى الزهري عن عبد الله بن عباس قال خطبنا عمر بن الخطاب قال: كُنَّا نَقْرَأُ الشَّيْخَ وَالشَّيْخَةَ إِذَا فَارَّجُوهُمَا الْبَيْتَ بِمَا قَضِيَ مِنَ اللَّذَّةِ.. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَاسْنَادُ الْحَدِيثِ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْقُرْآنِ الَّذِي تَقْلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنِ الْجَمَاعَةِ وَلَكِنَّهُ سُنَّةٌ ثَابِتَةٌ وَقَدْ يَقُولُ الْإِنْسَانُ كُنْتُ أَقْرَأُ كَذَا بِقِرِّ الْقُرْآنِ وَالذَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ قَالَ لَوْلَا أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ يُقَالَ زَادَ عُمَرُ فِي الْقُرْآنِ لَزِدْتُهُ)).
- ٢- الرجم لم يثبت بالقرآن وانما ثبت بفعل الرسول (ﷺ) وقضائه وهو موافق لما كان موجوداً في التوراة عند اهل الكتاب كما روى البخاري من ان النبي (ﷺ) كان يحب موافقة اهل الكتاب بما لم ينزل فيه حتى ينزل.
- ٣- فرجم المحصن كان موجوداً قبل الاسلام وتعبير (الشيخ والشيخة اذا زنيا.. الخ) كان موجوداً قبل الاسلام ومعمولاً به.
- من له ادنى ذوق بلاغي يدرك ان هذا ليس كلام الله.
- ٤- انه خبر آحاد والقرآن ثابت بالتواتر فكل ما لا يكون متواتراً لا يكون قرآناً فعلى اي اساس صحيح ثابت يعتبر قرآناً منسوخ التلاوة دون الحكم ؟
- ٥- هناك خلاف بين العلماء في بقاء حكم الرجم على اساس الخلاف في تأريخ نزول قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾ الآية فمن قال انها نزلت قبل الرجم قال الرجم باق لشبوته ثبوتاً قطعياً بقضاء رسول الله (ﷺ) واجماع العلماء على هذا القضاء..

<sup>(١)</sup> محمد بن احمد بن اسماعيل الصفار النحوي المصري المعروف بأبي جعفر النحاس المتوفى ٣٣٨هـ كتاب النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٨.

ومن قال ان هذه الآية نزلت بعد حكم الرجم قال بنسخ هذا الحكم وهو من باب نسخ السنة بالقرآن الكريم فكلا الاتهامين لم يقم عليه دليل قطعي<sup>(١)</sup> والعلم عند الله. وجدير بالذكر ان الرجم لم يثبت وقوعه بعد وفاة الرسول (ﷺ) الى يومنا هذا لعدم ثبوت جريمة الزنا بأربعة شهود تتوفر فيهم العدالة ووحدة الافادة والرؤية الواضحة للعملية الجرمية بحيث لا يتطرق اليها الشك والشبهة لان الحدود تدرأ بالشبهات.

٦- أنكر كبار العلماء هذا القسم من النسخ لعدم منطقيته ومن هؤلاء:

آ- قال الزركشي<sup>(٢)</sup>: (وجزم شمس الائمة السرخسي بامتناع نسخ التلاوة مع بقاء الحكم لان الحكم لا يثبت بدون التلاوة).

ب- قال صدر الشريعة<sup>(٣)</sup>: (منع بعض العلماء وجود المنسوخ تلاوة لان النص لحكمه والحكم بالنص فلا انفكالك بينهما).

ج- وقال القاضي ابو بكر الباقلاني<sup>(٤)</sup>: ان رواية عمر وامثالها من الروايات التي تزعم وجود قرآن نسخ تلاوة روايات آحاد لا يصح التحويل عليها فما تثبتت غير ثابت ولو كانت التلاوة باقية لبادر سيدنا عمر (رضي الله عنه) الى كتابتها ولم يعرج الى فعال الناس.

## التقسيم الثاني: للنسخ في القرآن من حيث الناسخ؛

قسم أنصار النسخ في القرآن من حيث الناسخ الى النسخ بالقرآن ودعاة هذا القسم كثيرون ونسخه بالسنة ونسبة القائلين بهذا وسط، ونسخه بالاجماع والذاهبون الى هذا القسم الشاذ قليلون كما في البيان الاتي:

(١) في فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢٠/٨): (عن الشيباني قال سألت عبد الله بن ابي اوفى هل رجم رسول الله (ﷺ) قال: نعم قلت قبل سورة النور ام بعدها قال لا ادري).

(٢) البحر المحيط: ١٠٤/٤.

(٣) التوضيح والتنقيح: ٣١٨/٢.

(٤) الانتصار لنقل القرآن المخطوطة ص ٢٠١.

## القسم الاول - نسخ القرآن بالقرآن:

سبق أن ذكرنا ان علماء الاصول من المتأخرين والمفسرين والباحثين في موضوع الناسخ والمنسوخ بالغوا في نسخ القرآن حتى وصل عدد الآيات المنسوخة أكثر من نصف جميع آيات الاحكام في القرآن.

وفي مقدمة الذين بالغوا في هذا المضمار ابن سلامة حيث قال <sup>(١)</sup>: هذه الآية الناسخة (أي التي تسمى آية السيف) <sup>(٢)</sup> نسخت من القرآن مائة آية واربعاً وعشرين آية ثم صار اخرها <sup>(٣)</sup> ناسخاً لاولها.

وقال <sup>(٤)</sup>: الآيات المنسوخة في الحكم والباقية تلاوة موزعة على (٦٣) سورة وقال: واعلم ان كل ما في القرآن مثل اعرض وتولى عنهم وذرههم وما اشبه ذلك فناسخه آية السيف. وكل ما في القرآن من ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رُبِّي هَلْ يَنصُرُنِي اللَّهُ مَا كَلَّمْتُ مِنْ دُونِهِ وَمَا أَقُولُ﴾ <sup>(٥)</sup> فناسخه ﴿لِيُظْهِرَ لَهُ اللَّهُ مَا كَلَّمْتُ مِنْ دُونِهِ وَمَا أَقُولُ﴾ <sup>(٦)</sup>.

وكل ما في القرآن من خبر الذين أتوا الكتاب والامر بالعفو عنهم فناسخه ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ <sup>(٧)</sup> الآية.

وكل ما في القرآن من الامر بالشهادة فناسخه ﴿فَإِنْ آمَنَ بِغُضْبِكُمْ بُغْضًا﴾ <sup>(٨)</sup> وكل ما في القرآن من التشديد والتهديد فناسخه ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ <sup>(٩)</sup>.

ويقول ابن حزم الاندلسي <sup>(١٠)</sup> السور التي لم يدخلها ناسخ ومنسوخ هي ثلاث وأربعون سورة والسور التي فيها ناسخ وليس فيها منسوخ اربعون سورة والسور التي دخلها الناسخ والمنسوخ عددها خمس وعشرون سورة <sup>(١١)</sup>.

(١) في كتابه الناسخ والمنسوخ تحقيق العليبي ص ١٢٨.

(٢) وهي الآية الخامسة من سورة التوبة.

(٣) اخرها قوله تعالى ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾.

(٤) المرجع السابق ص ٢٠٢.

(٥) سورة يونس/ ١٥.

(٦) سورة الفتح/ ٢.

(٧) سورة التوبة/ ٢٩.

(٨) سورة البقرة/ ٢٨٣.

(٩) سورة البقرة/ ١٨٥.

(١٠) أي غير ابن حزم الظاهري.

ويقول أيضاً: الاعراض عن المشركين في مائة وأربع عشرة (١١٤) آية هن في ثمان وأربعين (٤٨) سورة أولها البقرة وآخرها الكافرون نسخ الكل بقوله (ﷻ): ﴿فَاتَّقُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَعَلْتُمُوهُمْ﴾ الآية.

وقد سبق تفصيل ما يتعلق بمنسوخ القرآن بالقرآن عند هذا العالم الذي سبق ابن سلامة في المغالاة بصدد نسخ القرآن.  
سيأتي رد هذه المزاعم بإذن الله.

## القسم الثاني - نسخ القرآن بالسنة:

اختلف علماء المسلمين من الاصوليين والفقهاء والمفسرين في نسخ القرآن بالسنة النبوية على ثلاثة اتجاهات<sup>(١)</sup>.

**الاتجاه الأول-** الذي تزعمه الشافعي (رحمه الله) هو عدم انفراد السنة النبوية بنسخ آية قرآنية سواء كانت متواترة او احادية وكل ما قيل بهذا الصدد هو الخلط بين كون السنة ناسخة لآية بصورة مستقلة عن القرآن وبين كونها مؤكدة (عاضة) لآية ناسخة<sup>(٢)</sup> وعلى سبيل المثل من زعم ان قول الرسول (ﷺ): (ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث) ناسخ لآية الوصية الواجبة ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِمَا عُرِفَ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ فقد أخطأ في زعمه ففي قوله (قد أعطى كل ذي حق حقه) أعطى فعل ماضٍ والجمله فعلية خبرية عن حكم انشاء الله فهو بيان لمراد الله سبحانه وتعالى من كون آية الوصية منسوخة بآيات الميراث كما يتصوره المحرومون من استخدام التفكير والعقل السليم وديدنهم هو التقليد وترديد كلام الفقهاء

(١) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ١٠-١٢.

(٢) ينظر في اصول الفقه الحنفي التوضيح والتنقيح لصدر الشريعة: ٣١٣/٢ وما بعدها" والمالكى شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣١٣ وما بعدها والشافعي جمع الجوامع وشرحه: ٥٣/٢ وما بعدها والحنبلي المسودة لآل تيمية ص ٢٠١ وما بعدها. واصول فقه الامامية معالم الدين في الاصول للتجيزي ص ٢٧١ وما بعدها" والزيدية هداية العقول الى غاية السؤل في علم الاصول للقاسم بن محمد: ٤٣٦/٢ وما بعدها" والظاهرية الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم الظاهري: ٤٧٧/٤ وما بعدها" والاباضية شرح طلعة الشمس على الالفية للسالمي ص ٢٨٩ وما بعدها.

(٣) في جمع الجوامع: ٥٣/٢ (وحيث وقع نسخ القرآن بالسنة فمعها قرآن عاضدها).

يكون مراده ان عموم آية الوصية الواجبة تخصص بآيات المهاد كما يقول المحققون من اصحاب التفكير السليم والادراك الدقيق. ففي كلتا الحالتين الحديث وظيفته البيان والتأكيد لحكم الله سواء كان الحكم نسخاً او تقصيماً.

ولاتجاه الشافعي هذا أنصار من المحققين الاصوليين في اصول الفقه في جميع المذاهب الاسلامية المدونة<sup>(١)</sup> ولا مجال لذكرهم وبيان ادلتهم ولم يفرقوا بين السنة المتواترة والاحادية وجل أدلة هذا الاتجاه هو ان وظيفة السنة النبوية حصرها القرآن في التبليغ والبيان بمقتضى قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

الاتجاه الثاني - الذي تزعمه ابن حزم الظاهري هو جواز نسخ القرآن بالسنة ووقوعه فعلاً سواء كانت السنة متواترة او احادية حيث يقول: ((القرآن ينسخ بالقرآن وبالسنة النبوية، والسنة تنسخ بالقرآن والسنة وبهذا نقول وهو الصحيح او سواء عندنا السنة المنقولة بالتواتر والسنة المنقولة بأخبار الأحاد برهان ذلك وجوب الطاعة لما جاء عن النبي كوجوب الطاعة لما جاء في القرآن... ثم يمضي قائلاً واذا كان كلامه وحياً من عند الله والقرآن وحي فنسخ الوحي بالوحي جائز... ثم يقول والعمل بالحديث الناسخ أفضل من العمل بالآية المنسوخة)).

وبلاحظ على هذه التعليقات التي كلها لا تخلو من المغالطة رغم تقديرنا لمكانته العلمية ما يأتي:

- ١- طاعة الرسول (ﷺ) واجبة بعد طاعة الله كما رده هذا الترتيب في القرآن فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> فمركز الرسول ليس مساوياً لمركز الله والسنة النبوية تلي القرآن الكريم في القوة الانزامية والناسخ يجب ان يكون اقوى من المنسوخ او مساوياً له في القوة والدرجة والمرتبة. فلا توجد آية صلة بين وجوب طاعة الرسول ونسخ القرآن بالسنة.
- ٢- القرآن وحي لفظاً ومعنى والسنة وحي معنى فقط فلا تكافؤ بينهما ولا تناقض حتى يرفع بالنسخ.

(١) وعلى من يهمل ادراك هذه الحقيقة ان يراجع المراجع المذكورة وغيرها.

(٢) سورة النحل/٤٤.

(٣) سورة النساء/٥٩.



٣- القول بالعمل بالحديث الناسخ افضل من الآية المنسوخة به مجرد سفسطة ومصادرة على المطلوب فأين تلك الآية القرآنية المنسوخة بالسنة وأين تلك السنة حتى يكون العمل بالحديث الناسخ افضل من الآية المنسوخة به؟

**الاتجاه الثالث-** هو التفرقة بين الجواز والوقوع من جهة وبين الحديث المتواتر والمشهور والاحاد من جهة أخرى فمنهم من قال يجوز نسخ القرآن بالسنة ولكن لم يقع<sup>(١)</sup>. ومنهم من يقول يجوز النسخ بالحديث المتواتر دون غيره<sup>(٢)</sup>. ومنهم من قال يجوز بالمتواتر والمشهور<sup>(٣)</sup>.

ولكل وجهة هو موليها والاتجاه الثالث كالاتجاه الثاني باطل لا يستند الى دليل صحيح مقنع.

### رأينا في الموضوع:

إذا أرادوا بالنسخ معناه العام عند السلف الصالح فإن نسخ القرآن جائز في حياة الرسول (ﷺ) ويعد بكل ما يجوز به التخصيص من سنة واجماع وقياس ومصلحة وعرف لأن النسخ بهذا المعنى العام يشمل التخصيص والتقييد والتدرج وبيان المجمل والرخصة كما ذكرنا سابقاً وإن أرادوا به معناه عند المتأخرين من الأصوليين وهو الفناء وحسب سابق في القرآن بوحى لاحق فإنه لا يكون بعد وفاة الرسول (ﷺ) بالاجماع ولا يكون بغیر القرآن من سنة أو اجماع أو قياس أو غير ذلك وكل زعم بهذا الشأن باطل لأدلة كثيرة منها نقلية ومنها عقلية.

(١) يقول التبريزي من الامامية المرجع السابق ص ٢٧٢ (لا خلاف في الجواز وإنما الخلاف في وقوعه). وقال البرماوي (هداية العقول: ٢/٤٣٦): ان نسخ القرآن بالسنة المتواترة وعكسه والسنة المتواترة يمثلها ونسخ الاحاد بالمتواترة ممنوع لعدم تحقق المتواتر اللفظي فكل حديث من اخبار الاحاد في اوله او اخره او سنده...

(٢) في المسودة لأل تيمية ص ٢٠٢ ((قال شيخنا مذهب المالكية في نسخ القرآن انه لا يجوز عندهم بالاحاد وهل يجوز باخبار التواتر على وجهين)) قارن شرح تنقيح الفصول ص ٣١١.

(٣) النسخ بالحديث المشهور نسبه صاحب هداية العقول الى المتأخرين من الحنفية: ١/٤٣٧ وقال به الاباضية جاء في طلعة الشمس: ١/٢٩٠ وينسخ القرآن بالسنة المتواترة او المشهورة المتخلقة عند الامة بالقبول ومثلوا بحديث لا وصية لوارث الذي نسخ آية الوصية عندهم.

## آ- من الأدلة العقلية:

- ١- قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ <sup>(١)</sup> فالحديث النبوي لا يكون خيراً من القرآن ولا مثله.
  - ٢- قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ <sup>(٢)</sup>.
  - ٣- قول الرسول (ﷺ) ((إذا روي لكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فاقبلوه فإن خالفه فردوه)).
- وكل تأويل لهذه الأدلة العقلية لاثبات نسخ القرآن بالسنة باطل لان النسخ خلاف الاصل والتأويل خلاف الاصل واثبات خلاف الاصل بخلاف الاصل باطل.

## ب- من الأدلة العقلية:

- ١- اجمع العقلاء في الكوة الارضية على ان من يملك تعديل القانون او الغاءه هو الذي يملك تشريعه والشرعية الاسلامية دين الفطرة السليمة والعقل السليم والعلم الصحيح فكما لا يملك الرسول (ﷺ) تشريع آية قرآنية كذلك لا يملك تعديلها او الغاءها.
  - ٢- وظائف السنة النبوية محصورة في خمسة امور ليس بضمنها النسخ وهي:
    - آ- تخصيص نص عام لم يكن عمومه مراداً.
    - ب- تقييد نص مطلق لم يكن اطلاقه مراداً.
    - ج- بيان نص مجمل يكون المراد منه غير واضح.
    - د- تأكيد حكم وارد في القرآن الكريم.
    - هـ- بيان حكم واقعة لم يعالجه القرآن بنص صريح خاص.
- والقول بما عدا هذه الوظائف بدعة غير حسنة بموجب حصر وظيفتها في البيان بمقتضى قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ والنسخ الغاء وليس بيانا لان البيان غير الالغاء بالاجماع ومن ظن خلاف ذلك فقد اخطأ.

(١) سورة البقرة/١٠٦.

(٢) سورة يونس/١٥.

٣- منذ صدر الاسلام الى يومنا هذا لم تثبت سنة متواترة واحدة متناقضة مع آية قرآنية واحدة وكل ما قيل بهذا الشأن اوهام لا تستند الى دليل علمي.

٤- القرآن قطعي الثبوت وخبر الاحاد ظني الثبوت ولا يوجد التكافؤ والتعارض بين الدليل الظني والدليل القطعي والنسخ فرع التناقض.

٥- كل قول بنسخ القرآن بالسنة يستلزم رفع منزلة السنة الى مرتبة القرآن او تنزيل مرتبة القرآن الى مرتبة السنة واللازم باطل باجماع العقلاء فكذلك الملزوم.

وبناءً على هذه الحقائق اقترح حذف هذا الموضوع في جميع كتب اصول الفقه الاسلامي لانه اخذ مساحات واسعة في المجلد والنقاش منذ اكثر من الف سنة دون فائدة او جدوى للاهتمام بالصواب بعيداً عن أخطاء الشائعة، وبوجه خاص في عصر ينشغل ذهن غيرة بغزو الفضاء واستعمار الكواكب الاخرى عن طريق العلم والتطور التكنولوجي.

### القسم الثالث - نسخ القرآن بالاجماع:

لم يكتف انصار النسخ بنسخ القرآن بالسنة بل جاوزوا الحدود المعقولة مع القرآن فقالوا بنسخه باجماع الفقهاء بل ذهب البعض الى اكثر من ذلك فقال بنسخ القرآن بالقياس. وأقول اذا ارادوا بالنسخ معناه العام الشامل لتخصيص العام وتقييد المطلق وغيرهما فكلامهم صائب ومقبول وان ارادوا به معناه الخاص أي الفاء القرآن بالاجماع فهو زعم باطل لان الاجماع لم يكن مصدراً شرعياً الا بعد وفاة الرسول (ﷺ) والنسخ انتهى دوره بعد وفاته فكيف يقولون في الاجماع بما هو مخالف للاجماع؟

والكلام عن نسخ القرآن بالاجماع ورد في كثير من المراجع الاصولية منها ما جاء في المسودة<sup>(١)</sup> ((قال شيخنا حكي محمد بن بركات النحوي في كتابه الناسخ والمنسوخ جواز نسخ القرآن بالاجماع وبعضهم جوزه بالقياس)).

ثم يعلق القائل على هذا الكلام تعليقاً منطقياً وهو الآتي:

(قلت: من فسر النسخ بأنه تقييد مطلق او تخصيص لم يبعد على قوله ان يكون الاجماع مقيداً او مخصصاً لنص وان يكون اجماع ثانٍ يقيد ويخصص اجماعاً اولاً).

(١) في اصول الفقه الحنبلية ص ٢٠٢-٢٠٣ وقد تتابع على تصنيفه ثلاثة من أئمة آل تيمية وهم مجد الدين ابو البركات (عبد السلام بن عبد الله)، وشهاب الدين ابو المعاسن (عبد الخليم بن عبد السلام)، تقي الدين ابو العباس احمد بن عبد الخليم.

يقول التبريزي<sup>(١)</sup>: ((نسخ القرآن والسنة بالاجماع محل الخلاف وهو مبني على الخلاف في الاجماع هل يمكن استقراره قبل انقطاع الوحي أي في زمن النبي ﷺ) أولاً لأن النسخ لا يتحقق الا في زمن النبي فإذا قيل بإمكانه في زمنه امكن القول بإمكان النسخ به ان يكون ناسخاً للكتاب والسنة وبالعكس)). ثم يعلق على هذا الكلام بقوله هذه المناقشات واردة عقلياً ولكن لا يترتب عليها فائدة لانه لم يحصل من الناحية العملية<sup>(٢)</sup>.  
استدل البعض<sup>(٣)</sup> على جواز نسخ القرآن بالاجماع بأدلة منها :

١- ان ابن عباس دخل على عثمان بن عفان (رضي الله عنه) فقال: ان الأخوين لا يردان الام عن الثلث الى السدس بل ترث الثلث رغم اجتماعهما معها فقال تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَمِّهِ السُّدُسُ﴾<sup>(٤)</sup> فالأخوان بلسان قومك ليسا بإخوة<sup>(٥)</sup> فقال عثمان: لا أستطيع أن أرد ما كان قبلي ومضى في الأمصار وتوارث به الناس<sup>(٦)</sup>.

وجه الدلالة لهذا الاثر على الغاء القرآن بالاجماع هو ان قول عثمان هذا ظاهر في ان اجماع الصحابة على ان الام تحجب من الثلث الى السدس بالأخوين نسخ حكم الآية من ان الحجب يكون بثلاثة اخوة فما فوق ويرد هذا الاستدلال بانه باطل من اوجه منها:

آ- في اقل الجمع رأيان أحدهما انه ثلاثة والثاني ان أقله اثنان فاستقر الاجماع على التفسير الثاني وبين ان المراد من الاخوة في الآية اثنان فما فوق والقول بالنسخ خلط بين التفسير والنسخ.

ب- ان الآية لم تنص صراحة على ان الام لا تحجب من الثلث بالأخوين حتى يقال ان الاجماع على انه تحجب بهما ناسخ له.

ج- لم ينعقد الاجماع في عهد الرسالة لانه ان لم يكن الرسول ﷺ مع المجمعين يكون الاجماع باطلاً واذا كان موافقاً معهم فالمصدر هو السنة النبوية دون الاجماع وانما

(١) معالم الدين المرجع السابق ص ٢٧٢.

(٢) المرجع السابق ص ٢٧٣.

(٣) كميبي بن أبان ومن معه شرح تنقيح الفصول للقراني ص ٣١٤.

(٤) سورة النساء / ١١.

(٥) وبهذا أخذ به فقه الظاهرية فالأم إذا اجتمعت مع أخوين أو أربع أخوات أو أخ وأختين لها الثلث

الكامل من التركة. المحلى: ٢٥٨/٩.

(٦) أخرجه الحاكم وقال صحيح الاسناد: ٣٣٥/٤.

الاجماع كمصدر ثالث بعد القرآن والسنة انعقد بعد وفاة الرسول (ﷺ) ومن البدهي ان دور النسخ انتهى بوفاته فكيف يصح ان يقال هذا الاجماع او غيره ناسخ للقرآن؟

د- من اهم شروط النسخ ان يكون الناسخ نصاً شرعياً بينما الاجماع اجتهاد عقلي من المجتهدين يستند الى دليل شرعي وقد يكون هذا السند المصلحة او العرف او القياس او نحو ذلك.

٢- استدل أنصار نسخ القرآن بالاجماع بسقوط حصة المؤلفة قلوبهم من الزكاة فقالوا اجمع الصحابة على نسخ جزء من آية ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(١)</sup> وهو قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ فحقتهم في الزكاة واعتبارهم مصرفاً من مصارف الزكاة الثانية ثبت بالقرآن ونسخ باجماع الصحابة في عهد الخلفاء الراشدين ويُرَدُّ هذا الزعم الباطل بانه خلط بين النسخ وايقاف العمل بحكم النص لتخلف العلة الموجبة له وهي حاجة الاسلام الى استمالة تلك الفئة التي سميت المؤلفة قلوبهم وقد اجمع علماء المسلمين على ان الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا.

توقف العمل بالنص لتوقف علته وتخلفها بعد ان استغنى الاسلام عن تعاونهم وعدم وقوفهم ضد نشر الرسالة المحمدية لان مصالحهم الدنيوية تضررت بالاسلام. اضافة الى ذلك فإن هذا الاجماع انعقد في خلافة ابي بكر (رضي الله عنه) باقتراح من عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ولذا اتهم سيدنا عمر من قبل بعض الفئات بانه نسخ القرآن باجتهاده وهذا زور وبهتان لا اساس له والاجماع السكوتي تم من قبل الصحابة بعد وفاة الرسول (ﷺ) ودور النسخ انتهى بوفاته فلا نسخ بعده.

٣- استدل أنصار نسخ القرآن بالاجماع<sup>(٢)</sup> بأن الاجماع دليل من أدلة الشرع القطعية

(١) سورة التوبة/٦٠.

(٢) في معالم الدين المرجع السابق ص ٢٧٢-٢٧٣: ((ومن بعض المتأخرين الاجماع يجوز ان يكون ناسخاً لانه ليس مجرد الاتفاق وانما يكون عن مستند قطعي من الخبر المتواتر وغيره فيكون النسخ ذلك المستند لا نفس الاجماع اما كون الاجماع دليلاً عقلياً ففيه ان العقل الفطري كلما حكم به حكم به الشرع ايضاً (على اساس ان حكم الله يأتي موافقاً لحكم العقل على الاشياء بناء على الحسن والقبح العقليين) فيجوز نسخ الاجماع بالكتاب والسنة وكذلك يجوز المكس)) وفي شرح تنقيح الفصول للقرافي

فجاز النسخ به كالقرآن والسنة النبوية ويرد هذا الزعم بما قلنا ان الاجماع اصبح من الأدلة الشرعية بعد القرآن والسنة النبوية بعد وفاة الرسول (ﷺ) وانتهى عصر النسخ بوفاة ثم اذا صح هذا التعليل فإنه يلزم منه القول بجواز نسخ القرآن بكل دليل شرعي يعتد به الشرع كالعرف والقياس والمصلحة وغير ذلك واللازم باطل وكذلك الملزوم.

اما نسخ الاجماع بالاجماع فإنه جائز بل لم يستبعد ان يكون واقعاً ايضاً بناء على ان الاجماع اتفاق مجتهدي امة محمد في عصر من العصور بعد وفاة الرسول (ﷺ) على حكم اجتهادي شرعي مستند الى سند شرعي.

كذلك قد يكون مصلحة عامة او عرفاً او نحوهما ومن الواضح ان المصالح والاعراف تتغير بتغير الزمان والمكان فما المانع اذا انعقد اجماع المجتهدين على حكم شرعي استناداً الى مصلحة عامة شرعية ثم نتيجة تطور الحياة تغيرت هذه المصلحة واصبحت مفسدة فعندئذ يجوز الغاء ذلك الاجماع باجماع جديد مبني على مصلحة جديدة وهذا امر ممكن وقريب من العقل السليم ومن الحياة العملية رغم انكار جواز نسخ الاجماع<sup>(١)</sup> بالاجماع مع القول بنسخ القرآن بالاجماع وهذا الزعم يستلزم ان يكون مركز الاجماع اقوى من مركز القرآن أو مساوياً له واللازم باطل وكذلك الملزوم.

ص ٣١٤: ((قال الشيخ سيف الدين كون الاجماع ينسخ الحكم الثابت به نفاذ الاكثرون وجوزوا الاقلون وكون الاجماع ناسخاً منعه الجمهور وجوزوا بعض المعتزلة وعيسى بن ابان)).

(١) في هداية العقول المرجع السابق: ٤٤١/٢-٤٤٢ ((الجمهور على ان الاجماع لا يكون منسوخاً لان ناسخه المفترض اما قاطع (قطعي) فيكون الاجماع خطأ لانعقاده على خلاف الدليل القاطع لانه ان كان نصاً فهو متقدم على الاجماع لكونه لا ينقذ في حياة الرسول (ﷺ) والاجماع لا ينقذ على خلاف النص القاطع وان كان اجماعاً قاطعاً فإن الاجماع لا ينقذ على خلاف الاجماع والا لزم ان يكون احد الاجماعين باطلاً بالضرورة سواء كان سنه ظنياً او قطعياً ولما امتنع بطلان الاجماع القاطع كان الاجماع الآخر المفروض ناسخاً باطلاً لانعقاده على الخطأ)) ولاحظ على هذا التعليل ان الملازمة صحيحة وهذا شأن كل دليلين يكون احدهما ناسخاً والاخر منسوخاً لكن اللازم ليس باطلاً لجواز تغير الاجماع بتغير سنه الذي كان مصلحة تغيرت.

## التقسيم الثالث من حيث طبيعة الحكم :

قسم البعض من دعاة النسخ<sup>(١)</sup> نسخ القرآن بالقرآن من حيث طبيعة حكم النسخ والمنسوخ من الفرض والندب الى الاقسام الآتية:

- أ- نسخ الفرض بالفرض كنسخ الحبس للزواني بالحد.
- ب- نسخ الندب بالفرض كالقتال كان مندوباً ثم نسخ ندبه وصار فرضاً على كل من يستطيع ان يحمل السلاح ويحارب العدو.
- ج- نسخ الفرض بالندب كنسخ قيام الليل بقراءة القرآن كقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَيسَّرُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ وهذا الزعم باطل لادلة منها:

  - ١- لو صح التقسيم من حيث طبيعة الحكم لتناول اقساماً أخرى كنسخ الجواز بالتحريم وعكس ذلك ونسخ الوجوب بالتحريم وعكسه لأن الاحكام التكليفية خمسة وليس الفرض والندب فقط.
  - ٢- نسخ الحبس بالحد في جريمة الزنا زعم باطل كما ياتي بيانه في محله.
  - ٣- دعوى نسخ الندب بالفرض في القتال ساقطة لاننا لانجد في القرآن الكريم آية امرت بالقتال على سبيل الندب ثم نسخت بآية أخرى دالة على فرض القتال فالقتال عند الحاجة فرض كفاية على كل من له الاستطاعة عليه منذ البداية دون ان يمر بالندب أولاً والفرض ثانياً.
  - ٤- لا يوجد أي تعارض بين قيام الليل وقراءة القرآن ويأتي تفصيل زعم نسخ قيام الليل ورده في محله.

<sup>(١)</sup> منهم مكي كما نقل عنه هذا التقسيم السيوطي في كتاب الاتقان ٢/٢١.

وبعد هذا التمهيد نتناول  
بالأدلة النقلية والعقلية  
مناقشة كل ما قيل بصدد نسخ  
كل آية زعموا انها منسوخة  
حكماً وباقية تلاوة في المصحف  
الشريف الموجود بين أيدي  
المسلمين بادئاً بالآية الثالثة من  
سورة البقرة ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ  
يُنْفِقُونَ﴾ منتهياً بالآية  
السادسة من سورة الكافرون  
﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ داعياً  
المولى القدير أن يلهمني  
الصواب انه على كل شيء  
قدير.





## النسخ المزعوم في سُورَةِ التَّوْبَةِ

زعم القائلون بالنسخ في القرآن ان الايات المنسوخة في هذه الصورة  
بلغت ثلاثين آية وفيما ياتي تفاصيل وردود هذه المزاعم.

- (٣) ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾  
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ  
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا  
هُمْ يَحْزَنُونَ﴾
- (٦٢) ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ  
فِيهَا خَالِدُونَ﴾
- (٨١) ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَٰئِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَالُوا الَّذِينَ إِحْسَانًا  
وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ  
وآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾
- (٨٣) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ  
عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
- (١٠٤) ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهَ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾
- (١٠٩) ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَسُومٌ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ  
عَلِيمٌ﴾
- (١١٥) ﴿قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ  
وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾
- (١٣٩)

- (١٥٩) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾.
- (١٧٣) ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِرِ وَمَا أَهَلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾
- (١٧٨) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَىٰ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنثَىٰ بِالْأَنثَىٰ﴾
- (١٨٠) ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنِ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾
- (١٨٣) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾
- (١٨٤) ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾
- (١٩٠) ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾
- (١٩١) ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلَوْكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلَكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾
- (١٩٢) ﴿فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾
- (١٩٦) ﴿وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾
- (٢١٥) ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِللَّهِ الدِّينُ وَالْآقَرِبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾
- (٢١٦) ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرَّةٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾
- (٢١٧) ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَهَيِّ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرَ بِهِ...﴾
- (٢١٩) ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾
- (٢١٩) ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ الْغَفَرُ﴾

- (٢٢١) ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾
- (٢٢٨) ﴿وَالْمُطَلَّقاتِ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾
- ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾
- (٢٢٩) ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾
- (٢٣٣) ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾
- (٢٤٠) ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾
- (٢٥٦) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُضِيَتْ بَيِّنَاتٌ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ..﴾
- (٢٨٢) ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾
- (٢٨٣) ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾
- (٢٨٤) ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾

الآية (٣) قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ وهو جزء من الآية (٣) ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

اصل الاتفاق اخراج المال من اليد ولفتة (من) في قوله عما تبعية أي من بعض ما رزقوا حفاظاً على اموالهم واستعداداً للاسراف والتبذير المذموم المنهي عنه لان الاسراف في كل شيء عمل غير مقبول ولو كان من وجوه البر أي تمييز المنفق بالتصدق ببعض ماله. والاتفاق قد يكون واجباً وقد يكون مندوباً كما يكون مباحاً ومحرمّاً ومكروهاً بحسب امكانية المنفق وحاجة المنفق عليه وطبيعته من كونه جهة خير او معصية والاتفاق الواجب هو الزكاة.

والمراد به في هذه الآية ما هو اعم من الزكاة فيشمل الاتفاق على النفس والاهل والفقراء والمساكين وكل مؤسسة خيرية<sup>(٢)</sup> وقد امر الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم بالاتفاق في اكثر من (٧٠) آية قرآنية لاهميته لان الاسلام دين التعاون والتضامن والتكافل الاقتصادي بين الاغنياء والفقراء.

ورغم ذلك زعم البعض ان كل آية امرت بالاتفاق منسوخة بآية الزكاة ومن تلك الآيات المنسوخة بها قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَلْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُتَخَلِّفِينَ فِيهِ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا وَأَلْفِقُوا خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> وغيرها من الآيات الأمرة بالاتفاق كل بحسب مكانته ولكل بحسب حاجته قال ابن سلامة<sup>(٦)</sup>: ((وقال مقاتل<sup>(٧)</sup> وجماعة هو ما فضل عن الزكاة

(١) سورة البقرة/٣.

(٢) الرازي (العلامة ضياء الدين عمر) الشهير بخطيب الري تفسره الشهير بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب ١/٣٥ الزقشري (العلامة ابو القاسم جابر الله محمود بن عمر) (٤٦٧-٥٢٨) تفسيره الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاريل في وجوه التاويل ١/١٣٢.

(٣) سورة المنافقون/١٠.

(٤) سورة الحديد/٧.

(٥) سورة التهاين/١٦.

(٦) الناسخ والمنسوخ ص ٧٦.

(٧) هو ابو بسطام مقاتل بن حيان النبطي البلخي الحراساني (ت- ١٤٩ هـ)، تهذيب التهذيب: ١٠/٢٧٧.

نسخته الزكاة المفروضة. وقال ابو جعفر يزيد بن القعقاع<sup>(١)</sup> نسخت الزكاة المفروضة كل صدقة في القرآن، ونسخ شهر رمضان كل صيام في القرآن ونسخت الاضحية كل ذبيحة)).  
وكرر ابن الجوزي<sup>(٢)</sup> ما قاله ابن سلامة بصدد نسخ الجزء المذكور من الآية(٣).  
وهذه المغالاة في القول بان كل اتفاق مأمور به في القرآن منسوخ بآية الزكاة اعطت الضوء الاخضر لاعداء الاسلام ليقولوا في مؤلفاتهم: الزكاة فرضت على المسلمين لخدمة اغنيائهم فللمسلم ان يملك ما يشاء بطريقة مشروعة او غير مشروعة ما دام مستمرا على دفع الزكاة ولا يسأل عن الامتناع عن تقديم آية معونة مالية لشخص طبيعي او معنوي وهو بحاجة ماسة الى هذا العون<sup>(٣)</sup>.

من أدلة بطلان زعم نسخ الآية (٣) بآيات الزكاة:

- عدم وجود أي تعارض بين النسخ والمنسوخ المزعومين لاختلاف موضوعهما فموضوع الزكاة الاتفاق الواجب في مال محدد ونسبة محددة وبشروط خاصة:
- أ. الزكاة تكون في اموال محددة والاتفاق يكون في جميع الاموال.
- ب. الزكاة محددة لشمانية اصناف في القرآن والاتفاق يكون لهم ولغيرهم.
- ج. الزكاة مقدارها محدد بالنص والاتفاق ترك تحديد مقداره لاختيار المنفق بحسب مكنته وحاجة المنفق عليه.
- د. الزكاة واجبة اذا توافرت اركانها وشروطها وانتفت موانعها بينما الاتفاق تتوارد عليه الاحكام التكليفية الخمسة بحسب نوع الاتفاق وجهته ونية المنفق وهو ذلك.

(١) المخزومي وهو من التابعين. وفيات الاعيان ٢/٢٧٨.

(٢) جمال الدين ابو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، نواسخ القرآن ص ٤١.

(٣) من المؤلفات التي تتضمن القول بنسخ الاتفاق بالزكاة خدمة للاغنياء كتاب من قاموس التراث تأليف هادي العلوي وهو من الكتب المليئة بالدس والسم ويستند في ذلك الى قول القائلين بنسخ كل اتفاق في القرآن بالزكاة. ينظر ص(٧٧- ١٠٢) منه.

الآية (٦٢) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا<sup>(١)</sup> وَالنَّصَارَى<sup>(٢)</sup> وَالصَّابِئِينَ<sup>(٣)</sup> مَن آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾

اختلف المفسرون في تفسير هذه الآية ومنشأ اختلافهم هو تصور التكرار فيها بين ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وبين ﴿مَن آمَنَ بِاللَّهِ... إِلَى آخِرِهِ﴾ فكانه قال تعالى: يا أيها الذين آمنوا آمنوا آمنوا وبناء على هذا الظن يكون ذلك من قبيل تحصيل الحاصل فهو ان لم يكن محالاً يعتبر عبثاً ولرفع هذا الاشكال ذهب المفسرون بمسالك متعددة:

أ. منهم<sup>(٤)</sup> من قال: ان الذين آمنوا ظاهراً وهم المنافقون بقرينة وضعهم في مصاف غير المسلمين من آمن منهم بصدق فلهم اجرهم فللفظ (من) بدل بعض من الكل والكل هو (الذين) في ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وفي ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا...﴾ أي من امن من المنافقين بصدق ومن اليهود والنصارى والصابئين بالله وباليوم الآخر... الخ.

ب. ومنهم<sup>(٥)</sup> من قال: من آمن قبل مبعث محمد (ﷺ) بعيسى (ﷺ) ومثلوا بورقة بن نوفل ومجهرى الراهب وسلمان الفارسي وغيرهم.

ج. ومنهم<sup>(٦)</sup> من قال: ((ان الذين آمنوا من امة محمد (ﷺ) وظلوا ثابتين على ايمانهم والذين هادوا والنصارى والصابئين من امن منهم بالاسلام يكون لكل الاجر فيكون (من) بدلا من (الذين) الثاني بدل البعض من الكل.

د. ونسب الى ابن عباس<sup>(٧)</sup> قوله بان هذه الآية نزلت اول الاسلام وقر الله بها ان من آمن ومن بقي على يهوديته ونصرانيته وصابنيته وهو يؤمن بالله وباليوم الآخر فله

(١) أي صاروا يهودا واليهود من اليهود بمعنى التوبة لتوبتهم عن عبادة العجل.

(٢) جمع نصران كسكران وسكاري وهو المثلث. نصرا كما ان الفضبان هو المثلث. غضبا أو من ناصرة وهي قرية كان يسكنها عيسى (ﷺ) أو ماخوذ من قول الحواريين نحن انصار الله.

(٣) جمع صابئ وهو من انتقل الى دين آخر أو تارك لارضه ومنقل إلى سواها وهم يقرون بالله وباليوم الآخر ويؤمنون ببعض الانبياء. ينظر مجمع البيان للطبرسي (الشيخ ابي علي الفضل بن الحسن) ١/١٢٦.

(٤) ومنهم السدي حيث قال هم اهل الحنيفية فمن لم يلق محمداً (ﷺ)، ولكن يرد بان منهم عاش بعد نزول رسالة محمد (ﷺ) مثل ورقة بن نوفل مات بعد مضي أربع سنوات على نزول الوحي، وسلمان الفارسي آمن بالرسول (ﷺ) ينظر تفسير الرازي ٣/١١١-١١٢.

(٥) ومنهم سفيان الثوري. تفسير ابن عطية (ابي عماد عبد الحق بن عطية الاندلسي المحرر الموجيز في تفسير الكتاب العزيز ١/٢٢٤. تفسير الكشاف ١/٢٨٥.

(٦) تفسير ابي ليث السمرقندي تحقيق د. عبد الرحيم الزقة ١/٣٧٣.

اجره... الخ. ثم نسخ ما تقرر في هذه الآية بقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه.

ويرد زعم النسخ من اوجه منها:

انفراد ابن عباس من بين جميع فقهاء الصحابة والتابعين بهذه الرواية، فهي من اخبار الاحاد وخبر الاحاد لا يفيد اليقين والقرآن ثابت بالتواتر ولا يشبهت زوال أي جزء منه الا بالتواتر.

روى الرازي عن ابن عباس انه قال المراد الذين امنوا بعيسى من هؤلاء قبل بعث محمد (ﷺ) وهذه الرواية تنسف الرواية السابقة بشأن القول بالنسخ.

الآية من الاخبار والوعد وكلاهما لا يوضع للنسخ.

لا يوجد أي تعارض بين الايتين الناسخة والمنسوخة حتى يرفع بالنسخ لان المراد من الآية ان الذين امنوا من امة محمد (ﷺ) وظلوا ثابتين على ايمانهم الى الموت والذين امنوا من اليهود والنصارى والصابنين للكل الاجر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون فلفظ (من) بدل من (الذين) الثاني بدل البعض من الكل او يكون في الآية عذوف تقديره ان الذين امنوا من امة محمد ومن امن من الذين هادوا والنصارى والصابنين<sup>(١)</sup>.

الآية (٨١) قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ غِيَّتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

يقول ابن الجوزي<sup>(٣)</sup>: جمهور المفسرين على ان المراد بالسيئة الشرك فلا يتوجه على هذا القول نسخ اصلاً، وقد روى السدي عن اشياخه ان المراد بالسيئة الذنب من الذنوب التي وعد الله عليها النار<sup>(٤)</sup> فعلى هذا يتوجه النسخ بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) الرازي المرجع السابق. ابن عطية المرجع السابق الطبري: ١/١٢٦.

(٢) وهذا هو رأي اكثر المفسرين. ينظر الطبري: ١/٣٢٣. والطبري: ١/١٢٧. ابن سلامة ص ٧٧.

(٣) سورة البقرة/٨١.

(٤) نواسخ القرآن ص ٤٣.

(٥) الطبري: ١/٣٠٥.

(٦) سورة النساء/١١٦.



## وزعم النسخ باطل لأدلة كثيرة منها:-

١- من البدهي ان القرآن الكريم وحدة واحدة لا يتجزأ بعضه يفسر بعضاً فإذا ورد في آية إجمال يأتي تفصيله في آية أخرى وإذا ورد عموم يأتي تخصيصه في مكان آخر وإذا وردت دعوى غير مقبولة من الانسان نفسه يرد الله عليها في آية أخرى فالآية (٨١) رد للدعوى الواردة في الآية (٨٠) ﴿وَقَالُوا لَنْ نَمُوتَ أَبَداً سِوَا مَعْنُوذَةٍ﴾ فقال سبحانه رداً ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَلَوْلِكَ أَحْصَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

والعموم الوارد في هذه الآية (٨١) أيضاً عمومه غير مراد بل هو مخصوص بما اذا لم يتب فيموت على ضلاله او لم يشأ الله ان يغفر له وهو ذلك وبين الله تفصيل هذا للعموم في آيات اخر منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ فبقي المشمول بالخلود في النار هو المشرك الذي كسب سيئة وهي شركه إذا مات عليه. ومن قال هذه الآية ناسخة للآية (٨١) فقد أخطأ اذا لم يقصد بالنسخ معناه العام عند السلف الصالح الشامل للتخصيص وغيره فالقول بالنسخ بمعناه الخاص عند المتأخرين خلط بينه وبين التخصيص.

٢- ان الآية (٨١) خبر ووعيد وكلاهما لا يفضع للنسخ بمعناه الخاص.

الآية (٨٣) قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ وهو جزء من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَالُوا الَّذِينَ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾

قال أبو جعفر النحاس<sup>(١)</sup>: (قال سعيد عن قتادة فنسختها آية السيف)<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حزم الاندلسي<sup>(٣)</sup> منسوخة وناسخها آية السيف.

وقال ابن الجوزي<sup>(٤)</sup> وذهب قوم الى ان المراد بذلك مساهلة المشركين في دعائهم الى الاسلام

<sup>(١)</sup> الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٣.

<sup>(٢)</sup> وهي الخامسة من سورة التوبة كما ذكرنا سابقاً

<sup>(٣)</sup> الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٠.

<sup>(٤)</sup> نواسخ القرآن ص ٤٤.

فالآية عند هؤلاء منسوخة بآية السيف.

### وزعم النسخ باطل لأدلة منها:

- ٣- المراد بالقول هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكلاهما فرض وهذا الحكم باق ما دامت الحياة باقية والقول بنسخها يستلزم القول بنسخ الآيات الأمرة بالمعروف والنهاية عن المنكر واللازم باطل وكذلك الملتزم.
- ٤- أو المراد بالقول هو الدعوة إلى الحق وإلى الله وفق قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْحِظَةِ الْخَفِيَّةِ﴾ الآية والقول بالنسخ يقتضي القول بنسخ هذه الآية أيضاً واللازم باطل بالإجماع وكذلك الملتزم.
- ٥- أن تعامل الإنسان مع أخيه الإنسان بالحسنى قولاً وعملاً من أمهات الفضائل التي يجب أن يتحلى بها الإنسان والقول بالنسخ قول بنسخ هذه الفضيلة واللازم باطل وكذلك الملتزم.
- ٦- هذا الخطأ وإن كان جزءاً من شريعتنا إلا أنه موجه إلى بني إسرائيل أن يتفقدوا ما أمروا به في هذه الآية فكيف يعقل أن ينسخ هذا الجزء المهم الخطير من الآية المذكورة التي أحكامها من أمهات الأحكام التي لا تختلف باختلاف الشرائع ولا بتطورات الحياة.
- ٧- الآية من الأخبار وهي لا تقبل النسخ.

الآية (١٠٤) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>.

راعنا أمر من المراجعة وهي المبالغة في الرعي وحفظ الغير والمراجعة التفقد للشيء في نفسه أو أحواله والمراجعة والمحافظة نظائر وتقيض المراجعة الاغفال وكل من ولى قوماً فهو راعيهم وهم رعيته.

وكان المسلمون مخاطبون بالنهي (كَلَامٌ) بهذا الطلب غير أن (راعنا) بلغة اليهود تعني السب والشتيمة على أساس أنه من الرعونة والحق والجهاالة وقلة العقل وهي عبرانية أو سريانية أو عربية على الاختلاف الموجود في أصلها لذا نهى عنها سبحانه وتعالى فقال سبحانه قولوا

<sup>(١)</sup> سورة البقرة/١٠٤.

بدلها انظرنا أي انظر إلينا أو انتظرنا وامهل علينا أو تفقدنا من النظر حتى نفهم منك وننتلقى عنك<sup>(١)</sup>.

ومن زعم أنه من باب الناسخ والمنسوخ<sup>(٢)</sup> في القرآن فقد أخطأ لأن المنسوخ كان عادة جاهلية فأباحها العرب قبل الإسلام ويعدّه إلى أن نزلت هذه الآية فالناسخ من القرآن بخلاف المنسوخ لو صح جدلاً إطلاق النسخ عليه لأن النسخ الغاء وحى سابق بروحي لاحق وهذا ليس كذلك.

الآية (١٠٩) قوله تعالى: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

هذا جزء من الآية وقامها: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

قال أبو جعفر النحاس<sup>(٤)</sup> ((حدثنا جعفر بن مجاشع قال حدثنا إبراهيم بن إسحاق قال حدثنا حسين قال حدثنا عمرو قال حدثنا أسباط عن السدي: «فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا» قال هي منسوخة نسختها ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ووجه ذلك أن المؤمنين كانوا بمكة يؤذون ويضربون فيقتلون على قتال المشركين فحظر عليهم وامروا بالعفو والصفح حتى يأتي الله بأمره ونسخ ذلك)).

ونسب ابن الجوزي<sup>(٥)</sup> القول بالنسخ إلى قتادة حيث قال أمر الله نبيه أن يعفو عنهم ويصفح حتى يأتي الله بأمره فأنزل في براءة ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية وقال كذلك ابن حزم الأندلسي<sup>(٦)</sup>. ولم يتطرق لنسخ هذه الآية ابن سلامة<sup>(٧)</sup> وهو من أنصار المغالاة في القول بالنسخ في القرآن.

(١) ينظر تفسير الطبرسي: ١/١٧٨. تفسير ابن عطية: ١/٤٢٦. حاشية الصاوي على تفسير الجلالين: ١/٥٠.

(٢) ينظر الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس ص ٢٤ ونواسخ القرآن لابن الجوزي ص ٤٥.

(٣) سورة البقرة/١٠٩.

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ٢٥.

(٥) سورة التوبة/٢٩ وفي رواية عن قتادة أن ناسخها الآية (٥) في سورة التوبة التي تسمى آية السيف.

(٦) الناسخ والمنسوخ ص ٢١.

## وزعم النسخ باطل بالأدلة العقلية والعقلىة

### آ- من الأدلة العقلية:

١- امر سبحانه وتعالى في القرآن الكريم بالعفو في (٣٥) آية وبالصفح في (٨) آيات والقول بنسخ هذه الآية يستلزم القول بنسخ تلك الآيات لان كلاً من العفو والصفح في الآية (١٠٩) عام يشمل جميع ما ورد في تلك الآيات واللازم باطل بالاجماع فكذلك الملزوم.

٢- امر سبحانه وتعالى بعدم استخدام القوة الا في حالة الدفاع الشرعي عن الدين والعرض والحياة والمال فقال تعالى: ﴿فَمَنْ أَهْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاهْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَهْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ وامر باختيار جانب السلم والسلام في (٨٦) آية والقول بتطبيق آية السيف باسم الاسلام ضد كل من هو غير مسلم يستلزم القول بنسف تلك الآيات كلها في القرآن الكريم واللازم باطل بالبدهة فكذلك الملزوم.

### ب- من الأدلة العقلية:

١- عندما كان الانسان يعيش في ظل قانون الغاب متخلفاً في عقله وسلوكه كان ديدنه استخدام القوة في تحقيق مآربه شأنه شأن حيوانات الغاب ولما تطورت الحضارة البشرية واكتسب عقل الانسان النضج تخطى عن فكرة استخدام القوة الا في حالة الدفاع الشرعي واول شريعة عالمية امرت بذلك هي الشريعة الاسلامية وأقرت مبدأ عالمياً في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَهْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاهْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَهْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ وبعد أربعة عشر قرناً من ميثاق الله سبحانه وتعالى اتى ميثاق الامم المتحدة ليقر هذا المبدأ ورغم ذلك لحد الآن لم يصل الى وضع تعبير يضاهي ما جاء في القرآن الكريم من ان رد الاعتداء يجب ان يكون بقدر الاعتداء حجماً وبعداً والا لانقلب المدافع الى المعتدي لان الحرب شرعت للضرورة والضرورات تقدر بقدرها.

٢- اذا نسفنا كل صبر وصمود وعفو وسماح وسلم في القرآن بآية السيف فاننا نعطي سيفاً قاطعاً لاعداء الاسلام ليقطع كل سبيل امام فهم هذا الدين العظيم على حقيقته والخضوع لصالح دنياه وآخرته.

(١) النسخ والنسخ ٧٨ وكذلك الزمخشري ٣٠٤/١، الرازي: ٥٤٥/٣، الألويسي: ٣٥٦/١.  
الكيا الهراسي: ١٢/١، الصاوي: ٥٣/١.

٣- للعفو والصفح حدود كما ان لآية السيف ايضاً حدوداً لاستعمال كل في وقت يقتضي الوضع القائم هذا الاستعمال سلباً او حرياً وهذه الحدود لا تسمح بقيام التعارض بينهما والنسخ فرع التعارض بل التناقض فاذا لم يتحقق الاصل فلا وجود للفرع التابع له. وجدير بالذكر أن الصفع إنما يكون في حالة القوة، ومن يكون معه الله فهو دائماً قوي.

الآية (١١٥) قوله تعالى:

﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَسَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>

زعم البعض<sup>(٢)</sup> ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوْا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾<sup>(٣)</sup> الآية.

وهذا الزعم مبني على اساس ان التوجه الى بيت المقدس كان ثابتاً بالآية الاولى في حين انه ثبت بالسنة النبوية وفي صحيح مسلم<sup>(٤)</sup> عن ابن عازب قال صليت مع النبي (ﷺ) الى بيت المقدس ستة عشر شهراً حتى نزلت التي في البقرة/١٤٤ ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوْا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾. وفيه ايضاً عن أنس ان رسول الله (ﷺ) كان يصلي نحو بيت المقدس فنزلت ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾.

قال ابن الجوزي<sup>(٥)</sup>: ((واعلم ان قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَسَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ ليس فيه أمر بالتوجه الى بيت المقدس ولا الى غيره بل هو دال على ان الجهات كلها سواء في جواز التوجه اليها)).

وقال ابو جعفر النحاس<sup>(٦)</sup>: ((نقل عن ابن عمر ان رسول الله (ﷺ) كان يصلي وهو مقبل من مكة الى المدينة على دابته وفي ذلك انزل الله ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَسَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ وكان يصلي

(١) سورة البقرة/١١٥.

(٢) منهم قتادة ينظر النحاس ص ١٤ وابن حزم ٢١-٢٢.

(٣) سورة البقرة/١٤٤.

(٤) ٣٧٣/١.

(٥) نواسخ القرآن ص ٥١.

(٦) الناسخ والمنسوخ ص ١٤.

علی راحلته اینما توجہت)).

قال الرازي<sup>(١)</sup>: قوله ﴿فَاَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ مشعر بالتخيير والتخيير لا يشبث الا في صورتين:

أحدهما- في التطوع (أي صلاة النفل) على الراحلة.

**والثاني- في السفر عند تعذر الاجتهاد وللظلمة او غيرها.**

لان في هذين الوجهين المصلي خير واما على غير هذين الوجهين فلا تحب.

وقال النحاس<sup>(٢)</sup>: والصواب أن يقال إن الآية ليست بنسخة ولا منسوخة لأن العلماء قد

تتازعوا القول فيها وهي محتملة لغير النسخ وما كان محتملاً لغير النسخ لم يقل فيه ناسخ ولا منسوخ الا بحجة يجب التسليم لها فأما ما كان يحتمل المجمل والمفسر والعصوم والخصوص فمن النسخ بمعزل ولا سيما مع هذا الاختلاف.

**ونستنتج من هذا العرض امرين:**

١/ احدهما هذا من باب نسخ السنة النبوية بالقرآن وليس من نسخ القرآن بالقرآن.

٢/ حكم الآية (١١٥) باق بالنسبة لكل من يجهل اتجاه القبلة في السفر او في غير بلده او كان حين الصلاة في القطار او الطائرة او الباكسة او آية وسيلة اخرى من وسائل النقل البري والبحري والجوي بحيث لا يتيسر للمصلي ان يستقر في مكان يصلي وهو مستقبل القبلة.

الآية (١٣٩) قوله تعالى: ﴿قُلْ اتَّبِعُونِي فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ وَكُنْ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾

قال ابن سلامة<sup>(٣)</sup>: (أقوله تعالى: ﴿وَلَكُنَّا أَهْمَالُكُمُ﴾) نسخت هذه الآية بآية  
الصف على قول جماعة)).

وقال ابن الجوزي: ((ذهب بعض المفسرين الى ان هذا الكلام يقتضى نوع مساهلة للكفار

ثم نسخ بآية السيف ولا ارى هذا القول صحيحا)).

(١) التفسير الكبير: ٢١/٤.

(٢) المرجع السابق ص ١٥.

(۳) نواسخ القرآن ص ۵۳.

أريد ما قاله ابن الجوزي من عدم وجود النسخ في هذه الآية لأسباب كثيرة منها:

١- معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَعَاظُوكُمَا فِي اللَّهِ﴾ الآية هو أنهم حين قالوا نحن أولى بالله منكم وهو ربنا وربكم وكلانا في حكم العبودية سواء أتى الجواب ﴿وَلَكُمَا أَهْمَالُنَا﴾ أي لا اختصاص لاحد بالله الا من جهة الطاعة والعمل وانما يحازي كل منا بعمله<sup>(١)</sup>.

٢- عدم وجود أي تعارض بين هذه الآية وآية السيف حتى تنسخ بها ويرفع التعارض.

٣- ان هذه الآية قاعدة شرعية عامة تخاطب الاسرة البشرية بان كل حكم من احكام القرآن مجرد عن الاعتبار الشخصية فهو مقتن بالجزاء ان كان العمل خيرا فجزاؤه خير وان شرا فشر.

٤- ان هذه الآية خبر اريد بها الوعد والوعيد فلا يخضع واحد من هذه الامور للنسخ.

الآية (١٥٩) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَدِّ مَا يَبِيئُهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ النَّاسُ﴾<sup>(٢)</sup>.

زعم البعض ان هذه الآية منسوخة بالاستثناء الوارد في الآية التي تليها وهي قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ قَالُوا وَآمَنُوا وَبَيَّنَّا قَوْلَهُ فَأُولَٰئِكَ أَثَرُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾<sup>(٣)</sup>. قال ابن سلامة<sup>(٤)</sup>: نسخها الله تعالى بالاستثناء..

وقال ابن حزم الاندلسي<sup>(٥)</sup> نسخها الله تعالى بالاستثناء فقال ﴿إِلَّا الَّذِينَ قَالُوا وَآمَنُوا وَبَيَّنَّا﴾.

ولعل اراد هذان العلمان الفاضلان بالنسخ التخصيص بناء على اطلاقهم النسخ بمعناه العام عند السلف ولو اريد بالنسخ معناه الاصولي الخاص للزم ان يقال كل استثناء في آيات العقاب ناسخ لما قبله واللازم باطل فكذلك الملزوم.

(١) قال الزعزعي (الكشاف ١/٣١٦) ((والمعنى اتمادوننا في شأن الله واصطفائه النبي من العرب دونكم وتقولون لو انزل على احد لانزل علينا وترونكم احق بالنبوة منا وهو ربنا وربكم نشترك جميعا في اننا عبادوه ولنا اعمالنا ولكم اعمالكم والعمل هو اساس الامر وبه العبرة.))

(٢) سورة البقرة/١٥٩.

(٣) سورة البقرة/١٦٠.

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ٧٩.

(٥) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٧٣.

قال ابن الجوزي<sup>(١)</sup>: (قد زعم قوم من القراء الذين ضعف معرفتهم بعلم العربية والفقه ان هذه الآية منسوخة بالاستثناء بعدها ولو كان لهم نصيب من ذلك لعلموا ان الاستثناء ليس بنسخ وانما هو اخراج بعض ما شمله اللفظ وينكشف هذا من وجهين:

الاول- ان الناسخ والمنسوخ لا يمكن العمل باحدهما الا بترك العمل بالآخر وههنا يمكن العمل بالمستثنى والمستثنى منه.

والثاني- ان الجمل اذا دخلها الاستثناء يثبت ان المستثنى لم يكن مراداً دخوله في الجملة السابقة وما لا يكون مراداً باللفظ الاول لا يدخل عليه النسخ).

وخلاصة الكلام اذا ارد بالنسخ معناه العام الشامل للتخصيص فلا اعتراض على قولهم بالنسخ وان ارد به معناه الخاص الاصولي فهو خطأ فاحش لا يفتقر وخلق بين النسخ والتخصيص.

ثم ان ابن حزم الاندلسي وهو من دعاة نسخ هذه الآية يقول في كتابه الناسخ والمنسوخ<sup>(٢)</sup> ((والاستثناء ليس بنسخ وسمى بعضهم الاستثناء والتخصيص نسخاً والفقهاء على خلاف ذلك)).

الآية (١٧٣) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>

قال ابن سلامة<sup>(٤)</sup>: نسخها الله تعالى بالسنة ببعض الميتة وبعض الدم بقوله (﴿﴾) (احلت لنا ميتتان ودمان: السمك والجراد والكبد والطحال)<sup>(٥)</sup>

وقال ابن حزم الاندلسي<sup>(٦)</sup>: نسخ بالسنة بعض الميتة وبعض الدم بقوله (﴿﴾) (احلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال. وقال سبحانه ﴿وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ ثم رخص للمضطر اذا كان غير باغ ولا عاد بقوله تعالى: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾).

(١) نواسخ القرآن ص ٥٥.

(٢) ص ٨.

(٣) سورة البقرة/١٧٣ تنتم الآية (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ).

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ٨٠.

(٥) ورد هذا الحديث في مسند الامام احمد بن حنبل ٩٧/٢ عن ابن عمر هكذا ((احلت لنا ميتتان ودمان فاما الميتتان فالغوت والجراد واما الدمان فالكبد والطحال)).

(٦) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٣.



وقال ابن الجوزي<sup>(١)</sup> قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِ﴾ الآية. ذهب جماعة من مفسري القرآن الى ان اول هذه الآية منسوخ بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فَيَرِ بِأَعْيُنِهِمْ وَلَا يَدْرِي﴾ وزعم بعضهم انه انما نسخ منها حكم الميتة والدم بقول النبي (ﷺ) احلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال<sup>(٢)</sup> وكلا القولين باطل لان الله تعالى استثنى من التحريم حال الضرورة والنبي (ﷺ) استثنى بالتخصيص ما ذكره في الحديث ولا وجه للنسخ بحال.

كما ذكرنا آنفا يجب ان يكون لدينا حسن الظن بالقائلين بنسخ هذه الآية وحمل كلامهم على النسخ بمعناه العام عند السلف والآن فهو خطأ من الارجح الآتية :

١- خلط بين النسخ والتخصيص فالسنة المذكورة مخصصة وليست بناسخة.

٢- خلط بين الرخصة والنسخ بالنسبة للمضطر.

٣- القرآن لا ينسخ بحديث الاحاد.

الآية (١٧٨) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾<sup>(٣)</sup>.

قال النحاس<sup>(٤)</sup>: عن الضحاك عن ابن عباس آية ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ نسختها ﴿وَكُتِبَتْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾<sup>(٥)</sup> والغريب ان ابن سلامة ينقل سبب نزول الآية<sup>(٦)</sup> الذي يدل على عدم وجود أي تعارض بين الناسخ والمنسوخ المزعومين ثم يقول: اجمع المفسرون على نسخ ما فيها من المنسوخ وهو ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ واختلفوا في ناسخها فقال العراقيون وجماعة ناسخها الآية (٤٥) في سورة المائدة ﴿وَكُتِبَتْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ الآية ثم يقول فان قال قائل هذا

(١) نواسخ القرآن ص ٥٦.

(٢) مسند الشافعي المطبوع على هامش الإم ٢٥٧/٦ وابن ماجه ١٠٢/٢ والدارقطني ٤/٢٧٢.

(٣) سورة البقرة/١٧٨.

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ١٦.

(٥) سورة المائدة/٤٥.

(٦) الناسخ والمنسوخ ص ٨٠ وفيه (ان حين اقتتلا قبل الاسلام بقليل وكان لاحدهما على الآخر طول فلم يقتص احدهما من الآخر حتى جاء الاسلام فقال الاكثر لا نرضى ان نقتل بالعبد منا الا اخر منهم وبالمراة منا الا الرجل منهم فسوى الله بينهما في احكام القصاص ) وهذه القصة وردت في تفسير الطبري ١٠٣/٢.

كتب على بني اسرائيل فكيف يلزمنا حكمه فالجواب من ذلك ان اخر الآية الزمنا وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَخُفْ يَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ فَلَوْلِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ومن الواضح ان حكم النفس بالنفس جزء من القرآن وقال المجازيون وجماعة الآية التي في بني اسرائيل وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا﴾<sup>(١)</sup> وقتل المسلم بالكافر اسراف لا يجوز عند جماعة من الناس وكذلك قتل الحر بالعبد.

وقال العراقيون يجوز لان الرسول (ﷺ) قتل مسلماً بكافر معاهد وقال انا احق من وفى بعهد<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حزم الاندلسي<sup>(٣)</sup> (وموضع النسخ من الآية الانثى وباقيها حكم وناسخها قوله تعالى: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ وتيل ناسخها قوله تعالى في سورة بني اسرائيل ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾<sup>(٤)</sup> الآية وقتل الحر بالعبد اسراف وكذلك قتل المسلم بالكافر).

وقال ابن الجوزي<sup>(٥)</sup>: (ان حيين من العرب اقتتلوا في الجاهلية قبل الاسلام بقليل فكان بينهم قتل وجراحات - أي لم يحسم موضوع القصاص بينهم قبل الاسلام - حين قتلوا العبيد والنساء فلم يأخذ بعضهم من بعض - أي القصاص - حتى اسلموا وكان احد الحيين يتطاول على الآخر في العدة والاموال - أي كان اقوى من الآخر عددا وعدة ومالا لذا فرض شروطه على الطرف الآخر الضعيف - فحلفوا ان لا نرضى حتى نقتل بالعبد منا الحر منهم وبالمراة منا الرجل منهم فنزل فيهم ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى﴾ منسوخة نسخها النفس بالنفس).

قلت : وهذا القول ليس بشيء لوجهين :

الاول - انه انما ذكر في آية المائدة ما كتبه على اهل التوراة وذلك لايلزمنا وانما نقول في احدى الروايتين عن احمد ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يثبت نسخه وخطابنا بعد خطابهم قد ثبت النسخ فتلك الآية اولى ان تكون منسوخة بهذه من هذه بتلك.

(١) سورة الاسراء/ ٣٣.

(٢) ابن سلامة الناسخ والمنسوخ ص ٨١.

(٣) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٤.

(٤) الاسراء/ ٣٣.

(٥) نواسخ القرآن ص ٥٧.

والثاني- ان دليل الخطاب عند الفقهاء حجة ما لم يعارضه دليل اقوى منه وقد ثبت بلفظ الآية ان الحر يوازي الحر فلان الحر يوازي العبد اولى ثم ان اول الآية يعم وهو قوله ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ وانما الآية نزلت فيمن كان يقتل حرا بعبد وذكرنا بانثى فامروا بالنظر في التكافؤ<sup>(١)</sup>.

### أدلة بطلان زعم النسخ:

القول بنسخ الآية (١٧٨) من سورة البقرة بالآية (٤٥) من سورة المائدة او بالآية (٣٣) من سورة الاسراء تدل على بطلانه ادلة كثيرة منها:-

١- انه خلط بين النسخ والتفسير لان قوله تعالى ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ يفسر عدم وجود المفهوم المخالف لقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ لان القرآن كما ذكرنا وحدة واحدة لا يقبل التجزئة وان بعضه يفسر بعضا واذا فرضنا جدلا وجود المفهوم المخالف وهو ان الحر لا يقتل بعبد والذكر لا يقتل بالانثى بمقتضى المفهوم المخالف في هذه الآية فانه يتعارض مع المنطوق الصريح في قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ فيكون هذا من باب ترجيح احد الدليلين المتعارضين ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ على الآخر ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾ باغ وليس من باب النسخ فمن قال به خلط بين الترجيح والنسخ ومن القواعد الاصولية ان على المجتهد او القاضي او المفسر في رفع التعارض ان يلجا اولا الى الجمع ثم الترجيح ثم النسخ ومن القواعد الاصولية ايضا اذا تعارض المنطوق الصريح مع المفهوم المخالف يقدم الاول.

٢- سبب نزول الآية وهو القصة التي استعرضها ابن الجوزي كما سبق يدل على ان ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ ليس له مفهوم مخالف لان الآية اتت لتنبيه القبيلة الاقوى بانها ليست لها الحق في مطالبة قتل حر من القبيلة الاخرى مقابل عبدها المقتول او قتل الرجل مقابل الانثى.

والصواب ان الرجل يقتص منه اذا قتل امرأة وان الحر يقتص منه اذا قتل عبدا لان الناس سواسية امام الله فكلنا من آدم وآدم من تراب.

الآية (١٨٠) قوله تعالى: ﴿كُتِبَ<sup>(١)</sup> عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ<sup>(٢)</sup> لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ<sup>(٣)</sup> حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ<sup>(٤)</sup>﴾

زعم البعض ان هذه الآية منسوخة بآية الميراث فمنهم من قال انها منسوخة بقوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَمِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا<sup>(٥)</sup>﴾.

ومنهم من قال ان ناسخها قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ<sup>(٦)</sup>﴾. ومنهم من قال ان ناسخها قول الرسول (ﷺ) ((ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث))<sup>(٧)</sup>.

ومنهم من قال انها منسوخة بالاجماع<sup>(٨)</sup>.

والصواب ان آية الوصية عامة خصص عمومها بآيات الميراث وان الرسول (ﷺ) أكد التخصيص في قوله ((ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث)) فالحديث مؤكد للتخصيص وليس بناسخ ولا مؤكد للنسخ والقول بانها منسوخة خلط بين النسخ والتخصيص اذا اريد بالنسخ معنى الخلف وما نسب الى السلف الصالح من قولهم بالنسخ ارادوا به معناه العام الذي يتحقق في التخصيص.

والدليل على ان السلف الصالح ارادوا بنسخ آية الوصية تفصيلها ما روى عن ابن عباس من انه قال ان التركة كانت توزع على الورثة عن طريق الوصية الواجبة ولما نزلت آية الميراث نسخت الوصية للوالدين والاقربين واثبتها للاقربين الذين لا يرثون. وقال الربيع صارت الوصية لاهل القرابة الذين لا يرثون. وعن سفيان عن ابن طائوس عن ابيه قال كانت

(١) أي فرض عليكم.

(٢) أي مالا.

(٣) أي بالعدل وفي حدود لا يتطرد بالوصية غير الموصى له من الاقارب الاخرين.

(٤) سورة البقرة/١٨٠.

(٥) سورة النساء/٧.

(٦) سورة النساء/١١. في الاثنان ٢/٢٢ ((قيل بآية الموارث. وقيل بحديث (الا لا وصية لوارث)، وقيل

بالاجماع حكاه ابن العربي.

(٧) قال النحاس (ابو جعفر محمد بن احمد (ت ٣٣٨هـ) في كتابه الناسخ والمنسوخ: ((في هذه الآية خمسة اقوال فمن قال ان القرآن يجوز ان ينسخ بالسنة قال ناسخها لا وصية لوارث)).

(٨) في الاثنان ٢/٢٢ قيل بآية الموارث وقيل بحديث (الا لا وصية لوارث) وقيل بالاجماع حكاه ابن العربي.

الوصية قبل الميراث للوالدين والاقربين فلما نزل الميراث نسخ ميراث من يرث وبقي من لا يرث وكذلك قال الحسن، وقتادة<sup>(١)</sup>.

وهذه الروايات وغيرها تدل على ان المراد بالنسخ هو التخصيص لان النسخ الغاء كلي بالنسبة لمن يرث ومن لا يرث والتخصيص بيان للوصية الواجبة لمن لا يرث دون من يرث. ومعيار التمييز بين من لا يرث ويستحق الوصية ومن يرث من الاقربين ولا يستحقها هو انه لولا وجود المانع لاستحق الميراث.

### اهمية الوصية الواجبة<sup>(٢)</sup>:

للوصية الواجبة اهمية كبيرة من الناحية العملية من اوجه كثيرة منها:

آ- من توفي قبل وفاة والده او والدته وترك اولادا فان لم يكن هناك من يحببهم كالأبن والبنت فانهم يرثون جدهم او جدتهم بلا خلاف اما اذا وجد حاجب فان العدالة الالهية تتطلب حلولهم محل والدهم او والدتهم فيرثون نصيبه او نصيبها على فرض البقاء على قيد الحياة عن طريق الوصية الواجبة على الا يزيد هذا النصيب عن ثلث التركة فمن مات عن ابن وابن بنت متوفاة تعتبر البنت على قيد الحياة وتوزع التركة اثلاثا على الابن والبنت ثم ينتقل نصيب البنت الى اولادها للذكر مثل حظ الانثيين.

ب- من مات وانحصرت ورثته في ابن اخ وبنت اخ فالتركة كلها لابن الاخ لانه عصبه وتحجب بنت الاخ لانها من ذوي الارحام مع انها من اب واحد وام واحدة ودرجة قرابتهم واحدة هذا باجماع اهل السنة اما عند الشيعة الامامية فان التركة توزع عليهما للذكر مثل حظ الانثيين وفي مثل هذه الحالة اذا قلنا بالوصية الواجبة لبنت الاخ يتم التوفيق بين الفقهاء السني والجعفري.

(١) ينظر الطبري ٦٨/٢ - ٦٩.

(٢) اخذت قوانين الاحوال الشخصية للبلاد العربية والاسلامية بالوصية الواجبة ومن الواضح ان حكم القاضي في كل مسألة خلافية يحسم الخلاف ويحب العمل بما يقضي به الحاكم وقد ذكرنا ان كثيراً من علماء المسلمين قالوا بها وثبتت اقوالهم في المراجع المعتمدة ومنها المغني لابن قدامة ٢/٦: قال ابو بكر بن عبد العزيز هي واجبة للآخر بين الذين لا يرثون وهو قول داود وحكى ذلك عن مسروق وطاوس واياس وقتادة وابن جرير واحتجوا بالآية.

ج- من مات عن بنت اخ او بنت اخت وعن عم او ابن عم فالتركة كلها للعم او ابن العم عند عدم وجود العم لانه من العصبات وتحجب بنت الاخ او بنت الاخت لانها من ذوي الارحام وعند الامامية تكون التركة لها لانها من القرابة الدرجة الثانية والعم او ابن العم من القرابة الدرجة الثالثة وبالصوية الواجبة يمكن التوفيق بين الاتجاهين.

د- كثير من المسلمين لهم زوجات من اهل الكتاب واختلاف الدين مانع من الميراث ولكن ليس مانعا من الوصية فالوصية الواجبة قل حل الميراث للزوجة غير المسلمة التي ساهمت في تكوين تركة زوجها مساهمة فعالة.

لذا أدعو المشرعين في العالم الاسلامي العربي وغير العربي الاخذ برأي القائلين بالوصية الواجبة وتعميم هذه الوصية وعدم حصرها على الاحفاد.

الآية (١٨٣) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

أي فرض الصيام عليكم كما فرض على الامم السابقة من اليهود والنصارى وغيرهم لاجل ان تتقوا أي تكتسبوا طاقة روحية تقيكم عن كل سلوك جرمي فقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ بيان لحكمة ايجاب الصيام كما بين حكمة ايجاب الصلاة بأنها تقي الانسان من الانحراف والسلوك الجرمي، في قوله سبحانه وتعالى ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كُنْهَى عَنْ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ فالاحكام التكليفية من المعتقدات والعبادات كلها طرق احترازية ووسائل وقائية لمكافحة الجرائم في الاسرة البشرية وهذه الآية مجملية كاجمال قوله تعالى: ﴿وَالْيَمُومِ الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَكُلِّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ غير ان الله سبحانه وتعالى خول النبي (ﷺ) ببيان آيات الصلاة والزكاة والحج باقواله وافعاله كما قال (ﷺ) ((صلوا كما رأيتموني أصلي)) وقال ((اغنوا عني مناسككم)) وبين الاموال التي تجب فيها الزكاة ومقدارها ونصابها وشروطها. غير ان الله سبحانه وتعالى شاء ان يبين اجمال هذه الآية بالآيات التي تليها من حيث المفطرات والتوقيات وعدد الايام والاعذار التي تبيح الافطار ثم القضاء اذا كان العذر قابلا للزوال كما في المرض القابل للشفاء والسفر وجعل الفدية بدلا من الصيام بالنسبة لمن يكون مصابا بعذر مزمّن غير قابل للزوال كالشيخوخة والمرض وغير القابل للشفاء..

غير ان بعض علماء المسلمين من الاصوليين والمفسرين والباحثين في موضوع النسخ ادخلوا هذه الآيات باجتهاداتهم الخاطئة في باب النسخ والمنسوخ كما في الايضاح الآتي:

زعموا<sup>(١)</sup> ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ<sup>(٢)</sup> إِلَى نِسَائِكُمْ مِّنْ لِّبَاسٍ لَّكُمْ وَالنَّتْمِ لِبَاسٍ لَّهُنَّ<sup>(٣)</sup>﴾ هَلِمَ اللَّهُ لَكُمْ كُنْتُمْ قَحْشَاءُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَahِرُونَ وَانْتَفُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ<sup>(٤)</sup> مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ الآية<sup>(٥)</sup>.

وزعم كون هذه الآية ناسخة لآية (١٨٣) اجتهاد خاطئ لاسباب كثيرة منها ما يأتي:

١- زعم النسخ مبني على الاجتهاد الخاطئ الذي وقع فيه بعض المسلمين في تفسير هذه الآية المجملة قبل بيان تفصيلها بالآيات اللاحقة لها حيث ظنوا ان التشبيه الوارد في الآية ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ شامل لجميع اركان وشروط الصيام الواجب على الامم السابقة من حيث المفطرات وعدد الايام والتوقيت والاعذار وهو ذلك من التفصيلات التي بينها سبحانه وتعالى في الآيات التي تلت هذه الآية فيبين الله خطأهم في الفهم بتلك الآيات التفصيلية.

٢- التشبيه في قوله تعالى: ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ كان حصرا في طبيعة الحكم (الفرضية والايهاب المحتمي) لا في جميع العناصر والاحكام لقد اجمع علماء

(١) وفي مقدمة هؤلاء ابرو العالية والسدي يقول النحاس (الناسخ والمنسوخ ص ١٩): قال ابو العالية والسدي هي منسوخة لان الله تعالى كتب على من قبلنا اذا نام بعد المغرب لم ياكل ولم يقرب النساء ثم كتب ذلك علينا فقال تعالى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) ثم نسخه بقرله عز وجل (أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ) الآية ومن انصار هذا الاتجاه ابن حزم الاندلسي (وهو غير ابن حزم الظاهري) في كتابه النسخ والمنسوخ ص ٢٥ فقال: هي منسوخة وذلك انهم كانوا اذا افطروا اكلوا وشربوا وجامعوا النساء ما لم يصلوا العشاء الاخيرة ويناموا قبل ذلك ثم نسخ الله ذلك بقوله (أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ) الآية. ومنهم ابن سلامة هبة الله في كتابه النسخ والمنسوخ ص ٨٢- ٨٤ لنفس الاسباب التي اوردها ابن حزم وغيره.

(٢) الرفث الجماع (المعاشرة الزوجية) لم يذكره صراحة لاستتباح ذكره.

(٣) اللباس كناية عن معانقة الزوجين او حاجة كل منهما الى الاخر كحاجة اللباس.

(٤) المراد بالخيط الابيض النهار فاؤل النهار طلوع الفجر الثاني والخيط الاسود الليل. او المراد بياض الفجر من سواد اخر الليل. شبه ذلك بالخيط لان القدر الذي يرم الاططار من البياض يشبه الخيط فيزول به مثله من السواد. ينظر الطبرسي ٢/ ٢٨٢.

(٥) سورة البقرة/ ١٨٧.

البلاغة<sup>(١)</sup> على ان وجه الشبه محصور ومحدد وان المشبه لا يساري المشبه به في كل شيء والا للزم تشبيه الشيء بنفسه واللازم باطل وكذلك الملزوم.

٣- قال سبحانه وتعالى ﴿هَلِمَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ كُنْتُمْ كَفَرًا تَوَنُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ هل هذا العلم حدث بعد ان حصلت الخيانة والمخالفة من الصائمين او كان موجودا حين انزال الآية الاولى وتشريع الحكم الوارد فيها فاذا قلنا بالاحتمال الاول للزم نسبة الجهل الى الله لانه ظهر له ما لم يعلمه اولا وهذا نفس البداء الذي اجمع العلماء على تنزيه الله منه واللازم باطل بالاجماع فكذلك الملزوم، واذا قلنا بالاحتمال الثاني بانه علم حين تشريع الحكم الاول انهم لا يتحملون هذا الحكم ورغم ذلك قرره ثم الغاء للزم نسبة العيب الى الله في اعماله واحكامه واللازم باطل باجماع العقلاء فكذلك الملزوم.

٤- واذا قيل لماذا اعتبر الله سبحانه عمل الصحابة من الاكل والجماع بعد النوم في ليالي رمضان خيانة وتاب عليهم ما دام ذلك مباحا لهم من الاول وبينه الله في الآيات التالية قلنا ان الشريعة الاسلامية تقاسب الانسان ديانة لا قضاء اذا عمل عملا ظانا انه مخالف لامر الله ولو تبين خطأ ظنه لان المؤمن بهذه الشريعة العظيمة يجب ان تكون سريره طاهرة وظاهره وباطنه مطابقين وهذه الميزة من مزايا الشريعة الاسلامية وهي تتميز بها من غيرها فلو سرق شخص مال نفسه ظانا انه مال غيره يحاسب امام الله لانه اجترأ على ان يخالف امر الله في ظنه ولو كان الظن غير مطابق للواقع.

ومن عاشر زوجته وهو حين المعاشرة يتخيل انه يعاشر المرأة الفلانية التي هي اجمل من زوجته يكون آثما امام الله لان معاشرته تلك المرأة محرمة عليه في الواقع. وقاعدة الاعتداد بالنية قاعدة شرعية عامة واردة على لسان رسول الله (ﷺ) ((انما الاعمال بالنيات))<sup>(٢)</sup> فالعمل تابع لنية الانسان<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر كتاب المطول لسعد الدين التفتازاني في علم البيان ص ٢٥٢ وما بعدها.

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) ومن انصار عدم النسخ الالوسي ٥٦/٢ وابن العربي ٧٩/١ والرازي ٧٠/٥ والكيالهراسي ٦٢/١.



الآية (١٨٤) قوله تعالى: ﴿أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

قال سبحانه وتعالى ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وقال ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ وقال ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.

وبناءً على هذه الآيات الدالة على أن الإسلام دين الفطرة ودين السماح ودين اليسر فإن ما يكلف به الإنسان لا يخلو من إحدى الحالات الثلاث الآتية:

\* إما أن يكون المكلف به فوق طاقته لعذر مزمّن أو طارئ فعندئذ يسقط هذا المكلف به بدون بدل كمن قطعت إحدى يديه لأسباب مرضية أو غيرها فيسقط تكليف غسل اليد في الوضوء بسقوط عمله بدون أن يكلف بما يحمل عمله وقد يسقط ببطلان الصيام بالنسبة لعذر الشيخوخة أو مرض لا يرجى زواله فاسقط الله سبحانه هذا المكلف به وأحلّ عمله بدلاً وهو الفدية.

\* وقد يكون القيام بالمكلف به في حدود طاقته ولكنه قد يعرض سلامته للخطر وكان العذر وقتياً فعندئذ يرخّص له تركه في الوقت المحدد له ويطلب منه قضاؤه بعد زوال العذر كما في حالات السفر والمرض والحمل والارضاع ونحو ذلك وهذا ما يسمى رخصة.

\* أما إذا كانت المشقة في حدود طاقته ولا تعرّض حياته وصحته للخطر بأن تكون اعتيادية فعلى المكلف القيام بالمكلف به كما هو المطلوب وهذا ما يسمى عزيمة فالمشقة الاعتيادية لا تحول دون القيام بالمكلف به لأنه ما من عمل يقوم به الإنسان لنفسه أو لغيره إلا وهو مقتن بنوع من التعب والمشقة.

وقد زعم البعض أن الآية (١٨٤) من سورة البقرة منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾<sup>(٢)</sup> يقول ابن سلامة<sup>(٣)</sup> وهذه الآية (١٨٤) نصفها<sup>(٤)</sup> منسوخ ونصفها<sup>(٥)</sup> محكم وكان الرجل في بدأ الإسلام أن شاء صام وإن شاء افطر واطعم مكان يومه

(١) سورة البقرة/١٨٤.

(٢) سورة البقرة/١٨٥.

(٣) الناسخ والمنسوخ ص ٨٤.

(٤) وهو قوله تعالى (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ).

(٥) وهو قوله تعالى (أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ).

مسكيناً ثم قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ حتى انزل الله الآية التي تليها وهي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ فصار هذا ناسخاً لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ الآية.

ونسب القول بالنسخ الى اكثر من واحد ومنهم ابن عباس<sup>(١)</sup> يقول النحاس<sup>(٢)</sup> بعد استعراض آراء الذين قالوا بالنسخ: ((إبان كانت منسوخة ففيها حجة (أي ضد القائلين بالنسخ) أنه قد أجمع العلماء على أن المشايخ والعجائز الذين لا يطيقون الصيام أو يطيقونه على مشقة شديدة فلهم الإفطار وقال ربيعة ومالك لا شيء عليهم إذا أفطروا غير أن مالكا قال لو أطعموا عن كل يوم مسكيناً مداً كان أحب إليّ. وقال أنس بن مالك وابن عباس وقيس بن السائب وأبو هريرة عليهم الفدية وهو قول الشافعي اتباعاً منه لقول الصحابة وهذا أصل من أصوله. وحجة أخرى فيمن قال عليهم فدية أن هذا ليس بمرض ولا هم مسافرون فوجبت عليهم الفدية لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ والحجة لمن لا شيء عليهم أنه من أفطر ممن أبيع له الفطر فإنما عليه القضاء إذا وصل إليه وهؤلاء لا يصلون الى القضاء.))<sup>(٣)</sup>

يقول القرطبي<sup>(٤)</sup>: ((قلت فقد ثبت بالأسانيد الصحاح عن ابن عباس أن الآية ليست بمنسوخة وانها محكمة في حق من ذكر)). والصواب أن الآية محكمة للأسباب الآتية:

١. لو كانت الآية (١٨٥) ناسخة لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ لكانت ناسخة لنصفها الآخر ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

٢. التخفيف (أو الرخصة) يكون على درجة العذر شدة وضعفاً وما لا شك فيه أن عذر من يكون في مرحلة الشيخوخة أو يكون مرضه مزمناً غير قابل للشفاء أشد من عذر السفر والمريض مرضاً مزمناً قابلاً للزوال والشفاء ومن أوضاع الطفل والحمل

(١) يقول ابن الجوزي (نواسخ القرآن ص ٦٧): عن ابن سيرين أن ابن عباس قال: هذه منسوخة.

(٢) الناسخ والمنسوخ ص ٢١.

(٣) الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس ص ٢٢.

(٤) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي: ط ٣، دار الكاتب العربي ٢٨٨/٢.

فلماذا يسمح لهؤلاء الافطار مع القضاء بعد زوال العذر بينما السماح غروب منه من هو أشد حاجة الى الافطار وأقوى عذراً؟

٣. ما نقل عن ابن عباس مضطرب حيث مرة قال بعدم النسخ واخرى قال به فالمضطرب لا يقوم حجة على اثبات الدعوى واذا سلمنا جدلاً قوله بالنسخ فإنه أراد به معناه العام كما قال القرطبي<sup>(١)</sup>: ((لا يحتمل أن يكون النسخ هنا<sup>(٢)</sup> بمعنى التخصيص فكثيراً ما يطلق المتقدمون النسخ بمعناه)).

٤. ان صيغة (يطيقونه) بآية قراءة تفيد الاستطاعة مع مشقة تعرض الحياة للخطر لأن هذا هو معناه اللغوي.

٥. حرف (لا) مقدرة أو همزة أطاق للنفي أو السلب كما جاء في تفسير الجلالين (وعلى الذين لا يطيقونه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه)<sup>(٣)</sup>.

٦. القول بالناسخ والمنسوخ في الآيات (١٨٣-١٨٧) في سورة البقرة خلط بين النسخ وتفصيل المجل أو بينه وبين الرخصة أو بينه وبين التخصيص كما ان الاستناد في القول بالنسخ فيها الى اقوال السلف الصالح كابن عباس والسدي وغيرهما خلط بين النسخ بمعناه العام عند السلف والنسخ بمعناه الخاص عند المتأخرين من علماء الاصول والتفسير.

٧. القول بنسخ الآية (١٨٣) بآية (١٨٧) وآية (١٨٤) بآية (١٨٥) في سورة واحدة وفي فترة زمنية قصيرة يدعو للحيرة فكيف يسمح الانسان لنفسه ان ينسب ذلك الى الله العلي القدير الحكيم العالم بالماضي والحاضر والمستقبل لقدرته وارادته كل صغيرة وكبيرة في هذا الكون العظيم؟

وكيف يسمح لنفسه ان يقرّ في القرآن الكريم العظيم الخالد ما لا يقره اي انسان في القوانين الوضعية. فلا يوجد في أية دولة في العالم مشرع وضعي يضع اليوم قانوناً وينسخه في اليوم التالي او في شهر وينسخه في الشهر الذي يليه او حتى في سنة كاملة ينسخها بعدها لان أية دولة في العالم تتسرع في تشريع القوانين ثم الغائها او تعديلها تعتبر دولة

(١) المرجع السابق.

(٢) أي في القول بالنسخ المنسوب الى ابن عباس.

(٣) تفسير الجلالين مع حاشية العلامة الصاوي: ٨٣/١.

متخلفة في النضج العقلي وفي فهم الحياة ومتطلباتها<sup>(١)</sup>.

الآية (١٩٠) قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

يلتقي مضمون هذه الآية مع قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٣)</sup> والحكم الوارد في هاتين الآيتين إقرار لقانون حق الدفاع الشرعي الذي أقرته جميع القوانين الوضعية وحددت لها حدوداً في عدم التجاوز عن قدر رد العدوان ولكن لحد الآن لم تصل إلى التقييد الوارد في قوله تعالى: ﴿بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ ولا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ فهذان التعبيران العظيمان الدقيقان البليغان في القرآن يدلان بصراحة على أن الأصل في العلاقات بين الأفراد والشعوب والأمم هو السلم وإن الحرب استثناء والاستثناء يكون للضرورة والضرورات تقدر بقدرها.

وبعد مضي أكثر من ثلاثة عشر قرناً على إقرار مبدأ حق الدفاع الشرعي في دستور الله (القرآن الكريم) وتحديد هذا الحق بأن لا يتجاوز مقدار ما هو لازم لرد العدوان والا لانقلب المدافع إلى المعتدي كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ يأتي ميثاق الأمم المتحدة ليقر هذا المبدأ في الفصل السابع المادة (٥١) التي تنص على أنه (( ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي<sup>(٤)</sup> والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً)).

ويلاحظ على هذه المادة ما يأتي:

١. حصر حق الدفاع الشرعي على الشخص المعنوي دون الطبيعي بخلاف ما جاء في القرآن.

(١) من أنصار عدم النسخ الطبيعي: ٧٩/٢، والآلوسي: ٥٦/٢، القرطبي: ٢٨٧/٢، الرازي: ٧٨/٥.

الكيالهرسي: ٦٣/١.

(٢) سورة البقرة/١٩٠.

(٣) سورة البقرة/١٩٤.

(٤) الصواب أن يقال الدوليين.

٢. حصر مشروعية حق الدفاع الشرعي على اعتداء يقع على دولة تكون عضواً في الأمم المتحدة في حين كثير من الاقليات يتعرضون للإبادة والدفاع عن أنفسهم يعد تمرداً أو إرهاباً لاحقاً بخلاف القرآن.
  ٣. لم تحدد هذه المادة طبيعة القوة المسلحة.
  ٤. لم تضع معياراً لما هو اعتداء وما هو مطلوب لرد الاعتداء..
- وقد زعم البعض ان الآية (١٩٠) منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾<sup>(١)</sup>.
- قال النحاس<sup>(٢)</sup>: ((قال ابن زيد هي منسوخة نسخها ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ وعن ابن عباس أنها محكمة)).
- وقال ابن سلامة<sup>(٣)</sup> هذه الآية جميعها حكم الا قوله ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ فتقاتلوا من لا يقاتلكم، كان هذا في الابتداء ثم نسخ الله ذلك بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.
- وقال ابن الجوزي<sup>(٦)</sup>: اختلف المفسرون في هذه الآية هل هي منسوخة او محكمة على قولين: الأول- انها منسوخة ثم اختلفوا في المنسوخ منها منهم من قال ان المنسوخ اولها لان اول هذه الآية يقتضي ان القتال انما يباح في حق من قاتل من الكفار فأما من لا يقاتل فإنه لا يقاتل ولا يقتل، أي نسخ هذا المفهوم المخالف فأمر الله بقتل الكل سواء اشارك في القتل او لا وسواء كان أهلاً للقتال او لا يكون أهلاً له كالنساء والصبيان والشيوخ والمرضى وغير ذلك ولكن اختلفوا في الناسخ على أربعة أقوال:
- آ- الناسخ هو قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾<sup>(٧)</sup>.
  - ب- انه قوله تعالى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَلَقَّيْتُمُوهُمْ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة التوبة/٣٦.

(٢) في كتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٥.

(٣) في كتابه الناسخ والمنسوخ ص ٨٥.

(٤) سورة التوبة/٣٦.

(٥) سورة التوبة/٥.

(٦) في كتابه نواسخ القرآن ص ٧٠-٧١.

(٧) سورة التوبة/٣٦.

(٨) سورة البقرة/١٩١.

- ج- قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(١)</sup>.  
 د- قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

ومنهم من قال المنسوخ منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا﴾ أنصار هذا الاتجاه اتفقوا على ان الله حرم الاعتداء أولاً ثم أباحه بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُوكُمْ كَافَّةً﴾ ويقولون ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾.

ثم اختلف المفسرون في معنى الاعتداء الذي كان محرماً أولاً ثم نسخ<sup>(٣)</sup>.  
 وزعم نسخ آية (١٩٠) من سورة البقرة على كافة اتجاهاته زعم باطل لاسباب كثيرة منها:

١. قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُوكُمْ كَافَّةً﴾ فليد جواز القتال مع المشركين بحالة قتالهم مع المسلمين ونقض عهدهم والاعتداء عليهم حيث لم يقل الله ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ حتى يكون هناك مجال لزعم النسخ.

٢. كيف تتصور ان يحرّم الله سبحانه وتعالى الاعتداء ثم ينسخه بإباحته وقد قال في سورة البقرة/١٩٠ ﴿وَلَا تَقْتُلُوا إِنَّا إِلَهُهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ وقال في سورة المائدة/٨٧ ﴿وَلَا تَقْتُلُوا إِنَّا إِلَهُهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ وقال في سورة الانعام/١١٩ ﴿وَإِنْ كَثُرَ كَيْدُكُمْ فَيَغْتَوِكُمْ فَبِمَا كَفَرْتُمْ أَن رَّبَّكُمْ هُوَ أَهْلُكُمْ بِالْمُعْتَدِينَ﴾ وقال في سورة الاعراف/٥٥ ﴿أَذْهَبُوا رَبَّكُمْ تَهْرُطًا وَخَفِيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ وقال في سورة يونس/٧٤ ﴿كَذَلِكَ نَطْعُ عَلَى قُلُوبِ الْمُفْتَدِينَ﴾.

٣. جميع الايات الأربع المذكورة التي زعموا انها ناسخة للآية (١٩٠) من سورة البقرة كلها أمرت بالقتال في حالة الدفاع الشرعي ونقض المعاهدة والميثاق والاعتداء على

(١) سورة التوبة/٢٩.

(٢) سورة التوبة/٥.

(٣) وقد بين ابن الجوزي (الناسخ والمنسوخ ص ٧١-٧٢) من خمسة أقوال في تفسير الاعتداء الذي ألفى قريحه وحل محله الاباحة:

١- لا تعتدوا بقتل النساء والولدان رواد ابن أبي طلحة عن ابن عباس وابن أبي نجيح عن مجاهد.

٢- كل من لا يقاتل فالقتال ضده اعتداء قاله أبو العالية وسعيد بن جبير وابن زيد.

٣- الاعتداء هو الاتيان بكل ما نهى الله عنه في الحرب قاله الحسن.

٤- القتال في الشهر الحرام في الحرم قاله مقاتل.

٥- القتال ضد من يكون له التحالف مع المسلمين قاله ابن قتيبة.

ثم قال ابن الجوزي والظاهر هذه الآية محكمة كلها ويبعد ادعاء النسخ فيها.

المسلمين سواء كان هؤلاء من اهل الشرك او ليسوا منه كما هو واضح لمن اطلع على اسباب نزولها.

٤. القول بالنسخ خلط بين التخصيص والنسخ فالآيات المذكورة الناسخة على حد زعم دعاة النسخ انما هي مخصصة لعموم الآيات الداعية الى السلم وعدم الاعتداء..

٥. الاستدلال باقوال السلف الصالح على كون آية (١٩٠) منسوخة بالآيات المذكورة خلط بين النسخ بمعناه العام عند السلف والنسخ بمعناه الخاص عند المتأخرين.

٦. ان القول بنسخ الآيات التي تحدد القتال بحالات الاعتداء ونقض المعاهدات وبدأ العدو بالحرب يعطي الضوء الاخضر لاعداء الاسلام لان يقولوا للاسلام انه دين الارهاب وسفك الدماء..

وفعلًا قد حصل ذلك كما هو واضح بالنسبة لمن اطلع على مؤلفات المستشرقين ومجلة المنار التي كانت تصدر في مصر في بداية القرن العشرين وهي مليئة بما طعن به المستشرقون الاسلام وردت تلك الطعون من قبل علماء الازهر رحمة الله على ارواحهم الطاهرة.

١. رأى الرسول (ﷺ) في بعض المعارك خاضها المسلمون ضد المعتدين امرأة مقتولة فكره ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان<sup>(١)</sup>.

٢. كتب عمر بن عبد العزيز الى قادة الجيش قائلًا لا تقتلوا النساء ولا الصبيان ولا الرهبان في دار الحرب فتعتدوا ان الله لا يحب المعتدين<sup>(٢)</sup> (٣).

الآية (١٩١) قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾<sup>(٤)</sup>.

الامر بالقتال في هذه الآية عند المسجد الحرام مشروط ببدا قتال العدو وبذلك تكون الآية خاصة بحالة الدفاع الشرعي بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ﴾ ثم تأكيده بالتفصيل الوارد في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ

(١) رواه مسلم.

(٢) النسخ والنسخ لأبي جعفر النحاس ص ٢٦.

(٣) من أنصار عدم النسخ: الطبري: ١١١/٢، الألويسي: ٧٤/٢، ابن العريسي: ١٠٢/١، القرطبي:

٣٤٧/٢، الرازي: ١٢٨/٥، الكيا الهرسي: ٧٩/١.

(٤) سورة البقرة/١٩١.

جَزَاءُ الْكَافِرِينَ» ومن الغريب ان يقول ابن حزم الاندلسي<sup>(١)</sup> الآية منسوخة وناسخها قوله تعالى: ﴿لَإِنْ قَاتَلْتُمُ فَاتَّكَلْتُمْهُمُ﴾.

وهذا خلط واضح بين تخصيص العموم بالشرط المذكور وبين النسخ به ولعله اراد بالنسخ معناه العام وهو ما يشمل التخصيص ايضاً.

ويقول ابن سلامة<sup>(٢)</sup>: (فصارت هذه الآية منسوخة بآية (السيف) فخلط هو ايضاً بين التخصيص بآية السيف التي هي آية حالة الدفاع الشرعي وبين النسخ ولعله اراد به معناه العام لان القول بالنسخ بآية السيف في كل آية زعموا انها منسوخة بها لا يصدر عمن له ادنى المام بأصول الفقه.

يقول ابو جعفر النحاس<sup>(٣)</sup>: ((هذه الآية من اصعب ما في الناسخ والمنسوخ فزعم جماعة من العلماء انها غير منسوخة وزعم جماعة انها منسوخة فمن قال انها غير منسوخة مجاهد وطاوس والاحتجاج لهما بظاهر الآية وبما قال الرسول ﷺ) يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام حرمه الله لم يخل فيه القتال قبلي واحل لي ساعة وهو حرام بمرسة الله<sup>(٤)</sup>، ومراد الرسول ﷺ) بساعة الحل هو وقت اعتداء المشركين وغيرهم على المسلمين)).

وجملة الكلام ان القرآن بكافة محتوياته يدل على ان مشروعية القتال تكون في حالة الدفاع الشرعي فقط لانه لا يجوز اكراه أي انسان بالقوة وتهديده باستخدام القوة ضده لاجباره على اعتناق الاسلام بأدلة نقلية وعقلية:

آ- من الأدلة النقلية قوله تعالى مخاطباً نبيه محمد ﷺ ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَلَا تَكْفُرُ النَّاسُ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ وهمزة الاستفهام للاستفهام الانكاري وهو ابلغ من النهي.

ب- ومن الأدلة العقلية ان الإكراه على الدين يؤدي الى خلق مجتمع منافع والمنافع هو الذي يكون ظاهره مخالفاً لباطنه وهو يدخل الاسلام لا إيماناً وعقيدة وإنما لسلامة حياته والاستفادة من إسلامه كما قال سبحانه وتعالى ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ

(١) الناسخ والمنسوخ في القرآن ص ٢٧.

(٢) كتابه الناسخ والمنسوخ ص ٨٦. ويميل النحاس الى النسخ (ص ٢٧)، لعله اراد بالنسخ معناه العام الشامل للتخصيص.

(٣) في كتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٦.

(٤) رواه البخاري: ٢/٦٥١، وسنن البيهقي الكبرى: ٥/٥٩١.



تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ<sup>(١)</sup>. ومن البدهي أن خطر المنافق أكثر بكثير من خطر العدو الظاهري<sup>(٢)</sup>.

الآية (١٩٢) قوله تعالى ﴿ فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾<sup>(٣)</sup>

فإن انتهوا عن الكفر أو انتهوا عن القتال فلا يجوز القتال ضدهم لأن الله حصر القتال المشروع في حالة الدفاع الشرعي عن الدين أو العرض أو الحياة أو المال إذا تعرض أي من ذلك للاعتداء .

ورغم ذلك زعم البعض<sup>(٤)</sup> أن هذه الآية منسوخة بآية السيف فيجب الاستمرار على قتالهم سواء استمروا هم عليه أو انتهوا عنه وطلبوا السلم.

يقول ابن سلامة<sup>(٥)</sup> : (( هذه الآية من الاخبار التي معناها الأمر والنهي وتقديره فاعفوا عنهم واصفحوا لهم ثم صار ذلك الصفع منسوخاً بآية السيف )) .

لعل ابن سلامة اراد بالنسخ معناه العام الشامل للتخصيص والا فهو من باب الخلط بين التخصيص والنسخ. فالاصل في الاسلام هو السلم والعفو والصفح والحرب واللجوء الى القوة استثناء مشروع في حالة الدفاع الشرعي فقط.

ثم ان صح ان كل صفع وسماح وعفو وسلم في الاسلام منسوخ بآية السيف يكون كلام المستشرقين وغيرهم من الاعداء ايضاً صحيحاً حيث يقولون: الاسلام لما كان ضعيفاً لا حول له ولا قوة دعا الى السلم والعفو والصفح ولما تقوى مركزه امر بالقتال بحق وبغير حق وفي حالة الدفاع الشرعي وغيرها بحجة ان الكرة الارضية ملك الاسلام فيجب تحريرها بسفك الدماء<sup>(٦)</sup>. ويقولون: ان اليهود طلبوا باسم الدين ملكية ما بين النهرين (النيل والفرات) والمسلمون يطلبون ملكية الكرة الارضية بكاملها<sup>(٧)</sup> يجب أن تحرر من أيدي غير المسلمين.

(١) سورة الحجرات/١٤.

(٢) من أنصار عدم النسخ: الألويسي: ٧٥/٢، ابن العربي: ١٠٧/١، القرطبي: ٣٥١/٢، الرازي: ١٢٨/٥، الكيالهرسي: ٨٤/١، الطبرسي: ٢٨٦/١.

(٣) سورة البقرة/١٩٢.

(٤) ينظر الناسخ والمنسوخ لابن الجوزي ص ٧٤-٧٥.

(٥) كتابه الناسخ والمنسوخ ص ٨٦.

(٦) ينظر قاموس التراث لهادي علوي ص ٢٢٨.

(٧) المرجع السابق.

الآية (١٩٦) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْلُقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ قالوا<sup>(١)</sup>: نسخت بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾<sup>(٢)</sup>.

### وهذا الزعم باطل للأدلة الآتية:

١. الناسخ والمنسوخ هنا في آية واحدة وأكثر دعاء النسخ ينكرون اجتماعهما في آية واحدة أو نص واحد. فالآية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿وَأَتُمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَخْلُقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ الآية.

٢. القول بالنسخ في هذه الآية خلط بينه وبين الرخصة التي هي عبارة عن تغير الحكم من صعوبة إلى سهولة لعذر<sup>(٣)</sup> مع قيام سبب الحكم الأصلي.

٣. لو صح أن يكون آخر هذه الآية ناسخاً لاولها لزم أن يكون قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ناسخاً لقوله تعالى في بداية هذه الآية ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾<sup>(٤)</sup> واللازم باطل بالاتفاق فكذلك الملتزم<sup>(٥)</sup>.

(١) قال ابن حزم الاندلسي (الناسخ والمنسوخ ص ٢٨): ((نسخت بالاستئذان. بقوله تعالى (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ)).

(٢) سورة البقرة/١٩٦.

(٣) سبب نزول الآية كما يرويه الطبري بعدة روايات: ٢٣١/٢. وابن سلامة المرجع السابق ص ٨٦: ((أن هذه الآية نزلت في كعب بن عجرة الانصاري حيث قال نزلنا مع النبي ﷺ) وأنا أطبخ قدراً لي والقمل يتهافت على وجهي فقال لي رسول الله يا كعب لعلك يؤذيك هوام رأسك فقلت نعم فقال لي ادع بملاق واحلق رأسك فنزلت (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا...) الآية.

(٤) سورة البقرة/١٨٥.

(٥) من انصار عدم النسخ: الألوسي: ٧٩/٢، ابن العربي: ١٣١/١١، الرازي: ١٣٣/٥، الكيا الهرسي: ١٠٤/١، كنز العرفان: ٢٣٢/١.

الآية (٢١٥) قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَإِذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>.

قال ابن سلامة<sup>(٢)</sup>: ((كان هذا قبل ان تفرض الزكاة فلما فرضت الزكاة نسخ الله بها كل صدقة في القرآن الكريم فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup>)).

ثم يقول: قال ابو جعفر يزيد بن القعقاع<sup>(٤)</sup> نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن ونسخ صوم شهر رمضان كل صيام ونسخ ذبح الاضحية كل ذبح فصارت هذه الآية ناسخة لما قبلها<sup>(٥)</sup>.

وهو نسخ كل انفاق او صدقة في القرآن الكريم بأية الزكاة باطلة للدلالة الآتية:

١. عدم وجود التعارض بين آية الزكاة وآيات الانفاق والصدقة للاختلاف في الآتي:
  - أ- الزكاة نسبة مئوية محددة لاصناف معينين، والانفاق لم يحدد وترك امر تقديرها للمنفق بحسب امكانيته ولاي شخص محتاج كان.
  - ب- الزكاة تكون في اموال خاصة، بخلاف الانفاق فإنه عام في كل مال.
  - ج- الزكاة يشترط فيها النصاب، بخلاف الانفاق.
  - د- في زكاة النقود والحيوان يشترط حولان الحول، بخلاف الانفاق.
٢. ورد لفظ الانفاق ومشتقاته في القرآن الكريم (٧٢) مرة وهذا يدل على اهتمام القرآن بهذا التعاون بين المتمكن والمحتاج فالقول بأن كل نفقة او صدقة في القرآن منسوخة بالزكاة ينسف جميع وجوه التعاون الاقتصادي والمالي بين الناس ولا ينفى ما لهذه الدعاية الباطلة من الخطورة ومن سد أبواب التعاون المالي بين الناس.
٣. يتميز الاسلام بأنه الأمر بالتعاون والتضامن والتكافل في السراء والضراء وهذا يتعارض مع الزعم الساقط المذكور.

(١) سورة البقرة/٢١٥.

(٢) النسخ والمنسوخ ص ٨٧.

(٣) سورة التوبة/٦٠.

(٤) هو عبد الله بن جحش صحابي هاجر الى بلاد الحبشة ثم المدينة. الاعلام: ٢٠٣/٤.

(٥) ينظر الطبري: ٣٤٤/٢.

٤. حكم الزكاة هو الفرض والوجوب اذا توافرت اركانها وشروطها وانتفت موانعها بينما حكم الانفاق يكون واجباً ومندياً ومحرمًا ومكروهاً ومباحاً بحسب ظروف المنفق والمنفق عليه<sup>(١)</sup>.

الآية (٢١٦) قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>

قال ابن الجوزي<sup>(٣)</sup>: ((اختلفوا في هذه الآية هل هي منسوخة او محكمة؟ فقال قوم: هي منسوخة لأنها تقتضي وجوب القتال على الكل لان الكل خطبوا بها وكتب بمعنى فرض)).

وقال: اختلف أرباب النسخ في ناسخها منهم من قال هو قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾<sup>(٤)</sup> قاله عكرمة.

ومنهم من قال قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا كُفْرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾<sup>(٥)</sup> والآية (٢٨٦) والقول بالنسخ غلط بين التخصيص والنسخ فالآية (٢١٦) هامة والآية (٢٨٦) او الآية (١٢٢) خاصة خصصت عموم الاولى.

الآية (٢١٧) قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ﴾<sup>(٦)</sup> فِيهِ قِتَالٌ فِيهِ كِبَرٌ<sup>(٧)</sup> وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ<sup>(٨)</sup> ... الآية<sup>(٩)</sup>.  
والمراد بالشهر الحرام هو شهر رجب سمي بذلك لتحريم القتال فيه ولعظم حرمة<sup>(١٠)</sup>.

(١) من أنصار عدم النسخ: الطبري: ٢/٢٠٠، الألوسي: ٢/١٠٥، ابن العربي: ١/١٤٥، القرطبي: ٣/٣٧، الرازي: ٦/٢٥، الطبري: ١/٣١٠.

(٢) سورة البقرة/٢١٦.

(٣) الناسخ والمنسوخ ص ٧٩ وما بعدها.

(٤) سورة البقرة/٢٨٦.

(٥) سورة التوبة/١٢٢.

(٦) بدل اشتغال لان الزمان يشتمل على ما يقع فيه.

(٧) لا يجوز القتال فيه فتعجب (كبير) كناية عن تحريم القتال فيه.

(٨) أي بالله.

(٩) سورة البقرة/٢١٧.

(١٠) الطبري: ٢/٣١٢.

زعم البعض <sup>(١)</sup> ان هذه الآية منسوخة بآية السيف ﴿اقتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ <sup>(٢)</sup> ومن هؤلاء النحاس حيث يقول: ((أجمع العلماء على ان هذه الآية منسوخة وأن قتال المشركين في الشهر الحرام مباح غير عطاء فإنه قال الآية محكمة ولا يحوز القتال في الأشهر الحرم...)) <sup>(٣)</sup>.

وزعم النسخ خلط بين التخصيص والنسخ ففي الظروف الطبيعية القتال في الأشهر الحرم محرم وآية السيف خصصت هذا العموم وأخرجت منه حالات اعتداء المشركين على المسلمين ففيها يباح قتالهم بقدر رد الاعتداء لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اهْتَدَىٰ عَلَىٰكُمْ فَلَا تُغْنِ عَنْهُ بَيْتٌ يُرْمَىٰ مِنْ يَدَيْهِ﴾ <sup>(٤)</sup>.

الآية (٢١٩) قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَّفْعِهِمَا...﴾ <sup>(٥)</sup>.

زعم البعض <sup>(٦)</sup> ان هذه الآية منسوخة واختلفوا في ناسخها فمنهم من قال: نسختها آية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ <sup>(٧)</sup>. ومنهم من قال انها منسوخة بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ <sup>(٨)</sup> الآية.

وهذه المزاعم وغيرها باطلة لأنها مبنية على الخلط بين النسخ والتدرج كما في البيان الآتي:

استعمل القرآن الكريم لفظ (الخمر) بمعناه اللغوي العام الشامل لكل مسكر بغض النظر عن نوعه وطبيعته ومواده الأولية فكل ما يضر العقل ويستر ويحدث فيه الخلل فهو خمر يقال خمرت او اختمرت المرأة لبست الحمار، والحمار ما تغطي به المرأة رأسها جاء الاسلام

(١) النحاس ص ٣١، الطبري: ٢/٢٠٥، ابن الجوزي ص ٨١.

(٢) سورة التوبة/٥.

(٣) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٣٠.

(٤) الألوسي: ٢/١٠٧، ابن العربي: ١/١٤٧، القرطبي: ٣/٤٣، الرازي: ٦/٢٦.

(٥) سورة البقرة/٢١٩.

(٦) كالنحاس ص ٤٠ وابن حزم ص ٢٨ وابن الجوزي ص ٨١ وما بعدها وابن سلامة ص ٩٠.

(٧) سورة النساء/٤٣.

(٨) سورة المائدة/٩٠.

في وقت كانت الخمور تصنع في كل بيت ويتعاطاها السواد الأعظم من الناس في مجالسهم الخاصة والعامة بحيث أصبح الإدمان على تعاطي المسكرات مرضاً اجتماعياً مزمناً لا يمكن القضاء عليه بغتة بل كانت مكافحته تتطلب اتخاذ الخطوات التدريجية للتعود النهائي على الانقطاع التام إذ الحكمة الإلهية اقتضت مرور الكف النهائي عن تعاطي المشروبات بأربع مراحل وهذا لا يعني أن القرآن أتى بحكم الإباحة في المراحل الأولى ثم نسخها وبدلها بالتحريم في المرحلة الأخيرة بل أقر في المرحلة الأولى قبحه الذاتي وكل ما قبحه الشرع فهو محرم لذا لا يمكن أن يحكم عليه بأنه مباح كما في الإيضاح الآتي:

في المرحلة الأولى - قال تعالى مخاطباً الإنسان في كل زمان ومكان قائلًا ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾<sup>(١)</sup>.

فالقارئ الدقيق يجد في هذه المرحلة لمسة خفية وإشارة عقلية ذكية إلى أن المسكرات بكافة أنواعها قبيحة لذاتها وأساس هذا القبح هو الضرر العقلي والصحي والاجتماعي والاقتصادي الناتج من تعاطيها ومن الواضح أن مدار حسن وقبح الأشياء هو الضرر والنفع لأن من مقاصد الشريعة الإسلامية جلب النفع للإنسان ودرء الضرر عنه كما قال سبحانه وتعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ والرحمة المصلحة وهي المنفعة المستجلبية والمضرة المستدرة فكل نافع لذاته أو لغيره يميزان الشرع جائز ما لم يكن على حساب ضرر الغير وكل ضار لذاته و لغيره بمعيار الشرع محرم ما لم تقترب عليه منفعة أهم من مضرته<sup>(٢)</sup> والقرآن الكريم في هذه الآية عطف (رِزْقًا حَسَنًا) على (سَكَرًا) والعطف للمغايرة فهو يدل على أن السكر ليس رزقاً حسناً وبالتالي فهو رزق قبيح لأنه لا يوجد الشق الثالث فكل شيء إما حسن لذاته أو لغيره أو قبيح لذاته أو لغيره سواء اخذنا بالحسن والقبح العقليين كما هو رأي المعتزلة أو بالحسن والقبح الشرعيين كما هو رأي الأشاعرة فكل ما هو حسن شرعاً فهو حسن عقلاً دون العكس الكلي وكل ما هو قبيح شرعاً فهو قبيح عقلاً دون العكس الكلي لأن الشريعة الإسلامية لا يوجد فيها حكم يتعارض مع العقل السليم والعلم والفطرة فإذا وجدنا مثل هذا الحكم فهو دخيل وليس من الشريعة.

(١) سورة النحل/٦٧.

(٢) ومعيار التمييز بين النافع والضار موضوعي وليس شخصياً وهو ميزان الشرع.

وبناءً على ذلك لا توجد في هذه الآية ما يدل من قريب أو بعيد على أن القرآن أقر إباحة تعاطي المسكرات حتى تأتي الآيات في المراحل الآخر المحرمة صراحة ناسخة لحكم إباحته المرحلة الأولى.

في المرحلة الثانية- غير القرآن الكريم أسلوب خطابه في تحريم المسكرات فاعتمد مقابلة أخرى وأحال العقل السليم إلى المقارنة بين النفع والضرر والموازنة بين الريح والخسارة للذين يكسبهما الإنسان من تعاطي المسكرات، فقال سبحانه وتعالى (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما)<sup>(١)</sup>. والمراد بالاثم في هذه الآية هو الضرر بقرينة مقابلته بالنفع. وهذه الآية لا تدل أيضاً على إباحة الخمر فكيف يُقرّ القرآن مشروعية عمل يكون ضرره أكثر من نفعه ؟

بل لا تدل على تحريم المسكرات فحسب وإنما تدل صراحة على تحريم كل ما يكون ضرره أكثر من نفعه كالتدخين لأن الله لم يجب عن السؤال ببيان الحكم وإنما أجاب بالعلة المنصوصة للحكم حتى يشمل كل ما يكون ضرره أكبر من نفعه.

وبناءً على ذلك يتبين لنا أنه لا توجد الإباحة في هذه الآية حتى يزعم دعاة النسخ أنها نسخت بآيات المراحل اللاحقة ؟

ومنافع المسكرات أما مادية كالإرباح التي تُجنى من وراء صنعها وبيعها أو معنوية وهي التلذذ الذي يشعر به الشارب حين يحفظ عقله ولا يتفكر بما سوى نفسه وهي فترة زمنية قصيرة تزول فكانها لم تكن وإذا قورنت هذه المنافع المادية والمعنوية مع أضرارها العقلية والصحية والاجتماعية والاقتصادية يتبين بالبداهة أن ضرر المسكرات بكافة أنواعها أكبر من نفعها.

في المرحلة الثالثة- ضيق الشارع الوقت على متعاطي المسكرات بطريقة حتمية حتى يتهيأ للكف النهائي كما أن الطبيب يوصي المريض المدخن بترك التدخين فإذا قال لا أستطيع يوصيه بالتقليل منه وهذا لا يعني أنه يقر له صواب التدخين وإنما يريد تعويده على الترك القطعي فقال سبحانه وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ

سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ»<sup>(١)</sup>. وهذه الآية لا تدل من قريب أو بعيد على جواز تعاطي المسكرات خارج وقت الصلاة قبلها أو بعدها<sup>(٢)</sup>.

المرحلة الرابعة والأخيرة - هي قمة التدرج والاستقراء التام للحكم والخضوع النهائي له وامتنثال النهي من جميع المسلمين بدون أية مخالفة وتلك المرحلة هي ما نصص عليها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ، إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

فهذه الآية تؤكد بصراحة التحريم الضمني في المراحل السابقة ولا تعتبر ناسخة لأية مرحلة سابقة لان النسخ يكون لحكم يكون مخالفاً لحكم الناسخ لانه يأتي لرفع التناقض بين الناسخ والمنسوخ.

وزعم النسخ مبني على عدم فهم ما جاء في هذه الايات المذكورة. ما أصعب فهم الحقائق وما اسهل القول بالنسخ تقليداً للغير بدون استخدام العقل السليم وادراك مكانة القرآن<sup>(٤)</sup>.

الآية (٢١٩) قوله تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾<sup>(٥)</sup>.  
زعم البعض ان هذه الآية كما نسخ جزؤها الاول ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ نسخ بالآيتين (٩٠، ٩١) من سورة المائدة فان جزؤها الثاني المذكور نسخ بآية الزكاة وهي قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾<sup>(٦)</sup> وهذا شيء غريب لا يتصور الا من عشاق النسخ. يقول ابن حزم الاندلسي<sup>(٧)</sup> ((الافو يعني الفضل من اموالكم الآية منسوخة وناسخها قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً.. الآية﴾ ويقول النحاس<sup>(٨)</sup> في هذه الآية ثلاثة اقوال من

(١) سورة النساء/٤٣.

(٢) وقد اخطأ البعض (مثل مصطفى زيد، النسخ في القرآن الكريم ص ٨٣٧) حيث قال ان الآية دلت بمفهومها على حل شرب الخمر فيما عدا وقت قربان الصلاة.

(٣) المائدة/٩٠-٩١.

(٤) لمزيد من التفصيل ينظر موانع المسؤولية الجنائية للمؤلف ص.

(٥) سورة البقرة/٢١٩ تنتم الآية (٢١٩) التي اولها يتعلق بحكم تعاطي المسكرات.

(٦) سورة التوبة/١٠٣.

(٧) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم/ص ٢٨.

(٨) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٥٣.



العلماء من قال انها منسوخة بالزكاة المفروضة. ومنهم من قال هي الزكاة. ومنهم من قال هي شيء امر به غير الزكاة لم تنسخ)).

ويقول ابن سلامة<sup>(١)</sup>: العفو ((الفضل من المال وذلك ان الله تعالى فرض عليهم قبل الزكاة اذا كان للانسان مال ان يمسك منه الف درهم او قيمتها من الذهب ويتصدق بما بقي. وقال اخرون: ان كانوا من اهل زراعة الارض وعمارتها امرهم ان يمسكوا ما يقيتهم حولا ويتصدقوا بما بقي وان كان ممن يكذب ببدنه امسك ما يقوته يومه ويتصدق بما بقي فشق ذلك عليهم حتى انزل الله تعالى الزكاة المفروضة)).

ورد ابن الجوزي هذا الكلام والاقوال المذكورة في كتابه<sup>(٢)</sup> ثم قال في نهاية كلامه: (فبان قلنا هذه النفقة نافلة او هي الزكاة فالآية محكمة وان قلنا انها نفقة فرضت قبل الزكاة فهي منسوخة بآية الزكاة والاطهر انها الانفاق في المنسوب اليه) فهو يميل الى عدم النسخ. وفي مقابل هذه المزاعم انقل ما قاله الطبري (رحمه الله): من انه اختلف اهل العلم في هذه الآية هل هي منسوخة او ثابتة الحكم على العباد فقال بعضهم هي منسوخة نسختها الزكاة المفروضة كما قال السدي.

وقال اخرون: بل مثبتة الحكم غير منسوخة والصواب من ذلك ما قاله ابن عباس على ما رواه عنه عطية من ان قوله: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ ليس بإيجاب فرض من الله حقا في ماله ولكنه اعلام منه ما يرضيه من النفقة بما يسخطه جوابا منه لمن سال نبيه (ﷺ) عما فيه له رضا فهو ادب من الله لجميع خلقه على ما ادبهم في الصدقة غير المفروضات ثابت الحكم غير ناسخ حكم كان قبله بخلافه ولا منسوخ بحكم حدث بعده فلا ينبغي لنبي ورع ودين ان يتجاوز في صدقاته التطوع وهباته وعطايا النفل وصدقته ما ادبهم به نبيه (ﷺ) بقوله: اذا كان عند احدكم فضل فليبدأ بنفسه ثم اهله (زوجته) ثم بولده<sup>(٣)</sup>، ثم يسلك حينئذ في الفضل مسالكة التي ترضي الله ومحبتها، وذلك هو القوام بين الاسراف والاقتار الذي ذكره الله (ﷻ) في كتابه<sup>(٤)</sup>.

(١) النسخ والمنسوخ ص ٩١ - ٩٢.

(٢) النسخ والمنسوخ ص ٨٣ - ٨٤.

(٣) الحديث روي بالفاظ مقاربة لهذا اللفظ والمعنى. ينظر:- صحيح مسلم: ٣/١٤٥٣، ومسنند أحمد: ٣/٣٠٥، وصحيح ابن خزيمة: ٤/١٠٠.

(٤) يشير الى مثل قوله تعالى (والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) سورة الفرقان/٦٧.

ويقال لمن زعم ان ذلك منسوخ ما الدلالة على نسخه وقد اجمع الجميع لا خلاف بينهم على ان للرجل ان ينفق من ماله صدقة وهبة ووصية بثلاث بم لا يزيد على الثلث فما الذي دل على ان ذلك منسوخ؟

فان زعم انه يعنى بقوله انه منسوخ ان اخراج العفو من المال غير لازم فرضا وان فرض ذلك ساقط بوجود الزكاة في المال فليل له وما الدليل على ان اخراج العفو كان فرضا فاسقطه فرض الزكاة؟ انتهى كلام الطبري واكتفى بهذا النقل الدقيق الصيق وبما ذكرته سابقا حول النسخ المزعوم للآية الثالثة من سورة البقرة: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾. لكن اضيف الى ذلك ما يأتي:

١. القرآن كما ان ثبوت كل آية من آياته كان بالتواتر فكذلك الغاء كل آية منه يكون بالتواتر فكيف يثبت الالغاء باخبار الاحاد؟
٢. اين التناقض بين الصدقات النافلة والزكاة لماذا للصلاة نوافل وللصيام نوافل وللحج نوافل ولكن لا توجد للزكاة النوافل فهي اهم من غيرها لان نفعها يتجاوز الى الغير؟
٣. ان القول بان الانفاق الوارد في القرآن نسخ بآية الزكاة اعطى الضوء الاخضر لاعداء الاسلام ان يقولوا آية الزكاة جاءت لتحقيق مصالح الاغنياء وتكوين النظام الطبقي في المجتمع لان الفني اذا دفع الزكاة له ان يجمع من الاموال بلا حدود ولا قيود<sup>(١)</sup> وهذا زور وبهتان فقيود الملكية اذا روعيت لن يتحقق النظام الطبقي.
٤. كيف يثبت نسخ القرآن الحالد الثابت بالتواتر باجتهد المجتهدين بدون ان يستندوا الى دليل قطعي ليسد كل باب من ابواب الخلاف؟
٥. القول بنسخ عدة آيات متواليات من الأخطاء الكبيرة فאלله منزلة عنها، فكيف ينسب الى الله ما هو غير صائب.

<sup>(١)</sup> ينظر هادي علوي من قاموس التراث ص ٨٢ وفيه: كان نسخ تهريم الكنز في قوله تعالى (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الثَّغْبَ وَالْفِطَّةَ الْآيَةَ) بآية الزكاة تنازلا لاغنياء الصحابة.

الآية (٢٢١) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾<sup>(١)</sup>

زعم البعض ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾<sup>(٢)</sup> حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ<sup>(٤)</sup> مُحْصِنِينَ هَيَّزَ مُسَافِحِينَ<sup>(٥)</sup> وَلَا مُتَغَلِّبِينَ<sup>(٦)</sup> أَخَذَانِ<sup>(٧)</sup> ... الآية<sup>(٨)</sup>.

وهذا الزعم باطل للدلالة الآتية:

١. عدم وجود أي تعارض وتناقض بين تحريم الزواج من المشركات وحل الزواج من اهل الكتاب لان اهل الكتاب لم يعتبرهم القرآن من المشركين في المخاطبة معهم وقد فرق القرآن في عشرات من الآيات بين المشرك واهل الكتاب فموضوع الايتين مختلف ومن شروط التعارض والتناقض وحدة الموضوع.

٢. واذا اخذنا جدلا برأي القائلين باعتبار اهل الكتاب من المشركين يكون القول بالنسخ خطأ بين التخصيص والنسخ لان لفظ (المشركات) جمع مؤنث سالم على بال الاستغراق يفيد العموم فيشمل اهل الكتاب وغيرهم وقد خصص القرآن هذا العموم بالآية الخامسة من سورة المائدة واخراج اهل الكتاب من عموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾.

٣. ولا يجوز الاستدلال بقول ابن عباس بانها منسوخة<sup>(٩)</sup> لان ابن عباس اراد بالنسخ التخصيص لانه اعتبر آية المائدة الخامسة استثناء من عموم الآية (٢٢١) من

(١) سورة البقرة/٢٢١.

(٢) أي ذبائح اليهود والنصارى.

(٣) أي العفيفات.

(٤) مهودهن.

(٥) أي غير معلنين بالزنا بهن.

(٦) فهن يسرون بالزنا بهن الاخذان جمع خدن وهو الخليل والصاحب الذي يزني بالمرأة سراً.

(٧) سورة المائدة/٥.

(٨) قال النحاس ص/٥٦ (في آية ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ثلاثة اقوال من العلماء من قال هي منسوخة ومنهم من قال هي ناسخة ومنهم من قال هي محكمة عن ابن عباس ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن استثنى منهن نساء اهل الكتاب). ومن الواضح ان الاستثناء بالكلام او ببلا أو احدى اخواتها تخصيص.

سورة البقرة والاستثناء من العام تخصيص وكذا استعمل ابن حزم<sup>(١)</sup> تعبير الاستثناء فقال (ان المشركات تعم الكتابيات والوثنيات ثم استثنى من جميع المشركات الكتابيات فقط وناسخها قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ وكذلك ابن سلامة اراد بالنسخ التخصيص في قوله (فنسخ الله بعض احكامها من اليهوديات والنصرانيات بالآية التي في سورة المائدة)<sup>(٢)</sup> لان السلف الصالح يعتبرون كل تخصيص نسخا كما ذكرنا مرارا<sup>(٣)</sup>.

الآية (٢٢٨) قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

زعموا ان الآيات المخصصة لعموم هذه الآية كلها ناسخة لها وهذا الزعم صحيح اذا ارادوا بالنسخ معناه العام الشامل للتخصيص وقول باطل اذا ارادوا بالنسخ معناه الخاص وهو الالغاء فاطلاق النسخ في هذه الآية على التخصيص واضح في كلام ابن عباس حيث استعمل لفظ (استثناء) بدلا من تعبير (النسخ) يقول النحاس<sup>(٥)</sup>: ((قال الله ﷻ: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ الآية ومن يجعلها في النسخ والمنسوخ الضحالك عن ابن عباس وقتادة الا ان لفظ ابن عباس انه قال (استثنى) ولفظ قتادة (نسخ) أي استثنى او نسخ من ثلاثة قروء المطلقات قبل الدخول والحواصل واللاتي ينسن من المحيض واللاتي لم يدخلن في الحيض<sup>(٦)</sup>.

ويرى البعض<sup>(٧)</sup> ان المنسوخ من هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَيُحْصَنُ أَحَقُّ بِرَّهْنٍ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ وقال وناسخ هذا الجزء من الآية هو قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرْكَانٌ فِيمَا نَسَاكَ بِمَعْرِفَةٍ أَوْ تَصْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٩.

(٢) النسخ والمنسوخ ص ٩٢.

(٣) من انصار عدم النسخ الطبري ٢/٢٢٢، اللوسي ٢/١١٨، ابن العربي ١/١٥٦، القرطبي ٣/٦٧، الرازي ٦/٦٣، الكياهرسي ١/١٢٩، الطبري ١/٣١٨.

(٤) سورة البقرة/٢٢٨.

(٥) النسخ والمنسوخ.

(٦) ابن الجوزي ص ٨٦.

(٧) وهو ما ذهب اليه ابن حزم الاندلسي ص ٢٩.

(٨) سورة البقرة/٢٢٩ وقال البعض ان ناسخها قوله تعالى (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) ينظر النسخ والمنسوخ لابن سلامة ص ٩٤.

وكلا الزعمين باطل اذا ارادوا بالنسخ معناه الخاص عند المتأخرين وهو إلغاء وهي سابق  
بوهي لاحق، وذلك لانه:

خلط بين النسخ وبين التخصيص، ايضاح ذلك:  
لفظ (المطلقات) في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ الآية جمع مؤنث سالم على بأل  
الاستفراق يفيد العموم الا ان هذا العموم غير مراد لذا خصص بآيات اخر واخرج منه اربع  
حالات للمطلقة وهي:

١. حالة كون المطلقة حاملاً فان عدتها تنتهي بوضع الحمل قال تعالى: ﴿وَأُولَاتُ  
الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(١)</sup>.

٢. حالة كون المطلقة قبل الدخول فانها لا تقب عليها العدة فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا  
الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا كُنْتُمْ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ  
عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَلُونَهَا﴾<sup>(٢)</sup>.

٣. المطلقة التي دخلت سن الياس واصبحت من غير ذوات الاقراء فان عدتها تنتهي  
بثلاثة اشهر من تاريخ الطلاق.

٤. المطلقة التي لم تدخل سن الحيض لصغرها فانها تعتد ايضاً بثلاثة اشهر وكذلك  
من لا حيض لها اصلاً لمرض او خلقة فقال سبحانه في حكم الحائتين الثالثة  
والرابعة: ﴿وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْكَبْتُمْ<sup>(٣)</sup> فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةٌ  
أَوْ أَشْهُرٌ وَلِلَّائِي لَمْ يَحِيضْنَ﴾<sup>(٤)</sup>.

وكذلك خلط بين النسخ والتخصيص من زعم ان قوله تعالى: ﴿وَيُعَوِّلْتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي  
ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ بقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ الآية لان المنسوخ المزعوم عام  
يشمل حالتي الطلاق الرجعي والطلاق البائن كما يشمل المطلقة لمرة واحدة ومرتين وثلاث  
مرات.

(١) سورة الطلاق/٤.

(٢) سورة الاحزاب/٤٩.

(٣) أي شككتهم وجهلتم قدر العدة والقيد ليس له المفهوم المخالف.

(٤) سورة الطلاق/٤.

من الواضح المجمع عليه بين الفقهاء ان المطلق طلاقاً رجعيًا<sup>(١)</sup> يحق لزوجها ان يراجعها بدون عقد جديد قبل انتهاء عدتها لانها بعد انتهاء العدة تصبح بائنة وان المطلق للمرة الاولى والثانية طلاقاً بائناً يحق لزوجها ان يراجعها بعقد جديد. أما المطلق للمرة الثالثة فانها لا تحمل له حتى تنكح زوجاً آخر أي تتزوج من زوج آخر زوجاً اعتيادياً ويدخل بها ثم اذا مات هذا الزوج او طلقها فيحل للزوج الاول ان يستأنف معها علاقة الزوجية بعقد جديد لقوله تعالى: (فان طلقها) أي للمرة الثالثة فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره وبناءً على ذلك فان آية ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ...﴾ غصصة لعموم قوله تعالى: ﴿وَيُعَوِّلُهَا أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾<sup>(٢)</sup>.

الآية (٢٢٩) قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾.

يرى ابن حزم الاندلسي<sup>(٣)</sup> أن قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ منسوخ بالاستثناء في نفس الآية وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ ويتفق مع هذا الاتجاه ابن سلامة<sup>(٤)</sup> حيث يقول قال تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾<sup>(٥)</sup> ثم استثنى بقوله الا ان يخافا (يعلمنا) ان لا يقيما حدود الله فقد احل بهذا الاستثناء له الفدية ولا يجوز له ان ياخذ اكثر مما ساق اليها من المهر، فصارت هذه الآية ناسخة لحكمها وهو عدم جواز الاخذ من المهر شيئاً بالاستثناء..  
بينما قال ابن الجوزي<sup>(٦)</sup> بعد ان اكد ان الآية محكمة عند عامة العلماء - من قال بالنسخ

(١) الطلاق الرجعي هو الذي تتوافر فيه الشروط الآتية: ١- ان يكون بعد الدخول فكل طلاق قبل الدخول بائن. ٢- ان لا يكون بهوض فكل طلاق مقابل بدل يكون بائناً. ٣- ان لا يكون للمرة الثالثة فكل طلاق للمرة الثالثة بائن بينونة كبرى.

(٢) من انصار عدم النسخ ١٣٠/٢، ابن العربي ١٨٥/١، القرطبي ١١٣/٣، الرازي ٨٥/٦، الكيا الهراسي ١٥٢/١

(٣) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٩.

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ٩٤.

(٥) أي من المهر الذي تستحقه الزوجة بالزواج.

(٦) نواسخ القرآن.

قال ما اعتبر ناسخاً في هذه الآية<sup>(١)</sup> منسوخ بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ حيث يقول هذه الآية مبينة حكم الخلع ولا تكاد تقع الفقرة بين الزوجين الا بعد فساد الحال ولذلك علق القرآن جواز الخلع على مخافة تركها القيام بالحدود وهذا امر ثابت والآية محكمة عند عامة العلماء ثم يمضي قائلاً عن ابي الصهباء قال سألت بكر بن عبد الله عن رجل سأله امراته الخلع فقال لا يحل له ان ياخذ منها شيئاً قلت له: يقول الله (ﷻ): ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ قال نسخت قلت فاين جعلت؟ قال في سورة النساء: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾<sup>(٢)</sup>.

وكلتا الدعوتين للنسخ باطلة للدلالة الآتية:

١. الاستثناء لا يعد ناسخاً في كلام الشارع الا اذا اريد بالنسخ التخصيص لان التخصيص بيان والنسخ الغاء فاذا وقع بعد حكم عام الاستثناء بآلا او احدى اخواتها او جملة كلامية يعد تخصيصاً لا نسخاً.

٢. اما بالنسبة لدعوى نسخ الفدية في الخلع بآية استبدال زوجة مكان زوجة اخرى فانه لا يوجد أي تعارض بين الايتين حتى يرفع بنسخ احدهما للآخرى.

يقول النحاس<sup>(٣)</sup> بعد نقل ما روى عن ابن الصهباء من نسخ ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَاقِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ بآية ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ...الآية﴾: هذا قول غير صحيح خارج عن الاجماع وليس احدى الايتين رافعة للآخرى فيقع النسخ لان قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَاقِيَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ الآية. ليس بمزال لانهما اذا خافا هذا لم يدخل الزوج في ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ﴾ لان هذا للرجال خاصة ومن الاخطاء الكبيرة في هذا ما روى عن سعيد بن جبير وعبد بن سيرين والحسن انهم قالوا: لا يجوز الخلع الا بامر السلطان.

**الخلع:**

اتفاق الزوجين او من ينوب عنهما على انهاء رابطة الزوجية مقابل بدل يدفع من جانب الزوجة الى الزوج وهذا التصرف الاتفاقي كما يسمى خلعاً يسمى فدية وصلحاً ومبارأة ومن

(١) وهو المستثنى.

(٢) سورة النساء/٢٠.

(٣) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم/٦٨.

الفقهاء من فرق بين هذه المصطلحات فقال المالكية<sup>(١)</sup> والاباضية<sup>(٢)</sup> الموضع في الخلع ما يساوي ما وصل اليها منه كالطلاق على جميع مهرها وفي الصلح اقل وفي الفدية اكثر وفي المبرأة اسقاط حق لها عليه وقال الطوسي<sup>(٣)</sup> في الخلع يجوز ما يتفق عليه الزوجان قليلا او كثيرا وفي المبرأة يجب ان يكون البذل اقل من المهر.

ومن وجهة نظري ان العبرة ليست بما يستعمل في الصيغة من التعبير وانما المهم هو التراضي الكامل وكون الزوجة اهلا للترجع لان ما تدفعه الزوجة للزوج مقابل الطلاق ليس له مقابل مالي فيكون التزامها بدفعه بمثابة التبرع<sup>(٤)</sup>.

### مصادر مشروعية الخلع :

آ- القرآن قال تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

ب- السنة النبوية: عن ابن عباس (رضي الله عنه): ان امرأة ثابت بن قيس قالت يا رسول الله ثابت بن قيس لا اعيب عليه في خلق ولا دين ولكن اكره الكفر<sup>(٦)</sup> بعد الدخول في الاسلام فقال رسول الله (ﷺ) اتردين عليه حديثه<sup>(٧)</sup>؟ قالت نعم. قال: اقبل المديقة وطلقها طلقة واحدة<sup>(٨)</sup>. ومن قال لا يجوز ان تزيد الفدية عن مهرها استدلت بهذا الحديث ولكن لا يفهم منه منع الزيادة.

(١) للمدونة الكبرى ٢٨/٥ القرطبي ١٤٥/٣.

(٢) شرح النيل ٤٨٠/٢.

(٣) الخلاف في الفقه للطوسي ٢٢٢/٢. الكافي ١٤٢/٦.

(٤) الطلاق في الشريعة والقانون خلال اربعة الاف سنة للمؤلف ١٢٨/٢.

(٥) سورة البقرة ٢٢٩.

(٦) أي كفران التقصير فيما يجب له.

(٧) وكانت مهرا لها.

(٨) رواه البخاري ومسلم نيل الاوطار ٢٧٦/٦.



## حكم الخلع:

من قال <sup>(١)</sup>: «ان آية ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيمَا افْتَحَتْ بِهِ﴾ منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْكَالَ زَوْجٍ﴾ الآية قال لا يجوز الخلع ولكن هذا الرأي مبني على زعم باطل وهو النسخ لعدم وجود أي تعارض أو تناقض بين الآيتين لأن الآية الثانية مبنية على شرط الاخذ بغير رضاها والاولى تدل على الجواز بشرط رضاها فلا تعارض ولا تناقض لاختلاف الشرط. وقال جماعة <sup>(٢)</sup>: لا يجوز الخلع الا عند السلطان (ولي الامر او القاضي) وهذا الرأي لا يستند الى دليل شرعي ثابت.

وقال الحنفية <sup>(٣)</sup>: يجوز ان كان السبب منهما او منها لقوله تعالى: (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) ولا يجوز بدون سبب او بسبب من الزوج كان يؤذيها لتقبل الطلاق على مهرها او غيره لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْكَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَكُنْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنَظَرًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾.

وقال المالكية <sup>(٤)</sup>: لا يجوز ان ياخذ منها شيئا اذا كان النشوز منه وجاز اذا كان النشوز منها ويتفق معهم الشافعية <sup>(٥)</sup>.

وقال الحنابلة <sup>(٦)</sup>: اذا كانت الحياة بين الزوجين طبيعية لا يجوز ان ياخذ منها شيئا لكن يقع الطلاق في رواية وفي اخرى لا يقع.

وقال الامامية <sup>(٧)</sup> كراهية الزوجة او كليهما شرط اساس لصحة الخلع ويتفق معهم الزيدية <sup>(٨)</sup> لقوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾.

وقال الظاهرية <sup>(٩)</sup>: يشترط لصحة الافتداء ان تكره المرأة زوجها او تخاف ان يبغضها هو ولا يوفيهما حقها والحاصل لا يجوز الا عند العلم بعدم الوفاء بالالتزامات الزوجية للآية المذكورة.

(١) كأبي بكر بن عبد الله المزني

(٢) وهو رأي الحسن البصري وابن سيرين وسعيد بن جبير.

(٣) شرح فتح القدير ٣/١٩٩.

(٤) المدونة الكبرى ١٢/٦ وما بعدها.

(٥) المهذب ٧١/٢.

(٦) الانصاف ٣٨٣/٨ وما بعدها.

(٧) الخلاف للطوسي ٢/٢١٣ وما بعدها الكافي ١٣٩/٦ وما بعدها.

(٨) التاج المذهب ١٧٧/٢ وما بعدها البحر الزخار ١٧٦/٣.

(٩) المحلى ٢٤٥/١٠.

وقال الاباضية: يكفي ان يكون هناك نشوز من احدهما. <sup>(١)</sup>

وقد رجعت في مؤلفي الطلاق في الشريعة والقانون خلال اربعة آلاف سنة <sup>(٢)</sup> عدم جواز الافتداء مطلقا وزعمت تقليدا للغير ان آية ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَكَانَ زَوْجُكُمْ إِذَا هُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ الآية. وكنت غطنا كما ان هذا الترجيح <sup>(٣)</sup> يتعارض مع قلبي بعدم النسخ <sup>(٤)</sup> لعدم وجود التعارض بين الايتين والكمال لله. <sup>(٥)</sup>

الآية (٢٣٣) قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ <sup>(٦)</sup>

زعم البعض ان هذا الجزء من الآية منسوخ بجزء اخر منها وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَكَشَافٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾.

يقول ابن سلامة <sup>(٧)</sup>: امر الله الوالدات بالارضاع حولين كاملين ثم نسخ الحولين بقوله: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَكَشَافٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ فصارت هذه الآية ناسخة للحولين الكاملين بالاتفاق.

وقال ابن حزم الاندلسي <sup>(٨)</sup> نسخت آية ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ بالاس تشاء بقوله: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ﴾ الآية فصارت هذه الارادة بالاتفاق ناسخة للحولين الكاملين مع انه قال في كتابه الناسخ والمنسوخ <sup>(٩)</sup> الاستثناء ليس بنسخ.

وذهب النسخ في هذه الآية باطل لعدم التعارض بين الناسخ والمنسوخ على حد زعمهم لان الامر بالارضاع حولين كاملين من الاول اختياري متروك لحرية الوالدين ما لم يتضرر الطفل لان الله تعالى قيد الحولين الكاملين بقيد ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ فاين التعارض حتى

(١) في ص ١٤٣.

(٢) شرح النيل ٤٨٠/٣.

(٣) في ص ١٤٩.

(٤) ١٤٣/٢.

(٥) من انصار عدم النسخ الطبري ٢٨٨/٢، اللوسي ١٣٧/٢، ابن العربي ١٩١/١، القرطبي ١٢٥/٣.

الرازي ٩٩/٦، الكياهرسي ١٦٤/١.

(٦) سورة البقرة ٢٣٣.

(٧) الناسخ والمنسوخ ص ٩٤.

(٨) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٢٩.

(٩) ص ٨.

يرفع بالنسخ اضافة الى ضمان حق الطفل بالاتفاق يجب ان لا يضر بالولد وان يكون مبنياً على اسس صحيحة كامكان اكتفاء الطفل بمواد غذائية اخرى غير الحليب وعدم مساعدة صحة الزوجة او عدم وجود الحليب الكافي لدى والدة الطفل او نحو ذلك.

وفي نفس الآية (٢٣٣) اختلفوا في نسخ قوله تعالى: ﴿وَهَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾<sup>(١)</sup>. نقل ابو جعفر النحاس<sup>(٢)</sup> ما نسب الى فقهاء الصحابة والتابعين بصدده نسخ هذا الجزء من الآية المذكورة، وردد نفس الاراء دون ذكر اصحابها ابن الجوزي<sup>(٣)</sup>.

وخلاصة ما قاله النحاس:

قال مالك بن انس لا يلزم الرجل نفقة اخ ولا ذوي قرابة ولا ذوي رحم منه لان قوله تعالى: ﴿وَهَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ منسوخ بدون ان يذكر الناسخ واول النحاس كلامه بانه منسوخ بما نسخ آية نفقة وسكن المتوفى عنها زوجها وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَعْلُونَ زَوْجَاتٍ وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> الآية وزعموا انها منسوخة بآية (٢٣٤) كما ياتي. وقال غيره من الصحابة والتابعين ومن اتى بعدهم الآية محكمة غير انهم اختلفوا في المراد بالوارث في قوله تعالى: ﴿وَهَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ على التفصيل بحسب ما قاله النحاس:

١. قال ابن عباس ومجاهد والشمسي المراد بالوارث الانصار.
٢. قال عمر بن الخطاب على وارث الاب المتوفى النفقة والكسوة التي كانت على الاب.
٣. وقال قبيصة بن ذؤيب المراد الصبي نفسه فعليه لأمه مثل ما كان على ابيه لها من الكسوة والنفقة.
٤. وقال سفيان الثوري الوارث هو الباقي من والدي الولد وهو الام.

<sup>(١)</sup> تمام الآية قوله تعالى (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُسَيِّمَ الرُّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ الْوَلَدِ وَلَا يَوْلَدُ لَهَا مَوْلُودٌ لَهُ يَوْلَدُ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ).

<sup>(٢)</sup> الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٧٠ وما بعدها.

<sup>(٣)</sup> نواسخ القرآن ص ٩٠.

<sup>(٤)</sup> سورة البقرة / ٢٤٠.

٥. وقال زيد بن ثابت المراد وارث المولود وبه اخذ بعض الفقهاء منهم ابن حزم الظاهري<sup>(١)</sup> فربط انصار هذا الرأي بين الميراث والنفقة فلكل فقير غير قادر على الكسب النفقة على من يرثه على تقدير موته قبله بناء على قاعدة الغنم بالغرم (او الغرم بالغنم) وفرق ابن حزم بين الاصول والزوجات من جهة وبين الحواشي من جهة اخرى فاشتراط للاتفاق على الحواشي الشروط الثلاثة الاتية:

أ. ان يكونوا من ذوي الرحم المحرمة سواء وجد التوارث او لا او ان يثبت التوارث بينهما بحيث اذا مات احدهما يرثه الاخر دون ان يكون هناك من يحجبه سواء وجدت المحرمة او لا.

ب. ان يثبت التوارث بينهما بقرابة بحيث لو مات احدهما يرثه الاخر.

ج. ان لا يقدر المنفق عليه القيام بعمل او كسب ولو كان هذا الكسب او العمل لا يليق به بخلاف نفقة الاصول على الفروع فهم لا يكلفون بالقيام بعمل،

وينبى من ربط بين الميراث والنفقة ان نسبة النفقة تكون كنسبة الميراث فالاخ الفقير الذي له اخ متمكن ماليا واخت متمكنة قبه نفقته عليهما اثلاثا ثلثان على الاخ وثلث على الاخت لانه اذا مات قبلهما وكان له مال توزع عليهما تركته اثلاثا<sup>(٢)</sup>.

وينبى ابن حزم قوله بربط النفقة بالميراث رايه بوجود نفقة الزوج الفقير على زوجته الغنية لانها وارثة وبه اخذ مشروع القانون العربي الموحد للاحوال الشخصية<sup>(٣)</sup> غير ان ابن حزم لم يجعل نسبة النفقة كنسبة الميراث فقال (لا يجوز ان كان الورثة كثيرين ان ينفقوا على المحتاج الا على عددهم لا على قدر موارثهم لان النص سوى بينهم بايجاب ذلك عليهم فلا تجوز المفاضلة بينهم)<sup>(٤)(٥)</sup>.

(١) المعلى: ١٠١/١٠ وما بعدها.

(٢) النحاس الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٧٢.

(٣) المجلة العربية للفقهاء والقضاء العدد الثاني السنة الثانية تشرين اول/١٩٨٥.

(٤) المعلى ١٠٧/١٠.

(٥) من انصار عدم النسخ الالوسي ١٤٥/٢، ابن العربي ٢٠٥/١، والقرطبي ١٦٩/٣ وقال الرازي مايلي: ((نقل نسخها عن مالك ثم رده بكلام نقله عن ابن العربي وعلى التوارث مثل ذلك قال ابن القاسم عن مالك هي منسوخة وهذا كلام تشاؤ منه قلوب الغافلين وتحتار فيه الباب الشاذين والامر فيه قريب وذلك ان العلماء المتقدمين كانوا يسمون التخصيص نسخا لانه رفع لبعض ما يتناوله العموم مسامحة وجرى ذلك على المستهم حتى اشكل على بعضهم)). الرازي الجزء السادس ٧١.

وترتب على اختلاف تفسير الوارث في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ الاختلاف فيمن له وعليه النفقة ولكن لا خلاف في وجوب نفقة الابوين المباشرين على اولاد الصلب وعكسه بشرط فقر وحاجة المنفق عليه وامكانية مالية للمنفق.

وفيما هذا ذلك اختلفوا على التفصيل الآتي:

١. قال المالكية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> وبعض فقهاء الامامية<sup>(٣)</sup> وبعض الزيدية<sup>(٤)</sup>: بعدم

وجوب النفقة للحواشي. غير ان المالكية حصروا النفقة بين الابوين المباشرين والاولاد الصليبين خلافاً للشافعية والامامية والزيدية فانهم قالوا بوجوب نفقة الاصول وان علوا على الفروع وان نزلوا وكذلك العكس.

٢. وقال الامامية في قولهم المشهور نفقة الحواشي مستحبة<sup>(٥)</sup>.

٣. قال الحنفية<sup>(٦)</sup> تجب النفقة للحواشي في حالة قيام القرابة المحرمية فقط كالاخوة والاخوات دون اولادهم والاعمام والعمات والاخوال والحالات دون اولادهم لجواز التزاوج بين اولادهم.

٤. وقال الحنابلة<sup>(٧)</sup> والامامية في قولهم المشهور: بوجوب نفقة القريب على قريبه الوارث سواء كانت المحرمية موجودة او لا وذلك لعدم قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾.

٥. وجمع ابن حزم الظاهري<sup>(٨)</sup> بين الرأيين الأخيرين الثالث والرابع فقال بوجوب نفقة القريب على قريبه اذا وجد التوارث بينهما او القرابة المحرمية وان لم يكن وارثاً بأن كان هناك من يحجبه.

والراجع من وجهة نظري هو قول ابن حزم لشموله وعدالته وقربه من روح التعاون الذي اكدته الشريعة الاسلامية في آيات كثيرة في القرآن الكريم.

(١) شرح الحرشي: ٢٠٣/٤.

(٢) تكملة المجموع: ١٣٢/١٧ وما بعدها.

(٣) الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية: ١٤٣/٤ وما بعدها.

(٤) الدراري المضيئة شرح الدرر البهية للشوكاني: ٩٠/٢.

(٥) الخلاف في الفقه للطوسي: ٣٣٤/٢.

(٦) المبسوط: ٢٢٣/٥ تبين الحقائق: ٦٤/٣.

(٧) المغني لابن قدامة: ٢١٣/٨.

(٨) المعلى: ١٠٠/١٠ وما بعدها.

الآية (٢٤٠) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(١)</sup> (١) الذين يُتَوَفَّوْنَ قالوا هذه الآية منسوخة بالآية التي تسبقها في نظم القرآن بستة ارقام أي الآية (٢٣٤) وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَخْرُجُنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَخَمْسَةَ أَشْهُرٍ فَلَوْلَا بَلَّغُنَّ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾<sup>(٢)(٣)</sup>.

قال النحاس<sup>(٤)</sup> أكثر العلماء على أن الآية (٢٤٠) من سورة البقرة منسوخة بآية (٢٣٤) منها وقال بعضهم نسخ من الآية الناسخة أربعة أشهر وعشرة أيام بالنسبة للحامل لانقضاء عدتها إذا ولدت وقال قوم عدتها آخر الاجلين وقال قوم: ليس في هذا نسخ وإنما هو نقصان من الحول.

وقال قوم هما محكمتان واستدلوا بأنها منهيّة عن المبيت في غير منزل زوجها وقال ابن حزم الاندلسي<sup>(٥)</sup> آية (٢٤٠) منسوخة وناسخها آية (٢٣٤) وقال ابن الجوزي<sup>(٦)</sup> قال المفسرون: كان أهل المجاهلية إذا مات أحدهم مكثت زوجته في بيته حولاً ينفق عليها من ميراثه فإذا تم الحول خرجت إلى باب بيتها ومعها بعة فرمت بها كلياً وخرجت بذلك من عدتها وكان معنى رميها بالبعرة أنها تقول مكثي بعد وفاة زوجي أهون عندي من هذه البعرة ثم جاء الإسلام فأقرهم على ما كانوا عليه من مكث الحول بهذه الآية ثم نسخ ذلك بالآية المتقدمة في نظم القرآن على هذه الآية.

وقال البعض ((أن آية (٢٤٠) نسختها آية الميراث)) على أساس أن للمتوفى عنها زوجها نفقة وكسوة من التركة وخصص لها نصيب من الميراث وحل محلها.

(١) سورة البقرة/٢٤٠.

(٢) سورة البقرة/٢٣٤.

(٣) من انصار عدم النسخ: القرطبي: ٢٢٦/٣، الرازي: ١٥٨/٦.

(٤) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٧٣.

(٥) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٩٠.

(٦) نواسخ القرآن ص ٩٠-٩١.

## أدلة بطلان زعم النسخ :

هناك أدلة شرعية ومنطقية وعلمية كثيرة تدل بوضوح على بطلان دعوى نسخ آية (٢٤٠) بآية (٢٣٤) أحدها ما يأتي:

١. اختلاف موضوع الايتين فأية (٢٤٠) تبين حقاً من الحقوق الزوجية للمتوفى عنها زوجها بعد وفاة الزوج بدليل قوله تعالى: ﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ وهذا الحق فسره قوله تعالى: ﴿مَكَانًا إِلَىٰ الْحَوْلى هَيْزَ الْحَرَجِ﴾ أي حقها بالسكنى والنفقة وما كانت عليه قبل الوفاة في بيت زوجها المتوفى مع منح الحرية لها وحقها في الخروج وعدم اختيار ذلك وعدم الزامها بالبقاء والتمتع ببيت الزوجية بدليل قوله تعالى: ﴿الْحَرَجِ فَإِنْ حُرِجَتْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ﴾.

بينما ان الآية (٢٣٤) تبين واجباً من الواجبات الزوجية على المتوفى عنها زوجها بعد الوفاة والزامها قهراً ورغم ارادتها بالتقيد بهذا الواجب.

فإذا كانت حائلاً يجب عليها التبرص اربعة اشهر وعشرة ايام واذا كانت حاملاً تنتظر وضع الحمل عند جمهور الفقهاء او انقضاء ابعد الاجلين من وضع الحمل والمدة اربعة اشهر وعشرة ايام عند البعض واذا كان موضوع الايتين يختلف فأين التعارض واين التناقض؟ مع ان النسخ فرع التناقض فيأتي لرفعه<sup>(١)</sup>.

٢. الحكم الوارد في الآية الاولى يتعلق بحقوق الناس الخاصة لارادة العبد وله الاختيار والحرية في قبولها او رفضها.

في حين ان الحكم الوارد في الآية الثانية حق من حقوق الله المحضة لا تقض لارادة الانسان ولا يقبل التعديل او التبديل وهو وجوب التبرص وعدم الزواج الا بعد اربعة اشهر وعشرة ايام او وضع الحمل بالنسبة للمتوفى عنها زوجها كسائر انواع العدة بالنسبة للمطلقة من وضع حمل كما في قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِ الْأَخْصَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ وثلاثة قروء كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ او ثلاثة اشهر كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ لَوْكُنْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ فالعدة بكافة انواعها حقوق الله المحضة بينما تتمتع الزوجة بالبقاء في بيت الزوجية من الحقوق الخاصة للعبيد.

(١) ينظر أصول الفقه للشيخ محمد الحصري ص ٢٥٢.

فأين التناقض وإين التعارض حتى يرفع بالنسخ؟ ومن القواعد الاصولية والمنطقية ان التعارض او التناقض لا يقوم الا بعد وحدة الموضوع والمحمول.

٣. الآية الناسخة (٢٣٤) متقدمة في نظم القرآن بست آيات على الآية المنسوخة فما هو السر في هذا التقديم والتأخير رغم ان الناسخ يأتي بعد المنسوخ وفق نزوله اذا كانا في سورة واحدة ومتعلقين بموضوع واحد فهذا التقديم والتأخير رغم عدم ضرورة رعايتهما قرينة اخرى على عدم وجود النسخ.

٤. اكثر النساء في العالم الاسلامي يجمعن بين حكمي الايتين فالزوجة المتوفى عنها زوجها غالباً تبقى في بيت الزوجية بعد وفاة زوجها سنة فاكثر والسكنى هي هي والنفقة هي هي اضافة الى التزامها بعدة الوفاة هل هناك من يدعو الى خلاف ذلك ويطلب من الزوجة الخروج من بيت الزوجية وعدم السكنى فيه وعدم الانفاق من التركة بحجة ان هذا منسوخ؟

الجواب: كلا علماً ان حكمي الناسخ والمنسوخ يجب ان يكونا متناقضين لا يجوز جمعهما معاً كما لا يجوز رفعهما معاً.

٥. ان ثبوت الآية (٢٤٠) في القرآن الكريم تلاوة لقرينة اخرى على عدم نسخها<sup>(١)</sup> لان الاحتفاظ بالتلاوة والفاء الحكم رفض القول بصحته اكثر العلماء<sup>(٢)</sup> كما ذكرنا سابقاً. والقوى دليل من هذه الادلة التي استعرضتها هو اختلاف الايتين في الموضوع فموضوع الآية (٢٤٠) هو الحق بينما موضوع الآية (٢٣٤) هو الالتزام وموضوع الناسخ والمنسوخ يجب ان يكون واحداً بالبداية.

الآية (٢٥٦) قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾<sup>(٣)</sup> قال النحاس<sup>(١)</sup>: ((فمن العلماء من قال هي منسوخة ولان النبي ﷺ قد اكراه العرب على دين الاسلام وقاتلهم ولم يرض منهم الا الاسلام وعن قال بذلك سليمان بن موسى قال

<sup>(١)</sup> يقول القرطبي في تفسيره ٢/٢٢٦: روى البخاري عن ابن الزبير قال: قلت لعثمان هذه الآية التي في البقرة نسختها الآية الاخرى فلم تكتبها؟ قال يا ابن اخي لا اغير شيئاً من مكانه.

<sup>(٢)</sup> قال الطبري ٢/٣٦٢: ((عن مجاهد ان هذه الآية محكمة لا نسخ فيها والمدة كانت قد ثبتت اربعة اشهر وعشراً ثم جعل الله لهن وصية سكن سبعة اشهر وعشرين ليلة فإن شابت المرأة سكنت وان شابت خرجت.

<sup>(٣)</sup> سورة البقرة/٢٥٦.



نسختها آية ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ وقال بعض العلماء ليست بمنسوخة لكن لا اكراه في الدين نزلت في اهل الكتاب لا يكرهون على الاسلام اذا أدوا الجزية والذين يكرهون اهل الاوثان.

وقال ابن سلامة<sup>(١)</sup>: نسخها الله بآية السيف.

وقال ابن حزم الاندلسي<sup>(٢)</sup>: آية ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ منسوخة وناسخها قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن الجوزي<sup>(٤)</sup>: اختلف العلماء هل هذا القدر من الآية حكم او منسوخ فذهب قوم الى انه حكم ثم اختلفوا في وجه احكامه على قولين: احدهما عام اريد به المخصوص وهو اهل الكتاب فانهم يقيمون بين الجزية والاكراه على الاسلام.

والقول الثاني ان المراد بالدين هو المعتقد بالقلب.

### أدلة بطلان زعم النسخ :

١. من الواضح ان القرآن الكريم وحدة لا يتجزأ ويفسر بعضه بعضاً فهناك مشات الايات تتناقض مع القول بنسخ الاكراه في الدين وتزيد بقاء هذا الحكم الى الابد ومن هذه الايات:

أ- آية العتاب الموجه الى الرسول (ﷺ) حين اراد اكراه البعض على الاسلام رحمة بهم فقال سبحانه بالاستفهام الانكاري: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٥)</sup>.

ب- قال سبحانه وتعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) الناسخ والمنسوخ ص ٧٩.

(٢) الناسخ والمنسوخ ص ٩٦.

(٣) المرجع السابق.

(٤) سورة التوبة/ ٥.

(٥) نواسخ القرآن ص ٩٢.

(٦) سورة يونس/ ٩٩.

(٧) سورة النحل/ ١٢٥.

ج- المحصر الوارد في قوله تعالى: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾<sup>(١)</sup>.

د- المحصر الوارد في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾<sup>(٢)</sup>.

وهناك عشرات الايات تؤكد قوله: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ فالقول بنسخه يستلزم القول بنسخ تلك الايات ايضاً واللازم باطل فكذلك المزموم.

٢. اضافة الى تلك الادلة النقلية فان الدليل العقلي والمنطقي العلمي يرفض الاكراه في الدين لان الدين اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع بالقلب بوجود الله وثبوت نبوة محمد (ﷺ) وما يتفرع عنهما من سائر المعتقدات والاعمال الصالحة وليس مجرد الشهادة والتظاهر بالاسلام وهذا الاعتقاد قناعة قلبية شخصية ذاتية فلا تفرض بالقوة والاكراه على احد فكل اكراه بخلاف وجود هذه العقيدة الباطنية يؤدي الى تكوين طبقة من المنافقين في كل مجتمع ومن الواضح ان خطورة المنافق على المجتمع اكثر بكثير من خطورة العدو العلني.

٣. ان آية السيف او آية اخرى الآمرة بالقتال خاصة بحالة الدفاع الشرعي عن الاسلام والمسلمين<sup>(٣)</sup>.

الآية (٢٨٢) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ...﴾<sup>(٤)</sup> الآية ثم قال في نفس الآية ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ ثم قال سبحانه في الآية التي تليها: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾<sup>(٥)</sup>.

فأمر القرآن الكريم في هاتين الايتين بتوثيق الديون، والمعاملات المالية استبعاداً لمخصومات المتعاقدين او وريثتهما وذلك بإحدى الطرق الثلاث اما تسجيل الدين او العقد لدى كاتب العدل تنفيذاً لأمر الله: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ او الاشهاد على البيع طبقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ وفي حالة عدم وجود كاتب العدل يوثق العقد

(١) سورة المائدة/٩٢.

(٢) سورة آل عمران/٢٠.

(٣) من انصار عدم النسخ: ابن العربي: ١/٢٣٣، الألويسي: ٣/١٣، الطبري: ٣/١٢، القرطبي: ٣/٢٨٠.

الرازي: ٧/١٤، الكيا الهراسي: ١/٢٢٣.

(٤) سورة البقرة/٢٨٢.

(٥) سورة البقرة/٢٨٣.

والدين بالرهن حماية لضمان حق الدائن بحيث اذا حل اجل الدين ولم يقم المدين بوفاء الدين يباع المرهون ويستوفي الدائن دينه من ثمنه وفقاً لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ وهذا الشرط ليس له المفهوم المخالف فيجوز الرهن في السفر والحضر بدليل ما روي عن عائشة أم المؤمنين (رضي الله عنها): (من ان الرسول ﷺ اشترى من يهودي طعاماً بنسيئة<sup>(١)</sup> فأعطاه درعاً له رهناً<sup>(٢)</sup>).

وهذه الاجراءات من تسجيل الديون والاشهاد على البيعات وتوثيق الديون بالرهون يطلق عليها القانون والقانونيون تعبير (الشكلية) ومركز هذه الشكلية في القانون يختلف من بلد الى بلد آخر، ففي العراق كل تصرف ينصب على العقار- باستثناء الوصية- باطل اذا لم يسجل في دائرة التسجيل العقاري<sup>(٣)</sup>.

بينما في القانون المصري والقوانين المتأثرة به بيع العقار او أي تصرف عقاري اخر خارج الدائرة الرسمية ينعقد وينشئ الالتزام على عاتق صاحب العقار بتسجيل العقد في دائرة الشهر العقاري ولكن لا ينقل الملكية الى الطرف الاخر الا بعد التسجيل.

### موقف فقهاء الشريعة من الشكلية المذكورة :

اختلف فيها علماء الاسلام من الاصوليين والفقهاء والمفسرين في هذا الموضوع من ناحيتين:

احدهما: الاختلاف في بقاء الاوامر الواردة في الايتين المذكورتين محكمة او كونها منسوخة.

والثانية: استعمال تلك الاوامر في المعنى الحقيقي الشرعي وهو الوجوب او في المعنى المجازي وهو النذب والارشاد كما في الايضاح الآتي:

(١) بيع النسيئة: هو البيع بشمن مؤجل.

(٢) صحيح مسلم: ١٢٢٦/٣ تحت عنوان باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر.

(٣) القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ المادة (٥٠٨) وقانون التسجيل العقاري رقم (٤٣) لسنة ١٩٧١ المادة (٣).

## أولاً- بقاؤها محكمة او كونها منسوخة :

زعم البعض <sup>(١)</sup> ان هذه الشكلية منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنَ بِغُضُوكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ <sup>(٢)</sup>.

وهذا الزعم باطل لانه خلط بين التخصيص والنسخ فعموم الاوامر الواردة في الايتين المذكورتين تخصص بهذا الشرط في الآية الثانية ففي حالة وجود الثقة بين المتعاقدين والدادين والمدين بحيث تكون حقوق كل واحد منهما التي هي التزامات بذمة الاخر مضمونة فلا داعي للتوثيق بالتسجيل او الاشهاد او الرهن لضمان قيام كل بالوفاء بالتزامه في مواعده المحدد.

## ثانياً- الأوامر المذكورة للوجوب أو للنذوب والارشاد :

أ/ ذهب جمهور علماء المسلمين من الفقهاء والاصوليين والمفسرين الى ان الاوامر الواردة في هاتين الآيتين للنذوب او الارشاد وليست للوجوب والالزام والحتم رغم قولهم بأن الامر حقيقة في الوجوب وعجاز في غيره غير انه لم يستعمل في معناه الحقيقي في كل من التسجيل والاشهاد والرهن في الايتين المذكورتين بقرينة عمل السلف الصالح حيث لم يلزموا انفسهم بهذه الشكليات في الديون المؤجلة والعقود المالية وهم اكثر منا التزاماً بالشريعة وتطبيقها وعملهم قرينة على ان تلك الاوامر لم تستعمل في معانيها الحقيقية وهي الوجوب.

ويرد هذا الاستدلال بأدلة منها:

١. ان الوازع الديني عند السلف كان متغلباً على الجانب المادي وكانت الثقة سائدة بين المتعاقدين والامانة قائمة لدى كل مدين فلم يكن هناك موجب للتوثيق بآية شكلية.
٢. ان الحياة سابقاً كانت بسيطة بحيث ان الديون كانت بمبالغ قليلة لا تستوجب التسجيل ولعل العقد لم يكن من الامور الثمينة النفيسة غالباً.

<sup>(١)</sup> النحاس المرجع السابق ص ٨٢-٨٤. ابن سلامة المرجع السابق ص ٩٦. ابن الجوزي المرجع السابق ص ٩٤-

٩٦. ابن حزم الاندلسي المرجع السابق ص ٣٠ وفيه آية (وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ) منسوخة وناسخها (فَإِنْ آمَنَ بِغُضُوكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ).

<sup>(٢)</sup> البقرة/٢٨٣.

وبناء على ذلك فان عملهم بترك التسجيل والاشهاد والرهن لا يكون قرينة على ان هذه الاوامر استعملت في معانيها المجازية وهي الارشاد والندب وغيرها ولم تستعمل في المعنى الحقيقي وهو الوجوب عند الحاجة.

ب/ وذهب البعض من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب الفقهية الى ان تلك الاوامر مستعملة في المعنى الحقيقي وهو الوجوب والحتم والالزام.

فمن الصحابة: عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) وابو موسى الاشعري<sup>(١)</sup>.

ومن التابعين: محمد بن سيرين وابو قلابة والضحاك وجابر بن زيد ومجاهد ومن اشداهم في ذلك عطاء فقال اشهد اذا بايعت او اذا اشتريت بدرهم او نصف درهم او اقل من ذلك قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾.

وعن مغيرة عن ابراهيم قال اشهد اذا بايعت واذا اشتريت ولو دستجة بقل<sup>(٢)</sup>.

ومن ائمة المذاهب الفقهية ابن حزم الظاهري<sup>(٣)</sup> حيث قال ((وفرض على كل متبايعين لما قل او كثر ان يشهدا على تبايعهما رجلين او رجلا وامرأتين من العدل وان لم يجدا عدولا سقط فرض الاشهاد. فإن لم يشهدا وهما يقدران على الاشهاد فقد عصيا الله والبيع تام فإن كان البيع بضمن الى أجل مسمى ففرض عليهما مع الاشهاد المذكور ان يكتباه فإن لم يكتباه فقد عصيا الله والبيع تام فإن لم يقدرا على كتاب سقط عنهما فرض الكتاب)). برهان ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا كُنْتُمْ بِذُنُوبٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ الآية.

ثم قال: فهذه الاوامر مغلفة مؤكدة لا تحتل تأويلا بأمر الكتابة في المداينة الى اجل مسمى وبلاشهاد في ذلك في التجارة المدارة الى اخره.

ثم يقول: قال مجاهد كان ابن عمر اذا باع بنقد اشهد واذا باع بنسيئة كتب واشهد الى آخره.

وجل ادلة هؤلاء هو ان الامر الوارد في التسجيل والاشهاد والرهن مستعمل في معناه الحقيقي وهو الوجوب ولا يجوز حمله على معناه المجازي وهو الندب او الارشاد ولعدم وجود القرينة الصارفة عن حقيقته.

(١) ابو جعفر النحاس الناسخ والمنسوخ ص ٨٢.

(٢) المرجع السابق ص ٨٣.

(٣) المحلى: ٣٤٤/٨ وما بعدها.

في حين استدلل الجمهور على استعماله في معناه المجازي بقرينة عمل السلف الصالح. ومن وجهة نظري ان هنالك مغالاة في الاتهامين المذكورين ونتيجة لتطورات الحياة الاقتصادية وضعف الوازع الديني وقلة الثقة والامانة يجب الاخذ بالوسط بين الرأيين السابقين لان الشريعة الاسلامية اقرت الوسط<sup>(١)</sup> في كل شيء. واستبعدت الافراط والتفريط فاذا كان الدين مبلغاً كبيراً فيجب تسجيله بخلاف المبالغ القليلة. واذا كان محل العقد مالياً نفيساً كالعقارات من الدور والاراضي والبساتين فيجب تسجيلها في دائرة التسجيل العقاري او ما يقابله.

واذا كان محل العقد سيارة يجب تسجيلها في دائرة المرور واذا كانت طائرة او باخرة يجب تسجيلها في دائرة رسمية وذلك استبعاداً للمنازعات والمصومات بين العاقدين او ورثتهما والقرآن العظيم سبق التشريعات الوضعية في العالم في اقرار هذه الشكليات ضماناً لحقوق المتعاقدين وتمتد اول شريعة في الدنيا عرفت كاتب العدل. واقترح ان يأخذ المشرع في البلاد العربية باتجاه الشريعة الاسلامية في القول بانعقاد العقد خارج الدائرة الرسمية ثم الزام العاقدين بالتسجيل في الجهة الرسمية كما هو معروف في القانون المصري والقوانين المتأثرة به<sup>(٢)</sup>.

الآية (٢٨٤) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْنُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبَكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>. يقول النحاس<sup>(٤)</sup> (فعن ابن عباس فيها ثلاثة اقوال: احدها انها منسوخة بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ كَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾<sup>(٥)</sup>. والثاني انها غير منسوخة وانها عامة يحاسب المؤمن والكافر والمنافق بما ابدى واخفى فيغفر للمؤمن ويعاقب الكافرين والمنافقين. والثالث انها مخصوصة وانما في كتمان الشهادة واظهارها كذا روى زيد بن ابي زياد عن مقسم عن ابن عباس)).

(١) قال سبحانه وتعالى (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ) البقرة/١٤٣.

(٢) من انصار عدم النسخ: الطبري: ٣/٧٩، الألوسي: ٣/٥٧، ابن العربي: ١/١٦٢، القرطبي: ٣/٣٧٦، الرازي: ٧/١١٠، الكيالهراسي: ١/٢٣٧.

(٣) البقرة/٢٨٤.

(٤) المرجع السابق ص ٨٥ وما بعدها.

(٥) سورة البقرة/٢٨٦.

يقول ابن حزم الاندلسي <sup>(١)</sup> فشق نزولها عليهم فقال النبي (ﷺ) لا تقولوا كما قالت اليهود سمعنا وعصينا ولكن قولوا سمعنا واطعنا فلما علم الله بتسليمهم لامره انزل ناسخ هذه الآية بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وخفف من الوسع بقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ <sup>(٢)</sup>.

وقال ابن سلامة <sup>(٣)</sup> ((اختلف المفسرون في معناها فروي عن عائشة (رضي الله عنها) انها قالت ان الله (ﷻ) ينذر الخلق بما عملوا في الدنيا يوم القيامة سراً وجهرأ فيغفر للمؤمنين ما أسروا ويعذب الكافرين ثم يقول: وقال ابن مسعود (رضي الله عنه) هي في سائر اهل القبلة. وقال المحققون: لما نزلت هذه الآية قال المسلمون: يا رسول الله لا نطبق فقال النبي (ﷺ) لا تقولوا كما قالت اليهود سمعنا وعصينا ولكن قولوا سمعنا واطعنا فنزل قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾).

وقال ابن الجوزي <sup>(٤)</sup> ما خلاصته في هذه الآية: ﴿وَإِنْ تُبْذَلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ لَوْ تَخَفُوا يُعَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ قولان:

أحدهما: منسوخ بقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وعن ابن مسعود نسختها الآية التي تليها: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَهِيَئَهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾.

والقول الثاني: انه لم ينسخ ثم اختلف ارباب هذا القول على ثلاثة اقوال:

أحدها: أنه ثابت في المؤاخذ على العموم فيؤاخذ به من يشاء ويغفر لمن يشاء وهذا مروى عن ابن عباس.

والثاني: المؤاخذة به واقعة ولكن معناها اطلاع العبد على فعله السيء.

والثالث: محاسبة العبد به نزول الغم والحزن والعقوبة والأذى به في الدنيا وهو قول عائشة (رضي الله عنها).

والذي اراه في هذا الموضوع هو التفصيل الاتي:

كل ما هو مكنون في نفس الانسان وباطنه لا يطلع من احدى الحالات الثلاث الاتية:

<sup>(١)</sup> المرجع السابق ص ٣٠.

<sup>(٢)</sup> سورة البقرة ١٨٥.

<sup>(٣)</sup> المرجع السابق ص ٩٧.

<sup>(٤)</sup> المرجع السابق ص ٩٦ وما بعدها.

الأولى - صفات غريزية غير خاضعة لإرادة الانسان سواء كانت من الصفات الحميدة او الرذيلة فهي لا يسأل عنها الانسان ولا يحاسب عليها لان الله لا يكلف الانسان الا بما يخضع لإرادته وطاقته وهذا هو المراد من قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

الثانية - صفات غريزية خاضعة لإرادة الانسان واختياره كالحسد والانانية والطفيان والحقد والبغض بغير حق وغير ذلك من الصفات الرذيلة التي تكون تحت سيطرة الانسان واختياره ان شاء اختارها وان شاء كف عنها فهذه الصفات الرذيلة المكنونة في نفوس الانسان وباطنه يسأل عنها الانسان بالاجماع لان المفروض ان يكون باطن المسلم نظيفاً كظاهره وان ميزان الاسلام انه لا ينظر الى صور الناس وانما ينظر الى قلوبهم وهذا القسم هو المراد بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبَيَّنُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾.

الحالة الثالثة - هي النوايا السيئة لارتكاب المعاصي والجرائم كمن ينوي السرقة ويتهيأ لها ومن ينوي قتل انسان بريء فيحضر الاسباب لتنفيذه وينوي الزنا بامرأة فيخطط له السبل وهكذا فهذه النوايا السيئة لا يحاسب عليها الانسان الا بعد المباشرة بتنفيذ الجريمة المنوية.

والذي يقع في النفس من قصد المعصية (او الجريمة) يمر بالمراحل الآتية:  
أ - الهاجس: وهو ما يلقي في النفس ولا يؤاخذ به اجماعاً لانه ليس من فعله الارادي وانما هو شيء ورد عليه دون قدرة على منعه.

ب - الحاطر: وهو جريان ما في النفس ويعتبر المرحلة الثانية بعد الهاجس فلا يؤاخذ به ايضاً بالاجماع لنفس السبب.

ج - حديث النفس: وهو ما يقع فيها من التردد هل يقدم على الجريمة او لا والقاعدة العامة في الشريعة الاسلامية ان لا عقاب على حديث النفس في الجريمة قبل ارتكابها لان النبي (ﷺ) قال: ((إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لَأُمْتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا أَوْ يَعْمَلُوا))<sup>(١)</sup>.

د - الهم: وهو ترجيح قصد الفعل، فقد بين الحديث الصحيح ان الهم بالحسنة يكتب حسنة وان الهم بالسيئة لا يكتب سيئة وينظر فإن تركها كتب حسنة وان فعلها كتب سيئة.  
هـ - العزم: وهو اقوى من الهم فالمحققون من فقهاء الشريعة على انه يؤاخذ به لقوله (ﷺ): اذا تواجه وفي رواية (اذا التقى) المسلحان بسييفيهما فقتل احدهما

<sup>(١)</sup> رواه البخاري، نيل الاوطار للشوكاني: ٧/٥٥.



صاحبه فالقاتل والمقتول في النار فليل هذا القاتل فما بال المقتول قال اراد قتل صاحبه<sup>(١)</sup>.

و- الاعمال التحضيرية: وهي المظهر الخارجي للعزم على ارتكاب الجريمة. الاصل في الشريعة الاسلامية انها لا يعاقب عليها ما لم تكن بذاتها معصية فعندئذ يجب فيها التعزير وان لم ينفذ فيها الجريمة المنوية<sup>(٢)</sup>.

وبعد هذا التحقيق العلمي في الموضوع يتبين لنا ان قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ محصص للعموم قوله: ﴿وَإِنْ تُبْذَلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْضَعُوا يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ فالقول بالنسخ من السلف الصالح اريد به التخصيص واما من اراد به غيره فقد خلط بين النسخ والتخصيص غفر الله لهم لانهم قالوا ذلك بحسن النية. والآية الاولى عامة تدل في ظاهرها على محاسبة الانسان على ما يضيفه من الصفات الرذيلة الارادية والارادية وعلى نواياه السيئة وان لم تخرج الى حيز الفعل والتنفيذ.

والآية الثانية خصصت هذا العموم واقتصرت على صفاته الرذيلة التي تتعارض مع وجوب طهارة سريرة الانسان في كل ما يفضع لارادته<sup>(٣)</sup> وعلى ما يكتمه مما يجب عليه ابرازه كشهادة يجب عليه ادلاؤها لانها تتعلق باثبات حق من الحقوق العامة او الخاصة فكتصان الشهادة يؤدي الى ضياعها بدليل الآية السابقة وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

وفي ختام الكلام عن النسخ المزعوم لآيات سورة البقرة اكرر ما ذكرته سابقاً من أن جميع الآيات التي زعموا أنها منسوخة بآية السيف في هذه السورة وفي جميع السور الأخرى عامة من حيث الظروف والزمان وحالات الحرب والسلام وان آية السيف مخصصة لهذا العموم فتخرج من تلك الاحوال والظروف حالة اعتداء المشركين على الاسلام والمسلمين حيث يجب

(١) متفق عليه. نيل الاوطار: ٥٢/٧، وفي لفظ البخاري انه كان حريصاً على قتل صاحبه.

(٢) ينظر المسؤولية الجنائية في الشريعة الاسلامية دراسة مقارنة بالقانون للمؤلف ص ٤١-٤٢.

(٣) يقول الطبرسي (مجمع البيان: ٤٠١/٢) قيل هذه الآية منسوخة بقوله (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) وردوا في ذلك خبراً ضعيفاً وهذا لا يصح لان تكليف ما ليس في الوسع غير جائز فكيف ينسخ وانما المراد بالآية ما يتناوله الامر والنهي من الاعتقادات والارادات وغير ذلك مما هو مستور عنا فأما ما لا يدخل في التكليف من الوسوس والهواجس وما لا يمكن التحفظ عنه من الحواطر فخرج عنه لدلالة العقل.

(٤) سورة البقرة/٢٨٣.

(٥) الطبرسي: ٩٩/٣، الألوسي: ٦٤/٣، القرطبي: ٣٧٦/٣، الرازي: ١٢٦/٧.

عندئذ الدفاع الشرعي يقتضى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَهْتَنَى عَلَيْكُمْ فَاهْتَئُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَهْتَنَى عَلَيْكُمْ﴾.

ولو صح زعم هؤلاء الزاعمين للزم القول بأن الاسلام دين الحرب والقتال وسفك الدماء في جميع الاحوال والظروف والازمنة والامكنة مع ان هذا الاتجاه خطأ فاحش لا يغتفر أياً كان مصدره لأنه مبني على اجتهاد خاطئ يتنافى مع واقع القرآن الكريم الذي يدعو الى السالم والتعاون واستبعاد اللجوء الى استخدام القوة إلا للدفاع الشرعي عن الدين والحياة والعرض والمال ورفع الفتنة ودفع الفساد.

## الفسخ المزعوم في سُورَةِ الْعَمَّارِ

- (٢٠) ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ﴾
- (٢٨) ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ وَيَعِظُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾
- ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ، أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾
- (٨٨- ٨٩) ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾
- (٩٧) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾
- (١٠٢) ﴿لَنْ يَضُرَّكُمْ إِلَّا أَذًى﴾
- (١١١) ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾
- (١٤٥) ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ﴾
- (١٨٦)

الآية (٢٠) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ﴾<sup>(١)</sup>

يقول ابن سلامة<sup>(٢)</sup>: سورة آل عمران مدنية فتحتوي من المنسوخ عشر آيات الآية الاولى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدْ احْتَكَمُوا﴾ هذا محكم والمنسوخ ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ﴾ نسختها آية السيف.

وقال النحاس<sup>(٣)</sup>: لم نجد في هذه السورة بعد تلقي شديد مما ذكره في الناسخ والمنسوخ إلا ثلاث آيات ولولا حجتنا ان يكون الكتاب مشتملاً على كل ما ذكر منها لكان القول فيها انها ليست بناسخة ولا منسوخة.

وقال ابن حزم الاندلسي<sup>(٤)</sup>: ((سورة آل عمران مدنية وفيها خمس آيات منسوخة فأولى ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ﴾ وناسخها آية السيف وهي قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ الآية<sup>(٥)</sup>)).

وقال ابن الجوزي<sup>(٦)</sup>: الآيات التي ادعى عليها النسخ في سورة آل عمران الآية الاولى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ﴾.

ثم ذكر عشر ايات زعموا انها منسوخة في هذه السورة ثم يقول: وقد ذهب بعض المفسرين الى ان هذا الكلام يقتضي الاختصار على التبليغ دون القتال ثم نسخ بآية السيف.

### أدلة بطلان زعم النسخ :

١. ان هذا الزعم مبني على الخلط بين النسخ والتخصيص كما ذكرنا مراراً فأية (٢٠) جاءت عامة وهي تدل في ظاهرها على عدم جواز لجوء الرسول (ﷺ) واصحابه ومن يأتي بعدهم الى استخدام القوة مطلقاً ولو في حالات الاعتداء على الاسلام والمسلمين لكن خصص هذا العموم بآيات اخرى منها آية السيف الخاصة بحالة الدفاع الشرعي ومنها قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَحْتَضَىٰ عَلَيْكُمُ الْحَرْبَ فَأَمْتَلُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَحْتَضَىٰ عَلَيْكُمْ﴾.

(١) سورة آل عمران / ٢٠.

(٢) المرجع السابق ص ٩٨.

(٣) المرجع السابق ص ٨٧.

(٤) المرجع السابق ص ٣٠.

(٥) سورة التوبة / ٥.

(٦) المرجع السابق ص ١٠٤.

٢. ان مفهوم مخالفة الحصر ليس عدم جواز القتال في جميع الاحوال وانما المراد منه ان مهمة الرسول (ﷺ) في اداء رسالته هي الهداية بمعنى الارشاد الى الحق واراء الطريق وليست الايصال الى الهدف والمطلوب لان ذلك خاضع للسلطة الالهية كما قال سبحانه ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

والهداية وردت في القرآن الكريم بمعنىين:

أحدهما: الارشاد الى طريق الصواب وهو من وظيفة الانبياء والرسل ومن يحمل علمهم بعدهم في اداء هذه الوظيفة من أهل الاصلاح والعلم ودعاة الخير وهذا الارشاد يكون بالتبليغ والمبلغ بعد الارشاد قد يضل الطريق وقد يصل الى الهدف المطلوب.

والثاني: الهداية بمعنى الايصال الى الهدف المطلوب بأن لا يضل الطريق ابداً وهذه الهداية خاضعة لارادة الله وحده كما قال سبحانه ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٢)</sup>.

قيل: ومعيار التمييز بين المعنيين هو ان الفعل المشتق من الهداية اذا تعدى الى مفعول ثان بحرف الجر يكون بمعنى الارشاد واراء الطريق كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾<sup>(٣)</sup> اي يهدي الناس الى الطريق الاقوم في الصواب. واذا تعدى بدون حرف الجر يكون بمعنى الايصال الى المطلوب والهدف هذا ما قاله البعض.

ولكن من وجهة نظري كل فعل مشتق من مادة الهداية اذا نسب الى الله يكون بمعنى الايصال الى المطلوب واذا نسب الى غيره من الانبياء والرسل وغيرهم يكون بمعنى الارشاد والتبليغ واراء الطريق وقد ورد بمعنى الايصال الى المطلوب في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾.

واما المعيار السابق فهو منقوض بقوله تعالى حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه السلام ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾<sup>(٤)</sup> فالفعل تعدى الى

(١) سورة القصص/٥٦.

(٢) سورة فاطر/٨.

(٣) سورة الامراء/٩.

(٤) سورة مريم/٤٣.

المفعولين بدون حرف جر وهو بمعنى الارشاد والتبليغ وازاءة الطريق دون الايصال<sup>(١)</sup> الى الهدف لأن ذلك خاضع لسلطة الله وحده.

الآية (٢٨) ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ في قوله تعالى:  
 ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ وَيَعِزُّكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾<sup>(٢)</sup>  
 قال ابن سلامة<sup>(٣)</sup> الآية الثانية قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ هذا حكم والمنسوخ قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾.  
 نسختها آية السيف بدون أن يبين أي تعارض بين الآيتين أو يفسر المعنى المراد بقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ فكان النسخ في القرآن عمل اجتهادي بل كيفي إن شاء حكم بنسخ الآية وإن شاء ابقاها محكمة وإن أراد جزأها فجعل جزءا منها حكما والجزء الآخر منسوخا.

وهذا النمط هو ديدنه الابن الجوزي في جميع الآيات التي حكم عليها بالنسخ ولم يتطرق لوجهه من بعيد أو قريب إلا نادرا فكتابه نواسخ القرآن يجب عدم الاعتماد عليه لأنه شوه منزلة القرآن العظيم الذي هو الأساس الرئيس في الشريعة الإسلامية ولو كان حسن النية. لا يوجد في هذه الآية من قريب أو بعيد الأمر بمصاداة غير المسلمين لمجرد إنهم غير مسلمين وإنما المعادة محصورة في نطاق قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ وإنما المراد في الآية المذكورة النهي عن اتخاذ المؤمنين الكفار انصارا لهم وعن التعاون معهم ضد مصالح الاسلام والمسلمين وهذا التعاون محرم حتى مع المسلمين وفقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

وفي الاستثناء الوارد في هذه الآية ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ هو نفس معنى قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾<sup>(٤)</sup>. وفي حالات الضرورة يجوز دفع الضرر الأشد بالضرر

(١) من أنصار عدم النسخ: الطبري: ١٤٤/١ والرازي: ١٦٠/٧.

(٢) سورة آل عمران/٢٨.

(٣) المرجع السابق ص ٩٩.

(٤) سورة النمل/١٠٦.

الاخف وفي حدود الضرورة لان الضرورات تقدر بقدرها<sup>(١)</sup> فيجوز التظاهر بغير الحقيقة في حالات الضرورة وبقدرها لكن لا يجوز السكوت عن الاعتداء في حالات الامكانية فلا تعارض بين هذه الآية وآية السيف<sup>(٢)</sup>.

الآيات (٨٦ - ٨٨) قوله تعالى: ﴿كَيفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٣)</sup> «أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ»<sup>(٤)</sup>

زعم البعض<sup>(٥)</sup> ان هذه الايات الثلاث منسوخة بالاستثناء الوارد في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ قَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٦)</sup>.

وهذا الزعم باطل لانه خلط بين تخصيص عموم الايات السابقة بالاستثناء وبين النسخ. والغريب ان من الزاعمين بالنسخ ابن حزم الاندلسي وهو في كتابه النسخ والمنسوخ في القرآن يقول في (ص ٨) منه: ((والاستثناء ليس بنسخ وسمى بعضهم الاستثناء والتخصيص نسخاً)) ثم يقول في (ص ٣١): ((هذه الايات نزلت في ستة رهط ارتدوا عن الاسلام بعد ان اظهروا الايمان ثم استثنى واحد من الستة وهو سويد بن الصامت فقال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ قَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾ فهذه الآية ناسخة لها)).

ومن الواضح ان الاستثناء بيان لعموم لم يكن مراداً، والنسخ الغاء لحكم كان مراداً فكيف يخلط بين الامرين؟<sup>(٧)</sup>

(١) ينظر: الطبري: ١٥٢/٣ والطبري: ٤٢٩/٢ وتفسير ابن عطية: ٧٤/٣ والكشاف للزمخشري: ٤٢٢/١ والرازي: ١٤/٨.

(٢) من انصار عدم النسخ: الرازي: ١٥/٨ والطبري: ١٥٤/٣.

(٣) سورة آل عمران ٨٦.

(٤) سورة آل عمران ٨٨.

(٥) ابن حزم: النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٣١، ابن سلامة ص ٩٩، ابن الجوزي ص ١٠٥.

(٦) سورة آل عمران ٨٩.

(٧) من انصار عدم النسخ: الرازي: ١٢٦/٨.

الآية (٩٧) قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾<sup>(١)</sup>  
 زعموا<sup>(٢)</sup> انه نسخ في نفس الآية بقوله تعالى: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ لعل القائل  
 بالنسخ اراد به معناه العام الشامل لتخصيص العام والا فإذا اريد به معناه الاصولي فإنه  
 غير مقبول لان لفظ (من) بدل من (الناس) بدل البعض من الكل فهو من طرق  
 التخصيص بالادلة المتصلة.

يقول ابن الجوزي: ((قال السدي هذا الكلام تضمن وجوب الحج على جميع الخلق الفني  
 والفقيه والقادر والعاجز ثم نسخ في حق عادم الاستطاعة بقوله ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾  
 قلت: وهذا قول غير دقيق، واقدام بالرأي الذي لا يستند الى معرفة اللغة العربية التي نزل  
 بها القرآن على الحكم بنسخ القرآن.. الخ))<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

الآية (١٠٢) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾<sup>(٥)</sup>  
 عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال في تفسير هذه الآية (أن يطاع فلا يعصى ويذكر فلا  
 ينسى وان يشكر فلا يكفر)<sup>(٦)</sup>.

يقول ابن سلامة<sup>(٧)</sup>: ((لما نزلت لم يعلموا تأويلها حتى سألوها رسول الله فقالوا ما حق  
 تقاته قال ان يطاع فلا يعصى وأن يذكر فلا ينسى وان يشكر فلا يكفر<sup>(٨)</sup> فشق نزولها  
 عليهم فقالوا: لا نطيع فقال النبي ﷺ (لا تقولوا كما قالت اليهود ولكن قولوا سمعنا  
 واطعنا) ثم نزل قوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾<sup>(٩)</sup> فكان هذا اعظم عليهم من  
 الاول حتى يسر الله ذلك وسهله فنزل قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾<sup>(١٠)</sup> فصارت  
 ناسخة لما قبلها.

(١) سورة آل عمران/٩٧.

(٢) من الزاعمين السدي وابن سلامة الناسخ والمنسوخ: ص ١٠٠.

(٣) الناسخ والمنسوخ لابن الجوزي ص ١٠٦.

(٤) من أنصار عدم النسخ: الرازي: ٢٤٥/١٠، والالوسي: ١١٧/٥.

(٥) سورة آل عمران ١٠٢ تنتم الآية (ولا تموتن إلا وأنتم مؤمنون).

(٦) ابو جعفر النحاس: الناسخ والمنسوخ ص ٨٨.

(٧) المرجع السابق ص ١٠٠.

(٨) نقله الطبري: ٢٨/٤ عن عبد الله بن مسعود.

(٩) سورة الحج/٧٨.

(١٠) سورة التغابن/١٦.



وقال بالنسخ جماعة<sup>(١)</sup>.

### وزعم النسخ باطل للدلالة الآتية:

١. كل امر ورد في القرآن وكلف الانسان فيه بعمل ما فإن عمومه يخص بقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾. والقول بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص اذا لم يقصد به معناه العام عند السلف.
٢. ما روي عن معاذ من ان النبي (ﷺ) قال له هل تدري ما حق الله على العباد؟ قال الله ورسوله أعلم قال هو ان يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً وهذا لا يجوز ان ينسخ.
٣. ان معنى (اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ) اي كما يحق ان يتقى وذلك بأن يعتنب جميع معاصيه ومثل هذا لا يجوز ان ينسخ لانه اباحة لبعض المعاصي.
٤. لا يجوز ان يفسر (حَقَّ تَقَاتِهِ) بما لا يستطيع من التقوى لانه الله سبحانه وعد انه لا يكلف نفساً الا وسعها والوسع دون الطاقة<sup>(٢)</sup>.
- يقول ابن الجوزي<sup>(٣)</sup>: ((قال ابن عقيل ليست منسوخة لان قوله ﴿مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ بيان لحق تقاته وانه تحت الطاقة فمن سَمِيَ ببيان القرآن نسخاً فقد أخطأ<sup>(٤)</sup>).

الآية (١١١) قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرَّكُمْ إِلَّا أَذًى﴾<sup>(٥)</sup>.

اي لا يضرركم ضرراً باقياً في جسد او قال انما هو شيء يسير سريع الزوال وتثابون عليه. وزعم البعض<sup>(٦)</sup> ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) منهم محمد بن كعب. ابن الجوزي: ١٠٨ وابن حزم الاندلسي: ٣١ ومنهم قتادة الطبري: ٤/٣٠.

(٢) ينظر: تفسير الرازي: ٤/١٧٦.

(٣) المرجع السابق ص ١٠٩.

(٤) من انصار عدم النسخ الطبري (٤/٢٠) والالوسي (٤/١٠٢) والرازي (٨/١٦١) والقرطبي (٤/١٧٧).

(٥) رجح عدم النسخ لامكان الجمع بين هذه الآية وآية (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) بأن الاخيرة بيان للاولى وليست ناسخة لها ويكون المعنى فاتقوا الله حق تقاته ما استطعتم وقال هذا أصوب.

(٦) سورة آل عمران/١١١.

(٧) منهم السدي فقال الاشارة الى اهل الكتاب قبل ان يؤمر بقتالهم ومنهم ابن سلامة ص ١٠١.

(٨) سورة التوبة/٢٩.

### وزعم النسخ باطل لأدلة منها:

١. عدم وجود أي تعارض بين الآيتين فالآية الثانية حكمها خاص بحالة الاعتداء على المسلمين وبرد الاعتداء والاولى بيان لتحمل بعض الاذى من الغير الذي لا يصل الى درجة التهديد بالدين والحياة والعرض والمال وهذا يجب ان يكون من شيمه كل انسان مسلم وغير مسلم لان الاصل هو السلم والحرب استثناء..
٢. الآية الاولى من الاخبار والاخبار لا تقض للنسخ<sup>(١)</sup>.

الآية (١٤٥) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾<sup>(٢)</sup>  
 وزعم البعض<sup>(٣)</sup> انها منسوخة بقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾<sup>(٤)</sup>.

### وزعم النسخ ساقط لأدلة منها :

١. الآية من الاخبار والخبر لا يقبل النسخ لانه يستلزم كذب المنسوخ وهذا محال شرعاً والمستلزم للمحال محال.
٢. اذا سلمنا جدلاً جواز نسخ الخبر فإن النسخ لا يقوم الا بعد التعارض بل التناقض فلا يوجد أي تعارض بين الآيتين لان مضمون الآية الاولى هو انه ما من احد الا وله من الدنيا نصيب مقدر ولا يفوته ما قسم له فمن كانت همته ثواب الدنيا اعطاه الله منها ما قدر له وذلك هو الذي يشاؤه الله وهو المراد بقوله ﴿عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾ ولم يقل يؤته منها ما يشاء هو<sup>(٥) (٦)</sup>.

(١) من انصار عدم النسخ: الصاوي: ١٧٣/١ والرازي: ١٨١/٨.

(٢) سورة آل عمران/١٤٥.

(٣) منهم السدي، ابن الجوزي ص ١١٠.

(٤) سورة الاسراء: ١٨.

(٥) ابن الجوزي: ١١٠.

(٦) من انصار عدم النسخ: الرازي: ٢٢/٩.

الآية (١٨٦) قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾<sup>(١)</sup>  
 وزعم البعض انها منسوخة بآية السيف<sup>(٢)</sup> وزعم البعض انها منسوخة بقوله تعالى:  
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وكلا الزعمين باطل لأدلة منها :

١. ان من أهم صفات المؤمن هو ان يتحلى بصفة الصبر والتقوى فإذا نسختا حل  
 غلهما صفتان من الصفات الرذيلة وهما الشكوى من ألم البلى والعصيان  
 والطيش ضد الحلم والشكوى ضد الصبر والعصيان مقابل التقوى.
٢. عدم وجود اي تعارض بين الصبر والتقوى وبين رد العدوان من كل من يتعرض  
 له بما يدفع به ولو كان قتلاً<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة آل عمران/١٨٦.

(٢) الآية الخامسة من سورة التوبة نقل ابن الجوزي هذا الزعم في ص ١١٠.

(٣) سورة التوبة/٢٩.

(٤) من انصار عدم النسخ: الرازي: ١٢٨/٩، الصاوي: ١٩٥/١.

# النسخ المزعوم في سُورَةُ النِّسَاءِ

- (٦) ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾  
 ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ  
 (٧) الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾  
 ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ  
 (٨) وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾  
 ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ  
 شَهِدُوا فامْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَقَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ  
 ١٥ سَبِيلًا، وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذْهَبَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا  
 (١٦) عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾  
 ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾  
 (٢٢) ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾  
 (٢٣) ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾  
 (٢٤) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾  
 (٢٩) ﴿وَلِكُلًّا جَعَلْنَا مَسَآلِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ  
 (٣٣) أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾  
 (٤٣) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ﴾  
 ﴿أَوْ لَيْسَ بِكُمْ عِلْمٌ إِنَّ اللَّهَ عَظِيمٌ﴾  
 (٦٣) ﴿وَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَغْلُمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ  
 فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾  
 ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ  
 (٦٤) لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾  
 (٧١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعًا﴾

- (٨٠) ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾
- (٨١) ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾
- (٨٤) ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ وَاعْرِضْ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾
- (٩٠) ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ أَوْ يِقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتِلُوكُمْ فَإِنْ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يِقَاتِلُوكُمْ وَالْقَوَا إِلَيْكُمْ السَّلَامُ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾
- (٩١) ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلًّا رَدُّوهُ إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِبُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ وَيَكْفُوا أَيْدِيَهُمْ فَعُدُّوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾
- (٩٢) ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهَا﴾
- (٩٣) ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾
- (١٤٥) ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾

الآية (٦) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَغْفِرْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>(١)</sup>

زعم البعض ان هذا الجزء من الآية منسوخ واختلفوا في ناسخها منهم من قال هو قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾<sup>(٢)</sup> ونسب هذا القول الى ابن عباس<sup>(٣)</sup>.

ومنهم من قال ناسخها قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾<sup>(٤)</sup> ونسب هذا القول الى ابن عباس ايضاً<sup>(٥)</sup>.

تتم الآية التي فيها النسخ المزعوم قال تعالى: ﴿وَابْتَكَلُوا<sup>(٦)</sup> الْيَتَامَى<sup>(٧)</sup> حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ<sup>(٨)</sup> فَإِنْ اسْتَمْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا<sup>(٩)</sup> فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ<sup>(١٠)</sup> أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَغْفِرْ وَمَنْ<sup>(١١)</sup> كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ<sup>(١٢)</sup> فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَدْبَرُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا<sup>(١٣)</sup>﴾.

اختلف المفسرون في المراد من هذه الآية على اربعة اقوال<sup>(١٤)</sup>:

(١) سورة النساء/٦.

(٢) سورة البقرة/١٨٨.

(٣) ابن الجوزي ص ١١٣.

(٤) سورة النساء/١٠.

(٥) ابن الجوزي: المرجع السابق ص ١١٤.

(٦) أي اختبروا.

(٧) اليتيم: هو من لا والد له وهو دون البلوغ.

(٨) أي صاروا أهلاً للزواج بالبلوغ.

(٩) أي صلاحاً في دينهم وأموالهم.

(١٠) الخطاب لأولياء القاصرين.

(١١) أي من الأولياء.

(١٢) أي بقدر حاجة عمله للقاصر.

(١٣) سورة النساء/٦.

(١٤) ينظر: جامع البيان للطبري: ١٦٨/٤ وما بعدها. مجمع البيان للطبرسي: ٨/٣ وما بعدها. التفسير

الكبير للرازي: ١٦٤/٥ وما بعدها. تفسير الكشاف للزخشري: ٥٠٠/١ وما بعدها. المحرر الوجيز

لابن عطية: ٤٩٨/٣ وما بعدها. احكام القرآن للكنيا الهراسي: ٣٢٩/٢ وما بعدها. الصاري على

الجلالين: ٢٠٤/١ وما بعدها. الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ٩٢.

آ. منهم من قال يستقرض الولي من مال القاصر فإذا وجد ميسرة بأن تمكن مالياً فليقتض ما استقرضه فذلك أكله بالمعروف<sup>(١)</sup>.

ب. ومنهم من قال الأكل بالمعروف هو الأكل بقدر الحاجة من غير اسراف<sup>(٢)</sup>.

ج. ومنهم من ذهب الى ان مال اليتيم بمثابة الميتة فأكله للمضطر رخصة فيجوز ويجب عليه قضاؤه عند الإمكان فالاضطرار لا يبيحه فهو لا ينافي الضمان والضرورات تقدر بقدرها وللولي ان يأكل من مال القاصر الذي تحت ولايته في حالة حاجته واضطراره<sup>(٣)</sup>.

د. ومنهم من يرى ان الأكل بالمعروف هو ان يأخذ الولي بقدر أجرته اذا عمل لليتيم عملاً<sup>(٤)</sup>.

وزعم النسخ باطل<sup>(٥)</sup> لانه خلط بينه وبين التخصيص لان اكل الولي لمال القاصر الذي تحت ولايته اذا كان بطريق الظلم يكون أكلاً بالباطل وهو محرم بإجماع علماء الاسلام بعد التحريم بالقرآن والسنة النبوية فالموضوع خارج عن دائرة الناسخ والمنسوخ.

ثم ان هذا التخصيص لا يقتصر على أكل الاولياء لمال القاصرين تحت ولايتهم بل يشمل أكل كل مال مملوك لغير آكله فيجب ان لا يكون ظمناً وتعدياً وأكلاً بالباطل ثم ان ما نقل عن ابن عباس ان صح فإنه اراد به التخصيص بحسب تعبير السلف الصالح ومن الغريب ان دعاة النسخ قالوا ان الآية الناسخة العاشرة ايضاً منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ النَّيْصِ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> الآية.

ما هو التعارض بين الايتين؟ لماذا اربع آيات متواليات في سورة واحدة يحري عليها النسخ بين عشية وضحاها؟

(١) نسب هذا الرأي الى ابن عباس (ابن الجوزي ص ١١١) ودوي عن عمر ابن الخطاب أنه قال أن انزلت مال الله مني بمنزلة اليتيم إن استغنيت استعفت وإن افتقرت أكلت بالمعروف ثم قضيت. الطبري: ١٧١/٤ السنن الكبرى: ٦/٤.

(٢) قال الحسن وعطاء أو مكحول يأخذ ما يسد الجوع ويواري العورة ولا يقضي اذا وجد. ومن القائلين بهذا الشعبي.

(٣) ومن القائلين به احمد بن حنبل (رحمه الله) فتح الباري: ٣٠٩/٩.

(٤) سورة البقرة: ٢٢٠.

(٥) سورة النساء: ٧.

الآية (٧) قوله تعالى ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾<sup>(١)</sup>  
 زعم البعض<sup>(٢)</sup> ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وهذا الزعم باطل "لانه خلط بين تفصيل المجل وبين النسخ فالآية الاولى جملة فسرتها بقية آيات الميراث منها قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾.

لان سبب نزول هذه الآية كما قال ابن عباس ان اوس بن ثابت الانصاري توفي عن ثلاث بنات وامرأة يقال لها أم كُبَّة<sup>(٤)</sup> فجاء رجلان من بني عمه وهما وصيان له واخذا تركته<sup>(٥)</sup> فاشتكت زوجته عند رسول الله (ﷺ)، فقال لها ارجعي الى بيتك حتى انظر ما يحدث الله في امرك فنزلت هذه الآية ودلت صراحة على ان للرجال نصيباً وللنساء نصيباً ولكنه تعالى لم يبين المقدار في هذه الآية فارسل رسول الله (ﷺ) الى الوصيين وقال لا تقربا من مال اوس شيئاً ثم نزل من بعد ذلك ما يفصل اجمال هذه الآية من بقية آيات الميراث ومنها قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ الآية<sup>(٦)</sup>.

الآية (٨) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾<sup>(٧)</sup>.  
 زعم البعض<sup>(٨)</sup> ان هذه الآية منسوخة بآية الميراث وهي قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾.

(١) سورة النساء/٦.

(٢) منهم ابن سلامة. الناسخ والمنسوخ ص ١٠٢.

(٣) سورة النساء/١١.

(٤) ينظر الاصابة في تمييز الصحابة: ٤٦٤/٤.

(٥) وكان ذلك سنتهم في الجاهلية ينظر تفسير الطبري: ١٧٦/٥.

(٦) ينظر: تفسير الرازي: ٢٠١/٥، تفسير الطبري: ١٧٦/٥، تفسير الطبري: ١٠/٣.

(٧) سورة النساء/٨.

(٨) وهو قول ابن حزم الاتدلسي الناسخ والمنسوخ ص ٣١ واختاره الصاري (حاشية الصاري على الجلالين: ٢٠٥/١ ونقله ابن سلامة ص ١٠٣ دون ترجيح) وقال ابن حزم: سورة النساء مدنية فتتوي على اربع وعشرين آية منسوخة اولها قوله تعالى (وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةُ أُولُو الْقُرْبَى ) الآية.



### وزعم النسخ باطل لأدلة منها:

١. عدم وجود أي تعارض بين الايتين والنسخ فرع التعارض وقال الطبري<sup>(١)</sup>: ((وأولى الأقوال في ذلك بالصحة قول من قال هذه الآية محكمة غير منسوخة وإنما عني بها الوصية لأولي قريى الموصي وإنما قلنا ذلك لما بينا في غير موضع من كتابنا هذا وغيره أن شيئا من أحكام الله تبارك وتعالى اثبتها في كتابه أو بينها على لسان رسوله ﷺ) غير جائز فيه أن يقال له ناسخ لحكم آخر أو منسوخ بحكم آخر إلا والحكمان اللذان أن قضي لأحدهما بأنه ناسخ والآخر بأنه منسوخ نافي كل واحد منهما صاحبه غير جائز اجتماع الحكم بهما في وقت واحد بوجه من الوجوه)).
٢. ربط سبحانه وتعالى الحكم بشرط الحضور قائلًا ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ وهذا يعني أنه ليس على سبيل الوجوب والالزام لهم هذا الحق حضروا أم لا وهذا يجري في غير تقسيم التركات فاصحاب المحصولات الزراعية عند تقسيم المحصول بين الشركاء أو نقله إلى البيت فيتبرعون إضافة إلى واجب الزكاة بقسم من المحصول لكل من يحضر سواء كان من الأقارب أو المعارف أو الفقراء لأن الإسلام دين التكافل والتضامن الاجتماعي والاقتصادي.
- يقول أبو جعفر النحاس<sup>(٢)</sup>: ((ومن قال أنها محكمة وتأول قوله على الندب عبيدة وعروة وسعيد بن جبير ومجاهد وعطاء والحسن والزهري والشعبي وعيسى بن يعمر وهو مروى عن ابن عباس فقالوا: أمر الله تعالى المؤمنين عند قسمة موارثهم أن يصلوا أرحامهم ويتأامهم ومساكينهم من الوصية فإن لم يكن وصية وصل إليهم من الميراث. ثم يقول: فهذا أحسن ما قيل في الآية أن تكون على الندب والترغيب في فعل الخير والشكر لله جل ثناؤه فأمر الله الذين فرض لهم الميراث إذا حضروا القسمة وحضر معهم من لا يرث من الأقرباء واليتامى والمساكين أن يرزقوهم منه شكرًا لله على ما فرض لهم)).
٣. الآية غير مشمولة بالنسخ سواء فسرت القسمة بقسمة الميراث أو بالوصية كما قال بهذا التفسير بعض من كبار العلماء من الفقهاء والمفسرين يقول الطبرسي<sup>(٣)</sup>:

(١) جامع البيان في تفسير القرآن: ٤/١٧٨.

(٢) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٩٥.

(٣) مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي: ١١/٢.

((ومنهم من فسر ذلك بالوصية والمخاطب بالآية من حضرته الوفاة واران الوصية فقد امر بأن يوصي لمن لا يرثه من المذكورين بشيء من ماله وهو اختيار ابن عباس وسعيد بن المسيب)).

وقال الرازي<sup>(١)</sup>: ((القول الثاني في تفسير الآية ان المراد بالقسمة الوصية فإذا حضرها من لا يرث من الأقرباء واليتامى والمساكين امر الله ان يجعل لهم نصيباً من تلك القسمة ويقول لهم مع ذلك قولاً معروفاً في الوقت فيكون ذلك سبباً لوصول السرور اليهم في الحال والاستقبال)).

ورجع الرازي التفسير بقسمة التركة بقرينة سبق ذكر الميراث دون الوصية.

٤. ونسبة القول بالنسخ الى ابن عباس مردودة بروايات متعددة عنه بقوله بعدم النسخ منها ما نقله الرازي.

قال ابن عباس في رواية عكرمة الآية محكمة غير منسوخة وهو مذهب ابي موسى الاشعري وابراهيم النخعي والشعبي والزهري ومجاهد والحسن وسعيد بن جبير فهؤلاء كانوا يعطون من حضر شيئاً من التركة.

روي ان عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق قسم ميراث ابيه وعائشة حية فلم يترك في الدار احداً الا اعطاء وتلا هذه الآية<sup>(٢)</sup>.

الايتان (١٥ و١٦):

قوله تعالى: ﴿وَاللّٰكِي يَاتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوْا عَلَيْهِنَّ اَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَاِنْ شَهِدُوْا فَاَمْسِكُوْهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتّٰى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ اَوْ يَجْعَلَ اللّٰهُ لَهُنَّ سَبِيْلًا﴾<sup>(٣)</sup>  
﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَاَذُوْهُمَا فَاِنْ قَابَاْ وَاَصْلَحَاْ فَاَعْرِضُوْا عَنْهُمَا اِنَّ اللّٰهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيْمًا﴾<sup>(٤)</sup>

زعم الكثير من المفسرين والباحثين ان هاتين الايتين منسوختان حكماً وباقيتان تلاوة، غير انهم اختلفوا في تحديد الناسخ لهما كالاتي:

(١) تفسير الفخر الرازي الشهور بالتفسير الكبير: ٢٠٤/٥.

(٢) الرازي المرجع السابق: ٢٠٣/٥.

(٣) سورة النساء: ١٥.

(٤) سورة النساء: ١٦.

قال النحاس<sup>(١)</sup>: في الايتين ثلاثة اقوال للذين اتفقوا على نسخها احدها: ان الآية (١٥) نسخت بآية (١٦) حيث كانت العقوبة الحبس بالنسبة لكل من يزني ذكراً او انثى ثيباً (محصناً) او بكرأ (غير محصن) فصار حكمهما الايذاء بدل الحبس، ثم نسخت الآية (١٦) بقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ لَكُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

فصار حكم زنا غير المتزوج وغير المتزوجة الجلد وحكم زنا المحصن من الذكر والانثى الجلد بموجب هذه الآية والرجم بموجب السنة النبوية (اي السنة الفعلية) وهي قضاؤه بـرجم البعض من الرجال المحصنين كما عرّف وبعض المحصنات كالفامدية وهذا القول مذهب عكرمة.

والقول الثاني- حكم المحصن الحبس حتى الموت وغير المحصن الايذاء وهذا قول قتادة. والقول الثالث- ان الآية الاولى خاصة بالنساء وعامة لكل من زنت بكرأ او ثيبأ. والثانية خاصة بالرجال وعامة لكل من زنى من الرجال متزوجاً او غير متزوج وهو قول مجاهد وصروي عن ابن عباس ورجحه النحاس فقال وهو اصح الاقوال<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن سلامة<sup>(٤)</sup>: قوله تعالى: ﴿وَاللَّامِي يَلْتَمِسُ الْفَاحِشَةَ﴾ الآية الى قوله ﴿لَوْ يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ المراد منه انه كان الرجل والمرأة في بدء الاسلام اذا زنيا حبسا فلا يخرجان منه حتى يموتا وهذه الآية نسخت بالسنة لا بالكتاب وكفى الله فيها بذكر النساء عن النساء والرجال فخرج النبي (ﷺ) فقال (خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَفْرِئُ حَامٍ وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ الرَّجْمُ)<sup>(٥)</sup> فصارت هذه السنة ناسخة لتلك الآية<sup>(٦)</sup>.

(١) الناسخ والمنسوخ ص ٩٦.

(٢) سورة النور/٢.

(٣) النحاس المرجع السابق ص ٩٧.

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ١٠٤ قارن قتادة بن دعامة بن قتادة الناسخ والمنسوخ في كتاب الله تحقيق د.حاتم صالح الضامن ص ٣٦.

(٥) رواه مسلم: ١٣١٦/٣، وأحمد: ٤٧٦/٣، وأحمد بن محمد بن سلامة في شرح معاني الآثار: ١٣٨/٣.

(٦) الناسخ والمنسوخ ص ١٠٥.

وقال ابن حزم الاندلسي<sup>(١)</sup> الآية (١٥) بعضها منسوخ بالكتاب بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ أي آخرها نسخ اولها وبعضها (أي الباقي الناسخ) وهو قوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ منسوخ بالسنة وهو قوله (ﷺ) (خُلُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا) والغريب ان هذا الحديث على حد زعمهم تفسير لقوله تعالى ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ فكيف يكون ناسخاً له؟

ويقول ابن الجوزي<sup>(٢)</sup>: لا يختلف العلماء في نسخ هذين الحكيمين (الحبس في الآية الاولى والايداء في الآية الثانية) وانما اختلفوا بماذا نسخا هل بقوله تعالى: ﴿الزَّكَاةُ وَالزَّكَاةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾ الآية؟

وقال البعض الآية الاولى نسختها الحدود (أي حد الرجم بالسنة وحد الجلد بالآية) ونسخت الآية الثانية بقوله تعالى (الزَّكَاةُ وَالزَّكَاةُ) الآية.

وقال قوم نسخ هذان الحكمان بحديث عبادة بن الصامت (خُلُوا عَنِّي خُلُوا عَنِّي) الحديث. وقال الطبرسي<sup>(٣)</sup> الحبس منسوخ والايداء غير منسوخ.

وقال الصاري واختلف في هذه الآية<sup>(٤)</sup> منسوخة بآية النور او مفصلة لها وهو الحق.

وفي تفسير الجلالين<sup>(٥)</sup> الآية (١٥) منسوخة بالحد ولم يحدد ما المراد بالحد حد الرجم او حد الجلد ويبدو ان المراد هو الثاني.

### أدلة بطلان زعم نسخ الايتين (١٥ و ١٦) من سورة النساء :

١. لا يوجد نص في القرآن الكريم والسنة النبوية ولا يوجد اجماع من الصحابة الذين عاشوا في عصر الوحي ودعوا كل شيء في ما يتعلق بالقرآن الكريم يدل على نسخ هاتين الايتين وكل ما يثبت في القرآن الكريم تلاوة وحكماً لا يثبت زواله الا بدليل من هذه الادلة الثلاثة المذكورة.

٢. المزاعم التي ذكرتها في المراجع المذكورة وغيرها اقوال آحادية واجتهادات فردية وهي لا تفيد الا الظن والايتان (١٥ و ١٦) قطعتان في الشبوت وفي الدلالة على الحكم

(١) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٣٩.

(٢) النسخ والمنسوخ ص ١٢١.

(٣) جمع البيان للطبرسي: ٢١/٣.

(٤) أي الآية (١٥).

(٥) ٢٠٩/١.

(العقوبة) وقد اجمع العلماء قديماً وحديثاً على ان ما ثبت باليقين لا يزول الا باليقين.

٣. وقد اثبتنا سابقاً عدم امكان نسخ القرآن بالسنة النبوية ولو كانت متواترة لاجماع العلماء على ان مرتبة السنة في الحجية والاستدلال والمصدرية للحكم تلي مرتبة القرآن الكريم وان الناسخ يجب ان يكون اقوى من المنسوخ او على الاقل مساوياً له ونسخ القرآن بالسنة يستلزم تنزيل مرتبة القرآن الى مرتبة السنة او رفع مرتبة السنة الى مرتبة القرآن واللازم باطل بالبدهة وكذلك المنزوم.

٤. كل آية من الايات الثلاث (١٥ و ١٦) من سورة النساء و (٢) من سورة النور مستقلة عن الاخرى من حيث الموضوع ومن حيث الحكم وكل واحدة منها تعالج جريمة خاصة مستقلة في عقوبتها كما في الايضاح الآتي:

(آ) الآية الاولى (١٥) خاصة ببيان عقوبة جريمة السحاق وهو بضم السين شنوذ جنسي بين النساء بتماس اعضاء التناسل بين امرأتين طلباً للذة مشتركة بينهما<sup>(١)</sup>، وهي جريمة خاصة بالنساء ولا يشاركهن الرجال لذا استعمل القرآن صيغة خاصة بالنساء لا تستعمل لا حقيقة ولا مجازاً للذكور وهي صيغة اللاتي وهي جمع التي وقد اجمع علماء النحو على عدم جواز استعمال اللاتي للذكور.

فمعنى الآية والساحقات اللاتي يأتين الفاحشة اي عملية السحاق عقوبتهن عدم السماح لهن بالخروج حتى يتعودن على العفاف الى ان يجعل الله لهن سبيلاً وهو سبيل الزواج بأن يتزوجن ويشبعن غريزتهن الجنسية بطريقة مشروعة<sup>(٢)</sup>.

وهذا الحكم باق ما دامت الحياة باقية على كوكب الارض فكل من له ذرة من الغيرة لا يسمح بخروج زوجته او بنته او اخته او كل من تنتسب الى اسرته الى خارج البيت اذا ثبت بالبينة انها متعودة على ممارسة السحاق.

وربما لا يكتفي بحبسها بل يقدم على قتلها فكيف يقال ان حكم الحبس منسوخ ثم ان السحاق جريمة تعزيرية وعقوبتها الحبس فالجريمة التعزيرية كيف تطبق فيها عقوبة حدية وهي الجلد او الرجم؟

(١) الصحاح في اللغة والعلوم مادة سحق.

(٢) وقد فسر كبار المفسرين الذين لهم عمق في فهم القرآن السبيل بالزواج كالرازي في التفسير الكبير والزحشري في الكشف وغيرهما.

ب) الآية الثانية (١٦) خاصة ببيان حكم اللواط الذي يكون بين الذكرين فقط بدليل صيغة واللذان فهي تشنية الذي وهذه الصيغة خاصة بالذكر فلا تستعمل للنساء بإجماع علماء النحر فاللواط عند أكثر فقهاء الشريعة الإسلامية جريمة تعزيرية وليست حدية وعقوبتها الإيذاء والعقوبة التعزيرية تتراوح بين التوبيخ والاعدام ولذا ذكر القرآن تعبير الإيذاء حتى يكون عاماً خاضعاً لتقدير ولي الأمر بحسب ظروف كل قضية من اللواط، فهذا حكم لا يشترك فيه النساء لا في الجريمة ولا في العقوبة، فعقوبة الجلد أو الرجم عقوبة حدية لا تطبق على الجرائم التعزيرية وعقوبة الإيذاء لمن يمارس اللواط باقية ما دامت الحياة باقية.

ج) الآية الثالثة (٢) وهي من سورة النور خاصة بجريمة مشتركة بين الذكور والاناث التي تسمى الزنا<sup>(١)</sup>.

فعقوبة البكر من الذكور والاناث (أي غير المتزوج وغير المتزوجة) مائة جلدة بإجماع العلماء قديماً وحديثاً وموضوع تغريب السنة خارج عن الحد وعقوبة تعزيرية خاضعة لسلطة ولي الأمر.

أما عقوبة الرجم فإنها مسألة خلافية ومنشأ الخلاف الاختلاف هو أن الرجم الثابت بسنة الرسول وقضائه (ﷺ) وبالإجماع على هذه السنة الفعلية والقضاء هل كان قبل نزول آية (٢) من سورة النور ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾ الآية فنسخت السنة النبوية هذه الآية أو أنها كانت مستمرة قبل الآية وبعدها فأصبحت مخصصة لعصمة لعموم الآية المذكورة بإخراج المحصن والمحصنة من حكمها لمخوضعهما للسنة النبوية وبناءً على ذلك يوجد حدان حد الرجم للزنان المتزوج والزانية المتزوجة وحد الجلد لغير المتزوج والمتزوجة والعلم عند الله فلم يثبت أحد الأمرين بدليل يرفع الخلاف.

(١) التفسير الكبير للرازي: ١٢٧/٩ وما بعدها، الزعشري الكشف: ٥١١/١ وفيه (أو يعمل الله لهن سيلاً) هو النكاح الذي يستغني به عن السفاح. الكيا الهراسي أحكام القرآن: ٣٧٥/٢ وفيه ((قال تعالى أولاً (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم) فاقضى ذلك فاحشة مخصصة من النساء وقال (واللذان يأتيانها منكم) فاقضى ذلك فاحشة مخصصة بالرجال فالاول فاحشة بين النساء والثاني فاحشة بين الرجال فعلى هذا المذكور في سورة النور ليس نسخاً للاول من الفاحشتين إذ لا يتعلق الجلد بها)).

جاء في البخاري بشرح فتح الباري<sup>(١)</sup>: (( حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ<sup>(٢)</sup> حَدَّثَنَا خَالِدٌ<sup>(٣)</sup> عَنْ الشَّيْبَانِيِّ<sup>(٤)</sup> سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى هَلْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ) قَالَ نَعَمْ قُلْتُ قَبْلَ سُورَةِ النُّورِ أَمْ بَعْدَهُ<sup>(٥)</sup> قَالَ لَا أَذْرِي<sup>(٦)</sup> ))

قال المسقلاني<sup>(٧)</sup> في شرح هذا الحديث: (وفائدة هذا السؤال ان الرجم ان كان وقع قبلها فيمكن ان يدعى نسخه بالتنصيص فيها على ان حد الزنا الجلد (اي مطلقاً بالنسبة للمحصن وغير المحصن من الذكور والاناث) وان كان وقع بعدها فيمكن ان يستدل به على نسخ الجلد في حق المحصن لكن يرد عليه من نسخ الكتاب بالسنة وفيه خلاف واجيب بأن الممنوع نسخ الكتاب بالسنة اذا جاءت من طريق الأحاد واما السنة المشهورة فلا وايضاً فلا نسخ وانما هو تنصيص بغير المحصن).

٥. لو صح ان الايتين (١٥ و ١٦) من سورة النساء منسوختان بآية (٢) من سورة النور وبالسنة النبوية الفعلية<sup>(٨)</sup> لزم ان ينطبق على المساقاة والوطاء نفس حكم الناسخ بإجماع فقهاء الشريعة لاجماعهم على حكم الناسخ وهو الجلد للبكر والرجم للمحصن واللازم باطل ودليل البطلان اجماع الفقهاء على ان عقوبة المساقاة عقوبة تعزيرية كما في الآية (١٥) فالحكم في الفقه الاسلامي هو لم يطرأ عليه أي تغيير كما في هذه الآية وقد اجمع فقهاء الشريعة على ان الحبس في الاسلام عقوبة تعزيرية.

اما بالنسبة الى الوطاء فإن جمهور الفقهاء على ان العقوبة تعزيرية وليست حدية بالنسبة للمحصن وغير المحصن غير ان هذه العقوبة يؤخذ بها في حدها الاعلى وهو القتل عند البعض<sup>(٩)</sup>

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري للامام ابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري تأليف الامام الحافظ احمد بن علي بن حجر المسقلاني: ١١٧/١٢.

(٢) وهو ابن شاهين الراسطي.

(٣) هو ابن عبد الله الطحان.

(٤) هو ابو اسحاق سليمان مشهور بكفتيه.

(٥) وفي رواية الكشميهني قبل سورة النور ام بعدها.

(٦) الحديث ٦٨١٣ طرقه في ٦٨٤٠.

(٧) فتح الباري: ١٢/١٢٠.

(٨) قضاؤه بالرجم للمحصن والمحصنة.

(٩) وهو قول الشيعة الزيدية المنتزعة المختار: ٤/٣٣٦ (مذهب القاسم، اللاط يقتل بكراً كان ام ثيباً وهو قول الناصر وقول مالك واحد قولي الشافعي، والشيعة الامامية في الخلاف للطوسي: ٢/٤٤٤ اذا

وحدها الأدنى عند البعض<sup>(١)</sup> وكلا الحدين يدخل تحت مفهوم الإيذاء كما ورد في الآية لأن الإيذاء عقوبة تعزيرية تتراوح بين الحد الأدنى وهو التوبيخ والحد الأعلى وهو الإعدام.

وقال البعض<sup>(٢)</sup> ينطبق عليه حكم الزنا.

٦. لو كان المراد بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْزَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ عقوبة الحد التي بينها الرسول بقوله (خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي) الحديث وبالآية التي بينها القرآن بقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ الآية كما زعم دعاة النسخ لما قال سبحانه وتعالى (لهن) بل قال (عليهن) لأن اللام للنفع وعلى للضرر كما قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ وبناء على ذلك فإن المراد بقوله تعالى: ﴿أَوْ يَجْزَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ الزواج<sup>(٣)</sup>.

الآية (٢٢) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا كَتَبَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾<sup>(٤)</sup> هذه الآية أتت بحكم تحريم الزواج بسبب المصاهرة إضافة إلى النسب والرضاع فمن تزوج امرأة قرم على أصوله وفروعه حرمة مؤبدة سواء دخل بها أو لم يدخل، فمن تزوج زوجة والده بعد الطلاق أو الموت يكون الزواج باطلا ويعاقب بعقوبة تعزيرية وقوله ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ هذا الاستثناء ليس لجواز الزواج من زوجة الأب إذا تم قبل الدخول في الإسلام وإنما إذا حصل في الماضي فإنه يفرق بينهما إذا أسلما ولكن لا يعاقب الزوجان لأن أوامر الله

لاط الرجل فأوكب (أدخل) وجب عليه القتل والامام محمد بين ان يقتله بالسيف او يرميه من موضع عال<sup>(١)</sup>

وهو قول الحنفية فعقوبته التعزيرية الإيذاء كما في الآية لكن لا يصل إلى حد القتل وإنما يفتن لتقدير الامام سواء كان بكراً أو ثيباً. ينظر فتح القدير: ٤/١٥٠، حاشية ابن عابدين: ٣/١٥٣ وما بعدها، تبين الحقائق: ٣/١٦٤ وما بعدها.

<sup>(٢)</sup> وهو أحد قولي الشافعي وبعض المالكية: المفني: ٨/١٨٧، المذهب: ٢/٢٨٦.

<sup>(٣)</sup> قال الرازي في التفسير الكبير: ٩/١٢٩ ((أن القائلين بأن هذه الآية نزلت في الزنا فسروا قوله (أَوْ يَجْزَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا) بالرجم والجلد والتعذيب وهذا لا يصح لأن هذه الأشياء تكون عليهن لا لهن قال تعالى (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) وأما نحن فإننا نفرس ذلك بأن يسهل الله لها قضاء الشهوة بطريق النكاح)).

<sup>(٤)</sup> سورة النساء/٢٢.



ونواهيه ليس لها الأثر الرجعي بالنسبة للعقوبات فكأنه قال فإن فعلتم بعد إسلامكم عوقبتم وأما ما قد سلف فإنكم لا تعاقبون عليه.

وزعم البعض<sup>(١)</sup> أن حكم الآية منسوخ بالاستثناء الوارد فيها.

وهذا خلط بين النسخ والتخصيص فإذا أريد به النسخ بالمعنى الأصولي فهو خطأ لأن الاستثناء للتخصيص وليس للنسخ.

يقول ابن الجوزي<sup>(٢)</sup>: (وزعم بعض من قل فهمه أن الاستثناء نسخ ما قبله وهذا تخليط لا حاصل له ولا يجوز أن يلتفت إليه من وجهين:

الأول- أن الاستثناء ليس بنسخ.

والثاني- أن الاستثناء عائد إلى مضمرة تقديره فإن فعلتم عوقبتم إلا ما قد سلف فإنكم لا تعاقبون عليه فلا معنى للنسخ ههنا).

الآية (٢٣) قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup>

زعم البعض<sup>(٤)</sup> أن هذه الآية كالسابقة نسخت بالاستثناء وقال البعض الآخر<sup>(٥)</sup> ونكاح الاختين كان شرعاً لمن قبلنا نسخه الله تعالى فينا ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَكَفَ﴾ أي وإن لا تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف أي ولا ما قد سلف.

ويرد على زعم النسخ بالاستثناء بما رد على الزعم السابق في الآية (٢٢) ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَكَفَ﴾ أما القول بنسخ ما كان مشروعاً في الشرائع السابقة من الجمع بين الاختين في شريعتنا فهذا قول لا اعتراض عليه. ولكن لم يكن هذا مشروعاً إلا في شريعة سيدنا آدم عليه السلام للضرورة فجميع الأديان تحرم هذا الجمع.

(١) ابن سلامة الناسخ والمنسوخ ص ١١٦، الناسخ والمنسوخ لابن حزم الاندلسي ص ٣٣، نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ١٢٣.

(٢) نواسخ القرآن ص ١٢٣.

(٣) سورة النساء / ٢٣.

(٤) منهم ابن حزم الاندلسي الناسخ والمنسوخ ص ٣٣.

(٥) كابن سلامة الناسخ والمنسوخ ص ١٠٧.

الآية (٢٤) ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾<sup>(١)</sup>

اختلف المفسرون في المعنى المراد من هذه الآية فمنهم من قال المراد الزواج الاعتيادي الشرعي غير المؤقت.

قال الطبري<sup>(٢)</sup>: (قال بعضهم معناه فما نكحتم منهن من النساء فآتوهن أجورهن فريضة أي صدقاتهن وقال البعض المراد المتعة).

وقال الطبرسي<sup>(٣)</sup>: (وقيل المراد به نكاح المتعة وهو النكاح المنعقد غير معين إلى أجل معلوم عن ابن عباس والسدي وابن سعيد وجماعة من التابعين وهو مذهب أصحابنا الإمامية).

وقال الكياهراسي<sup>(٤)</sup>: (وظن الظانون أن هذه الآية وردت في نكاح المتعة ونقل عن ابن عباس أنه تأول قوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ وأنه نسخه قوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ الآية وروي عنه أنه رجع عن ذلك لأخبار كثيرة وردت في النهي عن متعة النساء ثم يقول الآية لا تشمل معنى المتعة فإن الاجر بمعنى المهر).

وقال القرطبي<sup>(٥)</sup> (اختلف العلماء في معنى الآية فمنهم من قال إن المراد النكاح الصحيح والاجور المهر ومنهم من قال المراد المتعة وذكر الرازي الاختلاف المذكور في تفسير الآية ثم قال إن الناس لما ذكروا الأشعار في فتيا ابن عباس في المتعة قال ابن عباس: قاتلهم الله إني ما افتيت بإباحتها على الإطلاق لكن قلت: إنها قتل للمضطر كما قتل الميتة والدم ولحم الخنزير له).

وقال النحاس<sup>(٦)</sup>: (اختلف العلماء في هذه بعد اجماع من تقوم به الحجة أن المتعة حرام بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ) وقول الخلفاء الراشدين ولا خلاف بين العلماء في صحة الاسناد عن علي بن أبي طالب عليه السلام وصحة طريقه بروايته عن رسول الله ﷺ تحريم المتعة

(١) هذا جزء من الآية (٢٤) التي هي قوله تعالى (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) النساء/٢٤.

(٢) التفسير: ٩-٨/٥.

(٣) المرجع السابق: ٣٢/٣.

(٤) ٤١٢/١.

(٥) ١٢٩/٥.

(٦) النسخ والنسخ ص ١٠٣.

ثم يروي عن ابن عباس انه قال نسختها آية ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَمَلِكُنَّ﴾ وروي عن سعيد بن المسيب قال نسخت المتعة بآية الميراث يعني ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا قَرَّبَكُمْ زَوَاجَهُمْ﴾ لان المتعة لا ميراث فيها وقال قوم نسخت المتعة بالقرآن والسنة جميعاً.

ويرى ابن سلامة<sup>(١)</sup>: (ان المراد بالآية المتعة ولكن نسخت بالسنة قال النبي ﷺ) اني كنت قد احللت لكم هذه المتعة الا وان الله ورسول قد حرّمها عليكم الا فليبلغ الشاهد منكم الغائب<sup>(٢)</sup> وحرّمها موضع حرمان الربع والثلث<sup>(٣)</sup> وقال الشافعي موضع حرّمها عند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوحِهِمْ حَافِظُونَ، إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَلَهُمْ فِيهِمْ مُكْرِمِينَ، فَمَنْ أَبْغَى ذِرَاءً ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاحِشُونَ﴾<sup>(٤)</sup> وقد أجمعوا انها ليست زوجة ولا ملك يمين).

وسبق ابن حزم الاندلسي<sup>(٥)</sup> في القول بما قاله ابن سلامة.

وقال ابن الجوزي<sup>(٦)</sup> في الآية (٢٤) من سورة النساء موضعان منسوخان الاول قوله ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ هذا عند عموم العلماء لفظ عام (يقصد لفظ ما) الموصولة خصص بنهي النبي ﷺ ان تنكح المرأة على عمتها او على خالتها<sup>(٧)</sup> وليس هذا بنسخ وانما هو تخصيص وقد ذهب قوم لا فقه لهم الى ان التحليل المذكور في الآية منسوخ بهذا الحديث وهذا انما يأتي من عدم فهم الناسخ والمنسوخ والجهل بشرائعه وقلة المعرفة بالفرق بين التخصيص والنسخ.

والموضع الثاني قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ اختلف العلماء في المراد بهذا الاستمتاع على قولين:

الأول- انه النكاح والاجور المهر وهذا مذهب ابن عباس ومجاهد والجمهور.

والثاني- انه المتعة التي كانت في اول الامر كان الرجل ينكح المرأة الى اجل مسمى ويشهد شاهدان فإذا انقضت المدة ليس له عليها سبيل، قاله قوم منهم السدي.

(١) الناسخ والمنسوخ ص ١٠٧.

(٢) سنن ابن ماجه: ١/٦٣١.

(٣) اي وقع ناسخها من القرآن موضع ذكر ميراث الزوجة الثلث والربع فلم يكن لها في ذلك نصيب.

(٤) سورة المؤمنون ٥-٧.

(٥) الناسخ والمنسوخ ص ٣٣.

(٦) نواسخ القرآن ص ١٢٤.

(٧) اي قوله لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها. صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ١١/٦٤.

ثم اختلفوا هل هي محكمة او منسوخة فقال قوم:

هي محكمة وقال آخرون هي منسوخة واختلفوا بماذا نسخت على قولين:

الاول- بإيجاب العدة في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَأَنْطَلِقَاتُ بِتَرْتِيبِنَّ﴾<sup>(٢)</sup> الآية  
﴿وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ﴾<sup>(٣)</sup> الآية.

والثاني- انها نسخت بنهي رسول الله (ﷺ) عن المتعة وهذا القول ليس بشيء لوجهين:  
أحدهما: ان الآية سبقت لبيان عقدة النكاح لقوله (محسنين) اي متزوجين عاقلين  
النكاح فكان معنى الآية ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾ على وجه النكاح الموصوف (اي  
المعروف في الشريعة وهو الزواج الاعتيادي لحسب الحياة) فأتوهن مهورهن ولا حاجة الى  
التكلف وانما جاز المتعة بسنة رسول الله ثم منع منها بالسنة.  
والثاني- لو كان ذلك لما جاز نسخه بمحدث واحد (اي بمحدث الأحاد)<sup>(٤)</sup>.

### الاستنتاج :

يستنتج من العرض المذكور ان في المعنى المراد من قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ  
فَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ قولين:

أحدهما- ان المراد بهذه الآية هو الزواج المشروع الدائمي المعروف الذي يتم بالايجاب  
والقبول وحضور الشاهدين والمهر دون توقيت او شرط فتترتب عليه جميع الحقوق  
والالتزامات الزوجية منها حق النفقة والتزام العدة بعد الفرقة وحق الميراث والنسب  
الشرعي وغير ذلك وهذا الاتقاء هو الحق والصائب للأسباب الآتية:

١. الآية ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ ردت في مقام عرض عناصر  
واحكام الزواج الشرعي الدائمي.

٢. حصر الله التمتع الشرعي وحل الاختلاط في الزواج الصحيح الدائمي وفي ملك اليمين  
واختيار آية طريقة ثالثة للتمتع الجنسي معاداة الله ولشريعته في قوله تعالى:  
﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفُوجِهِمْ حَافِظُونَ، إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ

(١) سورة الطلاق/١.

(٢) سورة البقرة/٢٢٨.

(٣) سورة الطلاق/٤.

(٤) ينظر ابن الجوزي نواسخ القرآن ص ١٢٤-١٢٥.

مَلُومِينَ، فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ<sup>(١)</sup> وقد سبق مرارا ان ذكرنا ان القرآن وحدة واحدة لا يتجزأ وان بعضه يخص بعضاً او يقيد او يفسره او نحو ذلك بغض النظر عن السورة ومكان الآية فقوله هم العادون دليل على ان اتخاذ طريقة ثالثة للتمتع الجنسي غير الزواج الصحيح الاعتيادي الدائم ومثلك اليمين الذي انتهى دوره هو ايضا يعتبر تجاوزاً عن حدود الله وقد قال سبحانه وتعالى ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(٢)</sup> فعملية المتعة تجاوز عن حدود الله والمتجاوز ظالم لنفسه حيث يعرض نفسه لعقاب مخالفة اوامر الله وظالم للمرأة التي يمارس معها الجنس لسويغات او ايام عن طريق المتعة ثم يتركها للآخرين وهكذا الى ان يتحطم مستقبلها حين تدخل في مرحلة الشيفوخة لا يرغب فيها احد وظالم للولد الذي يتكون عن طريق زواج المتعة حيث يصبح مشرداً وعالة على المجتمع وظالم للشباب الذين يقضون شبابهم عن طريق ممارسة عملية المتعة دون تكوين اسرة مبكرة وظالم للمجتمع الذي يعم فيه الفساد الجنسي.

والاتجاه الثاني- في المراد بقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ هو المتعة وانصار هذا الاتجاه اختلفوا على قولين:

الأول- ان القرآن نص في هذه الآية على جواز المتعة وانها لم تنسخ لان القرآن لا ينسخ بمديث الاحاد ولم يشب نسخه في موضع المتعة في القرآن وان آيات العدة والميراث لا تعتبر ناسخة للمتعة نفسها وانما هي ناسخة لبعض احكامها وهي العدة والميراث فزواج المتعة لا يشب به الميراث فاذا مات احدهما اثناء المدة المحددة لها لا يرث الآخر كما ان المدة اذا انتهت لا تجب عليها العدة وهذا القول هو السائد عند الامامية كما قال الطبرسي فيما نقلناه منه سابقاً في عرض هذا الموضوع.

والقول الثاني- ان المتعة منسوخة بمديث الاحاد او بآية ميراث الزوجة او بآيات العدة بحسب الاختلافات التي سبق ذكرها.

والصواب ان المتعة ثبتت في البداية بالسنة النبوية لاسباب ضرورية ثم نسخت بالسنة النبوية ايضاً عندما انتهت تلك الحالات وعندما بدت النتائج السلبية لهذه العملية الجنسية

(١) سورة المؤمنون/٥-٧ هم العادون للحصر بقرينة ضمير الفصل اي المتجاوزون الى ما لا يحل لهم.

(٢) سورة البقرة/٢٢٩.

منها ما ذكرناه من الظلم للزوجة وللأولاد وللشباب وللمجتمع ومنها انها عامل مساعد لانتشار الامراض الخطيرة في مقدمتها مرض الايدز.

الآية (٢٩) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾<sup>(١)</sup> قال ابن سلامة<sup>(٢)</sup> لما نزلت هذه الآية ان الطعام من افضل الاموال لان به تقوم الهياكل فتحرجوا ان يواكلوا الاعمى والاعرج والمريض وقالوا: ان الاعمى لا ينظر الى اطيب الطعام، وان الاعرج لا يتمكن من المجلس فيتهنأ بأكله، وان المريض لا يسبقنا في الاكل والبلع وامتنعوا من مواكلتهم حتى انزل الله (ﷻ) في سورة النور<sup>(٣)</sup> ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ ومعناها ليس على من اكل مع الاعمى حرج والحرج مرفوع عنه ولا على الاعرج حرج اي ولا على من اكل مع الاعرج حرج ولا على المريض حرج فصارت هذه الآية ناسخة لما وقع لهم في حرجهم.

وسبق ابن حزم<sup>(٤)</sup> الاندلسي في القول بما قاله ابن سلامة.

وهذا الزعم منهما ومن يتفق معهما باطل لأسباب كثيرة منها :

١. عدم وجود أي تعارض بين الايتين والنسخ فرع التعارض قال ابن الجوزي<sup>(٥)</sup>:  
زعم بعض منتحلي التفسير ومدعي علم الناسخ والمنسوخ ان هذه الآية لما نزلت تخرجوا من ان يواكلوا الاعمى والاعرج والمريض لان الاعمى لا يبصر اطيب الطعام والاعرج لا يتمكن من المجلس والمريض لا يستوفي الاكل فأنزل الله (ﷻ) ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ الآية فنسخت هذه الآية وهذا ليس بشيء. ولانه لا تنافي بين الايتين.

٢. التأويل البعيد الذي ذهب اليه دعاة نسخ هذه الآية من المراد بقوله ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ ليس على من اكل مع الاعمى حرج، ومعنى ليس على الاعرج حرج ليس على من اكل مع الاعرج حرج<sup>(٦)</sup> والمراد بقوله ﴿وَلَا عَلَى

(١) سورة النساء/٢٩.

(٢) الناسخ والمنسوخ ص ١٠٨.

(٣) الآية/٦١ (ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج) الآية.

(٤) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٣٣-٣٤.

(٥) نواسخ القرآن ص ١٢٩.

(٦) من انصار عدم النسخ الصاوي: ٢١٦/١ والرازي: ٧٠/١٠.

الْمَرِيضِ حَرَجٌ) ليس على من يأكل مع المريض حرج، تأويل لا يقبله العقل السليم لان الآية نص قطعي في نفي الحرج على شخص الاعشى والاعرج والمريض في كل شيء. تعتبر هذه الاعراض اعداءاً فيها والتأويل الذي لا يتحملة النص باطل بالاجماع.

والبطلان دعوى نسخ الآية (٢٩) من سورة النساء وبطلان التأويل اللامعقول المذكور لم يؤيد نسخها التفاسير المعتمدة التي اطلعت عليها.

بل اكثرها لم يتطرق لموضوع النسخ في هذه الآية.

٣. الآية عامة شاملة لكل اكل للمال بطريقة غير مشروعة سواء كان اكل مال نفسه كالانفاق في المعاصي او اكل مال غيره بغير حق سواء كان غصباً او سرقة او غشاً او خيانة امانة او نحو ذلك.

٤. ليس المراد بالاكل في هذه الآية وامثالها معناه اللغوي كما زعم دعاة النسخ وانما المراد به معناه العرفي الشرعي وهو كل تجاوز على حق الغير بدون مبرر سواء اكان اكلاً بالمعنى اللغوي او كان اعتداء على حق الغير بدون مبرر فالغاصب اكل المال المفصوب منه سواء كان المفصوب طعاماً او عقاراً او بضاعة او نقوداً او غير ذلك وكذلك السارق وكل متجاوز على حق الغير بدون سبب شرعي.

الآية (٣٣) قوله تعالى ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيداً﴾<sup>(١)</sup> قال الطبري<sup>(٢)</sup>: اختلف في حكمها منسوخ هو ام غير منسوخ غير جائز القضاء عليه بأنه منسوخ مع اختلاف المختلفين فيه ولوجوب حكمها ونفي النسخ عنها وجه صحيح الا بمجة يجب التسليم لها التأويل هو ان قوله عقدت ايمانكم من الحلف وقوله فآتوهم نصيبهم من النصرة والمعونة والنصيحة.

يقول الطبري<sup>(٣)</sup>: ان الرجل في الجاهلية كان يعاقد الرجل فيقول دمي دمك وحمري حريك وسلمي سلمك وترثني وارثك وتعقل عني واعقل عنك فيكون للحليف السدس من

(١) سورة النساء/ ٣٣.

(٢) جامع البيان في تفسير القرآن: ٣٧/٥.

(٣) جمع البيان: ٤٢/٣.

ميراث الخليف، ثم نسخ ذلك بقوله ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ وقال مجاهد معناه فاتوهم نصيبهم من النصر والعقل والرغد<sup>(١)</sup> ولا ميراث فعلى هذا تكون الآية غير منسوخة ويزيده قوله تعالى: ﴿أُولُوا بِالْعَقُوبَةِ﴾ وقول النبي (ﷺ) ((مَا كَانَ مِنْ حِلْفِ الْجَاهِلِيَّةِ فَتَمَسَّكُوا بِهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَزِدْهُ إِلَّا شِدَّةً)).

وقال القرطبي<sup>(٢)</sup>: (قال طائفة قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَكَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ محكم وليس بمنسوخ وإنما أمر الله المؤمنين أن يعطوا الخلفاء انصباؤهم من النصرة والنصيحة وما اشبه ذلك ذكره الطبري عن ابن عباس).

وذكر النحاس<sup>(٣)</sup>: الخلاف في نسخ الآية وقال ومن قال انها محكمة مجاهد وسعيد بن جبير فقال مجاهد فاتوهم نصيبهم من العقل والمشورة والرغد... وقال سعيد بن جبير فاتوهم نصيبهم من العون والنصرة.

ثم رجح النحاس هذا الاتجاه فقال وهذا أولى مما قيل في الآية انها محكمة لعلتين: احدهما- انه انما يجعل النسخ على ما لا يصح المعنى الا به وما كان منافياً فأما ما صح معناه وهو متلو فبعيد من الناسخ والمنسوخ.

والعلة الثانية- هي قول الرسول (ﷺ) ((لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ وَأَيْمًا حِلْفَ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ لَمْ يَزِدْهُ إِلَّا شِدَّةً)) فبين بهذا الحديث ان الحلف غير منسوخ<sup>(٤)</sup> ونقل الكشاف: الحديث بطريقة اخرى وهي ((مَا كَانَ مِنْ حِلْفٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَتَمَسَّكُوا بِهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَزِدْهُ إِلَّا شِدَّةً))<sup>(٥)</sup>.

وقال الرازي<sup>(٦)</sup>: (والمعنى ان ما ترك الذين عاقدت ايمانكم فله وارث هو اولى به وسمى الله تعالى الوارث مولى والمعنى لا تدفعوا المال الى الخليف بل الى المولى والوارث وعلى هذا التقرير فلا نسخ في الآية.

(١) الرغد: الصلة والعطاء.

(٢) الجامع لاحكام القرآن: ١٦٦/٥.

(٣) الناسخ والمنسوخ ص ١٠٦.

(٤) المرجع السابق ص ١٠٧.

(٥) ٥٢٣/١.

(٦) التفسير الكبير: ٨٨/١٠.



## الاستنتاج

يؤخذ من العرض المذكور ما يأتي:

١. عدم وجود التنافر بين الايتين بل يمكن الجمع بينهما بما قاله الرازي من ان ما تركه الذين عاقدت ايمانكم فله وارث هو اولى به. والنسخ فرع فإذا انتفى الاصل ينتفي التابع له.

٢. اجمع فقهاء الشريعة الاسلامية على ان من تعهد لشخص لا تربطه به علاقة القرابة او الزوجية بأن يكون وارثاً له بعد موته يبطل التعهد من حيث الميراث ويتحول الى الوصية<sup>(١)</sup>.

٣. او يكون المراد وآتوهم نصيبهم من الوصية كما نقل ذلك النحاس<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس حيث قال: ﴿وَالَّذِينَ عَقَلَتْ اِيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيْبُهُمْ﴾ كان الرجل يعاهد الرجل ايها مات قبل صاحبه ورثه الآخر. فأنزل الله ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا﴾ قال هو ان يوصي له بوصيته فهي جائزة من ثلث مال الميت فذلك المعروف.

٤. القول بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص لان قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَلَتْ اِيْمَانُكُمْ﴾ يشمل العقد على الميراث وغيره فأخرج الله الميراث بقوله ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ ويؤيد هذا ما نقله القرطبي<sup>(٣)</sup> من انه قالت طائفة قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَلَتْ اِيْمَانُكُمْ﴾ حكم وليس بمنسوخ وانما امر الله المؤمنين ان يعطوا الخلفاء انصباؤهم من النصرة والنصيحة وما اشبه ذلك ذكره الطبري عن ابن عباس ﴿وَالَّذِينَ عَقَلَتْ اِيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيْبُهُمْ﴾ من النصرة والنصيحة والرفادة<sup>(٤)</sup> ويوصي لهم وقد ذهب الميراث وهو قول مجاهد والسدي قلت واختاره النحاس ورواه عن سعيد بن جبير ولا يصح النسخ فان الجمع ممكن كما بينه ابن عباس فيما ذكره الطبري ورواه البخاري عنه في كتاب التفسير<sup>(٥)</sup>.

(١) النسخ والمنسوخ ص ١٠٦.

(٢) النسخ والمنسوخ ص ١٠٦.

(٣) الجامع لاحكام القرآن: ١٦٦/٥.

(٤) بكسر الراء العطاء والصلة.

(٥) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٠/٨٥ والالوسي: ١٩/٥ والكيالهراسي: ٤٤٤/٢ والطبري: ٣٧/٥.

٥. كل جزء من القرآن ثابت بالتواتر وبدليل قطعي وما ثبت قطعياً لا يثبت زواله الا بدليل قطعي والاحتمالات والاختلافات والاجتهادات المذكورة ادلة ظنية لا يجوز الاستدلال بها على نسخ ما يثبت وجوده ثبوتاً قطعياً اضافة الى ذلك فان القاعدة العامة تقضي بانه اذا حصل الاحتمال في شيء سقط الاستدلال به.
٦. بقاء الآية في القرآن الكريم تلاوة دليل على بقائها حكماً لان القول بالتقسيم الى منسوخ الحكم دون التلاوة او عكسه اثبتنا بطلانه بشهادة المحققين.

الآية (٤٣) قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرِئُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾<sup>(١)</sup> زعم دعاة النسخ<sup>(٢)</sup> ان الله حرم تعاطي المسكرات عليهم في اوقات الصلاة ثم نسخ حریمها في وقت دون وقت بقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وقال آخرون نسخها قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقد اثبتنا سابقاً ان زعم النسخ في آيات احكام المحرم زعم باطل وخطأ بين التدرج والنسخ<sup>(٥)</sup>.

الآية (٦٣) قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾<sup>(٦)</sup>

زعم دعاة النسخ<sup>(٧)</sup> كان هذا في بدء الاسلام ونسخ بآية السيف.

وهذا الزعم ساقط لاسباب وادلة ذكرناها سابقاً منها:

١. انه خلط بين النسخ والتخصيص فكل آية زعموا انها منسوخة بآية السيف فهي

(١) سورة النساء/٤٣.

(٢) النسخ والنسخ لابن سلامة ص ١٠٩. النسخ والنسخ للنحاس ص ١٠٨.

(٣) سورة المائدة/٩٠.

(٤) سورة المائدة/٩١.

(٥) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٠/١١ والوسعي: ٥/٣٤ والصاوي: ١/٢٢٢ والكيالهراسي: ٤٥٨/٢.

(٦) سورة النساء/٦٣.

(٧) ابن سلامة المرجع السابق ص ١١٠، وابن حزم الاندلسي النسخ والمنسوخ ص ٣٤، ابن الجوزي نواسخ القرآن ص ١٣١ وفيه قال المفسرون (في هذه الآية تقديم وتأخير تقديره فَعِظْهُمْ فَإِنْ امْتَنَعُوا عَنْ الْجَابَةِ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَكَانَ هَذَا قَبْلَ الْأَمْرِ بِالْقِتَالِ ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ بِآيَةِ السِّيفِ).

مخصصة بها.

٢. ان آية السيف لا تطبق الا في حالات الاعتداء على الاسلام والمسلمين في دينهم او حياتهم أو عرضهم أو مالهم لان الاصل في الاسلام هو السلم والحرب استثناء ومشروعة في حالات الدفاع الشرعي والضرورة والضرورات تقدر بقدرها<sup>(١)</sup>.

الآية (٦٤) قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾.

قال دعاة النسخ<sup>(٢)</sup> نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> فقال النسي (ﷺ) (لازيد على السبعين)<sup>(٤)</sup> فأنزل الله (ﷻ) ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> فصار هذا ناسخاً لما كان قبله.

### وزعم النسخ باطل لادلة منها:

أولاً- عدم وجود اي تعارض بين الآية (٦٤) من سورة النساء والآية (٨٠) من سورة التوبة لاختلاف الشرط فالآية الاولى مشروطة بشرط عدم اصرارهم على النفاق. والآية الثانية مشروطة بشرط اصرارهم على النفاق فتقدير الايتين هكذا:

تقدير الآية الاولى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ وتقلوا عن نفاقهم وتابوا قولاً وفعلاً وظاهراً وباطناً ﴿جَاءُوكَ﴾ اي بقلب سليم ﴿فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ﴾ استغفاراً حقيقياً ﴿وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾ اضافة الى توبتهم وتطهير سريرتهم ﴿لَوْجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾.

\* يقول الرازي في حكمة استغفار الرسول لهم الى توبتهم:

لقائل ان يقول: أليس لو استغفروا الله وتابوا على وجه صحيح لكانت توبتهم مقبولة فما الفائدة في ضم استغفار الرسول الى استغفارهم فالجواب عنه من وجوه:

(١) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٠/١٥٨ والصاوي: ١/٢٢٧.

(٢) سورة النساء: ٦٤.

(٣) منهم ابن سلامة المرجع السابق ص ١١٠.

(٤) سورة التوبة: ٨٠.

(٥) ذكره ابن كثير في تفسيره: ٢/٣٧٦ ونصه: عن ابن عباس: لما نزلت هذه الآية قال رسول الله (ﷺ) ((قد

رخص لي فيهم فوالله لاستغفرون لهم أكثر من سبعين مرة لعل الله يغفر لهم)).

(٦) سورة المنافقون: ٦.

الاول- ان ذلك التحاكم الى الطاغوت<sup>(١)</sup> كان مخالفة لحكم الله وكان ايضاً اساءة الى الرسول (ﷺ) وادخالاً للغم في قلبه ومن كان ذنبه كذلك وجب عليه الاعتذار من ذلك الذنب لغيره فلهذا المعنى وجب عليهم ان يطلبوا من الرسول ان يستغفر لهم.

والثاني- ان القوم لما لم يرضوا بحكم الرسول ظهر منهم ذلك التمرد فاذا تابوا وجب عليهم ان يفعلوا ما يزيل عنهم ذلك التمرد.

وما ذاك الا بأن يذهبوا الى الرسول (ﷺ) ويطلبوا منه الاستغفار.

الثالث- لعلمهم اذا تابوا بالتوبة اتوا بها على وجه الغلل فاذا انضم اليها استغفار الرسول صارت مستحقة للقبول.

تقدير الآية الثانية الناسخة - على حد زعمهم - : ولو ان اهل النفاق جاؤا يعتذرون اليك ويسترون على انفسهم النفاق واصروا على نفاقهم<sup>(٢)</sup> في الباطن وجاموك ﴿استَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا﴾ في الماضي ولا يزالون باقين على كفرهم في باطنهم ﴿بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ ما داموا محتفظين بصفة فسقهم ونفاقهم في الباطن.

ثانياً- ان الآية (٦) من سورة المنافقون بيان للمراد من الآية (٨٠) بأن العدد الوارد فيها وهو ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ ليس له المفهوم المخالف.

والقول بنسخ الآية (٦) من سورة المنافقون للآية (٨٠) من سورة التوبة خلط بين تفصيل المجمل وبين النسخ<sup>(٣)</sup>.

(١) اشارة الى قوله تعالى (الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا) سورة النساء / ٦٠.

(٢) ابن الجوزي، نواسخ القرآن: ص ١٣١.

(٣) من أنصار عدم النسخ الكيا الهراسي: ٢/ ٤٦٠ فما بعدها، والرازي: ١٠/ ١٥٩، والصارفي: ١/ ٢٢٨.

الآية (٧١) قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا فُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا<sup>(١)</sup>﴾

اي خذوا حذرکم من عدوكم اي احتزوا منه وتيقظوا له (فَانْفِرُوا) اي انهضوا الى قتاله (فُبَاتٍ) اي جماعات متفرقة سرية بعد اخرى (أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا) اي مجتمعين وهذا التخيير لولاة الامور وقادة الجيش بحسب اجتهادهم في ضوء الظروف القائمة.

زعم دعاة النسخ<sup>(٢)</sup> ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا ذِكْرُ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ<sup>(٣)</sup>﴾.

وهذا الزعم غير صحيح لعدم وجود التعارض بين الايتين لان لتطبيق كل واحدة منهما ظروفها الخاصة فقد تقتضي الظروف ان ينفر المؤمنون كافة بينما تقتضي ظروف المعركة او الدفاع الشرعي ان يكون جماعات متفرقة فاحوال المجاهدين تختلف باختلاف قوة العدو عدة وعدداً وباختلاف استراتيجية ساحة المعركة وامكانية المؤمنين المجاهدين وتقدير كل ذلك يخضع للسلطة التقديرية لقادة الجيش ورأي القائد العام للقوات المسلحة.

ثم اذا سلمنا نسخ هذه الآية فانه يستلزم نسخ كل الايات المشابهة لها منها قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا<sup>(٤)</sup>﴾ وقوله تعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا<sup>(٥)</sup>﴾ وهو ذلك واللازم باطل بالبداهة وكذلك الملزوم.

قوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا<sup>(٦)</sup>﴾ اي وما ارسلناك محاسباً لهم ولا رقيباً تؤخذ بهم ولا حافظاً لاعمالهم بل ارسلناك نذيراً والينا امرهم لنجازيهم.

وقد زعم دعاة النسخ<sup>(٧)</sup> ان بعضا من هذه الآية منسوخة بآية السيف وهو ﴿وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾.

(١) سورة النساء/٧١.

(٢) منهم ابن سلامة ص ١١١ ابن حزم الاندلسي ص ٣٤.

(٣) سورة التوبة/١٢٢.

(٤) سورة التوبة/٣٩.

(٥) سورة التوبة/٤١.

(٦) سورة النساء/٨٠.

(٧)

وهذا الزعم باطل بالبداية فلا يحتاج الى دليل لعدم وجود التعارض بين تطبيق آية السيف حيث الاعتداء وتطبيق الآية (٨٠) من سورة النساء في الظروف الاعتيادية فهو من باب الخلط بين النسخ والتخصيص<sup>(١)</sup>.

الآية (٨١) قوله تعالى: ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ وَقُلْ عَلَى اللَّهِ وَكُفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾<sup>(٢)</sup> قال دعاة النسخ<sup>(٣)</sup> قوله تعالى: ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ منسوخ بآية السيف.

ويرد هذا الزعم بعدم التعارض بين الاعراض في هذه الآية والامر بالقتال في آية السيف لاختلاف الظروف فالاعراض يكون بعد الدعوة والتبليغ وعدم الاجابة للتبليغ لان وظيفة الرسول هو التبليغ والدعوة الى الحق وليس اجباره على ما دعا اليه لان المدعو به ايمان وعقيدة والعقيدة لا تفرض على الانسان بالسيف لانها قناعة قلبية كما ذكرنا سابقاً. والسيف يستخدم في حالة الدواع الشرعية ورد الاعتداء على الاسلام والمسلمين.

الآية (٨٤) قوله تعالى ﴿فَقَاتِلْ﴾<sup>(٤)</sup> فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ<sup>(٥)</sup> وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَكْفُ بِأَسْ الذِّينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بِأَسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا<sup>(٦)</sup> قال دعاة<sup>(٧)</sup> النسخ: ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ﴾ نسخ بآية السيف.

وهذا الزعم باطل لعدم وجود التعارض بين النسخ والمنسوخ يقول ابن الجوزي<sup>(٨)</sup>: (قال المفسرون معناه لا تكلف الا المجاهدة بنفسك ولا تلزم فعل غيرك وهذا محكم وقد زعم بعض

(١) منهم ابن سلامة المرجع السابق ص ١١١ وابن حزم الاندلسي المرجع السابق ص ٣٤ وعبد الرحمن بن زيد ابن الجوزي ص ١٣٢.

(٢) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٠/١٧٦.

(٣) سورة النساء ٨١.

(٤) منهم ابن سلامة المرجع السابق ص ١١١ وابن حزم الاندلسي النسخ والمنسوخ ص ٣٤ وفيه (نسخ الاعراض عنهم بآية السيف).

(٥) الخطاب خاص موجه الى النبي لكن المراد به العموم اي خاص اريد به العام.

(٦) اي لا تهتم بتخلفهم عنك.

(٧) سورة النساء ٨٤.

(٨) النسخ والمنسوخ لابن سلامة ص ١١١ النسخ والمنسوخ لابن خزيمة ص ٢٦٥. النسخ والمنسوخ لابن حزم الاندلسي ص ٣٥.

(٩) نواسخ القرآن ص ٣٥.

منتحلي التفسير انه منسوخ بآية السيف فكأنه استشعر ان معنى الكلام لا تكلف ان تقاتل احداً وليس كذلك وانما للمعنى لا تكلف في الجهاد الا فعل نفسك).

قال الرازي<sup>(١)</sup>: (والمعنى لا تواخذ الا بفعلك دون فعل غيرك فإذا أدبت فعلك لا تكلف بفرض غيرك) وهذه قاعدة ثابتة باقية ما دامت الحياة باقية على كوكب الارض ولا يلزم احد بفعل غيره وهذه القاعدة اجمعت عليها القوانين الوضعية ايضاً.

الآية (٩٠) قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ أَوْ يِقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتِلُوكُمْ فَإِنْ اعْتَذَرُوا إِلَيْكُمْ فَلَمْ يِقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾<sup>(٢)</sup>

هذا الاستثناء جاء بعد الامر بقتال المشركين الذين كان بينهم وبين المسلمين عهد فنقضوا عهدهم واعتدوا على المسلمين وامرهم الله برد هذا الاعتداء فأمرهم بالقتال فقال ﴿فَلِنْ تَوَلَّوْا فَعَلُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَكِيًا وَلَا نَصِيرًا﴾<sup>(٣)</sup> وجاء الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ من دخل في عهد من كان داخلاً في عهدكم فهم ايضاً داخلون في عهدكم ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ أَوْ يِقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾ أي أو الذين جاءوكم وقد ضاقت صدورهم عن أن يقاتلوكم مع قومهم ﴿أَوْ يِقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾ معكم أي مسكين عن قتالكم وقتالهم فلا تتعرضوا إليهم بأخذ ولا قتل ولو شاء الله تسليطهم ﴿لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ﴾ بأن يقوي قلوبهم ﴿فَلَقَاتِلُوكُمْ﴾ ولكنه لم يشأ فالتقى في قلوبهم الرعب ﴿فَلِنْ اعْتَذَرُوا إِلَيْكُمْ فَلَمْ يِقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ﴾ أي الصلح إن إنقادوا ﴿فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ أي طريقاً بالأخذ والقتل.

وزعم دعاة النسخ أن هذه الآية التي جاءت استثناء عن حكم الآية السابقة المنسوخة بآية السيف<sup>(٤)</sup>.

(١) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٠/١٩٦ والصاري: ١/٢٣٢.

(٢) سورة النساء/٩٠.

(٣) سورة النساء/٨٩.

(٤) جاء في تفسير الجلالين ١/٢٣٦ (وهذا وما بعده منسوخ بآية السيف وقال ابن سلامة ص ١١٢ "نسخ ذلك بآية السيف"). وقال ابن حزم الاندلسي ص ٣٤ (نسخه الله بآية السيف) وقال النحاس الناسخ والمنسوخ ص ١٠٩ (اهل التأويل على أن هذه الآية منسوخة بالامر بالقتال).

وهذا الزعم باطل لاسباب كثيرة منها:

١. القول بالنسخ يتعارض مع آيات كثيرة في القرآن الكريم منها:
    - أ. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾<sup>(١)</sup> فاعتبر استخدام القوة ضد المسلم وغير المسلم اتباعاً لخطوات الشيطان الذي هو عدو الانسان ما لم يكن الطرف الآخر معتدياً.
    - ب. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسِّلْمِ فَاجْتَنَحْ لَهَا وَكُوفِلْ عَلَى اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>.
  ٢. أكد سبحانه وتعالى في الآية (٩١) على ان قتالهم لا يكون الا في حالة اعتدائهم حيث قال ﴿فَإِنْ لَمْ يَحْزِرُواكُمْ وَيَقْلُوا إِلَيْكُمْ السِّلْمَ وَيَكْفُرُوا آيِدِيَهُمْ فَعَثُورُهُمْ وَالْقَتْلُورُهُمْ حَيْثُ كَفَرْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكَ لَكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾.
  ٣. قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ائْتَرَكُمُ فَلَمْ يَقَاتِلُواكُمْ وَالْقَوَا إِلَيْكُمْ السِّلْمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ هذا وعد من الله بأن العدو اذا اعتزل عن الحرب ولم يقاتل وطلب السلم والصلح فما على المسلمين الا قبول هذا الطلب وانه في هذه الحالة لم يعمل الله للمسلمين عليهم اي سبيل لقتالهم وايدائهم فاذا نسخ هذا الوعد بآية السيف فان هذا يعني خلاف الوعد والله سبحانه منزه عن ذلك.
  ٤. ﴿فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ جملة فعلية ماضية خبرية اضافة الى انه وعد فكما ان الوعد لا يوضع للنسخ فكذلك الخبر لا يوضع له.
  ٥. واذا عملنا بهذا النسخ وقلنا ان غير المسلم يجب قتاله في جميع الاحوال معتدياً او مسالماً، طالباً الحرب او معتزلاً عنها، طالباً الصلح او رافضاً له فاننا نعطي الضوء الاخضر لاعداء الاسلام بأن يقولوا الاسلام دين سفك الدماء في حالتي السلم والحرب.
  ٦. ما هي فائدة استخدام السيف او القوة ضد غير المسلم الذي يدعو الى العيش مع المسلم بالسلم والأمن فإذا قلنا الفائدة فرض دين الاسلام عليه فانه مرفوض لان الايمان او الدين عقيدة بالقلب وهي لا تفرض بالقوة على اي احد لان القوة لا تتسلط على القلوب اذا تسلطت على الجسد.
- وان قلنا لمجرد انه غير مسلم ولو كان مسالماً فان هذا يرفضه منطق الاسلام رفضاً باتاً لان الاصل في الاسلام هو السلم والحرب استثناء والاستثناء لا يكون الا للضرورة

(١) سورة البقرة/٢٠٨.

(٢) سورة الانفال/٦١.



والضرورات تقدر بقدرها.

٧. القول بنسخ هذه الآية بآية السيف مجرد اجتهاد لم يقم عليه دليل في القرآن او السنة النبوية او اجماع الصحابة او التابعين والاجتهاد اذا لم يكن خاطئاً لا يفيد الا الظن والقرآن ثابت باليقين وما ثبت ثبوتاً يقينياً لا يزول الا باليقين<sup>(١)</sup>.

الآية (٩١) قوله تعالى «سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ<sup>(٢)</sup> وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ<sup>(٣)</sup> كُلًّا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ<sup>(٤)</sup> أُرْكَسُوا<sup>(٥)</sup> فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْتَزْلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ وَيَكْفُوا أَيْدِيَهُمْ فَعَذِّبُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا<sup>(٦)</sup>»  
زعم أنصار النسخ ان هذه الآية منسوخة ايضاً بآية السيف<sup>(٧)</sup>.

دعوى النسخ في الآية (٩١) كدعوى نسخ الآية (٩٠) ولذا يرد هذا الزعم بما ذكرناه في رد زعم نسخ الآية الاولى مع اضافة هاتين النقطتين:

١. في نفس الآية يوجد الامر بقتالهم اذا نقضوا عهودهم واعتدوا على المسلمين وهو نفس ما تدل عليه آية السيف فكيف ينسخ ما يأمر بتطبيق مضمون آية السيف بآية السيف؟!؟

٢. هذه الأخطاء من بعض المجتهدين في القول بنسخ آية تلو آية فماذا يقال للانسان اذا عمل مثل هذا التصرف بأن يشرع حكماً ثم ينسخه بين عشية وضحاها ما هي حكمة نسبة هذا العمل الى الله وهو نقص للبشر اذا نسبت اليه؟!؟<sup>(٨)</sup>

(١) من انصار عدم النسخ: الرازي: ١٠/٢٢٤ والآلوسي: ٥/١١٠.

(٢) بإظهار الايمان عندكم.

(٣) بالكفر اذا رجعوا اليهم وهم اسد وغطفان.

(٤) دعوا الى الشرك.

(٥) وقعوا اشد وقوع.

(٦) سورة النساء/٩١.

(٧) ومن انصار هذا الزعم ابن سلامة الناسخ والمنسوخ ص ١١٢ وفيه (نسخ ايضاً بآية السيف) وابن حزم الاندلسي الناسخ والمنسوخ ص ٣٥ وفيه (نسخها الله بآية السيف) وابن الجوزي نواسخ القرآن ص ١٣٤ وفيه (والله انهم يظهرن الموافقة للفرقين ليأمنوهما فأمر الله بالكف عنهم إذا اعتزلوا والقوا اليها السلم وهو الصلح كما امر بالكف عن الذين يصلون الى قوم بيننا وبينهم ميثاق ثم نسخ ذلك بقوله (اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ) سورة النور/٥.

(٨) انصار عدم النسخ الرازي: ١٠/٢٢٥ والآلوسي: ٥/١١١.

الآية (٩٢) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْتَغُونَ مِيثَاقَ فِدْيَةٍ مَسْلُومَةٍ إِلَى أَهْلِهَا﴾<sup>(١)</sup>

زعم دعاة النسخ ان قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَلِمَ لَكُمْ﴾ الى آخر الآية منسوخ بالآية الاولى من سورة التوبة وهي قوله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال ابن سلامة<sup>(٣)</sup>: نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ الآية وردد نفس العبارة ابن حزم الاندلسي<sup>(٤)</sup> وقال ابن الجوزي<sup>(٥)</sup>: (جهور اهل العلم على ان الاشارة بهذا الى الذي يقتل خطأ فعلى قاتله الدية والكفارة وهذا قول ابن عباس والشعبي وقتادة والزهري وابي حنيفة والشافعي وهو قول اصحابنا فالآية على هذا حكمة (اي غير منسوخة).

وقد ذهب بعض مفسري القرآن الى ان المراد به من كان من المشركين بينه وبين النبي (ﷺ) هدنة الى اجل مسمى نسخ ذلك بقوله ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ الآية او بقوله ﴿وَأَمَّا تَخَافُونَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْذِرْهُمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾<sup>(٦)</sup>. وزعم النسخ هه صاحب لاهلة منها:

١. عدم وجود التعارض بين الايتين لان المراد من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْتَغُونَ مِيثَاقَ فِدْيَةٍ مَسْلُومَةٍ﴾ هو ان يكون بين هذا القوم والمسلمين عهدة وذمة وليسوا

<sup>(١)</sup> هذا جزء من آية (٩٢) من سورة النساء التي نصها (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَلِمَ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْتَغُونَ مِيثَاقَ فِدْيَةٍ مَسْلُومَةٍ إِلَى أَهْلِهَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) والمعنى ما ينبغي لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ (وما كان) ليس على النفي لانه ما نهاه الله فلا يجوز وجوده والدية ما يعطى عوضاً عن دم القاتل الى وليه او ورثته ولم يعين القرآن ما يعطى من الدية ولا على من قتب من القاتل او من العاقلة وانما بين كل ذلك من السنة النبوية قوله (وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْتَغُونَ مِيثَاقَ فِدْيَةٍ مَسْلُومَةٍ) هذا في الذمي والمعاهد يقتل خطأ فتجب الدية والكفارة.

<sup>(٢)</sup> سورة التوبة/١.

<sup>(٣)</sup> الناسخ والمنسوخ ص ١١٢.

<sup>(٤)</sup> ص ٣٥.

<sup>(٥)</sup> نواسخ القرآن ص ١٣٤.

<sup>(٦)</sup> سورة الانفال/٥٨.

من اهل الحرب<sup>(١)</sup> بينما المراد بالمشركين من آية التوبة هم اهل الحرب وكذلك في آية الانفال كما هو واضح فموضوع الايتين يختلف ومن شروط النسخ وجود التناقض ومن شروط التناقض وحدة الموضوع.

٢. الآية أتت بقاعدة عامة مجردة لا تقتصر بالمشركين الذين كانوا في هدنة مع الرسول (ﷺ) والقاعدة الاصولية العامة تقتضي بأن العبرة بعموم النص لا بخصوص السبب فلا تعارض بين الايتين من هذه الناحية ايضاً<sup>(٢)</sup>.

الآية (٩٣) قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾<sup>(٣)</sup>

زعم البعض<sup>(٤)</sup> ان هذه الآية منسوخة واختلفوا في ناسخها فمنهم من قال قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٥)</sup> الآية، ومنهم من قال ناسخها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا، إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾<sup>(٦)</sup>.

وزعم النسخ باطل<sup>(٧)</sup> لانه من باب الخلط بينه وبين التخصيص واكتفى بما قاله الرازي في هذا المقام<sup>(٨)</sup> (نقل عن ابن عباس انه قال توبة من اقدم على القتل العمد العدوان غير مقبولة وقال جمهور العلماء انها مقبولة ويدل عليه وجوه:

الحجة الاولى- ان الكفر اعظم من هذا القتل فاذا قبلت التوبة عن الكفر فالتوبة من هذا القتل أولى بالقبول.

(١) الطبرسي: ٩١/٣.

(٢) انصار عدم النسخ الرازي: ٢٢٦/١٠ والاكوسي: ١١٤/٥ احكام القرآن لابن العربي: ٤٧١/١.

(٣) سورة النساء: ٩٣.

(٤) مثل ابن سلامة ص ١١٢. وابن حزم الاندلسي ص ٣٥.

(٥) سورة النساء: ٤٨.

(٦) سورة الفرقان: ٦٨-٧٠.

(٧) التفسير الكبير: ٢٤٦/١٠.

الحجة الثانية- قوله تعالى في آخر الفرقان (وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ) الآية وإذا كانت توبة الآتي بالقتل العمد مع سائر الكبائر المذكورة في هذه الآية مقبولة فبأن تكون توبة الآتي بالقتل العمد وحده مقبولة كان أولى.

الحجة الثالثة- قوله ﴿وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ وعد بالعفو عن كل ما سوى الكفر (الشرك) فبأن يعفو عنه بعد التوبة أولى<sup>(١)</sup>.

الآية (١٤٥) قوله تعالى:

﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾<sup>(٢)</sup>

قال ابن حزم الأندلسي<sup>(٣)</sup> ومن معه من دعاة النسخ نسخ الله بعضها بالاستثناء بقوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا﴾<sup>(٤)</sup>.

وهذا الزعم باطل إذا لم يقصد بالنسخ التخصيص "لانه خلط بين النسخ والتخصيص.

قال ابن الجوزي<sup>(٥)</sup>: (زعم بعض من قل فهمه انها نسخت بالاستثناء بعدها وهو قوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ وقد بينا في مواضع ان الاستثناء ليس بنسخ)<sup>(٦)</sup>.

(١) انصار عدم النسخ الرازي ٢٣٧/١٠ والآلوسي ١١٧/٥.

(٢) سورة النساء/١٤٥.

(٣) النسخ والمنسوخ ص ٣٥ ابن سلامة ص ١١٣.

(٤) سورة النساء/١٤٦.

(٥) نواسخ القرآن ص ١٣٩.

(٦) انصار عدم النسخ الرازي ٨٧/١١.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ الْمَائِدَةِ

قال ابن الجوزي<sup>(١)</sup>: (قال قوم ليس في المائدة منسوخ، عن ابن اسحاق عن عامر بن شرحبيل قال المائدة ليس فيها منسوخ وعن ابن عون قال قلت للحسن نسخ من المائدة شيء قال لا).

وقال ابو جعفر النحاس<sup>(٢)</sup>: (اختلف العلماء في هذه السورة فمنهم من قال لم ينسخ منها شيء ومنهم من احتج انها آخر سورة نزلت فلا يجوز ان يكون فيها ناسخ) وقال (عن ابي اسحاق عن ابي ميسرة قال لم ينسخ من المائدة شيء وعن جبير بن نضير قال حجبت فدخلت على عائشة (رضي الله عنها) فقالت هل تقرأ سورة المائدة قلت نعم قالت اما انها آخر سورة نزلت فما وجدتم فيها حلالاً فاستحلوه، وما وجدتم فيها حراماً فحرموه). وهذا يدل على عدم وجود حكم منسوخ فيها.

فزعم البعض<sup>(٣)</sup> من دعاة النسخ ان سورة المائدة تحتوي على تسع آيات منسوخات.

(١) نواسخ القرآن ص ١٣٩.

(٢) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ١١٥.

(٣) كابن حزم الاندلسي المرجع السابق ص ٣٥.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ  
وَلَا الْقُلُوبَ وَلَا آمِنَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَتَتَفَوْنَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَبِذُنُوبِكُمْ  
وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنْ  
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تُعْتَدُوا وَكَلَّاتُوا عَلَى الْهَرِّ وَالْثَقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا  
عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (٢)

﴿الْيَوْمَ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَطَعَامَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ  
وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ (٥)

﴿فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُعَرِّفُونَ الْكَلِمَ  
عَنْ مَوَاضِعِهِ وَكَسُوا حُضًا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَافِيَةٍ  
مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (١٣)

﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ  
يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ  
الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (٣٣)

﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ (٤٢)

﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ (٩٩)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا  
اهْتَدَيْتُمْ﴾ (١٠٥)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ  
الْوَصِيَّةِ الثَّانِي دُونَهُ مِنْكُمْ أَوْ أَحْرَانُ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَتَمَّ حَضَرْتُمْ  
فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ﴾ (١٠٦)

الآية (٢) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ <sup>(١)</sup> وَلَا الشُّهُرَ الْحَرَامَ <sup>(٢)</sup> وَلَا الْهَدْيَ <sup>(٣)</sup> وَلَا الْقَلَائِدَ <sup>(٤)</sup> وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَنْتَفِسُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا <sup>(٥)</sup> وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ <sup>(٦)</sup> شِقَاقُ قَوْمٍ <sup>(٧)</sup> أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ <sup>(٨)</sup> أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِلْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ <sup>(٩)</sup>﴾

زعم دعاة النسخ <sup>(١٠)</sup> ان هذه الآية منسوخة لكنهم اختلفوا في ناسخها فمنهم من قال منسوخة بآية السيف ومنهم من زعم انها منسوخة بآية براءة اي الآية الاولى من سورة التوبة ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ <sup>(١١)</sup> ومنهم من قال انها منسوخة بأكثر من آية <sup>(١٢)</sup>.

وذهب البعض الى ان بعضها محكم وبعضها منسوخ.

وقال البعض: الآية بحكمة لا نسخ فيها <sup>(١٣)</sup>.

ولا يوجد دليل في القرآن والسنة النبوية واجماع الصحابة واقوال كتاب الوحي يدل على صحة هذه المزاعم في نسخ هذه الآية فكلها اجتهادات محضة لا تفيد الا الظن وما ثبت

(١) العلامات الدالة على دينه من المأمورات والمنهيات.

(٢) اي لا تحلوا القتال في الشهر الحرام.

(٣) اي لا تتعرضوا لما يهدى الى بيت الله الحرام من بعير او بقرة او غنم تقرى الى الله ولا تستحلوا ذلك فتقبضوه من اهله فلا تتعرضوا لهذه الهدايا ولا لاصحابها.

(٤) جمع قلادة وهي ما كان يقلد به من شجر الحرم فكانوا قبل الاسلام اذا ارادوا الحرم قتلوا انفسهم بمشعبة من شجر الحرم فلا يتعرض لهم ولا آمين بيت الله الحرام اي قاصدين اليه الآية ١٣.

(٥) الامر للاباحة لان الامر بعد الخطر يرجع الى ما كان عليه قبله.

(٦) اي لا يحملنكم.

(٧) اي اليغض والمراد لا يحملكم بغضكم لقوم لسبب سابق ان تعتدوا عليهم.

(٨) بيان لسبب النقض وهو ان غير المسلمين كانوا يمنعون المسلمين من البيت الحرام.

(٩) لكل من يمل شعائر الله بترك الواجب وفعل المحرم.

(١٠) كابن حزم الاندلسي الناسخ والمنسوخ ص ٣٥ وفيه (ثم نسخت بآية السيف) ويتفق معه ابن سلامة ص ١١٦.

(١١) من تفسير الجلالين ١/ ٢٦٥ (وهذا منسوخ بآية براءة).

(١٢) في تفسير الصاوي على الجلالين وقوله بآية براءة اي نسخها إذ الناسخ اكثر من اية.

(١٣) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لابي جعفر النحاس ص ١١٥-١١٦.

باليقين لا يزول الا باليقين فهذه الآية الكريمة تتضمن بمنطوقها الصريح احكاماً كلها محكمة وهي هذه النواهي والامور من شعائر الله:

١. لا تهلوا شعائر الله فلا تهلوا ما حرم الله ولا تهرموا ما أحل الله والاحلال يكون بمخالفة اوامر الله عن طريق تركها ومخالفة النواهي بفعل المنهي عنه.

٢. ولا الشهر الحرام اي لا تهلوا القتال في الشهر الحرام ولا في غيره الا في حالات استثنائية دفاعاً عن العقيدة والحياة والعرض والمال فهذا المعطوف والذي يأتي بعده من المعطوفات الاخرى كلها معطوفة على شعائر الله فهو من باب عطف الخاص على العام لان الكل من شعائر الله.

٣. ولا الهدي اي لا تهلوا الاعتداء على الهدايا التي تقدم الى الاماكن المقدسة وفي مقدمتها بيت الله الحرام ولا تأخذوا غصباً ولا تعتدوا على من يقدمها لأن الاعتداء على من يؤدي شعائره في دينه حرم في الاسلام لان حرية الدين مصونة في الاسلام مع الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة الى ما هو حق وصواب.

٤. ولا القلائد اي لا تهلوها بالاعتداء عليها وعلى اصحابها.

٥. ولا تعتدوا على القاصدين الى البيت الحرام من غير المسلمين وهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً.

٦. واذا حللتم من الاحرام فيباح لكم الصيد لان الامر بعد الحظر يرجع الى ما كان عليه قبله من الوجوب والندب والاباحة.

٧. ولا يملنكم بغضكم للقوم لسبب سابق على ان تعتدوا عليهم وهذا من قبيل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(١)</sup> فالله سبحانه وتعالى يمدح من يقابل الاساءة بالحسنة ومن يكظم غيظه فيعفو عن خطأ غيره قال سبحانه وتعالى في مدح المتقين وبيان صفاتهم الحميدة ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاهِظِينَ الْفَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> ولكن في نفس الوقت امر برد العدوان في حالة الدفاع الشرعي فقال سبحانه وتعالى ﴿فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاهْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾.

(١) سورة المائدة/٨.

(٢) سورة آل عمران/١٣٤.



٨. وتعاونوا على البر والتقوى بفعل ما أمرتم به وترك ما نهيتم عنه.
٩. ولا تعاونوا على الاثم والعدوان بترك ما أمرتم به وفعل ما نهيتم عنه.
١٠. واتقوا الله فخافوا عقابه ان الله شديد العقاب لمن اهل شعائره ومن هذه الشعائر الكف عن الاعتداء على الغير اذا لم يعتد هو والامتناع عن الحاق الضرر بالغير فاذا الحق به الضرر فله حق التعويض دون الانتقام لان الضرر لا يزال بمثله وانما بتعويضه طبقاً لقول النبي (ﷺ) (( لا ضرر ولا ضرار ))<sup>(١)</sup> اي لا يجوز احداث الضرر بالغير ولا مقابلة الضرر بالضرر سواء كان الطرف المقابل مسلماً او غير مسلم. وللانسان حق الدفاع الشرعي ورد الاعتداء سواء كان المعتدي مسلماً او غير مسلم<sup>(٢)</sup>.

الآية (٥):

﴿لَيْسَ لَكُمْ الطِّيبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>  
 الآية قال النحاس<sup>(٤)</sup> فيها ثلاثة اقوال: منهم من قال: اهل لنا وان ذكروا عليه غير اسم الله فكان ناسخاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾<sup>(٥)</sup> ومنهم من قال ان الآية (٥) من المائدة استثناء من هذه الآية<sup>(٦)</sup> وقال آخرون ليس بنسخ ولا استثناء.  
 وقال ابن الجوزي<sup>(٧)</sup>: اختلف المفسرون في هذه الآية على ثلاثة اقوال:  
 احدها: انها إقتضت إباحة ذبائح اهل الكتاب على الإطلاق وإن علمنا أنهم قد اهلوا عليها بغير اسم الله أي أشركوا معه غيره لكن زعموا أنها ناسخة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾.  
 والثاني: كان مباحاً في الأول<sup>(٨)</sup> ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾.

(١) رواه مالك وأحمد وابن ماجة.

(٢) انصار عدم النسخ الرازي ١٣٠/١١ والالوسي ٥٥/٦.

(٣) سورة المائدة/٥.

(٤) المرجع السابق ص ١١٧.

(٥) سورة الانعام/١٢١.

(٦) اي الآية ١٢١ من سورة الانعام.

(٧) نواسخ القرآن ص ١٤٢.

والقول الثالث: أنه انما أبيحت ذبيحة أهل الكتاب لأن الأصل انهم يذكرون اسم الله عليها فمتى علم انهم قد ذكروا غير اسمه لم يוכל وقال ابن الجوزي وهو الصحيح عندي. والصواب ان دهوى النسخ باطلة لادلة منها:

١. كل ما قيل اجتهدات شخصية لم يقم دليل من القرآن او السنة او الإجماع على صحتها والاجتهاد لا يفيد إلا الظن وما ثبت باليقين لا يزول إلا باليقين.

٢. الاختلاف في شرط التسمية وعدم اشتراطها جاء في الفقه الإسلامي ولا يخص أهل الكتاب<sup>(١)</sup>.

٣. عدم العلم بتأخر الآية الناسخة عن المنسوخة في النزول بدليل انهم تارة يجعلون المنسوخة ناسخة للناسخة وتارة يقولون بخلاف ذلك فالموضوع راجع الى الظن والاجتهاد والقرآن لا يلغى بناء على ذلك لان ما ثبت باليقين لا يزول الا به.

٤. من قال بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص او بينه وبين تقييد المطلق كما هو واضح مما ذكرنا<sup>(٢)</sup>.

الآية (١٣) ﴿فَبِمَا<sup>(٤)</sup> نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ<sup>(٥)</sup> وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً<sup>(٦)</sup> يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ<sup>(٧)</sup> عَنْ مَوَاضِعِهِ<sup>(٨)</sup> وَكُتِبَ عَلَيْهِ<sup>(٩)</sup> مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ<sup>(١٠)</sup> تَطَّلِعُ عَلَى خَآئِنَةٍ<sup>(١١)</sup> مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ<sup>(١٢)</sup> فَأَعْتَفْ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ<sup>(١٣)</sup> إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ<sup>(١٤)</sup>﴾

(١) أين الآية الدالة على الإباحة حتى تنسخ بهذه الآية.

(٢) يقول ابن رشد في كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد ١/٣٦٣ واختلفوا في حكم التسمية على ثلاثة أقوال: فقليل هي فرض مطلقاً وهو قول أهل الظاهر. وقيل هي فرض مع الذكر وساقطة مع النسيان وهو قول مالك وأبي حنيفة. وقيل هي سنة مؤكدة وهو قول الشافعي وأصحابه ومروى عن ابن عباس رضي الله عنهما وأبي هريرة رضي الله عنهما وسبب اختلافهم: معارضة ظاهر الكتاب في ذلك للسنة والكتاب قوله تعالى (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ) وأما السنة فهي ما رواه مالك عن هشام عن أبيه انه قال سنل رسول الله ﷺ فقليل يا رسول الله ان ناساً من البادية يأتوننا بلحسان ولا ندري أسماءهم عليه او لا فقال ﷺ سموا الله عليه ثم كلوها، فذهب مالك الى ان الآية ناسخة لهذا الحديث.

(٣) انصار عدم النسخ الرازي: ١١/١٤٦ والاكوسي: ٦/٦٥.

(٤) ما زائدة اي بنقضهم.

(٥) اي ابعدها عن رحمتنا.

(٦) لا تلين للقبول الايمان وهذا الجمل كان بسببهم ولم يفرض عليهم ظملاً.

(٧) الذي في التوراة.

قال ابن سلامة<sup>(٨)</sup>: نسخ العفو بقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ  
الْآخِرِ﴾<sup>(٩)</sup> الآية وكرر نفس كلام ابن حزم الاندلسي<sup>(١٠)</sup>.

وقال ابن الجوزي<sup>(١١)</sup>: (اختلف العلماء هل هذا منسوخ او حكم على قولين:  
أحدهما: انه منسوخ قاله الاكثرون ولهم في ناسخه ثلاثة اقوال:  
١. آية السيف.

٢. قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية.

٣. قوله تعالى: ﴿وَمَا تَخَافُنَ مِنْ قَوْمٍ خِيفَةَ﴾<sup>(١٢)</sup> فَلْيَدِّ إِلَيْهِمْ<sup>(١٣)</sup> عَلَى سَوَاءٍ<sup>(١٤)</sup>.  
إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ<sup>(١٥)</sup>.

والقول الثاني: الآية محكمة.

والصواب انها محكمة للدلالة الآتية:

١. آية السيف خاصة بحال الاعتداء والدفاع الشرعي ونقض العهد لا يستلزم  
الاعتداء..

(٨) التي وضعه الله عليها اي يبدلونها.

(٩) اي نصيباً ومعنى نسوا اي تركوا.

(١٠) الخطاب لسيدنا محمد (ﷺ).

(١١) اي خيانة منهم بنقض العهد والمواثيق.

(١٢) وهذا القليل هم الذين اسلموا.

(١٣) لان هذا من شيعة الاسلام ويجب ان يتقيد بها المسلم لان العفو والصفح والسماح من اهم مميزات

الاسلام.

(١٤) سورة المائدة/١٣.

(١٥) الناسخ والمنسوخ ص ١١٧.

(١٦) سورة التوبة/٢٩.

(١٧) الناسخ والمنسوخ ص ٣٥-٣٦.

(١٨) نواسخ القرآن ص ١٤٤.

(١٩) عاهدوك.

(٢٠) خيانة في عهد بامارة تصرح له.

(٢١) اي اطرح عهدهم وانقضه لان المعاهدة اذا لم يلتزم بها احد الطرفين يحق للآخر عدم الالتزام بها ايضاً.

(٢٢) حال اي مستوريا انت وهم في العلم بنقض العهد بأن تعلمهم به حتى لا يتهموك بالغرر.

(٢٣) سورة الانفال/٥٨.

٢. ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية، أي إذا قاتلوكم واعتدوا عليكم وهذا الشرط مطلوب للحرب المشروعة كما ذكره القرآن في آيات كثيرة ذكرنا بعضاً منها سابقاً.

٣. آية الانفال لا تتعارض مع الصفح والعفو في حالة السلم وإنما هي تتضمن قاعدة عامة تعمل بمقتضاها جميع دول العالم وهي أن أحد طرفي المعاهدة إذا لم يلتزم بها ولم ينفذ الالتزامات المترتبة عليها يجوز للطرف الآخر نقضها والاعلام بالنقض.

وموضوع الآيتين يختلف فلا تعارض وبالتالي فلا نسخ<sup>(١)</sup>.

الآية (٣٣) ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>

قال ابن سلامة<sup>(٣)</sup>: نسخها الله تعالى بالاستثناء وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ قَاتَلُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن حزم الاندلسي<sup>(٥)</sup>: نسخت بالاستثناء منها فيما بعدها بقوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ قَاتَلُوا﴾ الآية.

فكلهما هذا صحيح إن اراد بالنسخ معنى السلف الصالح الشامل للنسخ وغيره كما ذكرنا أما إذا اراد به معناه الأصولي وهو الالغاء فإنه خطأ. قال ابن الجوزي<sup>(٦)</sup>: هذه الآية محكمة عند الفقهاء واختلفوا هل هذه العقوبة على الترتيب أو على التخصيل فذهب أحمد وجماعة إلى أنها على الترتيب وإنهم إذا قتلوا وأخذوا المال أو قتلوا ولم يأخذوا قتلوا وصلبوا وإن أخذوا المال ولم يقتلوا قطعوا أيديهم وأرجلهم من خلاف وإن لم يأخذوا المال نفوا وقال مالك الإمام خير في إقامة أي الحدود شاء سواء قتلوا أو لم يقتلوا أخذوا أو لم يأخذوا. وقد

(١) انصار عدم النسخ الرازي: ١٨٧/١١ والقرطبي: ١١٦/٦.

(٢) سورة المائدة/٣٣. ومن انصار عدم النسخ: الرازي: ٢١٤/١١.

(٣) المرجع السابق ص ١١٧.

(٤) سورة المائدة/٣٤.

(٥) المرجع السابق ص ٣٦.

(٦) المرجع السابق ص ١٤٦.

ذهب بعض مفسري القرآن من لا دقة له ان هذه الآية منسوخة بالاستثناء بعدها وقد بينا عدم دقة هذا القول في مواضع<sup>(١)</sup>.

والصواب ما قاله الرازي<sup>(٢)</sup>: من انه (ان يقتلوا ان قتلوا او يصلبوا ان جمعوا بين اخذ المال والقتل او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف ان اقتصدوا على اخذ المال لانهم يستخدمون القوة في اخذ المال لذا سمي سرقة كبرى او ينفوا من الارض ان اخافوا السبل. والقياس الجلي ايضاً يدل على صحة ما ذكرناه لان القتل العمد العدوان يوجب القتل فلفظ ذلك في قاطع الطريق وصار القتل حتماً لا يجوز العفو عنه. واخذ المال يتعلق به القاطع في غير قاطع الطريق فلفظ ذلك في قاطع الطريق بقطع الطرفين.

وان جمعوا بين القتل وبين اخذ المال جمع في حقهم بين القتل وبين الصلب لان بقاءه مصلوباً في امر الطريق يكون سبباً لاشتهار هذه العقوبة فيصير ذلك زاجراً لغيره عن الاقدام على مثل هذه المعصية واما ان اقتصر على مجرد اخافة اقتصر الشرع منه على عقوبة خفيفة وهي النفي من الارض<sup>(٣)</sup>.

ومن الاجتهاد الخاطئ ما ذهب اليه بعض الفقهاء من قول الامام وتخييه في تطبيق هذه العقوبات دون رعاية الترتيب لان العقوبة يجب ان تكون مساوية لحجم الجريمة ثم ان هذه العقوبة من العقوبات الحديثة وهي لا تقض لا لسلطة الامام ولا لسلطة القاضي وجدير بالذكر ان هذه لم تطبق في الاسلام الا مرة واحدة على فئة غير مسلمة جرائمهم وصلت الى قمة الوحشية.

الآية (٤٢) ﴿إِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>

قال ابن حزم الاندلسي<sup>(٥)</sup>: نسخت وناسخها قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>.

ومن انصار هذا النسخ السيوطي<sup>(٧)</sup> والسدي وعكرمة وقتادة<sup>(٨)</sup>.

(١) نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ١٤٦.

(٢) التفسير الكبير: ٢٢٢/١١.

(٣) التفسير الكبير: ٢٢٢/١١.

(٤) سورة المائدة/٤٢. من انصار عدم النسخ: الرازي: ٢٣٥/١١.

(٥) الناسخ والمنسوخ ص ٣٦.

(٦) سورة المائدة/٤٩.

وهذه النسخ للذكور باطل<sup>(١)</sup> لانه خلط بين النسخ والبيان فالآية الثانية متممة للآية الاولى فالرسول (ﷺ) خيره الله بين ان يحكم بين اهل الكتاب او يعرض عنهم ثم بين له انه اذا اختار الحكم حكم بما انزل الله.

وبناء على ذلك فإن الامام (ولي الامر) ونوابه من القضاة محبون واذا ترافعوا اليهم ان شاؤا حكموا بينهم وان شاؤا اعرضوا عنهم لكن اذا اختاروا الحكم يجب ان يكون الحكم بشريعة الاسلام لا بشريعتهم.

وبدل على ذلك نهاية الآية (٤٢) وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

الآية (٩٩) ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾<sup>(٢)</sup>

قال ابن حزم الاندلسي<sup>(٣)</sup> نسخها آية السيف.

وقال ابن الجوزي: اختلف المفسرون على قولين:

احدهما انها محكمة وانها تدل على ان الواجب على الرسول التبليغ وليس عليه الهدي.

والثاني - انها تتضمن الاختصار على التبليغ دون الأمر بالقتال ثم نسخت بآية السيف والاول اصح<sup>(٤)</sup>.

وذكرنا سابقا ان الاسلام عقيدة وعمل فالعقيدة لا تفرض على الانسان بالسيف لان

الايمان خوفا من السيف يسبب تكوين مجتمع منافق ظاهره غير باطنه وهو اخطر من العدو،

فالدعوة تكون بالحكمة والموعظة الحسنة وآية السيف تكون لرد الاعتداء على المصالح

الضرورية من الدين والحياة والعرض والمال<sup>(٥)</sup>.

(١) الاتقان في علوم القرآن: ٢٣/٢.

(٢) ابن الجوزي ص ١٤٧.

(٣) سورة المائدة/٩٩.

(٤) المرجع السابق ص ٣٦.

(٥) نواسخ القرآن/ ص ١٤٩.

(٦) انصار عدم النسخ الرازي ١٢/١٣٠.

الآية (١٠٥): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾<sup>(١)</sup>  
يقول ابن حزم الاندلسي نسخ آخرها أولها والناسخ منها قوله تعالى: ﴿إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾  
والهدى هنا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وليس من كتاب الله آية جمعت الناسخ  
والمنسوخ الا هذه الآية<sup>(٢)</sup>

قال ابن الجوزي: للعلماء فيها قولان:

الاول- انها منسوخة لانها تتضمن كف الايدي عن قتال الضالين فنسخت ولهم في  
نسخها قولان:

١. آية السيف

٢. ان آخرها نسخ أولها والناسخ قوله ﴿إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾.

والقول الثاني- انها محكمة لان معناها كما قال الزجاج أمر انما الزمكم الله امر  
أنفسكم لا يؤاخذكم بذنوب غيركم وهذه الآية لا توجب ترك الأمر بالمعروف لان المؤمن  
اذا تركه وهو مستطيع فهو ضال وليس بمهتد وقد استدل ابن الجوزي على انها محكمة  
بأوجه منها:

أ- قوله ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ يقتضي اغراء الانسان بمصالح نفسه ويتضمن الاخبار  
بانه لا يعاقب بضلال غيره

ب- الآية تدل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لان قوله ﴿عَلَيْكُمْ  
أَنْفُسَكُمْ﴾ امر باصلاحها واداء ما عليها وقد ثبت وجوب الأمر بالمعروف والنهي  
عن المنكر وقد دل على ذلك قوله ﴿إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ لان الانسان لا يكون مهتديا  
الا اذا امتثل امر الشرع.

والصواب ان الآية غير منسوخة لعدم التناقض بين الناسخ والمنسوخ فالآية  
المنسوخة على حد زعمهم لا تدل على عدم الدعوة الى الاسلام بالحكمة والموعظة  
الحسنة ولا على عدم اللجوء الى القتال كلما حصل التعرض للاعتداء من المسلم وغير  
المسلم هذا اذا كان الناسخ المزعوم آية السيف اما اذا كان آخر الآية فانه خلط بين

(١) سورة المائدة/١٠٥.

(٢) المرجع السابق ص ٣٦.

النسخ وتخصيص العام بالشرط أو تقييد المطلق به<sup>(١)</sup>.

الآية (١٠٦) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ الثَّانِي ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ<sup>(٢)</sup> إِنْ أَنتُمْ ضَرَيْتُمْ<sup>(٣)</sup> فِي الْأَرْضِ فَلَصَابِتُكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ<sup>(٤)</sup>﴾.

قال النحاس: للصحابة والتابعين والفقهاء في هذه الآية خمسة أقوال:

١- جواز شهادة أهل الكتاب على الوصية في السفر وهو قول ابن عباس وعبد الله بن قيس.

٢- كانت جائزة فنسخت فلا تجوز شهادة الكافر في جميع الأحوال

٣- الآية كلها للمسلمين أي إن الشهادة تكون من شهود قبيلتكم أو غيرها من المسلمين

٤- المراد بالشهادة معناها اللغوي أي الحضور

٥- الشهادة بمعنى اليمين<sup>(٥)</sup>

وقال ابن حزم الاندلسي<sup>(٦)</sup>: أجاز الله تعالى شهادة الذميين على وصية في السفر ثم نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ<sup>(٧)</sup>﴾.

وقال ابن الجوزي: فيها قولان:

الاول: أنها محكمة وهو قول ابن عباس وابن المسيب وابن جبير وابن سيرين وقتادة والشعبي والثوري وأحمد بن حنبل.

والثاني: أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ وهو قول زيد بن اسلم واليه يميل أبو حنيفة ومالك والشافعي قالوا: أهل الكفر ليسوا بعدول.

ثم رجع ابن الجوزي إلى القول الاول فقال والاول اصح لان هذا موضع ضرورة فجائز كما يجوز في بعض الاماكن شهادة نساء لا رجل معهن بالحیض والنفاس والاستهلال<sup>(٨)</sup>.

(١) من انصار عدم النسخ: الرازي ١٢/١١٦.

(٢) ان من غير ملتكم وقيل من غير عشيرتكم (او قبيلتكم).

(٣) سافرتكم.

(٤) سورة المائدة/١٠٦.

(٥) الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس ص ١٣١.

(٦) الناسخ والمنسوخ ص ٣٦.

(٧) سورة الطلاق/٢.



والصواب هو القول بعدم النسخ لعدم التعارض بين الآيتين لان الاولى تتعلق بالقضايا المالية فتجوز فيها شهادة العادل والفاقد وغير المسلم والثانية تتعلق بالشرف والميراث والعرض والنسب من حيث بقاء الزوجية او حصول الفرقة بين الزوجين لذا قال تعالى: ﴿فَلَا يَكْفِيْكُمْ اٰجُلُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> ﴿فَاَمْسِكُوْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿مَعْرُوْفُوْا اَوْ قَارِئُوْهُمْ بِمَعْرُوْفٍ﴾ واستدل الشافعية بهذه الآية على ندب حضور شاهدين عادلين حين رجعة الزوجة المطلقة طلاقاً رجعيّاً<sup>(٣)</sup>.

كما استدل الامامية بهذه الآية على ان الشهادة ركن من اركان الطلاق فقالوا اركان الطلاق اربعة الزوج والزوجة والصيغة والشهادة<sup>(٤)</sup>.

فموضوع الآيتين يختلف، ومن شروط النسخ التناقض ومن شروط التناقض وحدة الموضوع فاذا تخلف الشرط لن يتحقق المشروط.

ثم ان الاصل في الشاهد ان يكون عادلاً لان شهادته تعتبر حجة يحكم بمقتضاها ولكن يجوز خلاف ذلك في الحالات الاستثنائية ولكل اصل استثناء او اكثر غالباً.

(١) نواسخ القرآن ص ١٥٤ والاستهلال.

(٢) قارين.

(٣) اي اجل عدتهن كان على وشك الانتهاء..

(٤) اي ارجعوهن الى عصمتكم.

(٥) الباجوري على الغزي ١٥٢/٢ وفيه: (ويسن الاشهاد عليها خروجاً من خلاف من اوجبه وانما لم يجب لانها في حكم استدامة النكاح).

(٦) الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية: ١٤٧/٢.

# النسخ المزعوم في سُورَةِ الْأَنْعَامِ

يقول ابن حزم الاندلسي<sup>(١)</sup>: وهي تحتوي على اربع عشرة آية منسوخة.

وقال ابن سلامة<sup>(٢)</sup> نزلت بمكة الا تسع آيات منها وتحتوي من المنسوخ على خمس عشرة آية<sup>(٣)</sup>:

- (١٥) ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾  
 (٦٦) ﴿وَكُتِبَ بِهِ قَوْلُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِرَكِيبٍ﴾  
 ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾  
 (٦٨) ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتُهُمُ الْغِيَاةُ الدُّنْيَا﴾  
 (٧٠) ﴿قُلْ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾  
 (٩١) ﴿فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيفٍ﴾  
 (١٠٤) ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾  
 (١٠٦) ﴿وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيفًا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِمْ بِرَكِيبٍ﴾  
 (١٠٧) ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾  
 (١٠٨)

(١) النسخ والمنسوخ ص ٣٧

(٢) النسخ والمنسوخ ص ١١٩

(٣) من انصار عدم النسخ الرازي ١١٦/١٢ والقرطبي ٣٥٠/٦

- (١١٢) ﴿قُلْهُمْ وَمَا يَفْعَلُونَ﴾
- (١٢١) ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾
- ﴿قُلْ يَاقَوْمِ اضْمَلُوا عَلَى مَكَائِلِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ لَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ
- (١٣٥) تَكُونُ لَهُ حَاجِبَةُ الْكُرْ إِيَّاهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾
- ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُفْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ فُرْكَائِهِمْ لِيُرَوْهُمْ
- (١٣٧) وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ هَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوا قُلْهُمْ وَمَا يَفْعَلُونَ﴾
- (١٥٨) ﴿قُلْ انْتَهَرُوا إِنَّا مُنْتَهِرُونَ﴾
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا هَيَّعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي هِيَ وَإِنَّمَا
- (١٥٩) أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾

الآية (١٥): ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾<sup>(١)</sup>  
 قال ابن سلامة<sup>(٢)</sup>: نسخت بقوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ  
 وَيَتِمَّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾<sup>(٣)</sup> وقال ابن حزم الاندلسي<sup>(٤)</sup> قوله تعالى:  
 ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ﴾ الآية منسوخة وناسخها قوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ  
 مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾

وزعم النسخ باطل لأدلة كثيرة منها:

١- عدم وجود أي تعارض بين الآيتين لأن وعد الله المذكور لا يستلزم إباحة عدم الخوف  
 من العذاب في حالة افتراض العصيان.

٢- كلما ازداد الانسان معرفة بالله ازداد خوفا منه وقد قال (ﷺ): (إِنِّي لَأَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ  
 عَزَّ وَجَلَّ وَأَتَقَاكُمْ لَهُ)<sup>(٥)</sup>.

٣- الآية التي زعموا نسخها ليست خاصة بالنبي (ﷺ) كما في قوله تعالى: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ  
 لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلِتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾<sup>(٦)</sup> فالرسول (ﷺ) لا يتصور منه الشرك وإنما  
 الخطاب لأمته فكذاك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ  
 عَظِيمٍ﴾ فهذا الحكم عام يشمل كل انسان.

٤- حرف (ان) تستعمل لأمر غير محقق الوقوع أي لو افترض وجود العصيان للزم وجود  
 الخوف من عذاب الله.

يقول الرازي<sup>(٧)</sup>: ان الآية لا تدل على انه خاف على نفسه بل تدل على انه لو صدر  
 عنه الكفر والمعصية فانه يخاف وهذا القدر لا يدل على حصول الخوف ومثاله قولنا  
 ان كانت الحمسة زوجا كانت منقسمة بمتساوين وهذا لا يدل على ان الحمسة زوج ولا  
 على كونها منقسمة بمتساوين.

(١) سورة الانعام/١٥.

(٢) النسخ والمنسوخ ص ١١٩.

(٣) سورة الفتح/٢.

(٤) المرجع السابق ص ٣٧.

(٥) رواه البخاري والنسائي.

(٦) سورة الزمر/٦٥.

(٧) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ١٢/١٧٩.

٥- الآية المذكورة التي زعموا نسخها خبر وليس بأمر ولا نهى فالخبر لا يرفع للنسخ والآدى الى تكذيب المخبر واللازم باطل وكذلك الملزوم.<sup>(١)</sup>

الآية (٦٦) ﴿وَكَذَّبَ بِهٖ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾<sup>(٢)</sup>  
قال ابن سلامة<sup>(٣)</sup>: قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهٖ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾ هذا حكم والمنسوخ قوله تعالى: ﴿قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ نسخ المنسوخ منها بآية السيف.  
وقال ابن الجوزي: (قوله تعالى: ﴿قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ للمفسرين فيه قولان:  
الاول- انه اقتضى الاختصار في حقهم على الانذار من غير زيادة ثم نسخ بآية السيف وهذا المتن من رواية الضحاك عن ابن عباس.  
والثاني- ان معناه لست حفيظا عليكم انما اطلبكم بالظواهر من الاقرار والعمل لا بالاسرار فعلى هذا هو حكم وهذا هو الصحيح يؤكد انه خبر والاخبار لا ينسخ وهذا اختيار جماعة منهم ابو جعفر النحاس<sup>(٤)</sup>.  
وقال النحاس: (قوله تعالى: ﴿قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ عن الضحاك عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ قال نسخ هذا آية السيف ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> قال ابو جعفر (يقصد نفسه) هذا خبر لا يجوز ان ينسخ ومعنى (وكيل) حفيظ وريب والنبي ﷺ ليس عليهم حفيظا انما عليه ان ينذرهم وعقابهم على الله<sup>(٦)</sup>.  
والصواب هو هدم النسخ لادلة منها<sup>(٧)</sup>:

١- ما ذكره النحاس وابن الجوزي في القول بعدم نسخ الآية من الادلة المذكورة.

٢- هذا من قبيل ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) من انصار عدم النسخ الرازي ١٢/١٧٠

(٢) سورة الانعام ٦٦

(٣) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ١١٩

(٤) نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ١٤٥

(٥) سورة التوبة ٥

(٦) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لابي جعفر النحاس ص ١٣٦-١٣٧.

(٧) من انصار عدم النسخ الرازي ١٣/٢٤ والالوسي ٧/١٨١ والقرطبي ٧/١١١.

(٨) سورة القصص ٥٦

٣- وظيفة الرسول (ﷺ) بذل العناية بالتبليغ والتوجيه والدعوة الى الحق بالحكمة والموعظة الحسنة وليست وظيفته تحقيق الغاية وهي الهداية المستمرة الى الموت لان هذه الغاية ليست خاضعة لارادة الانبياء والرسل وهذا المعنى هو المراد من قوله تعالى: ﴿لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾.

٤- عدم وجود التعارض بين الآيتين الناسخة والمنسوخة كما تبين من الفقرات السابقة.  
٥- العموم المستفاد من قوله تعالى: ﴿لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ محصن بأية السيف فالقول بالنسخ خلط بين التخصيص والنسخ.

٦- ما نقل عن ابن عباس من القول بالنسخ اراد به معناه العام الشامل للتخصيص والتقييد وغيرهما دون المعنى الاصولي وهو الالفاء.

الآية (٦٨) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ<sup>(١)</sup> فِي آيَاتِنَا<sup>(٢)</sup> فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ<sup>(٣)</sup> حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ<sup>(٤)</sup> فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِ<sup>(٥)</sup> مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ<sup>(٦)</sup>﴾.

قال الطبرسي<sup>(٨)</sup> نقلا عن غيره<sup>(٩)</sup>: وكان ذلك في اول الاسلام وكان يختص النبي (ﷺ) (ﷺ) ورخص للمؤمنين الجلوس معهم واختلاطهم ثم لما عز الاسلام وكثر المسلمون نهوا عن مجالستهم ونسخت هذه الآية بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ<sup>(١٠)</sup>﴾ الآية.

(١) رأى بصرية

(٢) الخوض في الاصل الدخول في الماء فيستعار للشروع في الكلام والدخول فيه.

(٣) أي آيات القرآن في الاستهزاء بها

(٤) ولا تمالسهم واتركهم

(٥) فقصدت معهم حين نسيت النهي عن مجالستهم

(٦) أي بعد ان تذكر النهي

(٧) سورة الانعام/٦٨

(٨) مجمع البيان في تفسير القرآن/٤/٣١٧

(٩) كسعيد بن جبير

(١٠) سورة النساء/١٤٠

وقال ابن سلامة<sup>(١)</sup> قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> الى قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذَكَرُوا لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾<sup>(٣)</sup> نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾<sup>(٤)</sup> اي ان الآيتين (٦٨-٦٩) من سورة الانعام نسختا بآية (١٤٠) من سورة النساء. وكرر نفس كلام ابن حزم الاندلسي<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن الجوزي<sup>(٦)</sup>: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ المراد بهذا الخوض -الخوض بالكذب- ويشبه ان الاعراض المذكور عنها منسوخا بآية السيف.

### وزعم النسخ باطل للأدلة الآتية:

- ١- عدم وجود أي تعارض بين الناسخ والمنسوخ، بل المضمون واحد في الآيتين حيث ان النهي الموجه الى الرسول (ﷺ) في آية (٦٨) من سورة الانعام موجه اليه والى امته كما هو ديدن القرآن فانه لم يخص النبي بهذا النهي كي ينسخ بآية (١٤٠) ففي كلتا الآيتين النهي الموجه الى النبي وامته جميعا وامثال هذا كثير كما في قوله تعالى: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَخْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾<sup>(٧)</sup> ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ وغير ذلك من الآيات التي تقاطب الرسول ويراد بها امته.
- ٢- لم يرد امر القرآن لامة محمد (ﷺ) بالجلوس ايضا مع الذين نهى عن مجالستهم حتى ينسخ هذا الأمر بالنهي الوارد في آية (١٤٠) من سورة النساء..
- ٣- ان قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ خبر ووعد وكل منهما لا يوضع للنسخ<sup>(٨) (٩)</sup>.

(١) الناسخ والمنسوخ ص ١١٩-١٢٠

(٢) سورة الانعام/٦٨

(٣) سورة الانعام/٦٩

(٤) سورة النساء/١٤٠

(٥) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٣٦

(٦) نواسخ القرآن/ص ١٥٤

(٧) سورة الزمر/٦٥.

(٨) يقول ابن الجوزي ص ١٥٤ والصحيح انها محكمة لانها خبر وقد بينا ما عليكم شيء من آثامهم انما يلزمكم إنذارهم.

(٩) من انصار عدم النسخ الرازي ٢٤/١٣ والكيالهراسي في احكام القرآن ١٢٤/٢.

الآية (٧٠) ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَعَرَّتْهُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾<sup>(١)</sup>  
 قال النحاس<sup>(٢)</sup>: عن قتادة انها نسختها ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ثم  
 يقول هذا ليس بغير وهو يحتمل النسخ غير ان البين فيه ليس بمنسوخ وانه على معنى  
 التهديد لمن فعل هذا أي ذرهُ فان الله مطالبه ومعاقبه.  
 قال ابن سلامة<sup>(٤)</sup> نسخها قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ  
 الْآخِرِ﴾<sup>(٥)</sup>

وذكر ابن حزم الاندلسي<sup>(٦)</sup> نفس الكلام الذي قاله ابن سلامة دون ان يذكر واحد منهما  
 وجه النسخ ودون بحث أي تعارض بين الآيتين كأن نسخ القرآن هو واجتهاد شخصي.  
 وقال ابن الجوزي<sup>(٧)</sup>: ( للمفسرين قولان:

الاول: انه اقتضى المساعدة لهم والاعراض عنهم ثم نسخ بآية السيف وهذا موقف قتادة  
 والسدي.

والثاني: انه خرج مخرج التهديد كقوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾<sup>(٨)</sup> فعلى هذا  
 هو محكم وهذا مذهب مجاهد وهو الصحيح).

والصواب عدم النسخ لان كل آية زعموا انها منسوخة بآية السيف انما هي مخصصة بها  
 فاية السيف للطرف الاستثنائي وحالة العدوان ورده لان الاسلام لا يفرض على الناس  
 بالسيف لان الايمان اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع فهو يحصل بالقناعة الشخصية الذاتية  
 والادلة العقلية والعقلية مع الهداية الالهية.

(١) سورة الانعام / ٧٠

(٢) الناسخ والمنسوخ ص ١٣٧

(٣) سورة التوبة / ٥

(٤) المرجع السابق ص ١٢٠

(٥) سورة التوبة / ٢٩

(٦) ص ٣١

(٧) المرجع السابق ص ١٥٥

(٨) سورة المثر / ١١



اضافة الى ذلك فان من باب عدم دقة فهم العقل البشري القول بنسخ عدة آيات متواليات وهي (٦٦) و (٦٨) و (٦٩) و (٧٠) فمثل هذه الاخطاء الكبيرة لا تنسب الى الانسان الاعتيادي فكيف تنسب الى الله العليم القدير!!  
هذه الاراء اجتهادات لا يزيد لها سند في القرآن ولا في السنة النبوية ولا في اجماع العلماء المحققين<sup>(١)</sup>.

الآية (٩١) «قُلِ اللَّهُ تُمُ ذَرَهُمْ فِي حَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ»<sup>(٢)</sup>

قال ابن سلامة<sup>(٣)</sup> كعادته امر الله بالاعراض عنهم ثم نسخ بآية السيف وهو ترديد لقول ابن حزم الاندلسي<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن الجوزي<sup>(٥)</sup>: (فيه قولان:

الاول- انه امر له بالاعراض عنهم ثم نسخ بآية السيف.

والثاني- انه تهديد فهو محكم وهذا اصح)

والصواب ان زعم النسخ ساقط لانه خلط بين النسخ والتخصيص كما ذكرنا مرارا<sup>(٦)</sup>.

الآية (١٠٤) «فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيفٍ»<sup>(٧)</sup>

قال ابن سلامة<sup>(٨)</sup> نسخ بآية السيف، وردد نفس الكلام ابن حزم الاندلسي<sup>(٩)</sup>.

وقال ابن الجوزي: قال ابن عباس نسخت بآية السيف ولكنها محكمة.

والصواب انه خلط بين النسخ والتخصيص وابن عباس اراد بالنسخ التخصيص لان هذا

المعنى كان هو المراد في عصرهم والنسخ بمعنى الازالة والالغاء مصطلح استحدثه الاصوليون المتأخرون<sup>(١٠)</sup>.

(١) من انصار عدم النسخ الرازي ٢٧/١٣ والالوسي ١٨٤/٧

(٢) سورة الانعام/٩١.

(٣) ص ١٢٠

(٤) ص ٣٧

(٥) ص ١٥٥

(٦) انصار عدم النسخ الرازي ٢٩/١٣

(٧) سورة الانعام/١٠٤

(٨) ص ١٢١.

(٩) المستطى ورقة (٦).

الآية (١٠٦) ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(٢)</sup>

قال ابن سلامة: نسخها آية السيف، وقال ابن حزم<sup>(٣)</sup>: نسخت بآية السيف، وردده ابن الجوزي<sup>(٤)</sup> دون ترجيح لرأي من الاراء التي نقلها.

والصواب ان الآية الاولى خاصة بالظروف الاعتيادية فوظيفة الرسول (ﷺ) الدعوة الى الله (مذبح) بالحكمة والموعظة الحسنة وليست في الآية المنسوخة على حد زعمهم الأمر بترك القتال مطلقا بل فرض استخدام السيف والقوة كلما تعرض المسلمون للاعتداء..

وفي غير هذه الحالة لا يفرض الدين بالسيف والا للزم تكوين مجتمع منافق والمنافق اخطر من العدو<sup>(٥)</sup>.

الآيات (١٠٧، ١٠٨، ١١٢):

﴿وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾<sup>(٦)</sup>

﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾<sup>(٧)</sup>

﴿فَلَنَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾<sup>(٨)</sup>

قالوا هذه الآيات الثلاث منسوخة بآية السيف.

وزعم النسخ باطل لان فرض الدين بالسيف اكراه عليه والاكراه على الدين مرفوض بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٩)</sup> ثم ان الايمان قناعة قلبية لا سلطة للسيف عليها وعلى كل مصلح ان

(١) انصار عدم النسخ الرازي ١٣/١٣٤ وقال العلامة الرازي بعد ان استعرض أقوال المائلين الى النسخ ما يلي: فكان هؤلاء المفسرون مشغوفين بتكثير النسخ من غير حاجة اليه والحق ما قرره اصحاب اصول الفقه ان الاصل عدم النسخ فوجب السمي في تقليده بقدر الامكان ا هـ.

(٢) سورة الانعام/١٠٦.

(٣) ص ١٣٧.

(٤) نواسخ القرآن.

(٥) من انصار عدم النسخ الرازي ١٣/١٣٧.

(٦) سورة الانعام/١٠٧.

(٧) سورة الانعام/١٠٨.

(٨) سورة الانعام/١١٢.

(٩) سورة يونس/٩٩.

يحاول اصلاح من ساء سلوكه وان يرشده ويرى السبيل كل من ضلّ عن سواء السبيل فان لم يحقق النتيجة فعليه ان يتركه لظرف آخر لعله يستيقظ يوما ما ولا يجوز له ان يشهر السلاح عليه فيقول له صر مسلما والا اقتلك وهذا السلوك في القانون البشري مُشِين فكيف يتصور في القانون الالهي؟<sup>(١)</sup>

الآية (١٢١) ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>

يقول ابن سلامة: نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَهْلُ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> والطعام ههنا الذبائح<sup>(٤)</sup> وهذا ترديد لقول ابن حزم الاندلسي بنفس العبارة دون ان يبين كلاهما او احدهما وجه التعارض الذي لا يمكن رفعه الا بالنسخ واكتفى في الرد على هذه المزاعم غير دقيقة بنقل ما قاله ابن الجوزي: من انه (روى عن جماعة منهم الحسن وعكرمة انهم قالوا: نسخت بقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ وهذا غلط لانهم ان ارادوا النسخ حقيقة وليس هذا النسخ، وان ارادوا التخصيص وانه خصّ بآية المائدة طعام اهل الكتاب فليس بصحيح لان اهل الكتاب يذكرون الله على الذبيحة فيحمل امرهم على ذلك فان تيقنا انهم تركوا ذكره جاز ان يكون عن نسيان، والنسيان لا يمنع الحل فان تركوا لا عن نسيان ولم يهر الاكل فلا وجه للنسخ أصلاً.

ومن قال من المفسرين ان المراد بها لم يذكر اسم الله على الشفة فقد خصّ عاما والقول بالعموم أصح. وعلى قول الشافعي هذه الآية محكمة لانه اما ان يراد بها عنده الميتة او يكون نهى كراهة<sup>(٥) (٦)</sup>.

(١) من انصار عدم النسخ الرازي ١٣/١٨٠

(٢) سورة الانعام/١٢١

(٣) سورة المائدة/٥

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ١٢٢

(٥) نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ١٥٧

(٦) انصار عدم النسخ الرازي ١٣/١٢١

الآيات (١٣٥، ١٣٧، ١٥٨، ١٥٩):

﴿أَقُلْ يَاقَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِكُمْ<sup>(١)</sup> إِنِّي عَامِلٌ<sup>(٢)</sup> فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ<sup>(٣)</sup> إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ<sup>(٤)</sup>﴾  
 ﴿وَكَذَٰلِكَ<sup>(٥)</sup> زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ لِيُرْذَوْهُمْ<sup>(٦)</sup> وَلِيُلْجِسُوا<sup>(٧)</sup> عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ<sup>(٨)</sup> فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ<sup>(٩)</sup>﴾  
 ﴿أَقُلْ انتظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ<sup>(١٠)</sup>﴾  
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا<sup>(١١)</sup> لَسَتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ وَإِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ<sup>(١٢)</sup>﴾

قالوا هذه الآيات الأربع من سورة الانعام نسخت بآية السيف<sup>(١٣)</sup>.

وهذا الزعم غير دقيق لاسباب كثيرة منها:

١- عدم وجود التعارض بين الايات المذكورات وبين آية السيف لان حكم كل واحد منها

جاء لظرفه الخاص ومن شروط التعارض اتحاد الظروف.

٢- اذا سلمنا جدلا وجود التعارض فانه يرفع بالتخصيص فالقول بالنسخ خلط بين

النسخ والتخصيص.

(١) أي حالتكم هذا امر تهديد وزجر كما في قوله تعالى (اعملوا ما شئتم).

(٢) على حالتي

(٣) العاقبة المحمودة في الدار الآخرة ألحق أم انتم

(٤) سورة الانعام/١٣٥

(٥) أي كما زين لهم ما ذكر

(٦) أي يهلكوهم

(٧) أي يخلطوا

(٨) أي لو اراد الله عدم التزييف والقتل ما فعلوه لان الله هو الخالق للخير والشر ولكن ترك الاختيار للانسان لمباشرة اسباب الخير حتى يستحق الثواب واسباب الشر حتى يستحق العقاب ولو فرض عليهم ذلك من الله لما استحقوا شيئا منها.

(٩) سورة الانعام/١٣٧

(١٠) سورة الانعام/١٥٨

(١١) فرقا.

(١٢) سورة الانعام/١٥٩

(١٣) ينظر الناسخ والمنسوخ للنحاس ص ١٤٦. الناسخ والمنسوخ لابن سلامة ص ١٢٢. الناسخ والمنسوخ لابن حزم الأندلسي ص ٣٨. نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ١٥٧.

٣- الآيات الأربع آيات وعيد والوعيد لا يخضع للنسخ.

٤- فرض الدين على الغير بآية السيف وقوة السلاح اكراه عليه والاكراه مرفوض بقوله تعالى معاتباً نبيه بالاستفهام الانكاري ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> من انصار عدم النسخ الرازي ١٣/ ٢٠٥ ٦/ ١٤ والطبري ٨/ ٧٩.

# النسخ المزعوم في سُورَةِ الْأَعْرَافِ

قال أبو جعفر النحاس<sup>(١)</sup>: حدثنا يموت بن المدرع قال حدثني أبو حاتم قال حدثني أبو عبيد يونس بن حبيب عن أبي عمرو بن العلاء عن مجاهد عن ابن عباس قال: سورة الاعراف نزلت بمكة فهي مكية. قال أبو جعفر (يقصد نفسه) : فلم نجد فيها ما يدخل في الناسخ والمنسوخ الا آية واحدة تختلف فيها:  
قال الله **مُذْجِلٌ**: ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾.

وهو جزء من الآية (١٩٩) ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وفيها خمسة أقوال للعلماء: منهم من قال هي منسوخة بالزكاة المفروضة<sup>(٣)</sup>، ومنهم من قال هي منسوخة بالأمر بالغلظة على الكفار، ومنهم من قال خذ العفو أي الزكاة المفروضة، ومنهم من قال ان العفو شيء من المال سوى الزكاة وهو قول قاسم وسالم قالوا هو فضل المال، والقول الخامس قول عبد الله وعروة ابن الزبير كما قرئ على احمد بن شعيب عن هارون بن اسحاق قال حدثنا عبدة عن هشام بن عروة عن ابيه عن ابن الزبير قال انما انزل الله تعالى ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾ من اخلاق الناس وهذا اول ما قيل في الآية لصحة اسناده ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾ أي السهل من اخلاق الناس ولا تفلظ عليهم ولا تعنت بهم وكذا كان اخلاقه (ﷺ). وقال ابن سلامة<sup>(٤)</sup>: وهي تحتوي على آيتين منسوختين الأولى قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ لِي لَّهُمْ إِنْ كُنِيَ مَتَّيْنٌ﴾<sup>(٥)</sup> موضع النسخ ههنا أي خلّ عنهم ودعهم وبأقي الآية بحكمة نسخ المنسوخ منها بآية السيف<sup>(٦)</sup>.

(١) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ١٤٧

(٢) سورة الاعراف

(٣) على اساس ان المراد بالعفو الصدقة المفروضة لو الزكاة على الحاجة التي يجب صرفها للفقراء..

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ١٢٣.

(٥) سورة الاعراف/ ١٨٣

(٦) انصار عدم النسخ: الالوسي ١٤٦/٩ والقرطبي ٣٤٧/٧

الآية الثانية ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾ <sup>(١)</sup> هذا منسوخ يعني الفضل من اموالهم نسخ بآية الزكاة وهذه الآية من عجائب المنسوخ لان اولها منسوخ وآخرها منسوخ واسطها حكم وآخرها قوله تعالى: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ نسخ بآية السيف ووسطها قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ وهذا حكم <sup>(٢)</sup>.

ونفس هذا الكلام ترديد لقول ابن حزم الأندلسي <sup>(٣)</sup> دون تعليق أو بيان أوجه النسخ. وقال ابن الجوزي <sup>(٤)</sup>: في تفسير ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾ ثلاثة اقوال :

١. اخلاق الناس قاله ابن عمرو وابن الزبير <sup>(٥)</sup>

٢. المراد به المال ثم اختلف انصار هذا الاتجاه فقال مجاهد وفي رواية الضحاك المراد بالعفو المال الزائد ومنهم من قال كان صدقة واجبة نسخت بالزكاة.

٣. المراد به مساهلة المشركين والعفو عنهم واختلف اتباع هذا القول على رأيين منهم من قال نسخ ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُفْرِكِينَ﴾ بآية السيف ومنهم من قال انه عام فيمن جهل امر صيانة النفس عن مقابلتهم على سفهم مع واجب الانكار عليهم وعلى هذا تكون الآية حكمة وهو الصحيح <sup>(٦)</sup>

### الرأي الصائب

والصواب أن كلتا الآيتين غير منسوخة للأدلة الآتية:

١. ان المحققين من المفسرين على أن العفو والاعراض عن الجاهلين والتساهل مع غير المسلمين كان من الشيم العظيمة التي قلى بها رسول الله ﷺ وان المراد من الآيتين الأخذ بالجانب الاخلاقي دون المالي وقد روي عن النبي ﷺ انه قال (أَنْ جَبْرِيلُ ﷺ أَتَاهُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي جِئْتُكَ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ مِنْ رَبِّكَ، فَقَالَ وَمَا ذَلِكَ يَا جَبْرِيلُ؟ قَالَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: صِلْ مَنْ قَطَعَكَ وَأَعْطِ مَنْ حَرَمَكَ وَأَعْفُ عَمَّنْ ظَلَمَكَ) وقد ذكر هذا الحديث كشاهد الطبري في تفسيره <sup>(٧)</sup> والطبرسي في تفسيره <sup>(٨)</sup>

(١) سورة الاعراف/١٩٨ تتمة الآية {خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ}

(٢) الناسخ والمنسوخ ص ٣٨.

(٣) نواسخ القرآن ص ١٦٢.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٧٥/٩.

(٥) نواسخ القرآن ص ١٦٣.

(٦) جامع البيان ١٥٥/٩.

(٧) مجمع البيان في تفسير القرآن ٥١/٤.

ومن الغريب ان ابن سلامة نقله في كتابه<sup>(١)</sup> دون ان يأخذ بنظر الاعتبار في قوله بالنسخ المزعوم.

وروي عن عبيد الله بن الزبير انه قال (أمر ان يأخذ الاخلاق بالعفو عن الناس) واستشهد به النحاس على ان المراد بالعفو الاخلاق<sup>(٢)</sup> وان الآية محكمة.

٢. ان الاسلام انتشر في العالم بهذه الاخلاق السامية الفاضلة لا بالسيف وكان الرسول (ﷺ) قدوة حسنة لذلك فعلى كل القادة اتباع تلك القدوة وقد بين الله سبحانه وتعالى صفات القادة مخاطب نبيه (ﷺ) ﴿فَبِمَا<sup>(٣)</sup> رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ<sup>(٤)</sup> لَهُمْ<sup>(٥)</sup> وَلَوْ كُنْتَ فَظًا<sup>(٦)</sup> خَلِيفَ الْqَلْبِ<sup>(٧)</sup> لَاقَطُوا<sup>(٨)</sup> مِنْ جَوْلكَ فَاحِشًا<sup>(٩)</sup> هَنُومًا<sup>(١٠)</sup> وَاسْتَفْزَفُوا<sup>(١١)</sup> لَهُمْ<sup>(١٢)</sup> وَهَارُوهُمْ فِي الْأَمْرِ<sup>(١٣)</sup> فَإِذَا هَزَمْتُمْ<sup>(١٤)</sup> فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ<sup>(١٥)</sup>﴾ فإلى متى نعيش بالمقلية المتخلفة التي جعلتنا ان ننحرم من فهم روح الشريعة الاسلامية الموجودة في القرآن الكريم وان نتأخر من ركب الحضارة المتطورة الحديثة في المجال التكنولوجي ومن الواضح ان فهم كل من الدين والحياة معا من اهم اسباب تحقيق السعادة البشرية في الدنيا والآخرة وان الطاقة المادية وحدها مالم تجتمع معها الطاقة الروحية غير كافية للسعادة.

(١) الناسخ والمنسوخ ص ١٢٤.

(٢) ويدل على ذلك جمعه مع الأمر بالعرف والاعراض عن الجاهلين لانها من سمات من يتعلى بالاخلاق الحميدة الفاضلة.

(٣) ما زلدة.

(٤) الخطاب موجه الى الرسول (ﷺ) وهو عام لجميع القادة في العالم.

(٥) سهلت اخلاقك اذ خالفوك.

(٦) سيء الخلق.

(٧) جافا فاغلظت عليهم أي قاسياً.

(٨) أي لتفرقوا.

(٩) أي تجاوز عنهم ما اتوه.

(١٠) أي استفغر لهم ذنوبهم حتى أغفر لهم.

(١١) أي استخرج أرائهم وأخذ بها كل في حقل اختصاصه وهذا يدل على ان الرأي الا فرادي من قادة الدول لمصنع قرار يخص الشعب كله اكبر خطأ يجب تجنبه.

(١٢) أي على امضاء ما تريد بعد المشاورة.

(١٣) ال عمران / ١٥٩.



## النسخ المزعوم في سُورَةِ الْأَنْفَالِ

- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَاصْلَحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (١)
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تَوَلَّوْهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ (١٥)
- ﴿وَمَنْ يُؤَلِّمْ يَوْمَئِذٍ دُبرَهُ إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِقَضِيٍّ مِنَ اللَّهِ وَمَآرَاهُ جَهَنَّمُ وَيَتْنُ الْمُصِيرُ﴾ (١٦)
- ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ (٣٣)
- ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ (٦٥)

الآية (١) ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>

من السائل والمسؤول وما النفل والحكم؟

السائل هم ذور العلاقة بالفنائم وهم الصحابة. والمسؤول هو النبي (ﷺ)، والنفل والنافلة لغة الزيادة على الاصل والمراد هنا الغنيمة وسميت نفلًا لانها زيادة على القيام بالجهد وحماية الدين والدعاء الى الله (ﷻ).<sup>(٣)</sup>

زعم البعض ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾<sup>(٤)</sup> وَلِلرُّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ<sup>(٥)</sup> وَالْمَسَاكِينِ<sup>(٦)</sup> وَأَبْنِ السَّبِيلِ<sup>(٧)</sup> إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ<sup>(٨)</sup> يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ<sup>(٩)</sup> وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ<sup>(١٠)</sup>.

قال النحاس<sup>(١١)</sup>: للعلماء في هذه الآية اقوال واكثرهم على انها منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرُّسُولِ﴾ الآية

ثم قال عن مجاهد وعكرمة قالا كانت الانفال لله ولرسوله ثم نسخ ذلك قوله ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ الآية.

ثم ينتهي على نقل هذه الاقوال دون ترجيع جانب على آخر.

قال ابن سلامة<sup>(١٢)</sup>: سورة الانفال تحتوي على ست آيات من المنسوخ الآية الأولى قوله

(١) سورة الانفال/١.

(٢) انصار عدم النسخ الطبري ١١٩/٩ اللوسي ١٦٣/٩ الرازي ١١٦/١٥.

(٣) الرازي التفسير الكبير ١١٧/١٥ وما بعدها. المحرر الوجيز لابن عطية الاندلسي ٢٠١/٦.

(٤) يأمر فيه بما يشاء.

(٥) اطفال المسلمين الذين استشهد ابائهم وهم فقراء.

(٦) ذري الحاجة من المسلمين.

(٧) أي المنقطع في سفره من المسلمين.

(٨) يوم بدر الفارق بين الحق والباطل.

(٩) أي اجتماع المسلمين والكفار وقت المعركة.

(١٠) سورة الانفال/٤١.

(١١) الناسخ والمنسوخ ص ١٤٩.

(١٢) المرجع السابق ص ١٢٥.

تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ الآية، وصارت منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾، وسبق ابن حزم الاندلسي<sup>(١)</sup> فيما قاله ابن سلامة. وزعم النسخ باطل لادلة كثرة أهمها ما يأتي:

١. عدم وجود أي تعارض بين الآيتين والنسخ فرع التعارض لانه يأتي لرفعه. قال الطبرسي<sup>(٢)</sup>: قال بعضهم هي منسوخة بأية الغنيمة وهي قوله ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ الآية. وقال بعضهم ليست بمنسوخة وهو الصحيح لان النسخ يحتاج الى دليل ولا تنافي بين هذه الآية وآية الخمس

٢. لا يوجد دليل صحيح ثابت يؤيد مزاعم أنصار النسخ في قولهم بنسخ الآية الاولى من سورة الانفال بالآية (٤١) منها يقول الطبري<sup>(٣)</sup>: ((اختلفوا فيها انها منسوخة هي ام غير منسوخة؟ فقال بعضهم هي منسوخة نسخها ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ الآية وهو قول مجاهد وعكرمة (وهما يزعمان) ان الغنائم كانت يومئذ للنبي خاصة فنسخها بالخمس. وقال آخرون محكمة وليست منسوخة وانما معنى ذلك ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ﴾ وهي لا شك لله مع الدنيا بما فيها والاخرة وللرسول يضعها في مواضعها التي امره الله بوضعها فيه (أي ليست ملكا خاصا له كما زعم دعاة النسخ). ثم يمضي الطبري قائلا: وليس في الآية دليل على ان حكمها منسوخ لاحتمالها ما ذكرت من المعنى الذي وصفت وغير جائز ان يحكم بحكم نزل به القرآن انه منسوخ الا بهجة يجب التسليم لها فقد دللنا في غير موضع من كتابنا على ان لا منسوخ الا ما ابطال حكمه حادث حكم بخلافه ينفيه من كل معانيه او يأتي خبر يوجب الهجة ان احدهما ناسخ الآخر.

قال ابن حزم الظاهري: (دعوى النسخ جملة لا يجوز إلا ببرهان متيقن لأن كلام الله انما رد ليؤمر له ويطاع بالعمل به لا لتركه والنسخ يوجب الترك فلا يجوز لأحد أن يقول في شيء أمر الله تعالى به: هذا لا تلزمني طاعته إلا بنص آخر عن الله (ﷻ) أو عن رسوله (ﷺ) بأنه قد نسخ وإلا فالقول بذلك لا يجوز)<sup>(٤)</sup>.

(١) المرجع السابق ص ٣٩

(٢) مجمع البيان ٥١٧/٤

(٣) جامع البيان في تفسير القرآن ١١٨/٩

(٤) المحلى: ٣٤٦/٨.

٣- ان القول بالنسخ في هذه الآية الأولى بالاية (٤١) خلط بين النسخ والتفصيل لان الآية الثانية تفصيل لمعنى الآية الأولى.

قال الزخشري<sup>(١)</sup> ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ﴾ معناه ان حكمها تختص بالله ورسوله يأمر الله بقسمتها على ما تقتضيه حكمته ويمثل الرسول امر الله فيها وليس الأمر مفوضا الى رأي أحد.

وقال ابن عطية الاندلسي<sup>(٢)</sup>: قال مجاهد وعكرمة نسخ بقوله ﴿وَأَهْلُكُمْ﴾ الآية وقال ابن زيد لم يقع في الآية نسخ وانما اخبر ان الغنائم لله هي ملكه ورزقه وللرسول من حيث هو مبین بها احكام الله.

وقال الصاوي<sup>(٣)</sup>: قوله ﴿لِلَّهِ وَالرُّسُولِ﴾ قيل ان معنى ذلك انها مملوكة لله واعطاها ملكا لرسوله (أي ملكية خاصة) ليتصرف فيها كيف يشاء. وعلى هذا فقوله ﴿وَأَهْلُكُمْ أَلَمَّا هَبَ سَيْمُومٌ﴾ الآية ناسخة لها.

وقيل ان ما يأتي (أي في آية ٤١) توضيح لما هنا وتفصيل له والآية محكمة فيكون المعنى لله والرسول من حيث قسمتها على المجاهدين.

وقال ابن الجوزي<sup>(٤)</sup>: والعجب ممن يدعي انها منسوخة فان عامة ما تضمنت ان الانفال لله والرسول والمعنى انهما يحكمان فيها وقد وقع الحكم فيها بما تضمنت آية الخمس.

وقال الكيا الهراسي<sup>(٥)</sup>: لم يرد انه ملك للرسول وانما اراد انه يتصرف للصالح العام.

(١) الكشف ١٤١/٢

(٢) المحرر الموجز: ٢٠٥/٦.

(٣) حاشية الصاوي على الجلالين: ١١٦/٢.

(٤) نواسخ القرآن/ص ١٦٥

(٥) احكام القرآن ١٥٣/٣

الآيتان (١٥، ١٦):

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾<sup>(١)</sup>  
 ﴿وَمَنْ يُولُوهُمْ يَوْمَئِذٍ دَرَبُهُ إِلَىٰ مَثْعَرًا﴾<sup>(٢)</sup> لِلْقِتَالِ أَوْ مُتَحَيِّزًا<sup>(٣)</sup> إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ<sup>(٤)</sup>  
 بِقُضَائِهِ مِنَ اللَّهِ وَمَا وَاهُ جَهَنَّمَ وَيَتَسَّ الْمَصِيبُ<sup>(٥)</sup>  
 قال النحاس<sup>(٦)</sup>: للعلماء في الآية (١٦)<sup>(٨)</sup> ثلاثة أقوال:

أ. منهم من قال هي منسوخة ومن القائلين بالنسخ عطاء بن أبي رباح قال  
 نسختها الآيتان (٦٥، ٦٦) من نفس السورة ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ  
 عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ  
 يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾<sup>(٩)</sup> ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ  
 وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ  
 مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾<sup>(١٠)</sup> فنسخ للتخفيف  
 عنهم والاطلاق لهم ان يولوا ممن هو اكثر من هذا العدد.

ب. القول الثاني انها مخصوصة أي خاصة باهل بدر وكان الفرار محرما على من  
 شارك في معركة بدر الكبرى فقط.

ج. القول الثالث ان حكمها باق الى يوم القيامة وهو قول ابن عباس.

ثم رجح النحاس هذا القول الثالث فقال وهذا اولى ما قيل فيه ولا يصوز ان تكون  
 منسوخة لانها خبر ووعيد ولا ينسخ الوعيد كما لا ينسخ الوعد<sup>(١١)</sup>.

(١) أي مجتمعين كانهم لكثرتهم يزحفون فلا تولوهم الأدبار. سورة الانفال/١٥.

(٢) يوم لقائهم.

(٣) منعطفًا لقتال بان يريهم الغرة مكيدة وهو يريد الكرة.

(٤) منضمًا إلى فتنة أي جماعة من المسلمين يستنجد بها.

(٥) أي رجع.

(٦) سورة الانفال/١٦.

(٧) الناسخ والمنسوخ ص ١٥٢.

(٨) انصار عدم النسخ الطبري ١٣٥/٩ الرازي ١٣٧/١٥ اللوسي ١٨١/٩ ابن العربي ٨٣٣/٢.

(٩) سورة الانفال: ٦٥.

(١٠) سورة الانفال/٦٦.

(١١) المرجع السابق ص ١٥٣.

ولم يتطرق النحاس لنسخ الآية<sup>(١)</sup> (١٥) ورجع عدم نسخ الآية (١٦) ولم يرد ذكرهما في النسخ والمنسوخ لكل من ابن سلامة<sup>(٢)</sup> وابن حزم الاندلسي<sup>(٣)</sup> ويرى ابن الجوزي ان الخلاف في النسخ وعدم النسخ جار بالنسبة للآيتين (١٥ و ١٦) حيث قال<sup>(٤)</sup> الآية الثانية<sup>(٥)</sup> قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمُ الْاَدْبَارَ، وَمَنْ يُولُوهُمْ يَوْمَئِذٍ دَبْرُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَ لِقَائِ أَرْ مُتَحَيِّزًا﴾ الآية، فجمع الآيتين وذهب الى ان الخلاف في النسخ جار بالنسبة لكليتهما لانهما تعالجان موضوعا واحدا كما ان الناسخ على حد زعمهم عبارة عن الآيتين معا (٦٥ و ٦٦) وبعد ان استعرض ابن الجوزي الخلاف قال: قلت لفظ الآية عام وإن كانت نزلت في قوم باعياهم<sup>(٦)</sup>.

ثم يمضي قائلا: وقد روى عن ابن عباس<sup>(٧)</sup> انها عامة ثم لهؤلاء فيه قولان: احدهما انها منسوخة بقوله ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ الآية وليس للمؤمنين ان يفروا عن مثلهم.

وقال اخرون هي عكمة وهذا هو الصحيح لانها عكمة في النهي عن الفرار فيحمل النهي على ما اذا كان العدد اعلى من عدد المسلمين وقد ذهب الى نحو هذا ابن جرير.

### الرأي الصائب:

والصواب من الآيتين (١٥ و ١٦) ليستا منسوختين لاسباب كثيرة منها:

١. عدم وجود أي تعارض بين النسخ والمنسوخ والنسخ فرع التعارض واذا سلمنا جدلا وجود التعارض فيرفع بالتخصيص فالآيتان (١٥ و ١٦) تدلان على عدم جواز الفرار حين المساهمة في المعركة التي هي للدفاع الشرعي عن الدين والحياة والعرض والمال لكن هذا العموم يخص بالاستطاعة والتمكن من الاستمرار على الصمود وقوفا ضد العدو اما اذا اصبح الأمر خارجا عن استطاعته فله الفرار لانقاذ حياته بعد التأكد من خطورة العدو وهذا ما دلت عليه الآية (٦٦) وهي قوله تعالى: ﴿الآن

(١) يبدو ان القائلين بالنسخ اعتبروا الآيتين (١٥) و (١٦) منسوختين بالآيتين (٦٥) و (٦٦) من نفس السورة.

(٢) ص ١٢٥.

(٣) ص ٣٩.

(٤) نواسخ القرآن ص ١٦٥.

(٥) أي في سورة الأنفال.

(٦) أي يشمل أهل بدر وغيرهم خلافا لمن زعم ان الحكم خاص بأهل البدر لانها نزلت بشأنهم.



الآية (٣٣): ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ<sup>(١)</sup> وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ<sup>(٢)</sup> وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ<sup>(٣)</sup>﴾

وزعم البعض ان هذه الآية منسوخة بالآية التي تليها مباشرة وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ<sup>(٤)</sup> وَهُمْ يَصْنَوْنَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أُولِيَاءَهُ<sup>(٥)</sup> إِلَّا الْمُتَفَقِّهُونَ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ<sup>(٦)</sup>﴾<sup>(٧)</sup>.

قال النحاس: (في هذه الآية خمسة اقوال:

قال الحسن: نسخ ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ قوله ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾

ثم يحضي قائلا: قال أبو جعفر (يقصد نفسه) النسخ ههنا محال لانه خبر خبر الله به ولا نعلم احدا<sup>(٨)</sup> روى عنه هذا الا الحسن، وسائر العلماء على انها محكمة وقال ابن سلامة<sup>(٩)</sup> ثم نزلت من بعدها آية ناسخة لها فقال تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾ وهو ترديد لما قاله ابن حزم الاندلسي<sup>(١٠)</sup>: من انها منسوخة وناسخها قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾. ولم يبين واحد منهما سبب النسخ.

وقال ابن الجوزي: عن عكرمة عن ابن عباس ؓ ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ الآية نسختها الآية التي بعدها ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾ الآية وروى مثله عن الحسن وعكرمة وهذا القول ليس بصحيح لان النسخ لا يدخل على الأخبار وهذه الآية بينت كون الرسول فيهم منع نزول

(١) أي ما كان الله يعذب أهل مكة بعذاب الاستئصال وانت مقيم بين أظهرهم لفضلك وحرمتك يا محمد فان الله تعالى بعثك رحمة للعالمين فلا يعذبهم الا بعد ان يفعلوا ما يستحقون به سلب النعمة كالصد عن المسجد الحرام كما جاء في الآية التي تليها.

(٢) أي وما كلن الله يعذبهم وفيهم بقية من المؤمنين بعد خروجك من مكة وذلك ان النبي (ﷺ) لما خرج من مكة بقت فيها بقية من المؤمنين لم يهاجروا بعذر وكانوا على عزم الهجرة فرقع الله العذاب عن مشركي مكة لحمة استغفارهم فلما خرجوا اذن الله في فتح مكة. ينظر مجمع البيان للطبرسي ٥٣٩/٤.

(٣) سورة الانفال/٣٣.

(٤) أي ولم لا يعذبهم الله وائي امر يوجب ترك تعذيبهم وهم يصنون عن المسجد الحرام أي يمنعون عنه اوليائه.

(٥) أي وكان للمشركون اولياء المسجد الحرام.

(٦) سورة الانفال/٣٤.

(٧) انصار عدم النسخ الطبري ١٥٦/٩ الاتوسي ٢٠٠/٩ الرازي ١٥٨/١٥.

(٨) الناسخ والمنسوخ ص ١٢٥.

(٩) الناسخ والمنسوخ ص ٣٩.



العذاب بهم وكون المؤمنين يستغفرون بينهم منع ايضا والآية التي تليها بينت استحقاقهم العذاب لصددهم عن سبيل الله غير ان كون الرسول بينهم منع تعجيل ذلك او عمومه فالعجب من بعض مجتهدين في النسخ<sup>(١)</sup>.

### الرأي الصائب :

والصواب ان الآية (٣٣) غير منسوخة للأسباب الآتية:

١. عدم وجود التعارض بين المنسوخة والناسخة لان الأولى مطلقة تشمل ارتكاب جرائم جديدة والجرائم السابقة للمشركين والثانية مقيدة بعدم ارتكاب جرائم جديدة ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وهذا الكلام جملة حالية تعليلية لانزال العذاب بهم. وخلاصة الكلام ان الله تعالى اخبر في الآية الأولى بانسه لا يعذبهم على جرائمهم السابقة لوجود النبي بينهم ولاستغفار المؤمنين لهم. والآية الثانية تدل على أن إيقاف العقاب السابق الذي يستحقونه مشروط بعدم ارتكاب جريمة جديدة. وهذه الفكرة السامية في القرآن الكريم اليوم تطبق كقاعدة عامة في قوانين العقوبات في العالم ومنها قانون العقوبات العراقي المواد (١٤٤-١٤٧) وتنص المادة (١٤٥) منها على ان (للمحكمة عند الأمر بإيقاف التنفيذ ان تلزم المحكوم عليه بان يتعهد بحسن السلوك خلال مدة إيقاف التنفيذ) واذا صدر من الجاني الذي تم إيقاف تنفيذ عقابه خلال مدة التجربة جريمة جديدة يعاقب بالعقوبة السابقة التي تم إيقافها اضافة الى عقوبة الجريمة الجديدة. وبناء على ذلك فان القرآن اقر فكرة إيقاف تنفيذ العقوبة قبل القوانين الوضعية بأكثر من ألف سنة.

٢. ما نقل عن ابن عباس من قوله بالنسخ في الآية المذكورة ان صحت الرواية فانه اراد بالنسخ معناه العام عند السلف الصالح الذي يشمل تخصيص العام وتقييد المطلق كما ذكرنا سابقا.

٣. من قال بالنسخ في هذه الآية خلط بين النسخ وتقييد المطلق او تخصيص العام.

الآية (٦٥) ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضْ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ<sup>(١)</sup>﴾ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ<sup>(٢)</sup>﴾

قال النحاس<sup>(٣)</sup>: في رواية ابن أبي نجيح وعثمان عن عطاء عن ابن عباس قال نسختها ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ<sup>(٤)</sup>﴾ وعن جابر بن حازم عن الزبير بن حريث عن ابن عباس قال: كان فرض على المسلمين أن يقاتل الرجل منهم العشرة من المشركين فشق ذلك عليهم فانزل الله تعالى التخفيف فجعل على الرجل أن يقاتل اثنين فخفف عنهم ونقصوا من الصبر بقدر ذلك.

ثم يحضي قائلا قال أبو جعفر (يقصد نفسه): وهذا شرح بين حسن أن يكون هذا تخفيفا لا نسخا لأن المعنى رفع حكم المنسوخ ولم يرفع حكم الأول لأنه لم يقل فيه لم يقاتل الرجل عشرة بل أن قدر على ذلك فهو الاختيار له ونظير هذا افطار الصائم في السفر لا يقال أنه نسخ للصوم وإنما هو تخفيف رخصة والصيام له أفضل<sup>(٥)</sup> ويستنتج مما ذكر أن ابن عباس أراد في الرواية الأولى النسخ بمعناه العام عند السلف الصالح الشامل للرخصة والتخصيص والتقييد وغيرها وقال ابن سلامة<sup>(٦)</sup>: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضْ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ هذا حكم والمنسوخ قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ إلى آخر الآية فكان فرض على الرجل أن يقابل عشرة فمن فرّ دونها كان موليا للدبر فعلم الله عجزهم عن ذلك فنزلت الآية التي بعدها فصارت ناسخة لها فقال تعالى: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ والتخفيف لا يكون إلا في ثقل فصار فرضا على الرجل أن يقاتل رجلين فإن انهزم من أكثر لم يكن موليا للدبر بدليل ظاهر الآية.

(١) أي في حالة الاعتداء على الإسلام والمسلمين كما في قوله تعالى {فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ}.

(٢) سورة الأنفال/٦٥

(٣) انصار عدم النسخ الالوسي ٣١/١٠ الرازي ١٥/١٢٩

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ١٥٥.

(٥) سورة الأنفال/٦٦

(٦) النحاس ص ١٥٦

(٧) الناسخ والمنسوخ ص ١٢٦

وقال ابن حزم الاندلسي<sup>(١)</sup>: قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ الآية منسوخة وناسخها قوله تعالى: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ الآية.

وقال ابن الجوزي<sup>(٢)</sup>: قال المفسرون لفظ هذا الكلام خبر ومعناه الأمر والمراد: يقاتلوا مائتين وكان هذا فرضا في اول الأمر ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ الآية، ففرض على الرجل ان يشبت لرجلين فان زاد جاز له الفرار.

وقال البارزي<sup>(٣)</sup> الآيات المنسوخة في سورة الانفال سبع احداها ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ وناسختها ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾.

### الرأي الصائب:

زعم نسخ الآية (٦٥) من سورة الانفال باطل لادلة منها:

١. انه خلط بين النسخ والرخصة<sup>(٤)</sup> ويدل على ذلك صراحة ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ والتخفيف هو الرخصة.

يقول ابن السبكي<sup>(٥)</sup>: ((والحكم الشرعي<sup>(٦)</sup> ان تغير<sup>(٧)</sup> من صعوبة الى سهولة<sup>(٨)</sup>) لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي<sup>(٩)</sup> فرخصة)) أي فالحكم المتغير اليه السهل يسمى رخصة وهي لغة السهولة.

٢. يلزم من القول بالنسخ في الآية المذكورة نسبة الجهل لله (معاذ الله) بانه لم يكن يعلم حين انزال الآية الأولى ان في المؤمنين ضعفا فلا يتمكنون من القيام بالتكليف الأول ولما جرب ذلك علم بالضعف وعدم التحمل فنسخه واحل محله ما هو اخف واللازم باطل باجماع العلماء العقلاء فكذلك الملزوم.

(١) الناسخ والمنسوخ ص ٣٩

(٢) نواسخ القرآن ص ١٦٨

(٣) هبة بن عبد الرحيم بن ابراهيم المعروف بشرف الدين ابن البارزي نسبة الى باب بارز احدى محلات بغداد ق - ٧٣٨هـ ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه: ص ١٦٥ تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن.

(٤) يقول الشيخ محمد الحطري (اصول الفقه ص ٢٥٤) : ولم يقل أحد ان الرخصة تنسخ العزيمة فأية التيمم لم تنسخ آية الوضوء.

(٥) جمع الجوامع بشرح المحلي مع حاشية البناني ١١٩/١.

(٦) أي المأخوذ من الشرع.

(٧) من حيث تعلقه (لان حكم الله قديم لا يتغير) من صعوبته على المكلف.

(٨) كان تغير من الحرمة للفعل او الترك الى الحل له.

(٩) المخفف عنه لعذر.

٣. لم يرد النهي عن تطبيق حكم الآية الأولى المنسوخة على حد زعمهم فيجوز للمقاتل الوقوف مقابل عشرة كما جاء في الآية بينما الناسخ والمنسوخ لا يهتمان في جواز العمل بهما.

وقد اخطأ الدكتور مصطفى زيد<sup>(١)</sup> حيث قال: ((بين هنا ان شاء الله كيف نسخت آية الانفال التي تبدأ بقوله ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ الآية التي قبلها وشيوخ اهل التأويل ومجهور المفسرين متفقون على أن الآيتين المنسوخة والناسخة تتحدثان عن وجوب الثبات الى آخره.

يبدو ان الاستاذ الفاضل مصطفى زيد كان قويا في التأثير بالتقليد وضعيفا في قواعد أصول الفقه فهو معذور لانه سبقه غيره في هذا الخطأ الواضح.

وهناك آيات آخر في سورة الانفال زعموا انها منسوخة بآية السيف بينما هي مخصصة بها واهملت الرد على دعوى النسخ حيث بينت سابقا في مواضع كثيرة ان كل آية زعموا انها منسوخة بآية السيف فهي مخصصة بها.

<sup>(١)</sup> في كتابه النسخ غي القرآن الكريم ودواة تشريعية تاريخية الطبعة الاولى/ ١٩٦٢ دار الفكر العربي ٨٢٢/٢.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ التَّوْبَةِ

قال ابن سلامة<sup>(١)</sup>: نزلت بالمدينة وهي آخر ما نزل فتتوي على  
احدى عشرة آية منسوخة:

- ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَسِيحُوا فِي  
الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي  
الْكَافِرِينَ﴾ (٢-١)
- ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ  
بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (٣٤)
- ﴿إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا  
وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٣٩)
- ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَّبِعِنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ  
الْكَاذِبِينَ﴾ (٤٣)
- ﴿إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ  
فَهُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّنْ يَتَرَدَّدُونَ﴾ (٤٥)

<sup>(١)</sup> المرجع السابق ص ١٢٧

الأولى قوله تعالى «براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين»<sup>(١)</sup> إلى قوله «فسيحوا»<sup>(٢)</sup> في الأرض أربعة أشهر وأعلموا أنكم غير معجزي الله<sup>(٣)</sup> وإن الله مخزي الكافرين ثم صار منسوخا بقوله تعالى «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ»<sup>(٤)</sup>. ثم قال<sup>(٥)</sup>: وهذه الآية الناسخة نسخت من القرآن مائة آية وأربعة وعشرين آية ثم صار آخرها ناسخا لأولها وهي قوله تعالى: «فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ».

هذا الاتقاء لابن سلامة عطل كثيراً من آيات الأحكام في القرآن دون أن يبين سبب ذلك ولو في آية واحدة. ومن له ادنى الملم بقواعد النحو وقواعد أصول الفقه لا يعمل الشرط المقيّد لحكم ناسخاً للحكم المشروط المقيّد.

هذا الكلام ترديد لنفس ما قاله ابن حزم الأندلسي<sup>(٦)</sup> وقد بالغ كلاهما في النسخ إلى درجة خلاف الأدب مع الله ومع القرآن بحيث اعتبروا من الناسخ المستثنى بالنسبة للمستثنى منه والخاص بالنسبة للعام والمقيّد بالنسبة إلى المطلق وهكذا وكما يبدو من هذه المبالغات أنهم لم يقصدوا بالنسخ معنى الأصوليين وهو الغاء حكم سابق بدليل لاحق وإنما أرادوا به ما نقل عن ابن عباس من القول بالنسخ بمعنى العام الشامل لكل ما ذكرنا وغيره كما سبق بيان ذلك.

### وزعم النسخ باطل لأدلة منها :

١- عدم وجود أي تعارض بين المنسوخة والناسخة والنسخ فرع التعارض إذ يأتي لرفعها بعد أن لم يمكن الجمع بينهما أو ترجيح أحدهما في العمل بها على الأخرى وجه ذلك: أن معنى قوله تعالى: «بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ» أي هذه براءة من الله «وَرَسُولِهِ» وانقطاع

(١) سورة التوبة/١

(٢) أي سجدوا آمنين أيها المشركون

(٣) أي خانتني عذابه

(٤) سورة التوبة/٥

(٥) المرجع السابق ص ١٢٨

(٦) النسخ والمنسوخ وجدير بالذكر ابن حزم الأندلسي كان سابقاً على ابن سلامة فابن حزم توفي ٣٢٠هـ بينما توفي ابن سلامة ٤١٠هـ وهذا يدل على أن ابن سلامة نقل أقواله ومزاعمه في نسخ القرآن من ابن حزم الأندلسي وكان النحاس وأبو مسلم الأصفهاني معاصرين لابن حزم الأندلسي فالتحاس توفي ٣٢٨هـ وأبو مسلم توفي ٣٢٢هـ.

للمعصية ورفع للامان وخروج عن اليهود ﴿إِلَى الَّذِينَ هَاجَرْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ بعد ان ظهرت منهم خيانة ونقض واخلال بالالتزام يحاكم بينهم وبين الرسول من المعاهدة<sup>(١)</sup>.

والآية النسخة وهي الخامسة من سورة التوبة التي تسمى آية السيف جاءت لرد اعتداء المعتدي سواء كانوا من المشركين او من اهل الكتاب

فقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ اي في حالة نقض معاهدتهم واعتدائهم على الاسلام والمسلمين فاين التعارض بين الآيتين حتى يرفع بالنسخ؟

٢- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ كَافِرًا أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ تخصيص للعموم المفهوم من صدر الآية فان ارادوا بنسخ آخر الآية لأولها هذا المعنى فلا اعتراض على

كلامهم وان ارادوا بالنسخ للمعنى الأصولي للمتأخرين فانه يكون من باب الخلط بين النسخ والتخصيص.

قال ابن الجوزي<sup>(٢)</sup>: ((وقد ذكر بعض من لا فهم له من ناقلي التفسير ان هذه الآية (آية السيف) نسخت من القرآن مائة واربعاً وعشرين آية ثم صار آخرها ناسخاً

لأولها وهو قوله ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ كَافِرًا أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ وهذا ناتج عن عدم دقة الفهم لان المعنى اقتلوهم واسروهم الا ان يتوبوا من شركهم ويقرروا

بالصلاة والزكاة فخلوا سبيلهم ولا تقتلوههم)).

٣- ان الآية الأولى من سورة الجراء اعتبروها ناسخة كما سبق فكيف النسخة تصبح منسوخة؟ اليس هذا من باب خلاف الادب مع الله ومع القرآن؟<sup>(٣)</sup>

(١) الظهري جمع البيان ٢/٥-٣. الرازي التفسير الكبير ١٥/١١٥ وما بعدها.

(٢) نواسخ القرآن ص ١٧٣.

(٣) من انصار عدم النسخ: الألوسي ١٠/٤٢. الرازي ١٥/٢١٧.

الآية (٣٤): ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾

زعم <sup>(١)</sup> البعض انها منسوخة بآية الزكاة الواجبة.

وهذا الزعم باطل لادلة منها :

١. عدم وجود أي تعارض بين الآيتين والنسخ فرع التعارض فالكنز محرم لانه يحول دون استثمار النقود المكنوزة في سبيل الله أي في سبيل المصلحة العامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢. هذه الآية قاعدة عامة تطبق على كل عملة ورقية او معدنية متداولة في العالم في التعامل المالي فهي عامة عموما عقليا <sup>(٢)</sup> فكانه قال والذين يكنزون كل عملة ورقية او معدنية متداولة في العالم في كل زمان ومكان ﴿وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي لا يستثمرونها في سبيل المصلحة العامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فبشرهم بعذاب اليم وقد سبق ان بينا خطأ القول بنسخ الآيات الأمرة بالانفاق بآية الزكاة المفروضة <sup>(٣)</sup>.

الآية (٣٩) ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ﴾<sup>(٤)</sup> شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ قال ابن حزم الاندلسي <sup>(٥)</sup>: نسخت بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾

<sup>(١)</sup> ابن حزم ص ٤٠ ابن سلامة ص ١٢٩ ابن الجوزي ص ١٧٥ ابن البارزي ناسخ القرآن العزيز ومنسوخة تحقيق د. حاتم صالح الضامن ص ١٩١ .

<sup>(٢)</sup> وقتنا عموما لان عموم الحكم يفهم من العلة فعلة تحريم كنز الذهب والفضة هي ان الكنز يحول دون استثمار المكنوز في الاتفاق والاستثمار والتداول وهذا ما يحول دون التنمية الاجتماعية والاقتصادية فكل ما هو واجب او محرم في الذهب والفضة فهو واجب او محرم في كل عملة حلت محل الذهب والفضة في التعامل والتداول.

<sup>(٣)</sup> انصار عدم النسخ: الرازي ٤١/١٦

<sup>(٤)</sup> اصله ان لا أي ان لا تخرجوا الى القتال الذي دعاكم اليه الرسول وتلعدوا عنه يذهبكم الله عذابا مؤلما في الدنيا او في الآخرة.

<sup>(٥)</sup> أي يستبدل بكم قوما غيركم ينفذون اوامره.

<sup>(٦)</sup> أي لا تضروا الله بهذا القصور والامتناع عن الجهاد.

<sup>(٧)</sup> ص ٤٠



فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ<sup>(١)</sup>

وقال النحاس<sup>(٢)</sup>: قال (ع) ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ الآية، حدثنا عليل بن أحمد قال حدثنا عاصم بن سليمان عن جوير عن الضحاك عن ابن عباس قال نسختها ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾ الآية وكذا قال الحسن وعكرمة وقال غيرهما الآيتان حكمتان لأن قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ معناه إذا احتيج اليكم.

الراي الصائب :

الصواب عدم النسخ والقول بالنسخ باطل للدلالة الآتية :

١. عدم وجود أي تعارض بين الآيتين والنسخ فرع التعارض.
٢. القول بالنسخ خلط بينه وبين غيره من الرخصة أو التخصيص أو التفصيل ذلك لأن الآية الأولى بعمومها وإطلاقها وإجمالها وعزيمتها يفهم منها أن على كل مسلم يتمكن من حمل السلاح أن يشترك في الجهاد.
- والآية الثانية بينت أن ذلك غير مراد بل على المسلمين البالغين العاقلين أن يشترك بعضهم في الجهاد عند الحاجة وبعضهم ينصرفون إلى تعلم شؤون دينهم حتى يقوموا بواجبات أخرى لأن واجبات الإنسان لا تنحصر في الجهاد ولو عند الحاجة فالآية الأولى عزيمة وعامة ومجملّة والثانية رخصة وتفصيل وتخصيص فالقول بالنسخ خلط بينه وبين تلك الأمور الثلاثة.

٣. ما نقل عن ابن عباس من قوله بالنسخ أن صح فهو محمول على النسخ بمعناه العام عند السلف الشامل للتخصيص والتقييد والتفصيل وغيرها.

٤. الآية الأولى وعيد وهو لا يفضع للنسخ<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة التوبة ١٢٢

(٢) المرجع السابق ص ١٦٧

(٣) من انصار عدم النسخ: الرازي ١٦/٦١.

الآية (٤٣) ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ<sup>(١)</sup> حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا<sup>(٢)</sup> وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ<sup>(٣)</sup>﴾

زعم البعض<sup>(٤)</sup> ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ<sup>(٥)</sup>﴾.

بل ذهب البعض الى اكثر من ذلك فقال ان الآية المذكورة (٤٣) مع التاليتين لها نسختها الآية (٦٢) من سورة النور وهما قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ<sup>(٦)</sup>﴾.

وقوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ<sup>(٧)</sup>﴾.

قال النحاس: حدثنا علي بن أحمد قال حدثنا محمد بن هشام قال حدثنا عاصم بن سليمان عن جوير عن الضحاك عن ابن عباس ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ الآية ﴿لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية ﴿إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الآية الى قوله (يترددون) أي الى نهاية الآية (٤٥) نسخ هذه الآيات الثلاث ﴿فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ﴾. قال الحسن وعكرمة ﴿لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ نسختها الآية التي في سورة النور ﴿فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ﴾ الآية ثم يمضي قائلا ومن العلماء من يقول هذه الآيات كلها محكمات<sup>(٨)</sup>.

(١) في التخلف عنك قال قتادة وعمر بن ميمون اثنان فعلهما النبي ﷺ، لم يؤمر بهما اذنه للمنافقين وأخذ الفداء من الاسارى فعاتبه الله.

(٢) أي حتى تعرف من له العذر منهم في التخلف ومن لا عذر له فيكون اذلك لمن اذنت له على علم قال ابن عباس وذلك لان رسول ﷺ لم يكن يعرف المنافقين يومئذ. ينظر الطبري ٣٣/٥

(٣) سورة التوبة/٤٣

(٤) منهم ابن حزم ص ٤٠ وحسن وعكرمة والنحاس ص ١٦٨ ابن الجوزي ص ١٧٦

(٥) سورة النور/٦٢

(٦) سورة التوبة/٤٤

(٧) سورة التوبة/٤٥

(٨) المزيد من التفصيل راجع الناسخ والمنسوخ لابي جعفر النحاس ص ١٦٨ وما بعدها.

## الرأي الصائب:

الصواب ان القول بنسخ الآيات (٤٣ و ٤٤ و ٤٥) من سورة التوبة بآية (٦٢) من سورة النور زعم باطل لا يستند الى سند شرعي في الشريعة الاسلامية من القرآن او السنة الثابتة او الاجماع للأئمة:

١- عدم وجود أي تعارض بين النسخ والمنسوخ المزعومين المذكورين كما هو واضح بالنسبة لمن له ادنى الملم بقواعد اللغة العربية واصول الفقه فالآية (٤٣) جاءت بما يخص المنافقين الذين استأذنوا النبي (ﷺ) فاذن لهم على اساس انهم معذورون اذ لم يعرف آنذاك حقيقتهم ونواياهم الفاسدة<sup>(١)</sup>

والآية (٦٢) من سورة النور خاصة بالمؤمنين وبالاستئذان لاعذارهم المشروعة لا لتفائقهم فاين التعارض حتى يرفع بالنسخ

والآية (٤٤) جاءت بخصوص المؤمنين الذين يطلبون الاذن من الرسول (ﷺ) في القعود عن الجهاد معه لاعذارهم المشروعة كالمرض والشيخوخة ونحوهما وهم يؤمنون بالله واليوم الآخر وهو الباعث الدافع الى المساهمة في كل جهاد لرد عدوان العدو لولا المانع الذي لديهم يمنعهم من ذلك

والاستئذان لعذر في هذه الآية هو نفس الاستئذان في الآية (٦٢) من سورة النور فاين التعارض حتى يرفع بالنسخ.

والآية (٤٥) من سورة التوبة جاءت لبيان ان الاستئذان من غير عذر مشروع ظاهر ثابت دليل على نفاق المستأذن لانه لا يستأذن بدون عذر مشروع الا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر والذين اضطربت وشكت قلوبهم فهم في شكهم وربهم يترددون يذهبون ويرجعون<sup>(٢)</sup> فاين تعارض هذا الحكم مع حكم آية (٦٢) من سورة النور حتى يرفع بالنسخ

٢- اذا سلمنا جدلا وجود التعارض بين الآية (٦٢) من سورة النور والآيات (٤٣ و ٤٤ و ٤٥) من سورة التوبة فانه يرفع بالتخصيص او التقييد او التفصيل كما ذكرنا.

٣- اذا لم يقصد القائلون بالنسخ المذكور معناه العام عند السلف الصالح الشامل لتقييد المطلق وتخصيص العام وتفصيل المجل والرخصة والعزيمة ونحوها فان قولهم بنسخ

(١) انصار عدم النسخ الا لوسي ١٠٩/١٠ الرازي ٧٦/١٦.

(٢) ينظر الطبري ٣٤/٥ والرازي ٧٨/١٦ وما بعدها.

ثلاث آيات متواليات شرعها الله لتكون جزء من دستوره الخالد للأسرة البشرية  
يكون خلاف ادب مع الله والقرآن.  
وهناك آيات أخر من سورة التوبة زعم أنصار النسخ انها منسوخة أهملت مناقشة  
القائلين وبيان بطلان مزاعمهم وذلك لوضوح بطلان النسخ فيها.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ يُونُسَ

زعم ابن حزم الاندلسي<sup>(١)</sup> ان فيها اربع آيات منسوخات.

(١٥) «إِنِّي أَخَافُ أَنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ»  
(١٠٢) «قُلْ فَالْتَفَرُّوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ»

اولاهن قوله تعالى «إِنِّي أَخَافُ أَنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ»<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>  
نسخت بقوله تعالى: «لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ»<sup>(٤)</sup>.

هذا الزعم باطل لان هذه الآية (١٥) من سورة يونس هي نفس الآية (١٥) من سورة الانعام ولا فرق بينهما الا بان الثانية مصدرة بقوله تعالى (قل). كيف تنزل آية واحدة مرتين وتنسخ مرتين ما هذا التلاعب وما هذا الاسلوب بحق الله وحق القرآن العظيم؟ وقد قمنا برد هذا الزعم في سورة الانعام بما يكفي ولا مبرر لاضاعة الوقت في رد الاجتهادات غير المقتنعة.

(١) الناسخ والمنسوخ ص ٤١ وتبعه ابن سلامة ص ١٣١.

(٢) سورة يونس / ١٥.

(٣) انصار عدم النسخ: الرازي ١٧ / ٥٥.

(٤) سورة الفتح / ٢.

الآية (١٠٢) ﴿قُلْ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾<sup>(١)</sup>  
 هذا جزء من قوله تعالى ﴿فَهَلْ يَنْتَظِرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ قُلْ فَانْتَظِرُوا  
 إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾، زعم البعض<sup>(٢)</sup> ان هذه الآية منسوخة بآية السيف.  
 ويرد هذا الزعم بعدم وجود التعارض لان آية السيف خاصة بحالات الدفاع الشرعي ضد  
 الاعتداء عن الاسلام والمسلمين.

واذا سلمنا جدلا وجود التعارض فانه من باب تعارض العام مع الخاص فيرفع بتخصيص  
 العام والقول بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص.  
 وهناك آيات اخر في سورة يونس زعم البعض<sup>(٣)</sup> انها منسوخة بآية السيف وقد اثبتنا في  
 اكثر من مرة ان كل آية زعموا انها منسوخة بآية السيف فهي عامة مخصصة بها والقول  
 بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص اذا لم يقصد بالنسخ معناه العام عند السلف.

(١) من انصار عدم النسخ: الالكوسي ١١/١٩٠ الرازي ١٧/١٦٥.

(٢) منهم ابن حزم الاندلسي ص ٤١ وابن سلامة ص ١٣١.

(٣) ينظر ابن حزم: ص ٤١، والنحاس: ص ١٧٦، وابن سلامة: ص ١٣١، وابن الجوزي: ص ١٧٩ وما بعدها.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ هُودٍ

﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ (١٥)

﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِبِكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ، وَانْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾ (١٢١)

الآية (١٥) ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا<sup>(١)</sup> نُوفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا<sup>(٢)</sup> وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ<sup>(٣)</sup>﴾.

زعم البعض<sup>(٤)</sup> أنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ حَتَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا لَشَاءَ لِمَنْ تَرِيدُ﴾<sup>(٥)</sup> الآية.

وهذا الزعم باطل لاهله منها:

١. زعم النسخ خلط بينه وبين تلييد المطلق فالآية الاولى مطلقة والثانية علق الحكم فيها على مشيئة الله ما يشاء وارادته لمن يريد.
٢. كلتا الآيتين خبر والخبر لا يخفض للنسخ<sup>(٦)</sup>.

(١) أي زهرتها وحسن بهجتها ولا يريد الآخرة.

(٢) أي نوفر عليهم جزاء أعمالهم في الدنيا تماما وهم لا ينقصون شيئا منه.

(٣) سورة هود/ ١٥.

(٤) ابن حزم: ص ٤١، والنحاس: ص ١٧٧، وابن سلامة: ص ٣٣، وابن البارزي: ص ١٩٢.

(٥) سورة الاسراء/ ١٨.

(٦) ابن الجوزي نواسخ القرآن ص ١٨٢ وفيه (وهذا القول ليس بصحيح لان الآيتين خبر).

٣. ان ما جاء في الآية (١٥) من سورة هود هو نفس ما جاء في الآية (١٤٥)<sup>(١)</sup> من سورة آل عمران التي زعموا انها منسوخة بنفس الآية (١٨) من سورة الاسراء، وقد ردينا على هذا الزعم الباطل هناك لكن هنا نسأل أنصار النسخ كيف ينزل حكم واحد مرتين في سورتين ثم ينسخ مرتين لماذا هذه المغالاة في النسخ ولماذا هذا الاسلوب مع الله ومع القرآن الكريم؟<sup>(٢)</sup>

الآية (١٢١):

﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ اَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِكُمْ اِنَّا عَامِلُونَ، وَانْتَظِرُوا اِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>  
 زعم البعض<sup>(٤)</sup> ان هاتين الآيتين منسوختان بآية السيف.  
 وهذا الزعم باطل لادلة منها :

١. ان الآيتين المنسوختين (على حد زعمهم) وعيد والوعيد لا يفضح للنسخ.
٢. ان الحكم الوارد في الآيتين المنسوختين في سورة هود هو نفس الحكم الوارد في الآية (١٠٢) من سورة يونس وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ فَانظُرُوا إِلَيَّ مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْظَرِينَ﴾ ويدعي القائلون بنسخ هذه الآية<sup>(٥)</sup> بآية السيف نسخ تلك الآية<sup>(٦)</sup> بآية السيف ايضا، واكرر القول بانه كيف يتكرر حكم واحد في سورتين متتاليتين وينزل من شارع قادر على كل شيء ثم ينسخ مرتين بآية السيف؟ واترك تقويم هذه الآراء لاهل العقل السليم.
٣. واذا سلمنا جدلا وجود التعارض فانه من باب تعارض العام والخاص فيخصص الاول بالثاني فيرتفع التعارض فلا داعي للنسخ.
٤. في الآيتين تهديد ووعيد والوعيد لا يفضح للنسخ.

(١) وهو قوله تعالى {ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها ومن يرد ثواب الآخرة نؤته منها وسنجزى الشاكرين} سورة آل عمران/١٤٥.

(٢) من انصار عدم النسخ: الرازي: ١٧/١٨٩، الألويسي: ١٢/٢٤.

(٣) سورة هود/١٢١، ١٢٢.

(٤) ابن حزم: ص ٤٠، ابن سلامة: ١٣٣، ابن الجوزي: ١٨٢، ابن البارزي: ص ١٩٢.

(٥) أي في سورة هود.

(٦) في سورة يونس وقد أجمعت الرد على هذه الدعوى في سورة يونس واكتفيت بالقول بأن كل آية زعموا انها منسوخة بآية السيف فهي مخصصة بها والزاعم خلط بين النسخ والتخصيص.



## النسخ المزعوم في

## سُورَةُ يُوسُفَ

هذه السورة من سور القرآن الكريم اول سورة تحد الان نجت من  
لسان دعاة النسخ فقالوا لا ناسخ ولا منسوخ فيها.

## النسخ المزعوم في سُورَةِ الرَّعْدِ

- (٦) ﴿وَإِنْ رَبُّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾  
(٤٠) ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾

الآية (٦) ﴿وَإِنْ رَبُّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>  
زعم البعض<sup>(٢)</sup> ان هذا الجزء من الآية نسخ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾<sup>(٣)</sup> وهذا الزعم باطل لانه خلط بين النسخ والتخصيص فلفظ (الناس) على بال الاستفراق يشمل المشرك وغيره فخصص بآية الشرك فاخرج من عموم الظالم الذي يكون ظلمه يتمثل في الشرك ثم ان عدم المغفرة في الآية الثانية خاصة بمن مات مشركاً.

يقول ابن الجوزي<sup>(٤)</sup>: توهم بعض المفسرين ان هذه الآية منسوخة لان المراد بالظلم ههنا الشرك وهذا التوهم فاسد لان الظلم عام وتفسيره بالشرك يحتاج الى دليل ولا دليل.

(١) سورة الرعد/٦.

(٢) كابن حزم الاندلسي: ص ٤٢، وابن سلامة: ص ١٣٥.

(٣) سورة النساء/٤٨.

(٤) نواسخ القرآن: ص ١٨٣.

الآية (٤٠) ﴿فَالْمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَهَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾<sup>(١)</sup>

قال ابن حزم الاندلسي<sup>(٢)</sup>: منسوخة بآية السيف وكرر نفس العبارة ابن سلامة<sup>(٣)</sup> دون بيان وجه النسخ. وقال به قتادة ايضا<sup>(٤)</sup> والبارزي<sup>(٥)</sup>.

وزعم النسخ باطل " بحيث لا يحتاج الى دليل فكل انسان له ادنى فهم بالشرعية الاسلامية وبالشرائع الالهية السابقة يعلم ان وظيفة الانبياء والرسل هو التبليغ واما الحساب فهو على الله فليس لهم سلطة الايصال الى الهدف ولا سلطة المحاسبة.

واما آية السيف فهي خاصة بحالة الدفاع الشرعي لا تتعارض مع وظيفة الانبياء في التبليغ ومحاسبة الله لعباده في الدنيا اوفي الآخرة فاين التعارض والتنافي بين الآيتين؟

(١) سورة الرعد / ٤٠.

(٢) الناسخ والمنسوخ في القرآن: ص ٤٢.

(٣) الناسخ والمنسوخ

(٤) ابن الجوزي نواسخ القرآن: ص ١٨٣.

(٥) ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه لابن البارزي (عبد الله بن عبد الرحيم) المتوفى ٧٣٨ هـ: ص ١٩٢.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ الْحَجِّجِ

زعموا<sup>(١)</sup> ان الآيات الخمس<sup>(٢)</sup> (٢، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٤) منسوخة  
بآية السيف. والزعم باطل لعدم وجود التعارض وإذا سلمنا جدلا  
وجود التعارض فإنه يرفع بتخصيص آية السيف لعموم تلك الآيات.

<sup>(١)</sup> من أنصار هذا الزعم ابن حزم: ص ٤٢، وابن سلامة: ص ١٣٧، ابن الجوزي: ص ١٨٤-١٨٥، وابن  
الباري: ص ١٩٣.

<sup>(٢)</sup> من أنصار عدم النسخ الرازي: ٢٠٦/١٩، الألويسي: ٧٧/١٤.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ النَّحْلِ

الآية (٦٧):

﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَنْهَابِ تُخَلِّجُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾<sup>(١)</sup>  
 زعموا<sup>(٢)</sup> انها منسوخة بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْغَنَاءُ وَالْمَيْسَرُ  
 وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ وَجَسٌّ مِنْ حَمْلِ الشَّيْطَانِ﴾<sup>(٣)</sup>

وقد سبق رد هذا الزعم وبيان انه خلط بين النسخ والتدرج<sup>(٤)</sup> وجدير  
 بالذكر انه من باب الطباق في علم البلاغة حيث جمع بين الرزق  
 الحسن والرزق القبيح<sup>(٥)</sup>.

وزعموا<sup>(٦)</sup> ايضا ان الآيات (٨٢ و ١٠٦ و ١٢٥ و ١٢٨) من هذه  
 السورة منسوخة بآية السيف.

والزعم باطل لعدم التعارض واذا سلمنا جدلا وجوده فانه يرفع  
 بالتخصيص فالقول بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص.

(١) سورة النحل/٦٧.

(٢) ومن أنصار هذا الزعم ابن حزم: ٤٣، ابن سلامة: ١٣٨، وقال النحاس: ص ١٨٠، والقول في انها  
 منسوخة يروى عن سعيد بن جبير ومجاهد والشمسي وإبراهيم ويرد هذا بانهم أرادوا بالنسخ معناه العام  
 الشامل للتدرج وغيره.

(٣) سورة المائدة/٩٠.

(٤) أنصار عدم النسخ: الرازي: ٦٨/٢٠، والآلوسي: ١٤/١٨٠.

(٥) أنصار عدم النسخ: الرازي: ١٤١/٢٠، والآلوسي: ١٤/٢٥٦.

(٦) المراجع السابقة.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ الْإِسْرَاءِ

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِنَّمَا يُبَلِّغُنَّ عَنْكَ  
الْكِبَرَ ۚ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَكُلْ لَّهُمَا أَلًا وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا  
كَرِيمًا ۚ وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَّانِي  
صَغِيرًا﴾

(٢٤-٢٣)

﴿رَبُّكُمْ أَهْلُمْ بِمَا فِي نَفْسِكُمْ إِن تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِينَ  
غَفُورًا﴾

(٢٥)

﴿رَبُّكُمْ أَهْلُمْ بِكُمْ إِن يَشَأْ يُرْسِلْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ  
وَكِيلًا﴾

(٥٤)

﴿قُلْ أَذْهَبَا اللَّهُ أَوْ أَذْهَبَا الرُّخَمَانُ أَيُّمَا مَا فَتَنُوهَا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ  
وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَالِفْتِ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾

(١١٠)

الآيتان (٢٣-٢٤) <sup>(١)</sup> ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ<sup>(٢)</sup> وَيَالِ الْوَالِدِينَ إِحْسَانًا<sup>(٣)</sup>﴾ إِنَّمَا يَبْتَلِيكَ فِي ذَلِكَ الْكِبَرِ<sup>(٤)</sup> أَحَدَهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آلِفًا<sup>(٥)</sup> وَلَا تَنْهَرَهُمَا<sup>(٦)</sup> وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا<sup>(٧)</sup> وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ<sup>(٨)</sup> مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبُّ أَرْحَمُهُمَا<sup>(٩)</sup> كَمَا رِئَاسِي صَغِيرًا<sup>(١٠)</sup>

يقول ابن حزم الاندلسي نسخ بعض حكم الآيتين وبقي البعض على ظاهره فالحكم في حكم اهل التوحيد حكم وفي اهل الشرك منسوخ بآية ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾.

وقال النحاس <sup>(١١)</sup> في هذه الآية ثلاثة اقوال: منهم من قال ﴿وَقُلْ رَبُّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رِئَاسِي صَغِيرًا﴾ هو منسوخ لان هذا مجمل ولا يجوز لمن كان ابواه مشركين ان يترحم عليهما. ومنهم من قال يجوز هذا اذا كانا حيين فاما اذا ماتا فلا يجوز. ومنهم من قال لا يجوز ان يترحم على كل كافر ولا يستغفر له حيا كان أو ميتا والآية محكمة مستثنى منها الكفار. وقال بالنسخ قتادة <sup>(١٢)</sup>.

وردد ابن سلامة <sup>(١٣)</sup> ما قاله ابن حزم الاندلسي.

(١) من أنصار عدم النسخ: الرازي: ١٨٤/٢٠، والآلوسي: ٥٣/١٥.

(٢) أي امر ربك أمراً باتاً ملزماً بحيث يشاب فاضل المأمور به ويعاقب تاركه.

(٣) أي تعبدوه ولا تعبدوا غيره.

(٤) أي وقضى بالوالدين إحساناً أو أوصى بالوالدين إحساناً والمعنى واحد.

(٥) أي ان عاشا عندك أيها الابن وإيتها البنت حتى يكبرا أو عاش أحدهما حتى يكبر ويلغا في السن.

(٦) مبلغاً أصبحا كالطفل المحتاج الى من يعينه في كل شيء..

(٧) وهو ادنى العقوق فالمراد لا تؤذيهما بقليل ولا كثير وكلمة (أف) تدل على الضجر.

(٨) أي لا تزجرهما بأغلال وصياح.

(٩) أي خاطبهما بقول لطف حسن جميل بعيد عن اللغو الفليط.

(١٠) أي بالغ في التواضع والتخضوع لهما قولاً وفعلًا بركاً بهما وشفقة عليهما والمراد بالذل اللين والتواضع دون الهوان من خفض الطائر جناحه اذا ضم فرخه اليه فكانه قال سبحانه ضم ابويك الى نفسك كما كانا يفعلان ذلك بك وانت صغير.

(١١) أي ادع لهما بالمغفرة والرحمة في حياتهما وبعد مماتهما جزاء لتربيتهما ينظر الطبرسي: ٤٠٩/٦.

(١٢) سورة الاسراء: ٢٣، ٢٤.

(١٣) الناسخ والمنسوخ: ص ١٨٠.

(١٤) الناسخ والمنسوخ المورد: ٤٩٦.

(١٥) ص ١٤٠.

وقال ابن الجوزي<sup>(١)</sup> انه من باب التخصيص دون النسخ.

وقال بالنسخ ابن البارزي<sup>(٢)</sup>.

والقول بالنسخ خطأ اذا لم يقصد به معناه العام لادلة كثيرة منها:

١. عدم وجود التعارض بين الناسخ والمنسوخ كما يدل على ذلك نهاية الآية الناسخة (١١٣) من سورة التوبة اذ يقول سبحانه (ما كان للنبي والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم).
٢. ومن الواضح انه لا يمكن ان يتبين للانسان ان فلانا من الناس من اصحاب الجحيم الا بعد موته على الشرك والضلال فالنهي عن الاستغفار ليس مطلقا وانما هو مقيد بالقيد الوارد في نهاية الآية فلا تعارض بينهما وبين ما زعموا انه منسوخ بها.
٣. الاوامر الواردة في الآيتين (٢٣، ٢٤) بصدد تعامل الاولاد مع والديهم كلها خاصة بحال الحياة فالدعاء لهما في حياتهما بالهداية واجب لا على الاولاد فحسب بل على كل انسان ان يدعو بالقول والفعل والاستغفار لهداية من يراه على الضلال في حياته.
٤. ولو سلمنا جدلا وجود التعارض فانه يرفع بتخصيص العام لان الآية الناسخة خاصة بحال اليأس من فائدة الدعاء كالدعاء لمن مات على ضلال وعامة للوالدين وغيرهما والاية «وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْنَاهُمَا كَمَا رَحِمْتَائِي صَفِيًّا» عام يشمل ما قبل الموت وما بعده وما قبل اليأس وما بعده فخصص بالآية (١١٣).

قال ابن حزم الاندلسي<sup>(٣)</sup>: الآية الثانية من الآيات المنسوخة في سورة الاسراء قوله تعالى: «وَكَيْفَ أَهْلُكُمْ بِكُمُ» الى قوله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا» الآيتان (٢٥، ٥٤) نسختا بآية السيف<sup>(٤)</sup>.

(١) نواسخ القرآن: ص ١٩١ وفيه (قلت وهذا ليس بنسخ عند الفقهاء انما هو عام دخله التخصيص والى نحو ما قلته ذهب ابن جرير الطبري).

(٢) ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن: ص ١٩٥.

(٣) ص ٤٤.

(٤) وفي طبعة دار الكتب بيروت (من ٢٥ حتى ٥٤/الاسراء/ ١٧) نسختا بآية السيف وهذا الخطأ الفاحش خطأ من الطبع أو من الناقل فالصواب الآية (٢٥، ٥٤) نسختا بآية السيف.



الآية (٢٥):

﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنَّ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُورًا﴾<sup>(١)</sup>

والآية (٥٤):

﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنَّ يَشَأْ يَرْحَمَكُم أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾<sup>(٢)</sup>

ويتفق معه ابن سلامة<sup>(٣)</sup> وابن البارزي<sup>(٤)</sup> في الآية الثانية.

وقال ابن الجوزي<sup>(٥)</sup>: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ للمفسرين في معنى

الوكيل ثلاثة اقوال<sup>(٦)</sup>:

الاول: كفيلا تؤخذ بهم قاله ابن عباس (رض).

الثاني: حافظا ورقيا قاله الفراء.

والثالث: كفيلا بهدايتهم وقادرا على اصلاح قلوبهم ذكره ابن الانباري.

وعلى هذا الآية محكمة وقد زعم بعضهم انها منسوخة بآية السيف وليس بصحيح وقد

تكلمنا على نظائرها فيما سبق<sup>(٧)</sup> ولم يتطرق لنسخ هذه الآية ابو جعفر النحاس<sup>(٨)</sup>.

والصواب عدم وجود النسخ لعدم وجود التعارض واذا سلمنا جدلا وجود التعارض فأية

السيف مخصصة وليست ناسخة كما سبق مرارا في الآيات التي زعموا انها منسوخة بآية

السيف.

(١) سورة الاسراء / ٢٥.

(٢) سورة الاسراء / ٥٤.

(٣) ص ١٤١.

(٤) ص ١٩٥.

(٥) ص ١٩١.

(٦) انصار عدم النسخ: الرازي: ١٨٦/٢٠، الألوسي: ٥٦/١٥.

(٧) نواسخ القرآن: ص ١٩١.

(٨) ص ١٨١.

الآية (١١٠) ﴿قُلْ اذْهَبُوا إِلَى اللَّهِ اَوْ اذْهَبُوا إِلَى الرَّحْمٰنِ اَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْاَسْمَاءُ الْحُسْنٰى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup>

قال ابن حزم الاندلسي<sup>(٢)</sup>: نسخت بالآية التي في سورة الاعراف ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ﴾<sup>(٤)</sup> تَضَرُّعًا<sup>(٥)</sup> وَخِيفَةً<sup>(٦)</sup> وَدُونَ الْجَهْرِ<sup>(٧)</sup> مِنَ الْقَوْلِ بِالْفُؤَادِ وَالْأَصَالِ<sup>(٨)</sup> وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ<sup>(٩)</sup>.  
وتبع الاندلسي الآخرون من دعاة النسخ<sup>(١٠)</sup>.

والصواب عدم النسخ لعدم التعارض سواء اريد بالصلاة معناها الشرعي أو معناها اللغوي (الدعاء).

فكلتا الآيتين (الناسخة والمنسوخة) تامران بالتوسط في رفع الصوت فلا تعارض حتى يرفع بالنسخ فكل واحدة منهما تفسر ما هو المقصود من الأخرى.

(١) سورة الاسراء / ١١٠، والنسخ المزعوم وارد على قوله {وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا} وفي تفسيره اقوال اربعة كما نقلها الطبري: ٤٤٦/٩ اقر بها واقرا قراءة وسطا لا تهرجها يشغل به من يصلي بقرئك ولا تخافت بها بحيث لا تسمع نفسك وابتغ بين الجهر والخافتة.  
(٢) انصار عدم النسخ: الرازي: ٧١/٢١، الألوسي: ١٥/١٩٥.

(٣) النسخ والمنسوخ.

(٤) أي سرا.

(٥) أي تذللًا.

(٦) أي خوفًا منه.

(٧) أي فوق السر ودون الجهر من القول قصدًا بهما.

(٨) أي أوائل النهار وأخره.

(٩) سورة الاعراف / ٢٠٥.

(١٠) ابن سلامة: ١٤١، ابن البارزي: ١٩٥، والضحاك ينظر ابن الجوزي: ص ١٩٢.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ الْكَهْفِ

الآية (٢٩) «وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا»<sup>(١)</sup>  
 زعم دعاة النسخ<sup>(٢)</sup> أن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: «وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ»<sup>(٣)</sup>.

وزعم النسخ ساقط لأدلة منها :

١. عدم التعارض بين الآيتين لأن الأولى تدل على أن للإنسان الاختيار في مباشرة أسباب الضلال وأسباب الهداية وخلق النتيجة من الله كما هو مذهب الأشاعرة والآية الثانية تدل على أن مشيئة الإنسان إذا تعارضت مع مشيئة الله والثانية تلغى ضد تحقق النتيجة لأن قدرة الله فوق قدرة العباد في كل شيء. ولأن النتيجة للأسباب من خلق الله والأسباب من العبد ومباشرة السبب لا تستلزم تحقق المسبب إذا لم يرد الله ذلك وهذا ما لا ينكره من له أدنى المستوى العلمي بالأمور الدينية.
٢. الآية الأولى تهديد ووعيد ومن شروط النسخ قابلية الحكم للإلغاء والوعيد لا يقبل ذلك والا للزم تخلف وعيده سبحانه وتعالى واللازم باطل فذلك الملتزم<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة الكهف/٢٩، سرادقها أي ما أحاط بها والسرادق حائط من النار يحيط بهم والمراد من الآية أنه ظهرت الحجة ووضح الحق من ربكم وزالت الشبهة {فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر} هذا وعيد من الله وإنذار ولذلك عقبه بقوله {إنا اعتدنا للظالمين نارا}.

(٢) ابن حزم الأندلسي: ٤٤، ابن سلامة: ١٤١، ابن الجوزي: ١٩٥.

(٣) سورة التكوين/٢٩.

(٤) من انصار عدم النسخ: الكيا الهراسي: ٢٧٠/٢.

## النسخ المزعوم في سورة مريم

زعم عشاق النسخ<sup>(١)</sup> نسخ الآيات الآتية في سورة مريم:

- (٣٩) ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾  
﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ  
(٥٩) يَلْقَوْنَ غِيًّا﴾  
(٧١) ﴿وَأَن مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾  
﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَىٰ  
مَأْيُوعُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا  
(٧٥) وَأَضْعَفُ جُندًا﴾  
(٨٤) ﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَذَابًا﴾

(١) ابن حزم: ٤٥، ابن سلامة: ١٤٢، ابن البارزي: ١٩٥-١٩٦.

الآية (٣٩): «وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ»<sup>(١)</sup> واكتفي بما قاله ابن الجوزي<sup>(٢)</sup> في الرد على هذا الزعم الباطل حيث يقول: (زعم بعض المغفلين من ناقلي التفسير ان الانذار منسوخ بآية السيف وان هذا تلاعب من هؤلاء بالقرآن ومن اين يقع التنافي بين انذارهم القيامة وبين قتلهم في الدنيا) اي اذا اقتضى الامر قتلهم.

الآية (٥٩):

«فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشُّهُورَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ فِيهَا»<sup>(٣)</sup> زعموا<sup>(٤)</sup> ان هذه الآية منسوخة بالاستثناء الوارد في الآية (٦٠) بعدها وهي قوله تعالى: «إِلَّا مَنْ قَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَوْ كُنْكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يَهْلُمُونَ فِيهَا»<sup>(٥)</sup> وزعم النسخ باطل لما ذكرنا مرارا ان الاستثناء تخصيص وليس بنسخ. يقول ابن الجوزي<sup>(٦)</sup>: (زعم بعض الجهلة انه منسوخ بالاستثناء بعده وقد بينا ان الاستثناء ليس بنسخ).

الآية (٧١): «وَكُنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا»<sup>(٧)</sup>

اي داخل جهنم، وزعم دعاة النسخ<sup>(٨)</sup> انها منسوخة بالآية التي تليها مباشرة وهي قوله تعالى: «ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَكَثُرَ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثًّا»<sup>(٩)</sup>. واكتفي بنقل رد ابن الجوزي على هذا الزعم الباطل حيث يقول: (زعم ذلك الجاهل انها نسخت بقوله «ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا» وهذا من افحش الاقدام على الكلام في كتاب الله سبحانه بالجهل).

(١) سورة مريم: ٣٩.

(٢) نواسخ القرآن: ص ١٩٣.

(٣) سورة مريم/ ٥٩.

(٤) المراجع السابقة.

(٥) سورة مريم/ ٦٠.

(٦) نواسخ القرآن: ص ١٩٣.

(٧) سورة مريم/ ٧١.

(٨) المراجع السابقة.

(٩) سورة مريم/ ٧٢.

وهل بين الآيتين تناف فان الاولى تثبت ان الكل يردونها والثانية تثبت انه ينجو منهم من اتقى ثم هما خبران والاخبار لا تنسخ<sup>(١)</sup>.

الآية (٧٥):

﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ<sup>(٢)</sup> لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ<sup>(٣)</sup> وَإِمَّا السَّاعَةَ<sup>(٤)</sup> فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ هَرٌّ مَكَالًا وَأَضَعٌ<sup>(٥)</sup> جُنْدًا﴾<sup>(٦)</sup>  
زعموا<sup>(٧)</sup> انها منسوخة بآية السيف.

يقول ابن الجوزي: (وزعم ذلك<sup>(٧)</sup> الجاهل انها منسوخة بآية السيف وهذا باطل قال الزجاج هذه الآية لفظها امر ومعناها الخبر والمعنى ان الله جعل جزاء ضلالتهم ان يتركه فيها وعلى هذا لا وجه للنسخ<sup>(٨)</sup>).

واضيف الى ذلك ان التعارض اذا فرض فانما يرفع بالتخصيص ولا داعي الى زعم النسخ.

الآية (٨٤) ﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ<sup>(٩)</sup> إِنَّمَا كُنْ هُمْ<sup>(١٠)</sup> عَذَابَ<sup>(١١)</sup>﴾  
قال دعاء<sup>(١٢)</sup> النسخ نسخ اول هذه الآية بآية السيف.  
وزعم النسخ باطل لعدم وجود التعارض الموجب للنسخ.

(١) نواسخ القرآن لابن الجوزي: ص ١٩٣.

(٢) الامر بمعنى الخبر اي يمدد له الرحمن مدا في الدنيا.

(٣) العذاب الدنيوي.

(٤) العذاب الاخروي.

(٥) سورة مريم / ٧٥.

(٦) المراجع السابقة.

(٧) الاشارة الى من قال بنسخ الآيات السابقة من هذه السورة.

(٨) فواتح القرآن لابن الجوزي: ص ١٩٤.

(٩) يطلب العذاب.

(١٠) الايام والليالي الى وقت عذابهم.

(١١) سورة مريم / ٨٤.

(١٢) المراجع السابقة.

يقول ابن الجوزي في رد هذا الزعم: (زعم بعض المفسرين انها منسوخة بآية السيف وهذا ليس بصحيح لانه ان كان المعنى لا تعجل بطلب عذابهم الذي يكون في الاخرة فان المعنى ان اعمارهم سريعة الفناء فلا وجه للنسخ وان كان المعنى لا تعجل بطلب قتالهم فان هذه السورة نزلت بمكة ولم يؤمر حينئذ بالقتال فنهيه عن الاستعجال بطلب القتال واقع في موضعه ثم امره بقتالهم بعد الهجرة لا يتنافى النهي عن طلب القتال بمكة فكيف يتوجه النسخ فسبحان من قدر وجود أناس يذهبون الى التأويلات البعيدة في القرآن يدعون نسخ ما ليس بمنسوخ وكل ذلك من عدم دقة الفهم نعوذ بالله منه)<sup>(١)</sup>.

(١) نواسخ القرآن لابن الجوزي: ص ١٩٤.

## النسخ المزعوم في

### سُورَةُ الْاَنْبِيَاءِ

قال ابن حزم الاندلسي<sup>(١)</sup>: نسخ منها آيتان (٩٨، ٩٩) بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَّكْتَ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى﴾<sup>(٢)</sup> الآية.  
وقال ابن سلامة<sup>(٣)</sup>: تقتوي من المنسوخ على ثلاث آيات متصلات نسخهن ثلاث آيات متصلات ايضا فالمنسوخات (٩٨، ٩٩، ١٠٠) والناسخات (١٠١، ١٠٢، ١٠٣).  
ويتفق ابن البارزي<sup>(٤)</sup> مع ابن سلامة فيما ذهب اليه<sup>(٥)</sup> من زعم نسخ ثلاث آيات متواليات بثلاث آيات متواليات ايضا.

- (٩٨) ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾  
(٩٩) ﴿لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ آلَهِ مَا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ﴾  
(١٠٠) ﴿لَهُمْ فِيهَا زُرِّيَّةٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ﴾

(١) النسخ والمنسوخ: ص ٤٥.

(٢) سورة الانبياء: ١٠١.

(٣) النسخ والمنسوخ: ص ١٤٥.

(٤) المرجع السابق: ص ١٩٧ ولم يرد بحث النسخ في سورة الانبياء في نواسخ القرآن لابن الجوزي: ص ١٩٥-

١٩٦. وذكر النحاس آية اخرى غير هذه الآيات كما ياتي بيان ذلك قريبا.

(٥) من انصار عدم النسخ: الرازي: ٢/ ما بعد ص ٢٢٠ والآلوسي: ١٧/ ما بعد ص ٩٠.



الآية (٩٨) ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ<sup>(١)</sup> مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبٌ<sup>(٢)</sup> جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ<sup>(٣)</sup>﴾

الآية (٩٩) ﴿لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ<sup>(٤)</sup> آلَهِ<sup>(٥)</sup> مَا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ<sup>(٦)</sup> فِيهَا خَالِدُونَ

الآية (١٠٠) ﴿لَهُمْ فِيهَا زَوْجٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْتَمِعُونَ

هذه هي الآيات المنسوخات على حد زعمهم.

وأما الناسخات فالآيات الثلاث الآتية:

الآية (١٠١) ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَّكْتَ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى<sup>(٧)</sup> أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ

الآية (١٠٢) ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَمِيسَهَا<sup>(٨)</sup> وَهُمْ فِي مَا اشْتَكَتْ أَنْفُسُهُمْ<sup>(٩)</sup> خَالِدُونَ

الآية (١٠٣) ﴿لَا يَخْزِيهِمُ النَّارُ الْكُبْرُ وَتَشْتَقَاهُمْ<sup>(١٠)</sup> الْمَلَائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ

تُوعَدُونَ<sup>(١١)</sup>﴾.

وزعم النسخ في الآيات المذكورة باطل لأسباب كثيرة منها :

١. نسخ ثلاث آيات متواليات متصلات بثلاث آيات متصلات متواليات لا وجود له

الا في قاموس أنصار النسخ واهل الغفلة بالقرآن ومكانته ومصدره.

٢. ان مثل هذا الصنيع يرفضه العقل السليم للمشرع الوضعي فكيف ينسب الى الله

ما هو نقص بالنسبة الى العبد؟

٣. عدم وجود اي تعارض وتناقض بين الناسخات والمنسوخات لاختلاف الموضوع

والمحمول في المجموعتين ففي المنسوخات الموضوع اهل الشرك والعابدون للاصنام

والمحمول هو العقاب وفي مجموعة الناسخات الموضوع المؤمنون المتقون العابدون لله

والمحمول هو الثواب.

٤. كل آية من المنسوخات خبر ووعيد وهما لا يخضعان للنسخ.

(١) من الاصنام.

(٢) وقود جهنم.

(٣) داخلون في جهنم.

(٤) الاوثان.

(٥) كما زعموا.

(٦) من العابد والمعبود.

(٧) منزلة.

(٨) صوت النار وجهنم.

(٩) من النعم.

(١٠) تستقبلهم الملائكة.

(١١) في الدنيا.

\* وقال ابو جعفر النحاس<sup>(١)</sup> وهو من دعاة النسخ والمبالغين فيه: حدثنا يموت باسناده عن ابن عباس ان سورة الكهف ومريم وطه والانبياء عليهم السلام نزلت بمكة ثم لم يجد فيهن مما يدخل في هذا الكتاب<sup>(٢)</sup> الا موضعاً واحداً قال الله (ﷻ): ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي الْعَرْشِ إِذْ نَفَسَتْ﴾<sup>(٣)</sup> فِيهِ هُنَّ الْقَوْمُ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ، فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ<sup>(٤)</sup>.

جماعة من الكوفيين يذهبون الى ان هذا الحكم منسوخ فان البهائم اذا افسدت زرعاً في ليل أو نهار لا يلزم صاحبها شيء. وزعموا انه منسوخ بقول الرسول (ﷺ) العجماء جبار (أو العجماء جرحها جبار)<sup>(٥)</sup>.

وحكم داود هو انه قضى بالغنم لصاحب الكرم لان ثمنها قريب منه وحكم سليمان هو انه قضى بان تدفع الغنم الى صاحب الحراث فيصيب من البانها واصوافها واولادها، ويدفع الكرم الى صاحب الغنم يقوم به حتى يرجع الى حاله فاذا رجع الى حاله سلم الكرم الى صاحبه والغنم الى صاحبيها.

ودهوى النسخ باطله لاسباب منها:

١. ان هاتين الآيتين لا تدخلان في باب نسخ القرآن بالقرآن فالحكم كان في شريعة سابقة واذا قلنا انه اصبح جزءاً من شريعتنا فاقره القرآن فانه لا ينسخ بمحدث الاحاد.
٢. الآيتان من الاخبار والاخبار لا تقض للنسخ.
٣. لعل النسخ حصل بين حكم سليمان وحكم داود على اساس ان ما نزل على سليمان نسخ ما نزل على داود عند من يرى ان الانبياء لا يحكمون بالاجتهاد<sup>(٦)</sup>.
٤. ومن وجهة نظري ان النحاس قد اخطأ في ادخال هاتين الآيتين في كتابه الناسخ والمنسوخ كما هو واضح لان عنوان كتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم.

(١) الناسخ والمنسوخ في القرآن: ص ١٨٤.

(٢) أي كتاب الناسخ والمنسوخ.

(٣) انفس بفتح الفاء وسكونها ان تنتشر الابل والغنم بالليل فترعى بلا راع.

(٤) سورة الانبياء/ ٧٨، ٧٩.

(٥) رواه أحمد في مسنده: ٣١٩/٢، وسنن الترمذي: ٣/٦٦١ المقرر في الشريعة الاسلامية انه لا ضرر ولا ضرار وفي الفقه الاسلامي صاحب الحيوان ضامن لكل ما يتلفه حيوانه اذا قصر في ضبطه اما اذا بذل العناية في منعه من إلحاق الضرر بالغنم ورغم ذلك احدث الضرر فلا يضمن.

(٦) ينظر تفسير هذا الموضوع التفسير الكبير للرازي: ٢١/١٩٥-١٩٩، وجمع البيان للطبرسي: ٧/٧٥.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ الْحَجِّ

قال ابن حزم الاندلسي<sup>(١)</sup>: وهي من اعاجيب القرآن لان فيها مكيًا ومدنيًا وفيها حضريًا وسفريًا وفيها حربيًا وفيها سلميًا وفيها ليليا وفيها نهاريا فاما المكي فمن راس الثلاثين آية الى اخرها واما المدني منها فمن راس خمس عشرة الى راس الثلاثين واما الليلي منها فمن اولها الى راس خمس آيات واما النهاري منها فمن راس الخمس الى راس اثنى عشرة واما الحضري فالى راس العشرين ونسب الى المدينة لقربه منها وفيها ناسخ ومنسوخ فمن ذلك المنسوخ آيتان (٥٢، ٥٦).

وكرر ابن سلامة<sup>(٢)</sup> نفس الكلام المذكور لابن حزم ونقله منه حرفيا بل سرقه منه دون ان يشير اليه كما دته في جميع ما ذهب اليه لكن قال تحتوي على ثلاث آيات منسوخات وهن الآيتان المذكورتان والاية (٦٨).

وقال ابن البارزي<sup>(٣)</sup>: المنسوخات اربع وهي (٣٠، ٤٩، ٦٨، ٧٨).

وقال النحاس<sup>(٤)</sup>: المنسوخات (٢٨، ٣٩، ٥١، ٧٨).

وقال ابن الجوزي<sup>(٥)</sup>: فيها آيتان منسوختان (٦٨، ٧٨).

(١) الناسخ والمنسوخ: ص ٤٦.

(٢) الناسخ والمنسوخ: ص ١٤٧.

(٣) ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه: ص ١٩٧.

(٤) الناسخ والمنسوخ: ص ١٨٦ وما بعدها.

(٥) نواسخ القرآن: ص ١٩٦.

- (٢٨) ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَوَّلِيَّهَا﴾
- (٣٠) ﴿وَاللَّهُ وَمَنْ يُعْظِمُ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَأَحْلَيْتَ لَكُمْ الْأَنْعَامَ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾
- (٤٩) ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾
- (٥٢) ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكُمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾
- (٥٦) ﴿الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي حَبَاتٍ النَّعِيمِ﴾
- (٦٨) ﴿وَإِنْ جَادَلُوا فَقُلْ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾
- (٧٨) ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾

الآية (٢٨) ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ<sup>(١)</sup> لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ<sup>(٢)</sup> عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةٍ<sup>(٣)</sup> الْأَنْعَامِ<sup>(٤)</sup> فَكُلُوا مِنْهَا<sup>(٥)</sup> وَأَطِيعُوا أَوَّلَ الْبَائِسِ الْفَقِيرِ<sup>(٦)</sup>﴾  
انفرد ابو جعفر النحاس بالقول بنسخ هذه الآية دون ان يذكر الآية الناسخة لها<sup>(٧)</sup> وهذا من اخطائه في القول بنسخ بعض الآيات فالآية محكمة ما دامت السماوات والارض كما يقضي بذلك العقل السليم بداهة<sup>(٨)</sup>.

الآية (٣٠) ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَأَحَلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامَ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾

يعني في سورة المائدة من الميتة والمنخنقة والموقودة ونحوها.  
وهذا خطأ واضح لان الاستثناء تخصيص وليس بنسخ.

الآية (٤٩) ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا آتَاكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾  
زعموا انها منسوخة بآية السيف

وهذا الزعم باطل لعدم وجود التعارض بين كون الرسول نذيرا وبشيرا وبين استخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي فلو سلمنا جدلا وجود التعارض فانه يرفع بتخصيص عموم الاولى بآية السيف.

(١) وهي التجارة في الدنيا والاجر في الآخرة.

(٢) الايام العشر.

(٣) من الابهام لانها لا تنطق كما ينطق الانسان.

(٤) والانعام الابل والبقر والغنم والمعز.

(٥) الامر للندب والاباحة دون الوجوب.

(٦) الامر للوجوب والبائس الذي ظهر عليه اثر البؤس من الجوع والعري أو الذي يتكفف الناس.

(٧) ينظر الناسخ والمنسوخ: ص ١٨٦ وما بعد.

(٨) انصار عدم النسخ: الرازي: ٢٣/٢٩، الألويسي: ١٧/١٤٥.

الآية (٥٢) ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فَيَتَّبِعُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُخَكِّمُ اللَّهُ آيَاتِهِ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾

قال ابن حزم الاندلسي<sup>(١)</sup>: الآية (٥٢) نسخت بالآية (٦) من سورة الاعلى ﴿سَنُقَرِّكَ فَلَا تَمْسَى﴾.

وقال ابن سلامة<sup>(٢)</sup>: (تحتوي سورة الحج على ثلاث آيات منسوخات الآية الاولى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ الآية، وذلك ان النبي ﷺ صلى باصحابه بمكة وقرا بهم سورة النجم حتى انتهت قراءته الى قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ، وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ، أَلَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ﴾<sup>(٣)</sup> فاراد ان يقول ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾<sup>(٤)</sup> فقال ﷺ: (تلك الفرائق العلى وشفاعتهم ترقى) فجاء جبريل ﷺ وقال: ما هكذا انزلت عليك فنسخها الله بقوله ﴿سَنُقَرِّكَ فَلَا تَمْسَى﴾.

دهوى النسخ باطله والحدیث المذكور متعلق لا صحة له اما بطلان دعوى النسخ فلعدم وجود التعارض بين الآيتين لاسباب كثيرة منها:

١. موضوع الآيتين يختلف كما هو واضح لكل ذي عقل سليم.
٢. ان الله لم يامر بالنسيان حتى ينسخ رفعه بعدم النسيان.
٣. النسيان وعدمه من الفرائز البشرية وليس من الاحكام الشرعية حتى ينسخ احدهما الاخر.
٤. هذا خلط بين الآية (١١٤) من سورة طه ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي حِلْمًا﴾ فزعم نسخ هذه الآية ايضا بقوله تعالى: ﴿سَنُقَرِّكَ فَلَا تَمْسَى﴾ ايضا باطل لان الله لم يامره اولا بالعجل والنسيان حتى ينسخه بعدم النسيان لان كل من الناسخ والمنسوخ من الفرائز البشرية وليس من الاحكام كما ذكرنا.

(١) من انصار عدم النسخ: الألويسي: ١٧/١٧١، والرازي: ٤٧/٢٣.

(٢) ص ٤٦.

(٣) ص ١٤٧.

(٤) الايات (١٩ و ٢٠ و ٢١).

(٥) سورة النجم/٢٢.

أما ما نقله ابن سلامة من أن الرسول قال (تلك الغرائق العلى وشفاعتهم ترقبى) فهو كلام مختلق ومدسوس رغم أن بعض المفسرين ردوده على سبيل النقل دون السند منهم الطبري<sup>(١)</sup> وغيرهم لكنهم لم يردوا بشدة على هذا الكلام المختلق وإنما ذهبوا إلى تأويلات بعيدة لرواية مدسوسة مختلقة فاعطوا بذلك الضوء الأخضر لاعداء الاسلام منهم سلمان رشدي حيث استدل بهذا الكلام المدسوس المختلق في كتابه (آيات شيطانية) فكشّر من المفسرين ينقلون كل ما قيل من الصحيح والباطل ومن اللامعقول والخرافات ومن الحقائق مع الأمور المختلفة دون تعليق عليها ولكن تنبه بعض المفسرين إلى خطورة هذه الرواية فردوا عليها بادلة علمية ومنهم: الكياالهراسي<sup>(٢)</sup> حيث قال: (ذكروا أن رسول الله سبق لفظه (إن تلك الغرائق العلى) وبيننا فساد ذلك وبيننا وجه الرواية الصحيحة في الأصول) ولكن لم أطلع على هذا الكتاب لأنقل للقارئ الكريم تفاصيل رده.

وقال القرطبي<sup>(٣)</sup>: الأحاديث المروية في النزول ليس منها شيء صحيح وقال حدثني أبي لقي بالمشرق من شيوخ العلماء والتكلمين من قال هذا لا يجوز على النبي وهو معصوم في التبليغ، وقاله القاضي عياض في كتاب الشفا<sup>(٤)</sup> بعد أن ذكر الدليل على صدق النبي (ﷺ) أن الأمة اجمعت في طريقة البلاغ أنه معصوم فيه من الأخبار عن شيء بخلاف ما هو عليه لا قصداً ولا عمداً ولا سهواً أو غلطاً (خطأ).

ثم يقول القرطبي: لنا في الكلام على مشكل هذا الحديث مأخذان:

أحدهما: توهم أصله فيكفيك أن هذا حديث لم يخرج أحد من أهل الصحة ولا رواه بسند صحيح سليم متصل ثقة وإنما أولع به ويمثله المفسرون والمؤرخون المولعون بكل غريب.

وقال أبو بكر الرازي<sup>(٥)</sup>: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي (ﷺ) بإسناد متصل يجوز ذكره.

ومن كتب في النسخ والمنسوخ في القرن الثالث الهجري أبو جعفر النحاس وهو رغم كونه من المبالغين في النسخ فإنه رد على الحديث المزعوم المذكور بقوة وشدة فقال<sup>(٦)</sup>: روى الزهري

(١) ١٨٦/١٧ الطبري: ٩١/٧، والرازي: ٥٠/٢٣.

(٢) أحكام القرآن: ٢٨٣/٤.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٨١/١٧.

(٤) القرطبي للمرجع السابق.

(٥) للمرجع السابق: ٨١/١٧.

(٦) النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم: ص ١٩٠ وما بعدها.

عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال قرأ رسول الله (ﷺ) والنجم فلما بلغ ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ قال: (وان شفاعتهم لترجى) منها فلقية المشركون فسلموا عليه وفرحوا فأنزل الله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نُبَيِّئُ إِلَّا إِذَا كُنَّا فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ الآية.

وهذا حديث مقطوع<sup>(١)</sup> وفيه هذا الامر العظيم وكذا حديث قتادة وفيه (وانهم لهم الغرائق العلى) ولو صح هذا لكان له تأويل وافطع من هذا ما ذكره الواقدي من كثير بن زيد عن المطلب بن عبدالله قال فسجد المشركون كلهم الا الوليد بن المغيرة فإنه اخذ تراباً من الارض فرفعه الى وجهه ويقال انه ابو اصيحة سعيد العاصي، حتى نزل جبريل فقرأ عليه النبي (ﷺ) هذا فقال له ما جنتك به وأنزل الله ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ كُفْرًا كَثِيرًا قَلِيلًا﴾<sup>(٢)</sup> الآية.

وهذا حديث منكر منقطع ولا سيما وهو من حديث الواقدي والدين والعقل يمنعان من هذا<sup>(٣)</sup>.

الآية (٥٦) ﴿يُخَكِّمُ بَيْنَهُمْ﴾ في قوله تعالى:  
﴿الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ يُخَكِّمُ بَيْنَهُمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا وَصَلُّوا الصَّالِحَاتِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾  
ادعى ابن حزم الاندلسي ومن تبعه<sup>(٤)</sup> نسخها بآية السيف.  
وهذه الدهوى باطلة لما يأتي :

١. لعدم وجود أي تعارض بين الآيتين بداهة.
٢. الآية وعيد والوعيد لا يوضع للنسخ بداهة.
٣. الآية خبر والخبر لا يسري عليه النسخ بداهة.

(١) فطع الامر: اشتدت شناعته وجاوز المقدار في ذلك.

(٢) سورة الإسراء: ٧٤.

(٣) لمزيد من التفصيل راجع الناسخ والمنسوخ لابي جعفر النحاس: ص ١٩٠-١٩١ "ومن انصار عدم

النسخ: الألويسي: ١٧/١٧٣، الرازي: ٢٣/٤٨.

(٤) ص ٤٦.



الآية (٦٨) ﴿وَإِنْ جَادَلُوكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾

قال ابن سلامة<sup>(١)</sup>: نسختها آية السيف.

ويرد هذا الزعم الباطل بما ردينا به زعم نسخ الآية (٥٦).

الآية (٧٨) ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾<sup>(٢)</sup>

قال ابن سلامة<sup>(٣)</sup> وابن البارزي: نسخ هذا الجزء من الآية (٧٨) من سورة الحج بآية

(١٦) من سورة التغابن ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾.

ويرد هذا الزعم باطل بأدلة منها:

١. بما ردينا به على زعم نسخ ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾.

٢. القول بالنسخ خلط بين النسخ والتخصيص أو بينه وبين التقييد فالآية الأولى

عامة خصصت بالثانية وامثالها مثل ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، أو

مطلقة قيدت بهذه الآية.

فكل امر من الله مقيد بكون المأمور به خاضعاً لقدرة المأمور لان من شروط الامر كون

المأمور مكلفاً اي بالغاً عاقلاً عالماً بما يكلف به مختاراً قادراً على القيام بما يكلف به.

قال النحاس: قال الله (ﷻ): ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ من جعلها منسوخة قال هي

مثل قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ فنسخها عنده ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ وهذا لا

نسخ فيه وقد بيناه في سورة آل عمران.

(١) ص ١٤٨.

(٢) انصار عدم النسخ الرازي: ٧٢/٢٣، والالوسي: ٢٠٩/١٧.

(٣) ص ١٤٨.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ

زعم ابن حزم الاندلسي<sup>(١)</sup>: ان فيها آيتين منسوختين بآية السيف وهما (٥٤ و ٩٦).

وكرر نفس الكلام ابن سلامة<sup>(٢)</sup> كعادته دون تعليل وتبعهما ابن البارزي<sup>(٣)</sup> فأعاد ما قالاه دون تعليل أو تعليق.  
ونقل نسخ الآيتين ابن الجوزي<sup>(٤)</sup> مع التعليق وعدم الترجيح في الآية الاولى وترجح عدم النسخ في الآية الثانية.

- (٥٤) ﴿فَلَنَرَهُمْ فِي هَمَزَاتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾  
(٩٦) ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ نَحْنُ أَهْلُمْ بِمَا يَصِفُونَ﴾

(١) ص ٤٦.

(٢) ص ١٤٩.

(٣) ص ١٩٧.

(٤) ص ١٩٧.

ففي الآية (٥٤) ﴿فَلَرَّهَمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾  
 قال: اختلفوا هل هذه الآية منسوخة أولا على قولين:  
 الاول: منسوخة بآية السيف لانها اقتضت ترك الكفار على ما هم عليه.  
 الثاني: ان معناها الوعيد والتهديد فهي محكمة.

وفي الآية (٩٦) ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ الْمِثْلَةَ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾  
 قال ابن الجوزي: للمفسرين في معناها اربعة اقوال:  
 الاول: ادفع اساءة المسيء بالصفح. قاله الحسن.  
 الثاني: ادفع الفحش بالاسلام. قاله عطاء والضحاك.  
 الثالث: ادفع الشرّ بالتوحيد. قاله ابن السائب.  
 الرابع: ادفع المنكر بالموعظة. حكاه الماوردي.

وقد ذكر بعض المفسرين: ان هذه الآية منسوخة. وقال بعض المحققين من العلماء لا حاجة بنا الى القول بالنسخ لان المداراة عمودة ما لم تضرّ بالدين ولم تؤدّ الى ابطال حق واثبات باطل.

والصواب هو عدم النسخ لان مقابلة السيئة بالحسنة من القيم العالية والاخلاق الفاضلة التي امر بها القرآن الكريم في آيات كثيرة قال تعالى: مخاطباً نبيه ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ قالت عائشة (رضي الله عنها) ((كان خلقه القرآن)) ولكن مقابلة الاساءة بالحسنة لها حدود، كما قال ابن الجوزي واحياناً يكون جزاء السيئة سيئة قال تعالى: ﴿فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ والآية المذكورة مخصصة بآية السيف فإذا وصلت الاساءة الى حد الاعتداء على مصلحة من المصالح الضرورية فيجب الدفاع عنها وفق آية السيف.

ولم يذكر النحاس اي نسخ للقرآن في هذه السورة، غير انه تطرق فيها لنسخ السنة الفعلية بالقرآن حيث قال<sup>(١)</sup>: حدثنا يموت باسناده عن ابن عباس قال سورة المؤمنون نزلت بمكة فهي مكية في رواية المعتمر عن خالد عن محمد بن سعيد قال كان النبي (ﷺ) ينظر الى السماء في الصلاة فأنزل الله هذه الآية ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾<sup>(٢)</sup> فجعل رسول الله (ﷺ)

(١) ص ١٩٢.

(٢) سورة المؤمنون/٢.

وجهه حيث يسجد. وفي رواية كان المسلمون يلتفتون في الصلاة فينظرون فأنزل الله تعالى ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ فأقبلوا على صلاتهم ونظروا امامهم وكانوا يستحبون الا يحاوز احدهم بصره موضع سجوده.

ومضي النحاس قائلاً: واكثر العلماء على ان الحشوع في الصلاة ان ينظر الى موضع سجوده ان كان قائماً. ومنهم من قال الا بمكة فإنه يستحب ان ينظر الى البيت.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ النَّازِعَاتِ

زعم ابن حزم<sup>(١)</sup> وابن سلامة<sup>(٢)</sup> ان فيها من المنسوخ سبع آيات واستعرضها ابن الجوزي<sup>(٣)</sup> ورد على زعم النسخ في اكثرهن. وزعم ابن البارزي<sup>(٤)</sup> ان المنسوخ فيها ثمانى آيات. ويرى النحاس<sup>(٥)</sup> ان المنسوخ فيها اربع آيات. وفيما يأتي نقل تلك المزاعم الباطلة والرد عليها:

- ﴿الرَّانِي لَا يَنْكَحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣)
- ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِسُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٤)
- ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (٥)

(١) ص ٤٧.

(٢) ص ١٤٩-١٥٠.

(٣) ص ١٩٨-٢٠١.

(٤) ص ١٩٨.

(٥) ص ١٩٢-١٩٩.

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ (٢٧-٢٨)
- ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ﴾ (٣١)
- ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ (٥٤)
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِمْ أَنْ يَدْعَوْاكُمْ إِلَى الثَّمَرِ فَإِنْ تَسَاءَلْتُمْ عَنْ ثَمَرِهِمْ فَإِنْ هِيَ إِلَّا فَاكِهَةً وَلَٰكِنْ لِيُنْذِرَ أُولَٰئِكَ النَّارَ الَّتِي هُمْ فِيهَا مُنْقَلَبُونَ﴾ (٥٨)

الآية (٣) ﴿الرَّازِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾.<sup>(١)</sup>

اختلف المفسرون<sup>(٢)</sup> في تفسير هذه الآية ونقلوا أكثر من ستة اقوال مختلفة متضاربة حول تفسيرها وبصدد كونها منسوخة أو محكمة وهذه الخلافات الاجتهادية الظنية تكفي وحدها دليلاً قاطعاً على عدم وجود النسخ لان كل آية قرآنية ثبتت تلاوة وحكماً بالتواتر واصبحت من اليقينيات واليقين لا يزول الا باليقين.

(١) سورة النور/٣.

(٢) للاطلاع على هذه التفاسير والاختلاف ينظر التفسير الكبير للرازي: ١٥٠/٢٣-١٥٢، مجمع البيان للطبرسي: ١٧/١٢٤، جامع البيان للطبرسي: ١٢/١٦٧ وما بعدها، الكشاف للزجاجي: ٤٨/٣، احكام القرآن للكمي الهراسي: ٤/٢٩٥، حاشية الصاري على تفسير الجلالين: ٣/١٢٨ وما بعدها.

واختلف دعاة نسخ هذه الآية في ناسخها فمنهم <sup>(١)</sup> من قال نسختها الآية (٣٢) من نفس السورة وهي قوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمُ وَالصَّالِحِينَ مِنْ هِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُفْنِهِمَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

وهذا الزعم ساقط لاسباب كثيرة منها:

١. عدم وجود التعارض بين الآيتين فالآية (٣) اعتبرت الشرك وممارسة عملية جريمة الزنا من موانع صحة الزواج بالنسبة للمؤمنين ما لم يتب الزاني أو الزانية وما لم يؤمن المشرک أو المشتركة بدليل سبب نزولها <sup>(٢)</sup> والناسخة جاءت لبيان اباحة الزواج بكل من لا يوجد فيه مانع دائمي كالنسب والرضاع والمصاهرة أو مانع مؤقت كتعلق حق الغير بالزوجة بزواج أو عدة والشرك أو اي مانع آخر والايمى جمع أيم وهي من ليس لها زوج بكرة كانت أو ثيباً ومن ليس له زوج.

فالآية (٣٩) تعد مقيدة لاطلاق الآية (٣٤) أو تخصيصاً لعمومها.

ومنهم <sup>(٣)</sup> من زعم ان الناسخة هي الآية (٣) من سورة النساء وهي قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الآية.

ويرى هذا الزعم بالآتي:

١. المراد بقوله (ما طاب) ما لا يوجد فيها مانع من موانع الزواج ومن الموانع الشرك والتعود على ممارسة جريمة الزنا.

٢. الآية خبر وبيان للواقع الغالب الاعم فالرجل المعتاد الزنا لا يقع اختياره في الزواج الا على مهتكة زانية مثله أو مشركة والمعتادة الزنا لا تصطفي زوجاً لها الا رجلاً زانياً أو مشركاً <sup>(٤)</sup> وحرم ذلك على المؤمنين تحريماً مؤقتاً فالزواج بين الزاني والزانية صحيح بعد التوبة وكذلك بالنسبة للمشرک والمشركة بعد الايمان <sup>(٥)</sup>.

(١) ابن حزم ٤٧، ابن سلامة ١٩١، ابن البارزى ١٩٨.

(٢) قبل الاسلام كانت بعض النساء يمارسن هذه الجريمة الشنيعة كمهنة للمعيش واستمرت هذه الظاهرة فترة زمنية قليلة بعد الاسلام وفي تلك الفترة استأذن بعض رجال ضمام الايمان من المهاجرين من الرسول ﷺ للسماح بالزواج بهن بسبب عامل الفقر فنزلت الآية وحرمت هذا الزواج وبقت كقاعدة دستورية خالدة للعمل بمقتضاها في كل زمان ومكان.

(٣) المراجع السابقة من التفاسير.

(٤) كما اشار الى ذلك قوله تعالى {الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ} النور/٢٦.

(٥) من انصار عدم النسخ: الرازي: ١٥١/٢٣، والالوسي: ٨٤/١٨، والقرطبي: ١٦٨/١٢.

الآية (٤) ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(١)</sup>  
 زعموا ان هذه الآية منسوخة بالاستثناء الوارد في الآية التي تليها وهي ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>.  
 وهذا الزعم ساقط لان الاستثناء ليس نسخاً وانما هو تخصيص وقد تضمنت الآية (٤) ثلاث عقوبات:

أولها: بدنية (ثمانون جلدة).

والثانية: (عدم قبول الشهادة).

والثالثة: (الفسق). والثانية والثالثة نفسيتان والاستثناء لا يرجع الى الاولى لانها من الحقوق المشتركة بين الله وبين العبد المقنوف لا تسقط بالتوبة والاصلاح بخلاف الثانية والثالثة عند جمهور الفقهاء..

وقال الحنفية الاستثناء يكون للضرورة والضرورات تقدر بقدرها ولذا يرجع الى العقوبة الاخيرة فقط ولا تقبل شهادة المقنوف بالتوبة واصلاح النفس ورأي الجمهور هو الراجح.

الآية (٦) ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ زَوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾<sup>(٣)</sup>  
 قال ابن حزم<sup>(٤)</sup>: نسخها بالآيتين اللتين بعدها وهما قوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى كَذِبٍ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾<sup>(٥)</sup> وكذلك ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة النور/٥.

(٢) سورة النور/٦.

(٣) ص ٤٨.

(٤) سورة النور/٧.

(٥) سورة النور/٩، الآية الثامنة قوله تعالى {وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ}.



(فيدراً عنها الحد وعنه الحلف مع الملاعة فإن نكل احدهما وحلف الآخر سقط الحد عن الحالف وأقيم الحد على الناكل) هذا ما قاله ابن حزم الاندلسي في كتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم.

ومن الواضح ان مثل هذا القول ابطاله لا يحتاج الى دليل لبداهته لان هذه الآية خاصة بحكم قذف الزوج لزوجته وهي مخصصة للآية الرابعة العامة الشاملة لقذف الأزواج وغير الأزواج وان ما جاء في الايات (٧ و ٨ و ٩) هو متمم لحكم قذف الزوج لزوجته فكيف يكون متمم الشيء ناسخاً له؟

ويقول ابن سلامة<sup>(١)</sup>: (الآية الثالثة من الايات المنسوخة في سورة النور قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ هُنَّكَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ نزلت في عاصم بن عدي<sup>(٢)</sup> الانصاري قال للنبي (ﷺ) يا رسول الله الرجل يدخل بيته فيجد مع امرأته رجلاً فإن عجل عليه فقتله قتل به وان شهد عليه أقيم عليه الحد فما يصنع يا رسول الله؟

فما كان الا أيام يسيرة حتى أبلى رجل من أهل عاصم بهذه البلية فجاء عاصم الى رسول الله هارباً فقال يا رسول الله لقد ابتلي بهذه البلية رجل من اهل بيتي فقد وجد مع امرأته رجلاً فنزل قوله تعالى: ﴿فَهَؤُلَاءِ أَحَدِهِمْ لَرَبِّعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ فنزلت الملاعة وهي خاصة بقذف الأزواج لزوجاتهم وصورتها: ان يحضر الرجل فيشهد على امرأته بالزنا بعد العصر في حفل من الناس أو بعد صلاة من الصلوات فيحلف بالله اربعة ايمان انه صادق فيما رماها به ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم ينزل من موضع ارتقى عليه وتصدق امرأته فتحلف اربعة ايمان بالله ان زوجها كاذب فيما قذفها به ورماها به وتقول في الخامسة غضب الله عليها ان كان زوجها صادقاً فيما رماها به وان جاءت بحمل لم يلحق بالزوج منه شيء وتكون هي اباً وأماً فإن حلف احدهما ونكل الآخر اقيم الحد على الناكل وان نكلا جميعاً اقيم الحد عليهما جميعاً. والحد في مذهب اهل الحجاز الرجم وفي مذهب اهل العراق الجلد<sup>(٣)</sup>.

ولا نجد في كلام ابن سلامة تحديد الآية الناسخة وانما كرر ما قاله ابن حزم مع شيء من التفصيل لاحكام اللعان.

(١) ص ١٥١.

(٢) بن الجدي البلوي العجلاني حليف الانصار كان سيد بني العجلان استخلفه النبي (ﷺ) على العالية من المدينة. الاعلام: ١٣/٤.

(٣) الناسخ والمنسوخة - لابن سلامة هبة الله البغدادي: ص ١٥٢.

ويفهم من كلام ابن البارزي<sup>(١)</sup> الذي تبع ابن حزم وابن سلامة في المغالاة في النسخ ان آية القذف منسوخة بآية اللعان. وهذا القول معقول ومقبول اذا اراد بالنسخ معناه العام عند السلف الصالح الشامل للتخصيص وغيره لان آية اللعان خصصت عموم آية القذف واخرجت من حكمها وعقوباتها الثلاث المذكورة سابقاً قذف الأزواج لنزواتهم فعقاب هذا القذف هو التفرقة بين الزوجين بعد الاجراءات الشكلية المذكورة لان الشكوك تسربت الى الحياة الزوجية فتبقى هشة غير صالحة لتكوين الاسرة السعيدة الصالحة.

اما اذا اريد بالنسخ معناه الخاص عند الاصوليين فإنه خطأ لا يغتفر لان النسخ الغاء لما كان مراداً والتخصيص بيان لما لم يكن مراداً فلم يكن حكم قذف الزوج لنزوته كحكم قذف غير الزوج لنزوته منذ نزول آية القذف.

ومن الغريب ان آية القذف نسخت مرتين على حد زعمهم مرة بالاستثناء الوارد فيها ومرة اخرى بآية اللعان وهذه المهزلة لا يمكن تأويلها الا بجعل النسخ الوارد في كلامهم على معناه العام عند السلف الصالح الشامل للتخصيص وغيره.

الآية (٢٧) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا<sup>(٢)</sup> وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ<sup>(٣)</sup>﴾  
 ﴿فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ<sup>(٤)</sup>﴾  
 زعموا<sup>(٥)</sup> ان الآية (٢٧) نسخت بآية (٢٩) ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْنُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ<sup>(٦)</sup>﴾.  
 وهذا<sup>(٧)</sup> الزعم باطل لانه خلط بين تخصيص العام ونسخه فالآية (٢٩) فيها شرطان لجواز الدخول في البيوت بدون الاستئذان والسلام:

(١) ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه لابن البارزي (عبد الله بن عبد الرحيم): ص ١٩٨.

(٢) تستأذنوا، ففي الآية تقديم وتأخير لان السلام يكون قبل الاستئذان.

(٣) سورة النور/ ٢٧.

(٤) سورة النور/ ٢٨.

(٥) ابن حزم الاندلسي: ص ٤٨، ابن سلامة: ١٥٣، ابن البارزي: ١٥٨ وغيرهم.

(٦) سورة النور/ ٢٩.

(٧) من انصار عدم النسخ: الالوسي: ١٨/ ١٣٦، والرازي: ٢٣/ ١٩٨، والقرطبي: ١٢/ ٢١٩.

احدهما: كون تلك البيوت غير مسكونة من الغير.

والثاني: وجود متاع فيها للدخل كالدخول في الفنادق والمخانات من المسافرين الذين يجيزون غرفاً منها ويضعون فيها امتعتهم فيخرجون وحين الرجوع لا يحتاج المسافر الى الاستئذان من صاحب الفندق أو الخان أو نحو ذلك ما دام حاملاً معه مفتاح الغرفة أو كان المفتاح معلقاً في مكان خاص من غرفة الاستعلامات ثم ان موضوع الآيتين يختلف فهو في الاولى بيت لم يتوفر فيه الشرطان المذكوران بخلاف الثاني.

ولا مبرر لزعم النسخ الساقط ما لم يقصد به معناه العام عند السلف وما نقل عن ابن عباس من القول بالنسخ انما اريد به معناه العام والا فابن عباس ارفع شأناً من ان يقع في هذه الاخطاء.

قال ابو جعفر النحاس<sup>(١)</sup>: للعلماء في آية (٢٧) من سورة النور قولان فمنهم من قال: هي منسوخة بالاستثناء الوارد في الآية (٢٩) ومنهم من قال: الآيتان محكمتان اذ المراد بالبيوت في الآية الاولى البيوت التي لها ارباب وسكان وفي الآية (٢٩) المراد البيوت التي ليس لها ارباب يعرفون ولا سكان والقول الاول يروى عن ابن عباس<sup>(٢)</sup> وعكرمة والقول الثاني انهما محكمتان قول اكثر اهل التأويل<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن الجوزي<sup>(٤)</sup>: (الآية ٢٧) فيها قولان:

احدهما: نسخت واستثنى منها «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ» الآية وهذا مروى عن الحسن وعكرمة والضحاك وليس هذا بنسخ وانما هو تخصيص.

والثاني: ان الآيتين محكمتان فالاستئذان شرط في الاولى اذا كان للدار اهل والثانية وردت في بيوت لا ساكن لها والاذن لا يتصور من غير اذن فبإذا بطل الاستئذان لم تكن البيوت الحالية داخلية في الاولى وهذا أصح).

واقول: ان الخلاف لفظي لان من قال انها منسوخة اراد بالنسخ التخصيص فالآية (٢٧) عامة شاملة للمسكونة فخصص عموم الاولى وما نقل عن ابن عباس والضحاك وعكرمة وغيرهم من القول بالنسخ انما ارادوا به معناه العام الشامل للتخصيص بل ارادوا به التخصيص فقط.

(١) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم/ص ١٩٥ وما بعدها.

(٢) وهو لم يرد بالنسخ المعنى الخاص عند علماء الاصول لانه كان في مقدمة السلف الصالح.

(٣) المرجع السابق.

(٤) نواسخ القرآن: ص ١٩٩.

الآية (٣١) ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَفْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا<sup>(١)</sup> وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ<sup>(٢)</sup> وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ<sup>(٣)</sup> إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ<sup>(٤)</sup>﴾.

قال دعاة النسخ<sup>(٥)</sup> ان هذه الآية منسوخة بالآية (٦٠) من نفس السورة وهي قوله تعالى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ<sup>(٦)</sup> مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ<sup>(٧)</sup>﴾.

والقول بهذا النسخ باطل " لاختلاف الموضوع في الايتين لان الاولى تخص اللاتي يخشى الافتتان بهن والثانية تخص المعانز اللاتي لا يخاف الافتتان بهن فلا تعارض بين الايتين وعلى فرض وجوده فإنه يرفع بتخصيص الثانية لعموم الاولى.

قال ابن الجوزي<sup>(٨)</sup>: (عن عكرمة عن ابن عباس (ع)) ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَفْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ الى قوله ﴿لِيُعْلَمَ مَا يَخْفَيْنَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ نسخ ذلك واستثنى منه ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾ وكذلك قال الضحالك وهذا ليس بصحيح لان الآية الاولى فيمن يخاف الافتتان بها وهذه الآية في المعانز فلا نسخ).

الآية (٥٤) ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ<sup>(٩)</sup>﴾  
زعم دعاة النسخ<sup>(١٠)</sup> ان هذه الآية منسوخة بآية السيف.

(١) وهو الوجه والكفان فيجوز نظره الى لاجنبي ان لم يخف فتنة.

(٢) ان يستن الرئوس والاعناق والصدور بالمقانع.

(٣) اي الخفية وهي ما عدا الوجه والكفين.

(٤) سورة النور/٣١.

(٥) ابن حزم: ٤٨، ابن سلامة: ١٥٣، ابن البارزي: ١٩٨ وغيرهم.

(٦) قملن عن الحيض والولادة لكبرهن.

(٧) سورة النور/٣١.

(٨) نواسخ القرآن: ص ٢٠٠.

(٩) سورة النور/٥٤.

(١٠) منهم ابن حزم الاندلسي: ص ٤٨، وابن سلامة: ص ٥٣.

وهذا الزعم باطل " لعدم وجود التعارض بين الايتين واذا سلمنا جدلاً وجود التعارض فإن الاولى عامة خصص عمومها بآية السيف كما ذكرنا سابقاً في نظائرها من الايات المزعوم نسخهن بآية السيف.

قال ابن الجوزي<sup>(١)</sup>: (زعم بعضهم انها منسوخة بآية السيف وليس هذا صحيحاً لان الامر بقتالهم لا ينافي ان يكون عليه ما حمل وعليهم ما حملوا ومتى لم يقع التنافي بين الناسخ والنسخ لم يكن نسخ).

الآية (٥٨) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ<sup>(٢)</sup> وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْعُلُمَ مِنْكُمْ<sup>(٣)</sup> ثَلَاثَ مَرَّاتٍ<sup>(٤)</sup> مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ<sup>(٥)</sup> وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ<sup>(٦)</sup> مِنَ الظُّهْرِ<sup>(٧)</sup> وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ<sup>(٨)</sup> ثَلَاثَ عَوَرَاتٍ لَكُمْ<sup>(٩)</sup> لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝

بعد ان بين الله سبحانه وتعالى آداب وأحكام الزيارات والاستئذان من غير أهل البيوت بين هنا أحكام الزيارة والاستئذان من أهل البيوت فالخدم من العبيد والجواري والاطفال المميزون الذين لم يدخلوا سن البلوغ والرشد لهم ان يدخلوا بدون استئذان مسبق الا في ثلاث اوقات هي اوقات كشف العورة عادة ففي هذه الاوقات على هؤلاء الخدم ان يستئذنوا وهي وقت ما قبل صلاة الفجر حيث يكون الناس في ثياب النوم عادة ووقت القيلولة لانهم

(١) نواسخ القرآن: ص ٢٠٠.

(٢) من العبيد والاماء ومن الواضح ان الحكم بالنسبة لهؤلاء انتهى لان الاسلام وضع طرقاً كثيرة لانتهاء

استعباد الانسان للانسان وقد انتهى من غير الرجعة فالحكم انتهى بالنسبة لهؤلاء لانتهاء عهده.

(٣) من الاحرار وعرفوا امر النساء وميزوا بين العورة وغيرها.

(٤) اي في ثلاثة اوقات.

(٥) لانه وقت القيام من النوم وليس ثياب اليقظة.

(٦) التي تلبس في اليقظة تضعونها للقيلولة.

(٧) اي من اجل الظهيرة وهي وقت شدة الحر.

(٨) لانه وقت التجرد من الثياب والنوم في الفراش.

(٩) اي هي اوقات ثلاث عورات، يقول الصاوي على تفسير الجلالين وسبب نزول هذه الآية، ان رسول

الله ﷺ بعث غلاماً من الانصار يقال له مدج بن عمرو الى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ليدعوه فدعاه

فوجده نائماً وقد أغلق عليه الباب فدق الفلام عليه الباب فناداه ودخل فاستيقظ عمر فانكشف منه

شيء فقال عمر وددت ان الله نهى أبناءنا ونساءنا وخدمنا ان يدخلوا علينا في هذه الساعة الا بآذن

ثم انطلق الى رسول الله ﷺ فوجد هذه الآية نزلت فخر ساجداً شاكراً لله.

يظهرون ملابسهم ويرتدون ثياب النوم لأجل الراحة والنوم وعند صلاة العشاء حيث يظهرون ملابس اليقظة ويرتدون ثياب النوم.

وقد سمي سبحانه وتعالى تلك الاوقات الثلاث عورات قهراً لانكشاف العورات فيها وهذا من أدب القرآن العظيم الذي يغفله أو يهمله كثير من الناس في حياتهم الاسرية. وقد زعم دعاة النسخ<sup>(١)</sup> ان هذه الآية المتضمنة لهذه الآداب العظيمة منسوخة بالآية التي تليها وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا<sup>(٢)</sup>﴾ كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ<sup>(٣)</sup> كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ<sup>(٤)</sup>.

وهذا الزعم باطل لعدم وجود التنافي بين الايتين فالآية الاولى تضمنت احكام الاستئذان بالنسبة للخدم من العبيد والجواري والاطفال المميزين الذين لم يبلغوا بعد سن الحلم فعليهم بالتقيد بالاستئذان في ثلاث اوقات فقط دون غيرها والآية الثانية بينت حكم الاستئذان بالنسبة للكبار الاحرار فعليهم الاستئذان في جميع الاوقات فالإتيان تختلفان في الموضوع والحكم والوقت فأين التعارض يا عشاق النسخ حتى يرفع بالنسخ؟

قال النحاس<sup>(٥)</sup>: في هذه الآية ستة اقوال والقول السادس انها محكمة واجبة ثابتة على الرجال والنساء قول اكثر اهل العلم.

وقال ابن الجوزي<sup>(٦)</sup>: اختلفوا في هذه الآية فذهب الاكثرون الى انها محكمة<sup>(٧)</sup>.

(١) ابن حزم الاندلسي: ٤٨، ابن سلامة: ١٥٣، ابن الجارزي: ١٩٨، وابن المسيب نواسخ القرآن لابن الجوزي: ص ٢٠١.

(٢) أي في جميع الاوقات.

(٣) من الاحرار الكبار.

(٤) سورة النور/ ٥٩.

(٥) الناسخ والمنسوخ: ص ١٩٨.

(٦) نواسخ القرآن: ص ٢٠٠.

(٧) من انصار عدم النسخ: الالوسي: ٢١٤/١٨، والرازي: ٣٢/٢٤، والقرطبي: ٣٠٢/١٢.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ الْفُرْقَانِ

قال ابن حزم الاندلسي<sup>(١)</sup>: فيها من المنسوخ ايتان وقال ابن سلامة<sup>(٢)</sup>: وفيها من المنسوخ ايتان متلاصقتان وتبعهما ابن الجارزي<sup>(٣)</sup> وتطرق النحاس<sup>(٤)</sup> لآية واحدة فقط<sup>(٥)</sup> ونقل ابن الجوزي<sup>(٦)</sup> زعم نسخ ثلاث آيات من دعاء النسخ تحت عنوان باب ذكر الايات التي ادعى عليهن النسخ في سورة الفرقان.

- (٤٣) ﴿لَوَآيَتٌ مِّنَ آيَاتِهِ هُوَ أَتَىٰ ذَٰلِكَ فَكُودٌ عَلَيْهِ وَكِيْلًا﴾  
 ﴿وَهَبْنَاهُ الرِّيحَ لَآلِئِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَرًا وَلَا حُسْبِيَّتُهُمْ  
 (٦٣) الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾  
 ﴿وَالَّذِينَ لَا يَرْجُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ  
 (٦٨) اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَكْرَامًا﴾

(١) النسخ والمنسوخ: ص ٤٨.

(٢) النسخ والمنسوخ: ص ١٥٤.

(٣) المرجع السابق: ص ١٩٩.

(٤) النسخ والمنسوخ: ص ٢٠٢.

(٥) وهي الآية ٦٣.

(٦) ص ٢٠٢.

الآية (٤٣) ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾<sup>(١)</sup>

زعموا ان هذه الآية منسوخة بآية السيف.

وهذا زعم باطل " لعدم وجود أي تعارض بين الايتين واكتفى بنقل ما قاله ابن المجوزي<sup>(٢)</sup> من انه (زعم الكلبي انها منسوخة بآية السيف وليس بصحيح لان المعنى افانت تكون حفيظاً عليه تحفظه من اتباع هواه فليس للنسخ وجه).

الآية (٦٣) ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوًا﴾<sup>(٣)</sup> وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُ<sup>(٤)</sup> قَالُوا<sup>(٥)</sup>

زعموا<sup>(٦)</sup> انها منسوخة بآية السيف.

وفي الرد على القول بنسخها بآية السيف اكتفى بما قاله ابن المجوزي<sup>(٧)</sup> من ان القول بالنسخ بآية السيف باطل " لان اسم الجاهل يعم المشرك وغيره فإذا خاطبهم مشرك قالوا: السداد والصواب في الرد عليه وحسن المحاوراة في الخطاب لا ينافي القتال فلا وجه للنسخ.<sup>(٨)</sup>

الآية (٦٨) ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾<sup>(٩)</sup>

قال ابن حزم<sup>(١٠)</sup> وابن سلامة<sup>(١١)</sup> ومن تبعهما في هذا الزعم انها منسوخة بالاستثناء.

(١) سورة الفرقان/٤٣.

(٢) ص ٢٠٢.

(٣) اي بسكينة وتواضع.

(٤) بما يكرهونه.

(٥) سورة الفرقان/٦٣، قالوا سلاماً اي قولاً يسلمون فيه من الاثم، وهم يقولون انك مع القدرة على الانتقام لان من شيمة المسلم في ضوء القرآن العظيم ان يقابل السيئة بالחסنة ما لم تصل السيئة الى حد الاعتداء على المصالح الضرورية.

(٦) ابن حزم: ٤٩، ابن البارزي: ١٩٩.

(٧) ص ٢٠٢.

(٨) من انصار عدم النسخ الالوسي: ٤٤/١٩، والرازي: ١٨٠/٢٤، والقرطبي: ٧٠/١٣.

(٩) سورة الفرقان/٦٨.

(١٠) ص ٤٨.

(١١) ص ١٥٤.



الوارد في الآية (٧٠) ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ الآية.

وهذا الزعم باطل لأنه خلط بين التخصيص بالاستثناء وبين النسخ.

وقال ابن الجوزي<sup>(١)</sup>: (قوله تعالى: ﴿وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ إلى

قوله ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ للعلماء فيها قولان:

الاول: انها منسوخة ولهؤلاء في ناسخها ثلاثة اقوال:

الناسخ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ الآية.

قاله ابن عباس (رضي الله عنه) والاكثرون على خلافه من أن القتل لا يوجب الخلود.

الناسخ هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾<sup>(٢)</sup> الآية.

وهذا لا يصح لان المشرك لا يغفر له اذا مات مشركاً.

الناسخ الاستثناء في الآية (٧٠) وهذا باطل لان الاستثناء ليس بنسخ.

والقول الثاني: انها محكمة والخلود انما كان لانضمام الشرك الى القتل والزنا<sup>(٣)</sup>.

(١) ص ٢٠٢.

(٢) سورة النساء / ٤٨.

(٣) نواسخ القرآن - ابن الجوزي: ٣٠٢.

## النسخ المزعوم في سورة الشعراء

زعم دعاة النسخ<sup>(١)</sup> ان في هذه السورة آية واحدة منسوخة وهي:  
قوله تعالى: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ<sup>(٢)</sup> أَلَمْ تَرَى أَنَّهُمْ فِي كُلِّ  
وَاقٍ<sup>(٣)</sup> يَكِيدُونَ<sup>(٤)</sup> وَالَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ مَا لَا يُفْعَلُونَ<sup>(٥)</sup>﴾

فقالوا نسخت الآية (٢٢٤) بالاستثناء الوارد في الآية (٢٢٧) ﴿إِلَّا  
الَّذِينَ<sup>(٦)</sup> آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَكَرِهُوا اللَّهَ كَرِهًا﴾ الآية.  
وهذا الزعم باطل اذا لم يقصد بالنسخ التخصيص لان الاستثناء  
للتخصيص ثم ان الآية خبر وهو لا يخضع للنسخ<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) ابن حزم ٤٩ ابن سلامة ١٥٥ ابن البارزي ١٩٩ ورواه النعمان عن ابن عباس النحاس ص ٢٠٣ ونسب  
القول الى عكرمة ابن الجوزي ص ٢٠٥  
(٢) سورة الشعراء / ٢٢٤ والغاؤون جمع الغاوي بمعنى الضالّ والمنقاد للهوى.  
(٣) من اودية الكلام وفنونه.  
(٤) اي يمتعون ويهاوون الحد مدحاً وهجاء.  
(٥) سورة الشعراء / ٢٢٥.  
(٦) وهم الشعراء المسلمون منهم حسان (ابو الوليد) بن ثابت الخزرجي الانصاري شاعر الرسول (ﷺ).  
وكعب بن مالك احد شعراء رسول الله (ﷺ) الذين كانوا يردون الادنى عنه (ت- ٥٣هـ) خزانة الادب:  
١/ ٢٠٠، وعبد الله بن رواحة الخزرجي الانصاري.  
(٧) من انصار عدم النسخ الالوسي: ١٩/ ١٤٥، والرازي: ٢٤/ ١٧٥.

## النسخ المزعوم في سورة النمل

زعم دعاة النسخ ان في هذه السورة آية واحدة (٩٢) منسوخة وهي:

قوله تعالى: ﴿وَأَن تَأْكُلُوا الْقُرْآنَ﴾ <sup>(١)</sup> *فَمَن أَهْلَكَ فَأَلَمَّا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ*  
*وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا آثَا مِنَ الْمُضِلِّينَ* <sup>(٢)</sup>

وقالوا <sup>(٣)</sup> هذه الآية منسوخة بآية السيف.

وهذا الزعم باطل لأنه خلط بين تفصيل العام ونسخه من جهة ولان في الآية وعيداً وهو لا يوضع للنسخ <sup>(٤)</sup>.

فوظيفة الرسول (ﷺ) الانذار ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ <sup>(٥)</sup>. ووظيفة آية السيف الدفاع عن المصالح الضرورية كلما تعرضت للاعتداء فالاسلام ليس دين سفك الدماء وهو لا يفرض على احد بالسيف كما ذكرنا مراراً.

(١) اي انما امرت ان تأكلوا القرآن.

(٢) سورة النمل/٩٢.

(٣) منهم ابن حزم ٤٩، ابن سلامة ١٩٦، ابن البارزي ١٩٩، وقتادة، نواسخ القرآن لابن الجوزي ٢٠٥.

(٤) قال ابن الجوزي المرجع السابق: وقد تكلمنا على جنس هذا وبيننا ان الصحيح انه ليس بمنسوخ.

(٥) سورة الفرقان/١.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ الْقَصَصِ

زعم دعاة<sup>(١)</sup> النسخ ان في هذه السورة الآية (٥٥) منسوخة بآية  
السيف وهي:

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّفْظَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا  
وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ﴾

ما جاء في هذه الآية<sup>(٢)</sup> من آداب التعامل مع الغير مسلماً كان أو  
غير مسلم هو من أروع آداب القرآن العظيم الذي علّم الانسان  
كيف يجب ان يتعامل مع الناس حين الاحتكاك بهم.

وزعم النسخ باطل لا يستحق الرد واثبات بطلانه لبداهة ذلك لذا  
اكتفي بنقل ما قاله النحاس<sup>(٣)</sup> حيث قال: للعلماء فيه اربعة اقوال  
والقول الرابع ان هذا قول جميل ومحاطبة حسنة وليس من جهة  
الاسلام ولا نسخ فيه.

واضيف الى هذا الكلام القول بأننا اذا اخذنا برأي دعاة النسخ  
يكون الواجب على المسلمين هو القتال طيلة الحياة دون اعطاء أية  
أهمية للجوانب الاخرى للحياة.

(١) ابن حزم ٤٥، ابن سلامة ١٥٦، ابن البارزي ٢٠٠.

(٢) من انصار عدم النسخ الرازي: ٢٤/٢٦٣، والالوسي: ٢٠/٩٥، القرطبي: ١٣/٢٩٨.

(٣) الناسخ والمنسوخ: ص ٢٠٣.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ

زعم البعض <sup>(١)</sup> أن في هذه السورة آية واحدة (٤٦) منسوخة  
بالآية (٢٩) من سورة التوبة واطاف اليها البعض <sup>(٢)</sup> الآية (٥٠)  
وزعم انها منسوخة بآية السيف.

(٤٦)	﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾
(٥٠)	﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ هِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا كَذِيبٌ مُبِينٌ﴾

الآية (٤٦) ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ  
وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ <sup>(٣)</sup>  
اي ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالطريقة التي هي احسن <sup>(٤)</sup> كمقابلة خشونتهم باللين  
وشغبهم بالنصح الا الذين ظلموا منهم بالافراط في الاعتداء وقولوا لهم لا فرق بيننا  
وبينكم سوى ما تفرضه عليكم اهواءكم وتوجيه اوهامكم.

(١) ابن حزم: ٥٠، ابن سلامة: ١٥٧.

(٢) منهم ابن المارزي: ص ٢٠٠.

(٣) سورة العنكبوت/٤٦.

(٤) كما قال تعالى {وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ}.

والآية الناسخة على حد زعمهم هي قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا  
بِالْيَوْمِ الْآخِرِ... وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾<sup>(١)</sup>.

وزعم النسخ باطل لعدم وجود التعارض بين الايتين بسبب الاستثناء الوارد في الآية  
(٤٦) وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أي ظلموا أنفسهم بالشرك وظلموكم  
بالاعتداء على مصالحكم الضرورية من الدين والحياة والعرض والمال فعندئذ عليكم برد  
ظلمهم عن طريق استخدام القوة بعد فشل المجادلة بالتي هي احسن وهذا نفس الحكم  
الوارد في الآية (٢٩)، فإذا لم يوجد التعارض فكيف يصح النسخ؟

الآية (٥٠):

﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾  
زعموا انها منسوخة بآية السيف<sup>(٣)</sup>.

وهذا الزعم باطل لعدم وجود التعارض لان قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ﴾ لا يعني عدم  
جواز استخدام القوة في حالة الدفاع الشرعي فوظيفة الرسول الانذار ووظيفة كل انسان  
رسولاً كان أو غيره هو رد العدوان كلما تعرض له بقدر ما يدفع به هذا العدوان لقوله  
تعالى (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ولا تعتدوا).

قال ابن الجوزي<sup>(٤)</sup>: (قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ زعم بعضهم انه منسوخ بآية  
السيف وهذا لو كان في قوله ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ احتمال اما هنا فلا لان هذه الآية اثبتت  
انه نذير ويؤيد إحكامها انها خبر).

(١) سورة التوبة/٢٩.

(٢) سورة العنكبوت/٥٠.

(٣) ينظر ابن البارزي المرجع السابق: ص ٢٠٠.

(٤) ص ٢٠٧.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ التَّوْبَةِ

زعم دعاة النسخ<sup>(١)</sup> ان في هذه السورة الآية (٦٠) منسوخة بآية  
السيف.

قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا  
يُوقِنُونَ﴾<sup>(٢)</sup>

وزعم نسخ هذه الآية باطل " لان الامر بالصبر لا يستلزم النهي عن  
القتال عند الاقتضاء فلا تعارض وبالتالي فلا نسخ.

قال ابن الجوزي<sup>(٣)</sup>: (زعم السدي انها نسخت بآية السيف وهذا انما  
يصح له ان لو كان الامر بالصبر عن قتالهم فاما اذا احتمل ان  
يكون صبراً على ما امر به أو عما نهى عنه لم يتصور نسخ).

(١) ابن حزم: ص ٥٠، ابن سلامة: ص ١٥٨، ابن البارزي: ص ٢٠٠ وغيرهم.

(٢) سورة الروم/٦٠.

(٣) نواسخ القرآن: ص ٢٠٧.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ لُقْمَانَ

زعم دعاة النسخ ان في هذه السورة آية واحدة منسوخة وهي:  
قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ  
فَتُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾<sup>(١)</sup>  
وهي منسوخة على حد زعمهم بآية السيف<sup>(٢)</sup>.

وهذا الزعم باطل للأسباب الآتية:

١- عدم وجود التعارض بين الآيتين كما هو واضح لكل ذي عقل  
سليم وإذا وجد فإنه يرفع بالتخصيص فلا مجر للنسخ.

٢- في الآية وعيد وهو لا يخضع للنسخ.

٣- الآية خبر والخبر لا تسري عليه أحكام النسخ.

قال ابن الجوزي<sup>(٣)</sup>: (قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ﴾،  
ذهب بعض المفسرين الى ان هذه منسوخة بآية السيف وقال بعضهم  
نسخ معناها لا لفظها بآية السيف وهذا ليس بشيء لانها انما  
تضمنت التسلية له من الحزن وذلك لا ينافي القتال).

(١) سورة لقمان/٢٣.

(٢) ابن حزم: ٥٠، ابن سلامة: ١٥٨، ابن البارزي: ٢٠٠.

(٣) نواسخ القرآن: ص ٢٠٨.



## النسخ المزعوم في سُورَةُ السَّجْدَةِ

زعم دعاة النسخ<sup>(١)</sup> ان الآية (٣٠) من هذه السورة وهي  
الاخيرة فيها:

﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ وَانْتَظِرْ إِنَّهُمْ مُنْتَضِرُونَ﴾ منسوخة بآية السيف.  
وهذا الزعم باطل لأسباب كثيرة منها:

١- عدم وجود اي تعارض بين هذه الآية وآية السيف لان معنى الآية انتظر  
موعدي لك بالنصر على اعدائك انهم منتظرون بك حوادث الزمان من  
موت أو قتل فيستريحون منك. هل هذا المعنى يستلزم تحريم القتال في  
المستقبل كلما دعت الحاجة اليه حتى يلفى وينسخ هذا التحريم بوجوبه  
عند الحاجة فأين التعارض حتى يرفع بالنسخ وهو الفاء وحى سابق  
بوحى لاحق.

٢- للانتظار ظروفه الخاصة وللقتال ظروفه الخاصة ومن شروط التعارض  
والتناقض وحدة الطرف والزمان.

٣- إنه وعد من الله تعالى والوعد والوعيد لا يسري عليهما النسخ.

(١) ابن حزم الاندلسي: ص ٥٠، ابن سلامة: ١٥٨، ابن البارزي: ص ٢٠١ رواه الضحاك النسخ عن ابن  
عباس النحاس: ص ٢٠٧، وابن الجوزي: ٢٠٨ وقال الصاوي: ٢٦٧/٣: فاعرض عنهم اي اتركهم ولا  
تعرض لهم وهذا قبل الامر بقتالهم فهو منسوخ بآية الجهاد ويحتمل ان الآية محكمة ومضى فاعرض  
عنهم اي اقبل عذر من اسلم منهم واترك ما هو عليه وقد وقع منه ذلك.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ السَّجْدَةِ

زعم دعاة<sup>(١)</sup> النسخ ان في هذه السورة الآية (٢٥) منسوخة بآية  
السيف.

الآية (٢٥) ﴿قُلْ لَا تُسْأَلُونَ عَنْ أَجْرِنَا وَلَا نُسْأَلُ عَنْكُمْ تَعْمَلُونَ﴾  
القول بنسخ هذه الآية زعم باطل بحيث لا يحتاج اثبات بطلانه الى  
الدليل لبدايته والاستدلال على البديهيّات من باب العبث، ورغم  
ذلك اقول لهؤلاء ان هذه الآية قاعدة دستورية أزلية أخذت بها  
جميع دساتير وقوانين دول العالم وان هذه القاعدة من مظاهر عظمة  
الاسلام الذي اقرت عدم مسؤولية اي انسان عن الاعمال الجرمية  
للغير ما دام هذا الغير عاقلاً واما إذا كان قاصراً تحت وصاية أو  
ولاية فإنه قد يسأل عما يحدثه هذا التابع القاصر من إلحاق الضرر  
بالغير إذا كان الولي أو الوصي لم يمنعه من ذلك ولهذا الآية آيات  
أخرى مرادفة لها منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا  
هَيْئَهَا وَلَا تَزِدُ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ ضَلَّ فَلْيَاسَا  
يَضِلْ هَيْئَهَا وَلَا تَزِدُ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى﴾<sup>(٣)</sup>.  
يقول ابن الجوزي<sup>(٤)</sup>: ولا ارى لنسخها وجهاً لان مؤاخذه كل واحد  
بفعله لا يمنع من قتال الكفار.

(١) ابن حزم الاندلسي: ٥١، ابن سلامة: ١٥٩.

(٢) سورة الانعام/١٦٤.

(٣) سورة فاطر/١٨.

(٤) نواسخ القرآن: ٢١١.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ قَطْلِ

زعم أنصار النسخ<sup>(١)</sup> أن في هذه السورة:  
الآية (٢٣) ﴿إِنْ آتَىٰ كَذِبٌ﴾ منسوخة بآية السيف.  
ويدل على بطلان هذا الزعم الآية (٢٤) التي تليها مباشرة وهي  
قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا  
فِيهَا كَذِبٌ﴾. فوظيفة الانبياء والرسل تبليغ الحق والرسالة الالهية  
وبيان أن من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً  
يره وهذا لا يتعارض مع آية السيف واستخدام القوة ضد المعتدي  
كلما دعت الحاجة اليه.  
قال ابن الجوزي<sup>(٢)</sup>: قال بعض المفسرين نسخ معناها بآية السيف  
وقد تكلمنا على جنسها وبيننا إنه لا نسخ.

(١) وفي مقدمتهم ابن حزم: ٥١، ابن سلامة: ١٦٠، ابن البارزي: ٢٠١.

(٢) نواسخ القرآن: ص ٢١٢.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ الصَّافَّاتِ

زعم عشاق النسخ<sup>(١)</sup> ان فيها اربع آيات منسوخات بآية السيف وهن الآيات (١٧٤) و(١٧٥) و(١٧٨) و(١٧٩):

الآية (١٧٤) ﴿قَتَلُوا<sup>(٢)</sup> عَنْهُمْ حَتَّى جِئَ<sup>(٣)</sup>﴾

الآية (١٧٥) ﴿وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾

الآية (١٧٨) ﴿وَقَتَلُوا عَنْهُمْ حَتَّى جِئَ﴾

الآية (١٧٩) ﴿وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾

فزعوا ان هذه الآيات الاربع المتواليات نسخت كل واحدة منها بآية السيف. وتكررت الآية (١٧٤) في الآية (١٧٨) والآية (١٧٥) في الآية (١٧٩) تأكيداً لتهديدهم بأن الله سوف يحاسبهم في الدنيا أو الآخرة ولتسليّة الرسول (ﷺ).

وزعم نسخ هذه الآيات الاربع بآية السيف باطل لادلة كثيرة منها:

عدم وجود اي تعارض بين ما جاء في هذه الآيات من الامر بصبر الرسول (ﷺ) واصحابه لعل اعداءهم يهتدون وبين آية السيف التي يجب تطبيقها كلما تعرضت المصالح العامة الدينية والدنيوية لخطر العدو فإذا كان التعارض غير قائم فما هو الداعي الى اساءة الادب مع القرآن الى هذه الدرجة والقول بنسخ اربع آيات متواليات يؤكد بعضهن البعض في المعنى والحكم.

(١) ومنهم ابن حزم: ٥٢، ابن سلامة: ١٦٠، ابن البارزى: ٢٠٢ مقاتل بن حيان نواسخ القرآن: ٢١٢ وغيرهم من عشاق النسخ.

(٢) اي اعرض عن كفار مكة.

(٣) اي الى حين قيامهم بما يوجب استخدام القوة ضدهم أو الى موتهم ومحاسبتهم من الله (ﷻ).

- ١- كيف يتصور ان تتكرر آية واحدة مرتين لاهمية الموضوع ثم تنسخ في كل مرة  
فما هذا التناقض الذي لا وجود له الا في قاموس دعاة النسخ.
- ٢- الآيات الاربع للتهديد والوعيد فالنسخ يستلزم قتل وعيد الله واللازم باطل  
بداهة فكذلك الملزوم.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ ص

زعم دعاة<sup>(١)</sup> النسخ ان في هذه السورة آيتين منسوختين بآية السيف وهما:

الآية (٧٠) ﴿إِنْ يُوحَىٰ إِلَيَّ إِلَّا أَنَا كَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾

الآية (٨٨) ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾

والقول بالنسخ لهذه الآيات كمزاعمهم السابقة قول باطل لأسباب كثيرة منها:

١- عدم وجود اي تعارض بين ما جاء في هذه الآيات وبين آية السيف والنسخ فرع التعارض.

٢- في الآيتين وعيد والوعيد لا نسخ فيه.

يقول ابن الجوزي<sup>(٢)</sup>: (زعم بعض من لا فهم له انها<sup>(٣)</sup> منسوخة بآية السيف وليس بصحيح لانه وعيد بعقاب اما ان يراد بوقعة الموت أو القتل أو القيامة وليس فيه ما يمنع قتال الكفار) اي كلما دعت الحاجة الى هذا القتال.

(١) ومنهم ابن حزم: ٥٢، ابن سلامة: ١١٦، وزاد ابن البارزي آية ثالثة منسوخة بآية السيف وهي الآية

(١٧) {أَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ} الآية.

(٢) نواسخ القرآن: ص ١٤٢.

(٣) اي الآية (٨٨).

## النسخ المزعوم في سُورَةُ الزُّمَرِ

زعم ابن حزم <sup>(١)</sup> وانصاره من المبالغين في النسخ ومن المسيئين الى  
جلالة ذات الله وعظمة القرآن لجهل أو افراط وتفريط في افكارهم  
اللامسؤولة ان سورة الزمر مكية وجميعها حكم غير سبع آيات  
نسخن بآية السيف <sup>(٢)</sup>. وهن:

- (٣) ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾
- (١٣) ﴿قُلْ إِنِّي أَخْلَفُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمَ عَظِيمٍ﴾
- (١٥) ﴿فَاضْبِطُوا مَا هُمِّنْ مِنْ قَوْلِهِ﴾
- (٣٦) ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾
- (٣٩) ﴿قُلْ يَا قَوْمِ اهْبِطُوا عَلَى مَكَاتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾
- ﴿فَمَنْ اهْتَفَى فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ حَلَّ فَلِنَاصِلٍ يُضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَلَتْ عَلَيْهِمْ
- (٤١) بروكيل﴾
- ﴿عَالَمِ الْفَيْسِ وَالْفَهَادَةِ أَلَتْ تَعْمُكُمُ بَيْنَ عِبَادِكِ لِي مَا كَانُوا فِيهِ
- (٤٦) يَخْتَلِفُونَ﴾

الآية (٣) ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾.  
الآية (١٣) ﴿قُلْ إِنِّي أَخْلَفُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمَ عَظِيمٍ﴾  
نسخت هذه الآية بقوله تعالى: ﴿لِيُظْهِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا فَآخَرُ﴾.

(١) ص ٥٢ ابن سلامة ١٦٢ وقال ابن البارزي المنسوخ فيها أربع آيات. ولم يرد ذكر سورة الزمر في كتاب  
النحاس وقتادة وغيرهما ممن كانوا أكثر دقة منهم.

(٢) اي باستثناء الآية (١٣).

وقد سبق رد هذا الزعم في سورة الانعام الآية (١٥) ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ حَصْنَيْتُ رَّبِّي هَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ حيث زعموا انها منسوخة بالآية الثانية من سورة الفتح، وبيننا في رد هذا الزعم الفاسد بما فيه الكفاية ولا موجب للتكرار ولكن اضيف الى ما سبق ملاحظة اخرى وهي: كيف تتكرر آية واحدة مرتين لاهميتها وتنسخ في كلتا المرتين؟ اترك الجواب لكل ذي عقل سليم.

الآية (١٥) ﴿فَاذْبُتُوا مَا هَتَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ﴾.  
 الآية (٣٦) ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَامٍ﴾.  
 الآية (٣٩) ﴿قُلْ يَأْقُومُ اعْمَلُوا عَلَى مَكَائِكُمْ إِنِّي هَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾.  
 الآية (٤١) ﴿فَمَنْ امْتَدَّى فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ هَلَكَ فَأَلَمَّا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا آتَتْ هَلِكِهِمْ يَوْكِيْلٌ<sup>(١)</sup>﴾.  
 و اضاف ابن سلامة<sup>(٢)</sup>:

الآية (٤٦) وهي:  
 هَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ  
 وزعموا ان هذه الآيات باستثناء الآية (١٣) كل واحدة منها منسوخة بآية السيف.  
 فبطلان هذه المزاعم الفاسدة واضح وبدهي وثبات البديهيات بالادلة من العبث وضياح الوقت والصرف فإين التعارض بين هذه الآيات وبين آية السيف حتى يرفع بالنسخ فوصلت المبالغة الى درجة ان سلطة الله في الحكم بين عباده منسوخة بآية السيف ايضاً وان كل وعيد ورد في القرآن كذبت به آية السيف، عفا الله عنهم يوم القيامة لأنهم معذرون.  
 قال ابن الجوزي<sup>(٣)</sup> في رد زعم نسخ الآية (١٥): (ليس هذا بأمر وانما هو تهديد وهو محكم فهو كتولـه ﴿اعْمَلُوا مَا هِتَمْتُمْ﴾ وقد زعم بعض من لا فهم له انه منسوخ بآية السيف وانما قال هذا لانه ظن انه امر وهذا ظن فاسد وخيال رديء).  
 وكذلك رد على بقية المزاعم فمن يهمه التفصيل فليراجع كتاب نواسخ القرآن (ص ٢١٥-٢١٦).

(١) الوكيل هو المحاسب على افعال الناس من خير وشر.

(٢) الناسخ والمنسوخ: ص ١٦٣.

(٣) نواسخ القرآن: ص ٢١٥.



## النسخ المزعوم في سُورَةُ الْحَاقَّةِ

زعم<sup>(١)</sup> دعاة النسخ ان في هذه السورة آيتين منسوختين بآية السيف وهما:

الآية (٥٥) ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَهْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾.

الآية (٧٧) ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَهْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَإِمَّا نُرَبِّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُّهُمْ أَوْ نَكُفِّيَنَّكَ فَإِنَّا يُرْجِعُونَ﴾.

والمنسوخ المزعوم في الآيتين هو قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَهْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾.

والزعم باطل لادلة واضحة منها:

١- هذا الخطاب ليس موجهاً الى الرسول (ﷺ) وحده وانما الخطاب خاص واراد الله به كل فرد من افراد الاسرة البشرية بانه عندما يواجه مشكلة دينية أو دنيوية عليه اولا ان يتحلى بالصبر وهو من اعظم الصفات من الاخلاق الحميدة على كل انسان يتحلى به.

فكم من المشاكل المستعصية نالت حلها بدون اي اذى وبدون اراقة دماء واتلاف اموال أو غير ذلك.

٢- الامر بالصبر تكرر في سورة واحدة في آيتين لاهميته.

٣- كيف يأمر الله سبحانه وتعالى بشيء ويوجه خاص في سورة واحدة مرتين ثم ينسخه في كلتا المرتين أليس هذا من الغريب حتى ولو صدر من الانسان العادي؟

٤- الأيتان وردتا في مقام التهديد وقد اجمع العقلاء من المسلمين على ان آيات التهديد والوعيد والوعد والاخبار لا تقبل النسخ.

قال ابن الجوزي<sup>(١)</sup>: قوله تعالى: ﴿فَلْيَصْبرْ إِنَّ وِهدَ اللّهِ حقٌّ﴾ هذه الآية في هذه السورة في موضعين وقد ذكروا انها منسوخة بآية السيف وعلى ما قررنا في نظائرها لا نسخ).

٥- لا يوجد اي تعارض بين الصبر حالاً واستخدام القوة مآلاً لاختلاف الزمان والحال.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ فَصَّلَاتٍ

قال ابن حزم<sup>(١)</sup>: في هذه السورة آية واحدة منسوخة بآية السيف وهي:

الآية (٣٤) ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْعَصَا وَالْأُخَيْتُ أَذْفَعُ بِأُتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ  
هَكَوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ۝﴾

مع ان المعاني السامية في هذه الآيات تأبى النسخ والالغاء لان الله تعالى يقول للانسان في كل زمان ومكان إذا اعترضتك سيئة فادفعها بحسنة فذلك افعل في دفعها اي اكثر تأثيراً على ازالة السيئة حيث تجعل الذي بينك وبينه عداوة كأنه صديق حميم وهذه الحكمة لا يوفق اليها الا الصابرون ولا يعطاها الا كل ذي حظ عظيم هذا إذا أمكن دفع السيئة بالحسنة اما إذا لم يمكن ذلك فعلى الانسان ان يقابل السيئة بالسيئة كاستخدام القوة لحل المشكلة وازالة الخطر القائم.

فهل هذه المعاني العالية في الاسلام تلفى وهل هناك تعارض بينها وبين اللجوء الى القوة عند الحاجة؟ كلا ثم كلا.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ الشُّورَى

من دعاة النسخ<sup>(١)</sup> من زعم ان في هذه السورة ثماني آيات منسوخات ومنهم<sup>(٢)</sup> من قال المنسوخ سبع آيات ومنهم<sup>(٣)</sup> من زعم انها ست.  
وذكر النحاس خمساً وهن الآيات (٥ و ١٥ و ٢٠ و ٣٣ و ٣٩) واستعرض ابن الجوزي<sup>(٤)</sup> تسعاً وفند مزاعم القائلين بنسخ تلك الآيات.

- (٥) ﴿كَذَٰلِكَ السَّمَاوَاتُ يَنْظُرْنَ مِنَ فَوْقِهِنَّ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الْأَرْضِ ۚ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾
- (٦) ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَلَّوْا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ۗ اللَّهُ حَفِيفٌ عَلَيْهِمْ وَمَا أَتَى عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا هُوَ يُرْسِلُ بِهِ السَّيْلَ﴾
- (١٥) ﴿فَلِذَٰلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أُنزِلَ إِلَّاهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْلِنَ بَيْنَكُمْ اللَّهُ رَبُّنَا رَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ۗ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾
- (٢٠) ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُزِلهُ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ شَيْءٍ﴾
- (٢٣) ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾
- (٣٩) ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾
- (٤٠) ﴿وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾
- (٤١) ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾

(١) منهم ابن حزم: ٥٣-٥٤.

(٢) كابن سلامة: ١٦٤-١٦٥.

(٣) كابن البارزي: ٢٠٣-٢٠٤.

(٤) نواسخ القرآن: ٢١٨-٢٢٢.

وفي الاتي عرض وتفنيد لمزاعم القائلين بالنسخ في سورة الشورى:  
 الآية (٥) ﴿كَذَٰلِكَ السَّمَاوَاتُ يَتَطَفَّرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ  
 وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ۚ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾

زعموا ان هذه الآية منسوخة بالآية (٧) في سورة غافر وهي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ  
 يَخْمَلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية.  
 واكتفي في رد هذا الزعم بنقل ما قاله ابن الجوزي في رده حيث قال<sup>(١)</sup>: (قوله تعالى:  
 ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ زعم قوم منهم منبه، والسلي، ومقاتل بن سليمان انها  
 منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ وهذا قبيح لان الآيتين خبر واحد ولا  
 ينسخ<sup>(٢)</sup> ثم ليس بين الآيتين تضاد لان استغفارهم للمؤمنين استغفار خاص لا مدخل فيه الا  
 من اتبع الطريق المستقيم فلاولئك طلب الغفران والإعادة من النار وادخال الجنان).

ويستخلص من كلام ابن الجوزي هذا ان القول بالنسخ خلط بينه وبين التخصيص هذا إذا  
 لم يقصد بالنسخ معناه العام والا فلا اعتراض على قولهم بالنسخ بمعنى التخصيص فلفظ  
 (من) في الآية الاولى اسم موصول يفيد العموم لذاته ويشمل المؤمنين وغيرهم فخص العموم  
 في الآية الثانية بالمؤمنين.

الآية (٦): ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَلَّوْا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ۗ اللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَا أَتَى عَلَيْهِمْ مِنْ بَكْرٍ﴾  
 زعموا ان هذه الآية منسوخة بآية السيف.

والصواب عدم وجود النسخ لعدم وجود التعارض بين الناسخ والمنسوخ لان الله اخبر عن  
 امهاله الكفار بعد الانذار فقال ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَلَّوْا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ الهة عبدوها من دون الله  
 يعني كفار مكة ﴿اللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ﴾ اي حافظ عليهم اعمالهم لا يغرب شيء منها عنه  
 ﴿وَمَا أَتَى عَلَيْهِمْ مِنْ بَكْرٍ﴾ اي ما أنت بمسلط عليهم لتدخلهم في الايمان قهراً وانما بعثت  
 نذيراً لهم وداعياً الى سبيل الرشدا واما الوصول الى الهدف فهو خاضع للسلطة الالهية فقط.  
 فآين التعارض بين الآيتين حتى يرفع بالنسخ ؟

(١) نواسخ القرآن: ص ٢١٨.

(٢) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٤٦/٢٧، والالوسي: ١١/٢٥، والقرطبي: ٥٠٤/١٦.

قال ابن الجوزي<sup>(١)</sup>: (قد زعم كثير من المفسرين انها منسوخة بآية السيف وقد بينا مذهبنا في نظائرها وان المراد ان لم نوكلك بهم فتؤخذ بأعمالهم فلا يترجه نسخ).  
ثم ان الآية خبر ووعيد وكلاهما لا يقبل النسخ.

الآية (١٥) ﴿فَلِذَلِكَ فَادَعُْ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابِهِ وَأُمِرْتُ لِأَعْلِنَ بَيْنَكُمْ اللَّهُ رُبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾.

هذه الآية مرتبطة بالآيات السابقات اللاتي فيهن بيان وحدة الاديان من قوله ﴿هَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَهَارُونَ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَكْفُرُوا بِهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا كَفَرُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ الى اخره ثم قال سبحانه مخاطباً نبيه محمد (ﷺ) فلذلك فادع الى الاتفاق على هذا الاصل المشترك بين جميع الاديان واستقم على الدعوة كما امرك الله ولا تتبع أهواءهم وأهواءهم وقل آمنت بكل كتاب انزله الله اجمالاً وامرني ربي ان اعدل بينكم فلا احابي طائفة ولا جنساً الله ربنا وربكم لنا جزاء اعمالنا ولكم جزاء اعمالكم ولا محل للخصومة بيننا بعد ظهور الحق سوى ما يزينه العناد والشقاق الله يجمع بيننا واليه المصير<sup>(٢)(٣)</sup>.

زعموا ان هذه الآية منسوخة بالآية (٢٩) في سورة التوبة ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ الآية.

أين التعارض بين الآيتين حتى يرفع بنسخ الاولى بالثانية، هل الاولى دلت من قريب أو بعيد على تحريم قتال المعتدين كلما دعت الحاجة الى هذا القتال حتى يلغى ذلك التحريم بهذا الايجاب؟ الجواب: كلا ثم كلا.

(١) نواسخ القرآن: ص ٢١٩.

(٢) المصحف المفسر للاستاذ محمد فريد وجدي.

(٣) من انصار عدم النسخ الرازي: ٢٧/١٥٨، والالوسي: ٢٥/٢٥، والقرطبي: ١٣/١٦.

الآية (٢٠) ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ لَدُّهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ كَشِيرٍ﴾.

زعموا ان هذه الآية منسوخة بالآية (١٨) في سورة الاسراء..

وهذا الزعم باطل " للأسباب التي بينا في الرد على الزعم القائل بنسخ الآية (١٤٥) من سورة آل عمران بالآية (١٨) من سورة الاسراء فلا داعي للتكرار.

ثم كيف يتكرر حكم في سورتين ويتكرر نسخه في كل سورة ما هذه العجائب والغرائب<sup>(١)</sup>.

الآية (٢٣) ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾.

زعموا انها منسوخة بالآية (٤٧) من سورة سبا ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرِ فَهَوَ لَكُمْ إِنْ أَجَرْتُمْ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَهِيدٌ﴾.

وهذا الزعم باطل " لان المراد بالاجر في الآية الثانية صلة القرى فالآية الاولى مخصصة بالاستثناء والثانية تأكيد لهذا الاستثناء فأين التعارض بين المؤكد والمؤكد حتى يرفع بالنسخ ؟ اي قل لا أسألكم على ما أتعاطاه من التبليغ والارشاد والنصح لكم الا ان تودوني لقرباتي منكم أو تودوا قرباتي.

قال ابن الجوزي<sup>(٢)</sup>: (عن ابن عباس (رض)) قال لم يكن بطن في قرش الا لرسول الله (ﷺ) فيهم قرابة فنزلت ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ اي الا ان تصلوا قرابة ما بيني وبينكم<sup>(٣)</sup> وهذا هو الصحيح ولا يتوجه على هذا نسخ اصلاً).

الآية (٣٩) ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾

زعم دعاة النسخ<sup>(٤)</sup> انها منسوخة بآية السيف.

وهذا الزعم باطل " لانه مبني على انها وردت بشأن المشركين وهو خطأ لأنها منوطة بالآيات السابقات عليها ومن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَخْتَفُونَ كِبَآئِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا

(١) من انصار عدم النسخ الرازي: ١٦٢/٢٧، والالوسي: ٢٧/٢٥، والقرطبي: ١٩/١٦.

(٢) نواسخ القرآن: ص ٢٢٠.

(٣) فتح الباري: ١٠/١٨٥.

(٤) منهم ابن حزم: ص ٥٤، وابن سلامة: ص ١٦٥، وابن البارزي: ص ٢٠٤.

غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ»<sup>(١)</sup> «وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ»<sup>(٢)</sup>، ثم قال سبحانه «وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ»<sup>(٣)</sup>.

وخلاصة معاني هذه الآيات الثلاث هي ان الذين يبتعدون عن ارتكاب الكبائر من الذنوب والامور المنكرة وإذا غضبوا يغفرون ولا يبطشون والذين اجابوا ربهم لما دعاهم ورسوله وهم الانصار واقاموا الصلاة ويبنون قراراتهم على مبدأ الشورى والتشاور فلا يبتون بأمر حتى يأخذ بعضهم رأي الاخرين فيه وما رزقناهم يتصدقون على الفقراء والذين إذا نابهم ظلم أو حيف لا يبتون مكفوفي الايدي بل يدفعونه عنهم بإقدامهم وشجاعتهم فينتصرون.

فأين التعارض بين هذا وبين آية السيف يا أنصار النسخ حتى يرفع بالنسخ<sup>(٤)</sup>.

الآية (٤٠) «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا»

وزعم دعاة<sup>(٥)</sup> النسخ انها منسوخة بقوله تعالى: «فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» وهي تتمة الآية (٤٠) فزعموا ان الشطر الثاني من الآية نسخ الشطر الاول منها وهذا منتهى الخطأ.

يقول ابن الجوزي<sup>(٦)</sup>: (زعم بعض من لا فهم له ان هذا الكلام منسوخ بقوله تعالى: «فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ»<sup>(٧)</sup> وليس هذا بقول من يفهم الناسخ والمنسوخ لأن معنى الآية من جازى مسيئاً فليجازه بمثل اساءته ومن عفا فهو أفضل).

وسمى سبحانه وتعالى عقاب السيئة سيئة رعاية للجانب البلاغي (مشاكلة) والا فالجزاء العقابي للجاني ليس سيئة اي جزاء الفعل السيئة عقوبة تتلاءم مع حجمها فمن عفا وأصلح ما بينه وبين عدوه فأجره على الله انه لا يجب الظالمين.

(١) سورة الشورى / ٣٧.

(٢) سورة الشورى / ٣٨.

(٣) سورة الشورى / ٣٩.

(٤) وقد رجح اكثر المعلقين الذين ادركوا معنى الآية بصورة صحيحة عدم وجود النسخ ومنهم ابن الجوزي نواسخ القرآن: ص ٢٢١ ومن انصار عدم النسخ القرطبي: ٤٢/١٦، والرازي: ١٦٧/٢٧، والالوسي: ٤٧/٢٥.

(٥) وفي مقدمتهم ابن سلامة الناسخ والمنسوخ: ص ١٦٦.

(٦) نواسخ القرآن: ص ٢٢١.

(٧) سورة الشورى: ٤١.



الآية (٤١) ﴿وَلَمَنْ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾

ان من انتصر لنفسه بعدما ظلم فأولئك لا سبيل لمعاقبتهم ومحاسبتهم ومعاقبتهم وإنما العتاب أو العقاب على الذين يظلمون الناس ويفسدون في الارض بغير حق أولئك لهم عذاب اليم.

زعم دعاة<sup>(١)</sup> النسخ ان هذه الآية منسوخة بالآية (٤٣) من نفس السورة ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَظَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ حَزْمِ الْأُمُورِ﴾، اي ومن صبر على الاذى وغفر لذنب من أساء اليه ولم ينتصر لنفسه فإن ذلك لمن الامور المعروفة المحبذة لأن المثل العربي يقول (المحبة بعد العداوة أحلى من الحلاوة).

هذه الفضائل التي نتعلمها من القرآن العظيم هي قمة الاخلاق ومنتهى الانسانية لتعامل الانسان مع أخيه الانسان ولكن كثيراً من الناس أساءوا سمعة الاسلام والقرآن لجهلهم أو تقليدهم للغير أو تعصبهم الاعى.

يقول ابن الجوزي<sup>(٢)</sup> (رحمه الله): (قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ زعم بعض من لا يفهم انها نسخت بقوله ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَظَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ حَزْمِ الْأُمُورِ﴾ وليس هذا بكلام من يفهم الناسخ والمنسوخ لأن الآية الاولى تثبت جواز الانتصار وهذه تثبت ان الصبر أفضل).

(١) ومنهم ابن حزم الاندلسي: ٥٥، وابن البارزي: ص ٢٠٤.

(٢) نواسخ القرآن: ص ٢٢١-٢٢٢.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ الزَّخْرَفِ

قال ابن حزم الاندلسي السورة مكية جميعها غير آيتين (٨٣) و (٨٩) نسختا بآية السيف وتبعه ابن سلامة<sup>(١)</sup> وردد ما قاله ابن حزم دون تغيير أو تعليل واقتصر أبو جعفر النحاس<sup>(٢)</sup> على الآية (٨٩) وزاد ابن البارزي الآية (٤١) وادعى ان الآيات الثلاث نسخت بآية السيف<sup>(٣)</sup>.

واستعرض ابن الجوزي<sup>(٤)</sup> الايتين الاوليين ورد على زعم الآية الاولى (٨٣) وسكت عن الترجيح في الثانية. ولم يذكر النحاس<sup>(٥)</sup> النسخ في الآية (٨٣) ونقل النسخ في الآية (٨٩) دون ترجيح.

- (٨٣) ﴿فَلَنَرَهُم مُّعْضِضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يَوْمَعُونَ﴾  
(٨٩) ﴿فَاصْنَعِ غَنَمَهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾

(١) ص ١٦٧.

(٢) ص ٢١٨.

(٣) ص ٢٠٥ (فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ) سورة الزخرف/٤١ وزعم النسخ في هذه الآية ساقط لعدم وجود أي تعارض بينها وبين آية السيف لذا اجمعت الرد على دعوى نسخها.

(٤) نواسخ القرآن ص ٢٢٢.

(٥) ص ٢١٨.

الآية (٨٣) ﴿فذرهم يخوضوا ويلعبوا حتى يلاقوا يومهم الذي يوعدون﴾<sup>(١)</sup>  
أي دعهم يخوضوا في باطلهم ويلعبوا في دنياهم حتى يلاقوا يومهم يوم القيامة  
الذي وعدوا به، قال الزمخشري<sup>(٢)</sup>: هذا دليل على أن ما يقولونه من باب الجهل  
والخوض واللعب واعلام الرسول (ﷺ) أنهم من المطبوع على قلوبهم الذين لا يرحمون  
البتة.

أدلة بطلان زعم نسخ الآية (٨٣) بآية السيف :

- ١- عدم وجود أي تعارض بين الآيتين فالآية (٨٣) بيان لدور الرسول (ﷺ) بعد التبليغ ومحاولة هدايتهم وارشادهم الى طريق الصواب فهذا الدور ينتهي بتركهم للسلطة الالهية ومحاسبتهم في الآخرة اذا لم ينتج ما قام به الرسول (ﷺ).
- ٢- فالآية لم تقرر القتال اذا اعتدى هؤلاء على المسلمين حتى يكون الأمر بالقتال في آية السيف نسخا لهذا التحريم.
- ٣- لا يوجد القول بنسخ هذه الآية في تفاسير المحققين<sup>(٣)</sup>.
- ٤- ولو فرض جدلا وجود التعارض مع آية السيف فان عمومها يخص بهذه الآية فآية السيف خاصة بحالة الاعتداء ورد الاعتداء.
- ٥- القول بالنسخ يستلزم القول بان هذه الآية جاءت بحكم خاص بعهد الرسالة واللازم باطل باجماع العقلاء فكذلك الملزوم.
- ٦- الآية اذا كانت منسوخة هي وامثالها بآية السيف فان ذلك يدل على أن الأصل في الاسلام هو الحرب وسفك الدماء والسلم استثناء وهذا يخالف لروح الشريعة الاسلامية ومحتويات القرآن الكريم ولا يقول هذا القول الا الجاهل في دينه وفي دنياه.
- ٧- الآية تهديد ووعيد وقد اجمع العقلاء والعلماء على أن الوعيد لا يسري عليه

(١) سورة الزخرف/٨٣.

(٢) الكشاف: ٤٩٧/٣.

(٣) ينظر التفسير الكبير للرازي: ٢٧/٢٣٤ وما بعدها، القرطبي: ١٦/١٢١، الكيس: ٩/٥٩، وما بعدها  
الكشاف: ٤٩٧/٣، البيضاوي بلا رقم، الصاوي: ٤/٥٨، ابن العربي: ٣/١٦٧٧، وغيرها من التفاسير  
الآخري المعتمدة.

النسخ.

٨- وانكر ابن الجوزي<sup>(١)</sup> بشدة زعم نسخ هذه الآية.

الآية (٨٩) ﴿فَاصْنَعِ هُنَّ قُلُوبَ سَلَامٍ فَصَوِّفَ يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>

أي فاعرض عن دعوتهم يائساً عن إيمانهم وودّعهم وتاركهم وقل لهم نسلم منكم ومتاركة فسوف يعلمون. وهذا وعيد من الله لهم وتسليّة لرسوله ﷺ<sup>(٣)</sup>.

قال الرازي<sup>(٤)</sup>: قال سيبويه إنما معناه المتاركة ونظيره قول إبراهيم ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾<sup>(٥)</sup> وكتوبه تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا كِبَافِي الْجَاهِلِينَ﴾<sup>(٦)</sup>.

أدلة بطلان زعم نسخ الآية (٨٩) بآية السيف :

يستدل على بطلان هذا الزعم بالأدلة التي اثبتنا بها بطلان زعم نسخ الآية (٨٣) واضيف اليها الأدلة الآتية:

١- ما نقل عن ابن عباس من القول بنسخ هذه الآية بآية السيف خلط بين النسخ والتخصيص كما ذكرنا مرارا في الايات التي زعم المتأخرون انها منسوخات بآية السيف بالمعنى الخاص للنسخ فالنسخ عند ابن عباس غير النسخ عند الاصوليين وهو الغاء حكم سابق بدليل شرعي لاحق، وقد سبق ببيان ذلك في نظائرها.

٢- انكر الرازي<sup>(٧)</sup> القول بنسخ هذه الآية فقال وعندي ان التزام النسخ في هذه الآية مشكل لان الأمر لا يفيد الفعل الا مرة واحدة فاذا اتى به مرة واحدة فقد سقطت دلالة اللفظ فاي حاجة فيه الى التزام النسخ؟

٣- لم يتطرق المحققون من المفسرين للقول بنسخ هذه الآية<sup>(٨)</sup>.

(١) نواسخ القرآن ص ٢٢٢.

(٢) سورة الزخرف: ٨٩.

(٣) الكشف للزخشري: ٤٩٩/٣.

(٤) التفسير الكبير: ٢٧/٢٣٥.

(٥) سورة مريم: ٤٧.

(٦) سورة القصص: ٥٥.

(٧) التفسير الكبير: ٢٧/٢٣٦.

## النسخ المزعوم في سورة الدخان

قال ابن حزم الاندلسي<sup>(١)</sup> وجميعها حكم غير آية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿فارتقب انهم مرقبون﴾<sup>(٢)</sup> نسخت بآية السيف وكرر ابن سلامة كعادته هذا الكلام<sup>(٣)</sup> دون تعليق او تعليل وكذلك ابن البارزي<sup>(٤)</sup>.

ولم يتطرق له النحاس<sup>(٥)</sup> وقال الطبري<sup>(٦)</sup>: انتظر انت يا محمد الفتح من ربك والنصر على هؤلاء المشركين انهم ينتظرون عند أنفسهم قهرك وغلبتك ويصدّهم عما آتيتهم به من الحق من اراد بقوله واتباعك عليه وقال بما يقرب من هذا المعنى البيضاوي والقرطبي<sup>(٧)</sup> والطبرسي<sup>(٨)</sup> والزنجشري<sup>(٩)</sup> ولم يتطرق له ابن العربي<sup>(١٠)</sup>.

ادلة بطلان زعم نسخ الآية (٥٩) من سورة الدخان بآية السيف:

١- عدم وجود أيّ تعارض بين الآيتين كما نقلنا تفسيرها من التفاسير المعتمدة والنسخ فرع التعارض.

(١) راجع المراجع المذكورة من التفاسير في الآية (٨٣).

(٢) ص ٥٥.

(٣) سورة الدخان: ٥٩.

(٤) الناسخ والمنسوخ: ص ١٦٨.

(٥) ص ٢٠٥.

(٦) الناسخ والمنسوخ: ص ٢١٨-٢١٩.

(٧) جامع البيان في تفسير القرآن: ٨٣/٢٤.

(٨) الجامع لاحكام القرآن: ١٦/١٥٥.

(٩) مجمع البيان: ٧٠/٩.

(١٠) الكشف: ٥٠٨/٣.

(١١) احكام القرآن: ٤/١٦٧٨.

١. لم يحرّم سبحانه وتعالى في هذه الآية القتال على المسلمين اذا تعرضوا للاعتداء حتى ينسخ التحريم بإيجاب القتال في آية السيف.
٢. اذا وجد التعارض وسلمناه جدلاً فإنه يرفع بالتخصيص لان كل آية زعموا انها منسوخة بآية السيف اذا صح زعم التعارض فانها مخصصة بها لان آية السيف خاصة بحالة الاعتداء وفق قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَهْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ فَامْتَلُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَهْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾.
٣. الآية خبر وقد اجمع العقلاء على ان اخبار الله تعالى تنسخ والا للزم الكذب بالنسبة الى الله عز وجل وهو منزّه عن ذلك باجماع العقلاء.
٤. الاصل في الاسلام السلم باجماع العقلاء واما الحرب فهي استثناء وآية السيف خاصة بهذه الحالة الاستثنائية.
٥. لم يتطرق المحققون من المفسرين للقول بنسخ هذه الآية سوى الصاوي<sup>(١)</sup> الذي هو من المغالين في القول بالنسخ لان القرآن لا ينسخ بالاجتهاد فما ثبت باليقين لا يزول الا باليقين.
٦. انكر ابن الجوزي القول بنسخ هذه الآية حيث قال: (ذهب جماعة من المفسرين الى انها منسوخة بآية السيف ولا نرى ذلك صحيحاً لانه لا تنافي بين الآيتين وارتقاب عذابهم اما عند القتل او عند الموت او في الآخرة وليس في هذا منسوخ).

(١) حيث قال تعليقا على تفسير الجلالين ٦٧/٤ قوله وهذا يمثل الأمر بالجهاد فهو منسوخ لان معنى ارتقاب امهله من غير قتال حتى يحكم الله بينك وبينهم وهذا زعم ساقط لا يسنده دليل شرعي من النص ولا عقلي من المفكرين من اصحاب العقول السليمة.

## النسخ المزعوم في سُورَةِ الْجَاثِيَةِ

قال دعاء النسخ الآية (١٤) من هذه السورة قوله تعالى:  
﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا  
يَكْسِبُونَ﴾<sup>(١)</sup>

معنى الآية (قل) الخطاب خاص واريد العموم فيشمل الرسول (ﷺ) وغيره يتمتعون  
بالإيمان وهم يلاقون الأذى من الغير اغفروا ليغفروا عن ذنب المذنب اذا لم يصل الى حد  
يستوجب استخدام القوة ضده لان الله يجزي الغافر بالثواب والمذنب بالعقاب وكل  
منهما له ثمرة عمله ان خيراً فخير وان شراً فشر وهذا المعنى اكدته الآية التي تليها  
وهي قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ  
تُرْجَعُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وزعم دعاء النسخ انها منسوخة واختلفوا في نسخها وسبب نزولها وكونها مكية او  
مدنية ف قيل منسوخة بآية السيف (الآية الخامسة من سورة التوبة) وقيل منسوخة  
بالآية (٢٩) من سورة التوبة وقيل بالآية (٣٦) منها وقيل بالآية (٥٧) من سورة  
الانفال وقيل بالآية (٣٩) من سورة الحج.

وقيل مكية فهي منسوخة وقيل مدنية فهي محكمة وقيل سبب نزولها الخلاف بين  
عبد الله بن ابي وعمر فشم الأول الثاني وهم الثاني بقتله وقيل نزل في ايداء المشركين  
لِلرَّسُولِ (ﷺ) وقيل في ايدائهم للمسلمين وقيل نزلت في غزوة بني المصطلق فليست

(١) سورة الجاثية: ١٤.

(٢) سورة الجاثية: ١٥.

منسوخة<sup>(١)</sup> فهذه الاجتهادات الفردية والخلافات غير المستندة الى نص في القرآن او السنة النبوية او الاجماع كيف يشئت بها نسخ قرآن ثابت بالتواتر ثبوتاً يقينا ؟  
وهو النسخ باطله للأسباب الآتية :

١- لا يوجد نص في القرآن الكريم ولا في سنة ثابتة ولا اجماع الفقهاء الصحابة او التابعين يدل على نسخ الآية (١٤) من سورة الجاثية فالقول بالنسخ مجرد اجتهاد مبني على التناقض الضمني بين الآية الناسخة والمنسوخة بحيث لا يمكن الجمع بينهما وهذا التناقض غير قائم لوجهين:

احدهما: اختلاف الموضوع فالآية (١٤) تتعلق بقضايا شخصية للأفراد الذين يتعرضون لايذاء الغير وآية السيف موضوعها الاعتداء على المصالح الضرورية للمسلمين فموضوع الآيتين مختلف.

والثاني: اختلاف الزمان والظروف فالظروف المحيطة بالآية (١٤) غير ظروف اعلان الحرب واستخدام القوة ضد العدو.

٢- ما جاء في الآية (١٤) من صفات الفضيلة للمسلمين التي امر بها القرآن في آيات كثيرة منها قوله تعالى في وصف المؤمنين ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاهِظِينَ الْفَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾<sup>(٢)</sup>.

٣- اذا سلمنا جدلاً وجود التعارض بين الآية (١٤) والآية الناسخة لها فانه يرفع بتخصيص الثانية لعموم الاولى لان الآية (١٤) عامة تشمل الايذاء الذي لا يصل الى حد استخدام القوة والايذاء الذي يستوجب ذلك<sup>(٣)</sup> فآية السيف او آية أخرى زعموا انها ناسخة لها مخصصة لذلك العموم فالقول بالنسخ خلط بينه

(١) المزيد من التلصيل يراجع في هذه الخلافات اللا منطقية المراجع الآتية: ابن حزم الاندلسي: ص ٥٦، النحاس: ص ٢١٨، ابن سلامة: ص ١٦٨، كتاب النسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى لقتادة بن دعامة السدوسي: ص ٤٤، ابن الجوزي: ص ٢٢٤-٢٢٥، ابن البارزي: ص ٢٠٥، القرطبي: ١٦/١٦١، الزحشري- الكشاف: ٣/٥١٠-٥١١، البيضاوي بلا رقم، الصاوي: ٤/١٩، الطبري: ٢٤/٨٦، الطبرسي: ٩/٧٤، ابن العربي: ٤/١٦٨١، الرازي: ٢٧/٢٦٤، الكياالهراسي احكام القرآن: ٤/٣٧١.

(٢) سورة آل عمران: ١٣٤.

(٣) يقول الرازي التفسير الكبير: ٢٧/٢٦٤، والاقر ان يقال انه محمول على ترك المنازعة في المحقرات وعلى التجاوز عما يصور عنهم من الكلمات المؤذية الى آخره.



وبين التخصيص.

- ٤- ما نقل عن ابن عباس رضي الله عنه والسدي وقتادة والضحاك من القول بنسخ آية (١٤) خبر آحاد ولا ينسخ به القرآن أي لا يجوز الاستدلال به على نسخ آية ثابتة بالتواتر التي ثبوتها يقين والاجماع قائم على ان اليقين لا يزول الا باليقين. واذا سلمنا جدلا ان هذه الأخبار الأحادية سند شرعي فانهم ارادوا بالنسخ معناه العام عند السلف لا معنى الاصوليين المتأخرين الخاص.
- ٥- القول بالنسخ يستلزم القول بان الآية (١٤) خاصة بالواقعة التي نزلت لأجلها وهذا مخالف لاجماع العلماء العقلاء على ان العبرة بعموم النص لا بخصوص السبب.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ الْأَحْقَافِ

زعم ابن حزم الاندلسي<sup>(١)</sup> انها مكية وجميعها حكم غير آيتين  
(٩ و ٣٥) الأولى نسخت بالآية (٢) من سورة الفتح والثانية  
نسخ معناها بآية السيف. ونقل قبله عن قتادة<sup>(٢)</sup> وقال به ابن  
سلامة<sup>(٣)</sup> وابن البارزي<sup>(٤)</sup> وقال به غيرهم.

﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِهَا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفَصِّلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ  
(٩) أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَلَا كَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾  
﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعِزِّ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ  
يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبِسُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ فَبَلَغْ فَبَلَّغْ يَوْمَ يَكْفُرُ إِلَّا  
(٣٥) الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾

(١) ص ٥٦.

(٢) نصوص معلقة في علوم القرآن الكريم تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن: ص ٤٢.

(٣) ص ١٦٩.

(٤) ص ٢٠٥.

الآية (٩) ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِنَحْوِ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا كَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾<sup>(١)</sup>

زعم دعاة النسخ ان هذه الآية لما نزلت فرح المشركون والمنافقون وقالوا: كيف نتبع نبياً لا يدري ما يفعل به ولا بنا في الآخرة وانه لا فضل له علينا ولولا انه ابتدع الذي يقوله من تلقاء نفسه لآخبره الذي بعثه بما يفعله فنسخت هذه الآية بقوله تعالى: ﴿لِيُظْهِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَكْتُمُ مِنْ دَلِيلِكَ وَمَا فَاحَرُ وَرُئِيتُمْ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ وَيَهْدِيكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾<sup>(٢)</sup> وارغم الله قول الكفار بنزول هذه الآية فقالت الصحابة هنيئاً لك يا رسول الله لقد بين الله لك ما يفعل بك فليت شعربا ما يفعل الله بنا (او ما هو فاعل بنا) فنزلت الآية الخامسة من هذه السورة هي قوله تعالى: ﴿لِيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرُ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَكَانَ ذَلِكَ عِندَ اللَّهِ قَوْلًا حَقًّا﴾<sup>(٣)</sup>.

وهو نسخ الآية (٩) من سورة الاحقاف باطلة للدلالة الآتية :

١. الآية خبر من الله وخبره لا ينسخ والا لانتقل الى الكذب والله منزله عنه يقول النحاس<sup>(٤)</sup>: 'ومحال ان يكون فيها ناسخ ولا منسوخ من جهتين : احدهما: انه خبر.

والثانية: ان من أول السورة الى هذا الموضع خطاباً للمشركين واحتجاجاً عليهم وتوبيخاً لهم فوجب ان يكون هذا ايضا للمشركين كما كان قبله وبعده ومحال ان يقول ﷺ للمشركين ما ادري ما يفعل بي ولا بكم في الآخرة ولم يزل ﷺ في أول مبعته الى وفاته يخبر ان من مات على الكفر يخلد في النار ومن مات على الايمان واتبعه واطاعه فهو في الجنة فقد درى ﷺ ما يفعل به وبهم (الى

(١) سورة الاحقاف: ٩.

(٢) سورة الفتح: ٢ الآية الأولى منها قوله تعالى (انا فتحنا لك فتحاً مبيناً).

(٣) سورة الفتح: ٥، ينظر تفسير الصاوي: ٧٥/٤، وابن سلامة ص ١٦٩-١٧٠، نصوص محققة المرجع السابق ص ٤٣.

(٤) الناسخ والمنسوخ ص ٢١٩.

يوم القيامة) وليس يجوز أن يقول ما أدري ما يفعل به ولا بكم في الآخرة فيقولون كيف نتبعك وانت لا تدري اتصير الى فضض ودعة او الى عذاب وعقاب<sup>(١)</sup>.

ونقل القرطبي هذا الكلام من النحاس بعد أن نقل قول دعاء النسخ بنسخه وأنكر وجود النسخ في الآية فقال: (والآية ليست منسوخة لانها خبر قال النحاس: محال أن يكون في هذا ناسخ ولا منسوخ من جهتين الى آخره<sup>(٢)</sup>).

٢. وما نقل عن انس بن مالك، وابن عباس وقتادة والحسن والضحاك، وعكرمة من القول بالنسخ فالمراد به البيان فما قالوا من أن الآية (٢) من سورة الفتح نسخت الآية (٩) من سورة الجاثية أرادوا بالنسخ معناه العام عند السلف وقصد به البيان، يقول القرطبي: (قال الحسن في تفسير الآية لا أدري ما يفعل بي ولا بكم في الدنيا اما في الآخرة فمعاذ الله فقد علم انه في الجنة حين أخذ ميثاقه في الرسل ولكن قال ما أدري ما يفعل بي في الدنيا أخرج كما أخرجت الانبياء قبلي أو أقتل كما قتلت الانبياء قبلي ولا أدري ما يفعل بكم الى آخره ثم يقول قلت وهذا معنى القول الأول الا انه اطلق فيه النسخ بمعنى البيان<sup>(٣)</sup> وقال بعدم صحة القول بنسخ آية (٩) من سورة الاحقاف ابن الجوزي<sup>(٤)</sup>).

الآية (٣٥) ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعِزِّ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(٥)</sup> زعم دعاء النسخ أن الأمر بالصبر في هذه الآية نسخ بآية السيف.

وزعم النسخ باطل لعدم وجود التعارض بين الآيتين قال سبحانه وتعالى مخاطباً رسوله (ﷺ) فاصبر على أذى قومك كما صبر أولوا العزم ذوو الثبات والصبر على

(١) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم: لابي جعفر النحاس: ص ٢١٩.

(٢) ينظر الجامع لاحكام القرآن: للقرطبي: ١٨٦/١٦.

(٣) الجامع لاحكام القرآن: ١٨٧/١٦.

(٤) نواسخ القرآن: ص ٢٢٧، وفيه (قلت القول بنسخها لا يصح لانه اذا اخفى عليه علم شيء ثم اعلم به لم يدخل في ناسخ ولا منسوخ).

(٥) سورة الاحقاف: ٣٥.

الشذائد من الرسل من قبلك ولا تستعجل لهم نزول العذاب بهم فانه نازل بهم لا محالة. وهذا وعد بالعذاب الدنيوي وهو القتال اضافة الى العذاب الأخروي وفيه اشارة الى انه يأتي ذلك اليوم يؤمر بهجدهم فلا تعارض بين الآية (٣٥) من سورة الفتح وبين آية السيف من سورة التوبة حتى تنسخ الثانية الأولى لرفع هذا التعارض واذا سلمنا جدلا بوجود التعارض فانه يرفع بالتخصيص ولا داعي الى النسخ اضافة الى عدم وجود دليل في القرآن او في السنة النبوية او اجماع الصحابة او التابعين يدل على هذا النسخ وانما هو مجرد اجتهاد خاطئ ولو فرض انه صائب فانه يكون دليلاً ظنياً والثابت باليقين لا يزول بالظن.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ مُحَمَّدٍ

- (٤) ﴿فَأَمَّا مَنْ بَعْدَ وَأَمَّا فِدَاءٌ﴾  
﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ إِنْ تَوَمَّنُوا وَيَتَنَبَّأُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾  
(٣٦)

قال ابن حزم الأندلسي<sup>(١)</sup> اختلف فيها هل هي مكية او مدنية وجميعها محكم غير آية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ بَعْدَ وَأَمَّا فِدَاءٌ﴾<sup>(٢)</sup> نسخ المنّ والفداء بآية السيف.

وقيل: بنسخ آية ثانية وهي الآية (٣٦) نسخت بالآية (٣٧) وهذا القول هو رأي ابن سلامة حيث قال بنسخ الآيتين<sup>(٣)</sup> وقال النحاس<sup>(٤)</sup> قال قتادة نسختها ﴿فَشَرَّدَ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> وقال مجاهد نسختها ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾<sup>(٦)</sup> وقال عطاء: فلا يقتل المشرك ولكن يمن عليه ويفادي اذا اسر كما قال عز وجل ﴿فَأَمَّا مَنْ بَعْدَ وَأَمَّا فِدَاءٌ﴾.

(١) ص ٥٦.

(٢) سورة عمدة: ٤.

(٣) ص ١٧٣.

(٤) ص ٢٢.

(٥) سورة الانفال: ٥٧ تمام الآية (فأما تتلقنهم في الحرب فشرّد بهم من خلفهم لعلهم يذكرون).

(٦) سورة التوبة: ٥.

قال ابن الجوزي<sup>(١)</sup> فيه قولان:

الاول: انها محكمة وان حكم المنّ والفداء باق لم ينسخ وهذا مذهب ابن عمر والحسن وابن سيرين ومجاهد واحمد والشافعي.

والثاني: ان المنّ والفداء نسخ بقوله ﴿فَاتَّقُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ وهذا مذهب ابن جريج والسدي وابي حنيفة.

وقال ابن البارزي بنسخ الآيتين (٥ و ٣٦) دون بيان تعليل.

آراء المفسرين :

\* قال ابن العربي<sup>(٢)</sup>: اختلف الناس في هذه الآية هل هي منسوخة او محكمة فقليل هي منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ قاله السدي.

الثاني: انها منسوخة فأهل الاثنان فانهم لا يعاهدون وقيل انها محكمة على الاطلاق قاله السدي.

الثالث: انها محكمة بعد الاثنان قاله سعيد بن جبير لقوله ﴿مَا كَانَ لِإِيَّيْ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٣)</sup>.

ثم قال ابن العربي: والتحقق الصحيح انها محكمة في الأمر بالقتال.

\* قال الطبري<sup>(٤)</sup> اختلف فيه أهل العلم: فقال بعضهم هو منسوخ نسخه قوله ﴿فَاتَّقُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ وقوله ﴿لَإِنَّمَا تُقَنِّتُهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرٌّ بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ﴾.

ثم يقول الطبري<sup>(٥)</sup>: والصواب من القول عندنا في ذلك ان هذه الآية محكمة غير منسوخة وذلك ان صفة الناسخ والمنسوخ ما قد بينا في غير موضع في كتابنا انه ما لم يميز اجتماع حكميهما في حال واحدة او ما قامت الحجة بان احدهما ناسخ الآخر.

(١) ص ٢٢٨.

(٢) احكام القرآن: ٤/١٦٨٩.

(٣) ثخن في الأمر: بالغ وثخن في العدو بالغ وغلظ في قتلهم.

(٤) جامع البيان في تفسير القرآن: ٢٦/٣٦.

(٥) ٣٧/٢٦.

\* قال الرازي: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ (أما) وإنما للحصر وحالهم بعد الأسر غير منحصر في الأمرين بل يجوز القتل والاسترقاق والمنّ والفداء فكان هذا سؤال يطرحه الرازي ثم يجيب عنه فيقول: نقول هذا ارشاد فذكر الأمر العام الجائز في سائر الاجناس والاسترقاق غير جائز في أسر العرب فإن النبي (ﷺ) كان معهم فلم يذكر الاسترقاق وأما القتل فلان الظاهر في المشغن الإزمان ولان القتل ذكره بقوله فضرِب الرقاب فلم ينف الا الامران<sup>(١)</sup> أي اطلاق سراح الاسير اما منّا أي تفضلاً أي بدون مقابل او فداء مقابل الاسرى او المال او أي اتفاق آخر بين المتحاربين.

\* وقال الطبرسي<sup>(٢)</sup>: (وقيل ان حكم الآية منسوخ بقوله ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ ويقول ﴿فَإِمَّا تَرْتَفِقْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ﴾ هذا ما روي عن قتادة والسدي وابن جريج وقال ابن عباس والضحاك الفداء منسوخ وعن ابن عمر والحسن وعطاء ان حكم الآية ثابت غير منسوخ ثم يقسم الطبرسي الاسير الى قسمين فاذا اسر اثناء القتال فالامام يحرم بين قتلهم وقطع ايديهم وارجلهم من خلاف ويتركهم حتى ينزفوا ولا يجوز المنّ والفداء والنوع الثاني يؤخذون بعد ان وضعت الحرب اوزارها وانقضى القتال فالامام يحرم بين المنّ والفداء والاسترقاق وضرب الرقاب).

وفي اعتقادي هذا الاجتهاد من الطبرسي اكبر خطأ ارتكبه في حياته وهو قول مرفوض شرعاً وعقلاً وهذا غريب كيف يصدر عن مثل هذا العالم؟

واكتفي بهذا القدر من نقل واستعراض الآراء حول موضوع معاملة اسرى الحرب. وأقول: ان كل من قال بنسخ هذه الآية فقد اخطأ في اجتهاده خطأ فاحشاً وان من اضاف الى هذين الأمرين (المنّ والفداء) امرين آخرين (القتل والاسترقاق) فقد ارتكب خطأ مخالفاً للحصر الوارد في الآية الكريمة لاسباب كثيرة منها :

٦- الاسلام جاء بنظام تحرير الانسان من الاستعباد وحصر العبودية لله وحده فامر الانسان ان يكرر ذلك في صلاته مرات عديدة يومياً حتى يشعر بكرامته وشخصيته وذلك في صلواته الخمس ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

(١) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: ٤٤/٢٨.

(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن: ٩٧/٩.



٧- لم يكن الله سبحانه وتعالى جاهلاً او ناسياً او خاطئاً نعوذ بالله من ترك الأمرين المضافين من قبل من تولى ذلك باجتهاده الخاطئ ولم يحولهم الله بهذه الاضافة بدليل ثابت مشروع.

٨- لم يقتل الرسول العظيم اسيراً واحداً لكونه من اسرى الحرب ومن قتلهم من الاسرى كان لسبب آخر يجعله مستحقاً لهذا القتل كما هو واضح لكل من درس حياة الرسول (ﷺ) بعمق وانصاف وبعيد عن التعصيب الاعمى للكلام الغير.

٩- اجمع العقلاء على كوكب الارض في جميع القوانين الوضعية على تحريم قتل الاسير وتعذيبه واهنته وعلى تحريم الاسترقاق، فهل هؤلاء اكثر شفقة بانسانية الانسان من الله سبحانه وتعالى الذي قال في اكثر من آية منها قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ اهْفُزْ وَارْحَمْ وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾<sup>(١)</sup> ووصف نفسه بصفتين عظيمتين في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ولا يزال كثير ممن لم يفهم الدين بصورة صحيحة ولم يدرس القرآن بعمق ولم يتحرر من التعصب الاعمى لاقوال الغير ولسانه أمهر من عقله وقوله اعرض من عمله يزعم جواز استرقاق الانسان لاخيه الانسان وجواز قتل الأسير.

الاسلام بريء من تلك العقول المتخلفة الجامدة المتعصبة كيف يتصور ان يبيع سبحانه وتعالى ما يعتبره الانسان وصمة عار وهو استعباد الانسان لاخيه الانسان؟

الآية (٣٦) ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌّ وَلَهُوَ وِرْدٌ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>

زعم دعاة النسخ ان هذه الآية منسوخة بالآية التي تليها وهي قوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْأَلُكُمْوهَا فَيُخْرِجْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> تَبَخَّثُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَالَكُمْ<sup>(٥)</sup>﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة المؤمنون: ١١٨.

(٢) أي الانتقال فيها بحيث ينصرف عن عالم المعنويات والآخرة.

(٣) أي الا يقدر الاستطاعة للاتفاق على المحتاجين.

(٤) أي يبالغ في طلبها.

(٥) أي يخرج البخل احقادكم لان الانسان جبل على حبة الاموال.

(٦) سورة محمد: ٣٧.

واكتفي في رد هذا الزعم الساقط بما قاله ابن الجوزي<sup>(١)</sup> من انه:  
 (زعم بعضهم انها منسوخة بآية الزكاة وهذا باطل لان المعنى لا يسألکم جميع  
 اموالکم قال السدي ان يسألکم جميع ما في ايديکم تبخلوا. وزعم بعض المغفلين من  
 نقلة التفسير انها منسوخة بقوله ﴿إِنْ يَسْأَلُكُمْ هَا فَيُخَفِّكُمْ تَبَخَّلُوا﴾ وهذا ليس معه  
 حديث).

وسلمت سورتا الفتح والحجرات من ألسنتهم وزعمهم بوجود النسخ فيهما.

(١) نواسخ القرآن ص ٢٢٩.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ قُورَيْشٍ

زعم دعاة النسخ<sup>(١)</sup> ان في هذه السورة آيتين منسوختين من حيث الحكم وباقيتين من حيث التلاوة وهما (٣٩ و ٤٥) نسختا بآية السيف.

﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ  
الْقُرُوبِ﴾ (٣٩)  
﴿لَنَحْنُ أَحَقُّ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكَرْ بِالْقُرْآنِ مَن  
يَخَافُ وَعَبِدِ﴾ (٤٥)

الآية (٣٩):

﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْقُرُوبِ﴾<sup>(٢)</sup>

(١) ابن حزم الاندلسي: ٥٧، ابن سلامة: ١٧٤، ابن البارني: ٢٠٦، واورد النحاس الآية (٣٩) في كتابه النسخ والمنسوخ ص ٢٢٣، لكن قال: ويوز ان يكون حكما ولم يرد ذكرها في كتاب النسخ والمنسوخ في كتاب الله لقتادة: ص ٤٤، ونقل نسخها ولم ينتصر لنسخها واستعرض ابن الجوزي في كتابه نواسخ القرآن نسخ الآية (٤٥) ص ٢٣٠.  
(٢) سورة ق: ٣٩.

### دهوى النسخ باطلة للأدلة الآتية:

٤- لم يقل بها كبار المفسرين منهم: الطبري<sup>(١)</sup> والطبرسي<sup>(٢)</sup> والرازي<sup>(٣)</sup> والقرطبي<sup>(٤)</sup> والبيضاوي والكيالهراسي<sup>(٥)</sup> وابن العربي<sup>(٦)</sup> والصاوي<sup>(٧)</sup> وقال الزخشري<sup>(٨)</sup> وقيل هي منسوخة بآية السيف ولكن لم يؤيد هو النسخ.

٥- لا يوجد أي تعارض بين هذه الآية وآية السيف فالصبر في ظرف لا يتعارض مع استخدام القوة في ظرف آخر يستوجب ذلك.

٦- تنتم الآية ﴿وَسَخَّ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ والآية التي تليها (٤٠) ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾ ارشاد توجيهي روحي ونفسي للانسان انه كلما اصاب بما يهزله من مشاكل الحياة يلجأ الى الصلاة لانها سكونية ويذكر الله تطمئن القلوب، قال النحاس<sup>(٩)</sup> في تفسير الآية: (فتأول هذا بعض العلماء على انه اذا احزن انسانا امر فينبغي ان يفزع الى الصلاة قال حذيفة كان النبي ﷺ اذا احزنه أمر فزع الى الصلاة).

الآية (٤٥):

﴿كُنْ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكَرَ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾<sup>(١٠)</sup>

وزعم نسخ هذه الآية باطل لعدم وجود أي تعارض بينهما وبين آية السيف، ولانها آية وعيد والوعيد لا يخضع للنسخ، ولاسباب اخرى سبق ذكرها أكثر من مرة.

(١) جامع البيان في تفسير القرآن: ١١٢/٢٤.

(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن: ١٥٠/٩.

(٣) التفسير الكبير: ١٨٤/٢٨.

(٤) الجامع لاحكام القرآن: ٢٤/١٧.

(٥) ٣٨٧/٤.

(٦) ١٧١٥/٤.

(٧) ١٢٢/٤.

(٨) الكشف: ١٢/٤.

(٩) الناسخ والمنسوخ: ص ٢٢٤.

(١٠) سورة ق: ٤٥.

## النسخ المزعوم في سورة الذاريات

زعم دعاة<sup>(١)</sup> النسخ ان في هذه السورة آيتين منسوختين الآية (١٩) منسوخة بآية الزكاة والآية (٥٤) منسوخة بالآية (٥٥) من نفس السورة.

(١٩) ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾  
(٥٤) ﴿فَقَوْلٌ مِنْهُمْ فَمَا آتَى بِمَلُومٍ﴾

الآية (١٩) ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾<sup>(٢)</sup>  
وزعم النسخ باطل للدلالة الآتية :

١- عدم وجود أي تعارض بين هذه الآية وآية الزكاة لان المراد بالحق الوارد فيها اذا كان زكاة فهي من الآيات الأمرة بالزكاة فلا يعقل ان تكون هناك آيتان تأمران بحكم واحد تنسخ احدهما الأخرى.

وان كان المراد صدقة التطوع وتقديم العون المالي للمحتاجين كل بقدر طاقته ومكنته المالية فان هذا الحكم بابق ما دامت الحياة باقية والتضامن والتكافل الاقتصادي من أهم واجبات الانسان فكيف يتصور نسخ مثل هذا الحكم؟

(١) ابن حزم الاندلسي: ٥٧، ابن سلامة: ١٧٤-١٧٥، وابن البارزي: ٢٠٦-٢٠٧، وغيرهم من عشاق النسخ.  
(٢) سورة الذاريات: ١٩.

٢- هذا الزعم الساقط كزعم نسخ الآيات الآمرة بالانفاق بآية الزكاة قد ردينا عليها سابقا بما يكفي فلا داعي للتكرار.  
يقول ابن الجوزي<sup>(١)</sup> : (الحق ههنا النصيب وفيه قولان:  
الأول: أنه ما يصلون به رحماً أو يقرون به ضيفاً أو يحملون به كلا أو يغنون به محروماً وليس بالزكاة قاله ابن عباس.  
والثاني: أنه الزكاة قاله قتادة وابن سيرين.  
وقد زعم قوم أن هذه الآية اقتضت وجوب إعطاء السائل والمحروم فذلك منسوخ بالزكاة والظاهر أنها حث على التطوع ولا يتوجه نسخ<sup>(٢)</sup>).

الآية (٥٤) ﴿فَقَوْلٌ هُنَّهٖ فَمَا آتَى بِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>  
زعموا أن هذه الآية منسوخة بالآية التي تليها وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا﴾  
الدُّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ<sup>(٤)</sup>  
هذا الزعم الساقط لا يتصوره إلا عشاق النسخ ولا يوجد إلا في قاموسهم. وهو باطل  
لأدلة منها:

١- كيف يتصور أن يشرع سبحانه وتعالى حكماً ثم يتراجع عنه بين عشية وضحاها  
فيلغي هذا الحكم ويأتي بآية مباشرة تتعارض مع الآية الأولى؟  
٢- لا يوجد أي تعارض بين الآيتين بل هما متلازمتان من حيث الحكم غير أن حكم الآية  
(٥٤) ينفذ بعد تنفيذ حكم الآية (٥٥) فوظيفة الأنبياء والرسل ومن يحمل علمهم  
عبارة عن التوجيه والإرشاد وإراءة طريق الصواب والتبليغ بأوامر الله ونواهيه فإذا  
أصر الطرف المقابل على غيه وضلاله ولم ينفعه الإرشاد فيجب الوقوف عند هذا الحد  
استبعاداً للمضاعفات ذات النتائج السلبية على الفرد والمجتمع بقوله سبحانه  
وتعالى ﴿وَلَا تُكْرِهُوا﴾<sup>(٥)</sup> من حيث الإقدام على الإيمان قبله ومن  
حيث الاستمرار عليه بعده.

(١) نواسخ القرآن: ص ٢٣٠.

(٢) المرجع السابق: ص ٢٣١.

(٣) سورة الذاريات: ٥٤.

(٤) سورة الذاريات: ٥٥.

وإذا لم ينفع الذكرى من يوجه الى الايمان وطريق الصواب فيأتي دور حكم الآية الثانية وهو قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَا أَتَتْ بِكَلِمَةٍ﴾ بعد اداء واجبك من التبليغ والتوجيه واداء الطريق.

يقول ابن الجوزي<sup>(١)</sup>: زعم قوم انها منسوخة ثم اختلفوا في ناسخها فقال بعضهم آية السيف وقال بعضهم ان ناسخها ﴿وَلَا تَرْفَعِ الْيَدَ الْيَمَانِ فِي الْمَضْمُونِ﴾ وهذا قد يزيل ان معنى قوله ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ اعرض عن كلامهم فلا تكلمهم وفي هذا بُعد.

٣- قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ ليس معناه اعرض عن قتالهم اذا كان هناك ما يستوجب هذا القتال حتى يلقى الأمر بالاعراض عن القتال بالأمر به.

## النسخ المزعوم في

### سُورَةُ الطُّورِ

قال ابن حزم الاندلسي<sup>(١)</sup>: جميعها محكم غير آية واحدة وهي قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾<sup>(٢)</sup> نسخ الصبر منها بآية السيف.

وقال ابن سلامة<sup>(٣)</sup>: (وفيها من المنسوخ آيتان: الآية الأولى قوله تعالى: ﴿قُلْ تَرِيبُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرِيبِينَ﴾<sup>(٤)</sup> نسخ ذلك بآية السيف.

الآية الثانية ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ نسخ الامر بالصبر بآية السيف).

ويتفق ابن البارزي<sup>(٥)</sup> مع ابن سلامة فيما قاله من الزعم المذكور، وقال النحاس<sup>(٦)</sup>

ان ما نسخ من قوله تعالى في الآية (٤٨) هو ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ خلافا  
للآخرين القائلين بان المنسوخ هو اول الآية وهو ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾  
دون ان يذكر ناسخه.

وذكر ابن الجوزي<sup>(٧)</sup> ان دعاة النسخ زعموا ان في سورة الطور ثلاث آيات منسوخة  
وهي (٣١ و ٤٥ و ٤٨).

(١) الناسخ والمنسوخ: ص ٥٨.

(٢) سورة الطور: ٤٨.

(٣) ص ١٧٥.

(٤) سورة الطور: ٣١.

(٥) ص ٢٠٧.

(٦) الناسخ والمنسوخ: ص ٢٢٦.

(٧) نواسخ القرآن: ص ٢٣٢.



الآية (٣١) ﴿قُلْ تَرِيسُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرِيسِينَ﴾<sup>(١)</sup>

قالوا: انها منسوخة بآية السيف.

وهذه الدعوى باطلة للأدلة الآتية :

١- الآية تهديد وهو لا يخضع للنسخ<sup>(٢)</sup>.

٢- لا يوجد اي تعارض بين هذه الآية وبين آية السيف لان في الآية تهديد اشارة

بتطبيق آية السيف عليهم في المستقبل وليس نهيا عن الاعراض عن القتال

اذا ما دعت اليه الحاجة.

قال ابن الجوزي<sup>(٣)</sup>: زعم بعضهم أنها منسوخة بآية السيف وليس بصحيح اذ لا

تضاد بين الآيتين.

الآية (٤٥) ﴿قَلْبَهُمْ حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾<sup>(٤)</sup>

يصعقون أي يموتون. زعموا ان هذه الآية منسوخة بآية السيف.

والزعم باطل للأسباب الآتية :

١- الآية وعيد والوعيد لا ينسخ بالاجماع، قال ابن الجوزي<sup>(٥)</sup>: وقد زعم بعضهم ان

هذه الآية منسوخة بآية السيف واذا كان معنى ذرهم وعيد لم يقع نسخ.

٢- عدم وجود التعارض بين هذه الآية وآية السيف لان الأمر بتركهم مبني على

عدم تأثيرهم بالارشاد وازاء الطريق والموعظة الحسنة والمجادلة بالتالي هي

احسن.

(١) سورة الطور: ٣١.

(٢) قال الصاوي: ١٢٣/٤: ((قل تريسوا)) امر تهديد على حد (اعملوا ما شئتم) وقال الرازي: ٢٨٠/٢٥٥

: ذلك ليس بأمر وانما كقول السيد الغضبان لعبده افعل ما شئت فاني لست عنك بغافل.

(٣) ص ٤٣٢.

(٤) سورة الطور: ٤٥.

(٥) نواسخ القرآن: ص ٢٣٢.

قال الرازي<sup>(١)</sup>: أي اذا تبين انهم لا يرجعون فذرهم حتى يلاقوا. ثم يقول: القول بنسخ هذه الآية وامثالها ضعيف لعدم وجود التعارض. وقال: وفيه الاشارة الى انه لم يبق في نصهم نفع.

الآية (٤٨) ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾<sup>(٢)</sup>  
وقال ابن الجوزي<sup>(٣)</sup>: (زعم بعض المفسرين ان معنى الصبر منسوخ بآية السيف وليس بصحيح لانه يجوز ان يصبر لحكم ربه ويقا تلهم ولا تضاد بين الآيتين).

(١) التفسير الكبير: ٢٨/٢٦٩.

(٢) سورة الطور: ٤٨.

(٣) نواسخ القرآن: ص ٢٣٢.

## النسخ المزعوم في سورة النجم

قال ابن حزم الاندلسي <sup>(١)</sup> انها مكية وجميعها محكم غير آيتين وهما (٢٩ و ٣٩) الاولى منسوخة بآية السيف والثانية بآية (٢١) من سورة الطور وتبعه ابن سلامة <sup>(٢)</sup> وابن البارزي <sup>(٣)</sup> في الزعم المذكور ونقل النحاس <sup>(٤)</sup> زعم نسخ الآية (٣٩) دون (٢٩) في كتابه النسخ والمنسوخ في القرآن.

- (٢٩) ﴿فَأَضْرِبْ مَنْ كَفَرَىٰ عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾  
(٣٩) ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَأَىٰ﴾

(١) ص ٥٨.

(٢) ص ١٧٦.

(٣) ص ٢٠٧.

(٤) ص ٢٢٧.

الآية (٢٩) ﴿فَاعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى مِنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾<sup>(١)</sup>

زعموا انها منسوخة بآية السيف.

قال الطبرسي في تفسير هذه الآية<sup>(٢)</sup>: فاعرض يا محمد<sup>(٣)</sup> عن من لم يقر بتوحيدنا فمال الى الدنيا ومنافعها اي لا تقابلهم على افعالهم واحتملهم ولا تدع مع هذا وعظهم ودعاهم الى الحق.

واضيف الى كلام الطبرسي: ان الاعراض لا يعني تحريم استخدام القوة ضد المعتدي كلما اعتدى على مصلحة من المصالح الضرورية بموجب قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَهْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ فَاهْتَلُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اهْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾.

فاين التعارض بين هذه الآية وآية السيف يا عشاق النسخ ؟

الآية (٣٩) ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾<sup>(٤)</sup>

هذه الآية تعتبر من اهم القواعد العامة في القرآن الكريم ليسير على هذا كل انسان عاقل.

قالوا منسوخة بالاية (٢١) من سورة الطور ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾<sup>(٥)</sup> كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ<sup>(٦)</sup>. قال الرازي<sup>(٧)</sup>: قيل بان قوله ﴿لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ كان في شرع من تقدم ثم ان الله تعالى نسخه في شرع محمد (ﷺ) وجعل للانسان ما سعى وما لم يسع، وهو

(١) سورة النجم: ٢٩.

(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن: ١٧٧/٩.

(٣) الخطاب ليس خاصا بالرسول (ﷺ) وانما هو موجه الى كل من يؤمن بالله ويؤمن بكل ما يتفرع عن الايمان بالله.

(٤) سورة النجم: ٣٩.

(٥) أي ما نقصنا الابناء من ثواب اعمالهم لقصر اعمارهم وما نقصنا الآباء من ثواب اعمالهم شيئا بالحاق ذرياتهم بهم.

(٦) سورة الطور: ٢١.

(٧) التفسير الكبير: ١٦/٢٩.

باطل اذ لا حاجة الى هذا التكلف بعدما بان الحق وليس المراد من الآية ان له عين ما سعى بل المراد ليس له الا ثواب ما سعى او الا اجر ما سعى او يقال ان المراد ان ما سعى محفوظ له مصون عن الاحباط.

وزعم النسخ باطل للدالة التالية :

١. الآية خبر والاخبار لا تقض للنسخ، يقول ابن الجوزي<sup>(١)</sup>: قول من قال ان هذا نسخ غلط لان الآيتين خبر والاخبار لا يدخلها النسخ ثم ان الحاق الابناء بالآباء وادخالهم في حكم الآباء بسبب ايمان الآباء فهم كالبعض تبع الجملة ذاك ليس لهم انما فعله الله سبحانه بفضله وهذه الآية تثبت ما للانسان الا ما يتفضل به عليه.

٢. عدم وجود التعارض بين الآيتين كما هو واضح لمن له ادنى ادراك بحقيقتهما واذا سلمنا جدلا وجود التعارض فانه يرفع بتخصيص عموم الآية (٣٩) فلا مبرر للقول بالنسخ.

## النسخ المزعوم في سورة القم

زعم ابن سلامة<sup>(١)</sup> وابن البارزي<sup>(٢)</sup> ومن تبعهما في هذا الزعم ان الآية (٦):

﴿فَكُلٌّ هُنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاهِي إِلَى هِي وَنُكْرٍ﴾ منسوخة بآية السيف.

لم يذهب الى هذا الزعم الساقط كل من ابن حزم الاندلسي<sup>(٣)</sup> والنحاس<sup>(٤)</sup> مع انهما من عشاق النسخ وانكر النسخ ابن الجوزي<sup>(٥)</sup> فقال: (وقد زعم قوم ان هذا القول منسوخ بآية السيف وقد تكلمنا على نظائره وبيننا انه ليس بمنسوخ).

والصواب ان زعم النسخ باطل لعدم وجود التعارض بين الآيتين فموضوع كل منهما يختلف وظروف كل منهما تختلف وأن الأمر بالتولي عنهم بعد عدم انتفاعهم بالتبليغ والتوجيه وراءة الطريق لا يتعارض مع استخدام القوة عند الحاجة ولا يدل على قهرم القتال ضد كل من يتعدى على المصالح الضرورية للمسلمين.

(١) ص ١٧٦.

(٢) ص ٢٠٨.

(٣) ص ٥٨.

(٤) ص ٢٢٧ وما بعدها.

(٥) ص ٢٣٤.

## النسخ المزعوم في سُورَةِ الْوَاقِعَةِ

وقد نجت سورة الرحمن والواقعة من السنتهم وزعمهم بوجود النسخ فيها فاعترف عشاق النسخ كلهم بخلو هاتين السورتين من النسخ لكن قال ابن سلامة<sup>(١)</sup> وقد اجمع المفسرون كلهم على ان لا ناسخ في سورة الواقعة ولا منسوخ الا ما قاله مقاتل بن سليمان فانه قال وفيها منسوخ وهو قوله تعالى: ﴿قُلَّةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾<sup>(٢)</sup> نسخها قوله تعالى: ﴿قُلَّةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَقُلَّةٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup> والثلة الجماعة العظيمة قال الفخر الرازي<sup>(٤)</sup> (رحمة الله على روحه الطاهرة):

(المشهور ان الاولين من كان قبل نبينا من الرسل والانبياء من كان من كبار اصحابهم اذا جمعوا يكونون اكثر بكثير من السابقين من امة محمد وعلى هذا قيل ان اصحاب الرسول ﷺ) صعب عليهم قتلهم فنزل بعده ﴿قُلَّةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ، وَقُلَّةٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾.

وهذا في غاية الضعف لوجه :

احدها: ان عدد امة محمد ﷺ ان كان في ذلك الزمان بل الى آخر الزمان بالنسبة الى من مضى في غاية القلة فاذا كان عليهم من انعام الله على خلق كثير من الاولين وما هذا الا خلط غير جائز.

وثانيها: ان هذا كالنسخ في الاخبار وانه في غاية البعد.

(١) ص ١٧٧.

(٢) سورة الواقعة الايتان: ١٣ و ١٤ وقبلهما الآيات (١٠ و ١١ و ١٢) (وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ، أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ، فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ).

(٣) سورة الواقعة الايتان: ٣٩ و ٤٠.

(٤) التفسير الكبير: ٢٩/١٤٩.

وثالثها: ما ورد بعدها لا يرفع هذا لان الثلثة من الاولين هنا في السابقين من الاولين وهذا ظاهر لان امة محمد كثروا ورحمهم الله فعفا عنهم امورا لم تعف عن غيرهم فجعل للنبي الشفاعة فكثر عدد الناجين وهم اصحاب اليمين واما من لم يأتهم ولم يرتكب الكبيرة من امة محمد فهم في غاية القلة وهم السابقون.

ورابعها: هذا توهم وكان ينبغي ان يفرحوا بهذه الاية لانه تعالى قال ﴿قُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ﴾ دخل فيهم الأول من الرسل والانبياء والأولياء الذين كانوا في درجة واحدة يكون ذلك انعاما في حقهم ولعله اشارة الى قوله (ﷺ): (علماء أمتي كانبياء بني اسرائيل) هذه الشقوقات الاربعة من متفرعات الوجه الاول.

الوجه الثاني: (المراد منه السابقون الأولون من المهاجرين والانصار فان اكثرهم في الدرجة العليا لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَّنْ أَلْفَقَ﴾ الآية ﴿وَقَلِيلٌ مِّنَ الْآخِرِينَ﴾ الذين لم يلحقوا بهم من خلفهم وعلى هذا فقوله ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ يكون خطابا مع الموجودين وقت التنزيل ولا يكون فيه بيان الاولين الذين كانوا قبل نبينا وهذا ظاهر فان الخطاب لا يتعلق الا بالموجودين من حيث اللفظ ويدخل فيه غيرهم بالدليل.

الوجه الثالث: ﴿قُلَّةٌ مِّنَ الْأَوَّلِينَ﴾ الذين آمنوا وعملوا الصالحات بأنفسهم ﴿وَقَلِيلٌ مِّنَ الْآخِرِينَ﴾ الذين قال الله تعالى فيهم ﴿وَأَتَّبَعْتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ فالمؤمنون وذرياتهم ان كانوا من اصحاب اليمين فهم في الكثرة سواء لان كل صبي مات واحد أبويه مؤمن فهو من اصحاب اليمين واما ان كانوا من المؤمنين السابقين فقلما يدرك ولدهم درجة السابقين وكثيرا ما يكون ولد المؤمن احسن حالا من الأب لتقصير في ابيه ومعصيته لم توجد في الابن الصغير وعلى هذا فقوله ﴿الْآخِرِينَ﴾ المراد منه الآخرون التابعون من الصغار<sup>(١)</sup>.

هذه هي الشقوقات والاحتمالات التي تصورها الرازي في تفسير هذه الآية ولا توجد شائبة النسخ في كلها.

سورة الحديد نعت من تهمة النسخ والحمد لله.



## النسخ المزعوم في سورة الحشر

قال دعاة النسخ ليس فيها منسوخ وفيها ناسخ وهو قوله تعالى: ﴿مَا آتَاكَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾<sup>(١)</sup> نسخ الله بها آية الانفال ﴿يَسْأَلُوكَ هُنَّ الْأَنْفَالُ﴾<sup>(٢)</sup> الآية وقد سبق الرد على هذا الزعم في سورة الانفال.

---

(١) سورة الحشر: ٧.

(٢) سورة الانفال: ١.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ الْمُتَحَنِّينَ (او الامتحان)

قال ابن حزم الاندلسي <sup>(١)</sup> فيها من المنسوخ ثلاث آيات (٨ و ١٠ و ٦٠) وقال ابن سلامة <sup>(٢)</sup> المنسوخ فيها (٨ و ١٠ و ١١) ونقل ابن الجوزي <sup>(٣)</sup> النسخ في الآيات (٨ و ٩ و ١٠ و ١١) وذكر النحاس <sup>(٤)</sup> نسخ الآيات (٨ و ١٠ و ١١ و ١٢).

﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ، إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾

(٨-٩)

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآثَرُهُنَّ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُفَّارِ وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَنْصِتُ لَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾

(١٠)

﴿وَأَنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَاتِبْتُمْ فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾

(١١)

(١) ص ٥٩-٦٠.

(٢) ص ١٨٠-١٨١.

(٣) نواسخ القرآن: ص ٢٣٩-٢٤٢.

(٤) الناسخ والمنسوخ: ص ٢٣٥-٢٥٠.

الآيتان (٨ و ٩) ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾... ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(١)</sup>

زعم بعض دعاة النسخ<sup>(٢)</sup> ان هاتين الآيتين منسوختان بآية السيف وبعضهم زعم<sup>(٣)</sup> ان الآية (٨) نسخت بالآية (٩) واختلفوا في المعنى المراد من لفظ ﴿الَّذِينَ﴾ في الآية (٨) منهم من قال اهل العهد الذين عاهدوا الرسول (ﷺ) على ترك القتال وهم خزاعة. ومنهم من قال الذين آمنوا بمكة<sup>(٤)</sup> ومنهم من قال هم اقرباء المسلمين من المشركين، ومنهم من قال هم المشركون مطلقا<sup>(٥)</sup> وذلك قبل ان يؤمروا بقتال المشركين ثم نسخت بآية السيف ومنهم من قال النساء والصبيان. ومنهم من قال انها نزلت في اسماء بنت ابي بكر حين قدمت أمها فتيلة عليها وهي مشركة بهدايا فلم تقبلها ولم تأذن لها بالدخول فامرها الرسول (ﷺ) ان تدخلها وتقبل منها وتكرمها<sup>(٦)</sup> كما اختلفوا في انها محكمة او منسوخة.

### الرأي الصائب :

الصواب ان الآية غير منسوخة للأدلة الآتية :

١. عدم وجود التعارض بين هذه الآية وآية السيف او بينها وبين الآية (٩) التي تليها.
- قال الطبري<sup>(٧)</sup> : (وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال عنى بذلك ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾<sup>(٨)</sup> من جميع اصناف الملل والأديان ان تبرؤهم<sup>(٩)</sup> وتصلوهم<sup>(١٠)</sup> وتقسطوا اليهم وان تعدلوا في التعامل معهم<sup>(١١)</sup> .

(١) سورة المتحنة: ٨٩.

(٢) قال ابن سلامة: ص: ١٨٠، وابن البارزي: ص: ٢٠٩، نسخ معنى الآيتين بآية السيف.

(٣) هذا ما قاله ابن حزم الأندلسي: ص: ٦٠.

(٤) الرازي: ٢٩/٣٠٤-٣٠٥، الطبرسي: ٢٧٢/٩.

(٥) الطبرسي: ٢٧٢/٩، ابن العربي: ١٧٧٣/٤، القرطبي: ١٨/٥٩-٦٠.

(٦) الرازي: ٢٩/٣٠٥.

(٧) ١٣/٢٨.

(٨) أي لاجل الدين فحرف (في) للتعليل مثل دخلت امرأة النار في هرة.

(٩) البر: المبالغة في الاحسان.

(١٠) صلة الرحم بين الاقارب ولو كانوا من المشركين.

ان الله عز وجل عم بقوله ﴿الَّذِينَ لَمْ يقاتِلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ جميع من كان ذلك صفته فلم يخص به بعضا دون بعض ولا معنى لقول من قال ذلك منسوخ.<sup>(١)</sup>

٢. آية السيف خاصة بظروف الاعتداء فيجب استخدام القوة ضد المعتدي في حالة الاعتداء اذا لم يمكن دفعه الا بالقوة سواء كان المعتدي مشركا او مسلما معاهداً او لا.

٣. القول بالنسخ يستلزم القول بان الآية (٨) خاصة بعهد الرسالة في حين انها قاعدة دستورية عامة تنطبق على كل فرد وجميع من الاسرة البشرية في كل زمان ومكان.

٤. وعلى تقدير وجود التعارض بين الآية (٨) وآية السيف فانه يرفع بالتخصيص فلا داعي للنسخ.

٥. لا يوجد أي تعارض بين الآية (٨) والآية (٩) حتى يرفع بنسخ الثانية للأولى لان كل واحدة منهما تعالج حكما وموضوعا مختلفان عن حكم وموضوع الثانية فحكم وموضوع الآية (٨) اباحة التعاون بالبر والعدل والتعامل بالتي هي احسن للمسلمين مع الذين لم يقاتلوهما لاجل الدين ولم يساهما في اخراجهم من ديارهم في حين ان الآية الثانية تعالج حكما وموضوعا مختلفان من حيث الطبيعة والشروط مع حكمه وموضوع الآية (٨) كما ياتي في الفقرة (٦) الآتية.

٦. لا يوجد أي تعارض بين الآيتين (٨) و(٩) وبين آية السيف حتى تنسخا بها لرفع التعارض كما زعم البعض.<sup>(٢)</sup>

اما عدم تعارض الآية الأولى مع آية السيف فلما ذكرنا في الفقرة (٥) السابقة وعدم تعارض الثانية (٩) مع آية السيف واضح ايضا لنفس السبب فحكم وموضوع الآية (٩) هو النهي عن تعاون المسلمين مع المشركين الذين قاتلوهما لاجل الدين وساهما في اخراجهم من ديارهم، وتحرير جعلهم اولياء ونصراء لهم ومن يتعامل معهم مثل ذلك يعد من الظالمين

(١) والعدل في الاسلام واجب مع الصديق والعدو في حالتي السلم والحرب قال تعالى (وَلَا يَجْرِمُكُمْ شَتَانٌ قَوْمٌ عَلَىٰ لَا تَقْدُلُوا اَعْدَاءُ هُوَ اقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ).

(٢) لمزيد من التفصيل راجع جامع البيان في تفسير القرآن- للطبري: ٤٢/٢٨ وما بعدها.

(٣) كابن سلامة حيث قال في كتابه- الناسخ والمنسوخ: ص ١٨٠ (نسخ معنى الآيتين بآية السيف) ووافقه ابن البارزي في نسخ الآية (٨) بآية السيف ينظر المرجع السابق ص ٢٠٩.

يتجنى على الاسلام وعلى المسلمين، فهل هذا المعنى يتعارض مع وجوب القتال ضد المعتدي من المشركين كلما اعتدوا على المصالح الضرورية للمسلمين؟

الآية (١٠) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ <sup>(١)</sup> فَأَمْتَحِنُوهُنَّ <sup>(٢)</sup> اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ <sup>(٣)</sup> فَإِنْ مَكَّنْتُمُوهُنَّ <sup>(٤)</sup> مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ <sup>(٥)</sup> لَا مِنْ حِلٍّ لَّهُنَّ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَّهُنَّ <sup>(٦)</sup> وَأَتَوْهُنَّ مَا أَنْفَقُوا <sup>(٧)</sup> وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ <sup>(٨)</sup> إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ <sup>(٩)</sup> وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُفَّارِ <sup>(١٠)</sup> وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ <sup>(١١)</sup> وَلَيْسَ أَلَاؤُكُمْ أَنْفَقُوا <sup>(١٢)</sup> وَمَا أَنْفَقُوا <sup>(١٣)</sup> مِنْ شَيْءٍ فَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكُنَّ مِنْكُمْ فِي مَسْجِدٍ <sup>(١٤)</sup>﴾

- (١) اللاتي كنّ سابقا من الكفار واعتنقن الاسلام والتحقن بالمسلمين بعد صلح الحديبية وهاجرن من مكة مقر المشركين الى المدينة مركز المسلمين.
- (٢) بما ثبتت ايمانهن ورغبتهن في الاسلام واعتناقه ولم يهاجرن لغرض آخر.
- (٣) أي بايمانهن في الواقع لانه وحده يتولى السرائر.
- (٤) العلم هنا بمعنى الظن الغالب فلا يشترط اليقين لصعوبة اثباته.
- (٥) رغم طلب ازواجهن واقاربهن لانه بعد الرد في الصلح الثابت بفعل النبي (ﷺ) قد نسخ بهذه الآية او خصص عمومها بها فلا يشمل الرد النساء..
- (٦) وهذا يدل على انقطاع علاقة الزوجية باسلام احد الزوجين اذا انتهت العدة دون دخول الزوج الاخر في الاسلام اما اذا اعتنق الاسلام هو ايضا اثناء العدة يعد الزواج مستمرا.
- (٧) زوج المرتدة الملحقة بدار الكفر يطلب مهرها من بيت المال ومهر من اسلمت على من يتزوجها فان لم تتزوج فعلى بيت المال يدفع للزوج الكافر السابق.
- (٨) أي اذا اسلمن وانقضت عدتهن لتحريم زواج المشركات ومعتدة الغير وتبداء العدة من الاسلام.
- (٩) أي مهودهن فعلى من يتزوج بتلك المؤمنات المهاجرات دفع مهرها السابق لزوجها الكافر السابق اضافة الى المهر الجديد واذا لم تتزوج يكون مهر الزوج السابق من بيت المال.
- (١٠) جمع عصمة وهي ما يعتصم به من كل سبب والمراد هنا عقد الزواج.
- (١١) الكوافر: جمع كافرة كضوارب جمع ضاربة أي لا تمسكوا بزواج زوجاتكم اللاتي يعتنقن الاسلام بعد اسلامكم فبقين على الشرك او اللاحقات للمشركين المرتدات لقطع ارتدادهن نكاحكم.
- (١٢) أي اطلبوا مهود زوجاتكم اللاتي ارتدن والتحقن بدار الكفر فان لم يدفعه العدو فعلى بيت المال كما يحق للكافر الذي اسلمت زوجته والتحق بدار الاسلام ان يطلب من المسلمين او ممن يتزوج بها مهرها السابق.

(١٣) فما هو خاص بذلك الظرف انتهى بانتهاه فليس نسخا وما لا يختص به باق فلم لم يثبت نسخه.

(١٤) سورة المتحنة: ١٠.

قال ابن حزم الأندلسي<sup>(١)</sup> نسخت بجزء منها وهو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ وقيل نسخت بالآية الأولى من سورة التوبة<sup>(٢)</sup> وبهذا القول الثاني قال ابن سلامة<sup>(٣)</sup>. وقال ابن الجوزي<sup>(٤)</sup>: قال مقاتل بن سليمان هؤلاء الآيات أي (٨ و ٩ و ١٠ و ١١) نسختها آية السيف.

### والقول بنسخ الآية (١٠) باطل للدلالة الآتية :

١٠- لسبب نزولها عن عروة قال كان مما اشترط سهيل بن عمرو على النبي (ﷺ) يوم الحديبية الا يأتيك احد منا وان كان على دينك الا ردتنا اليها حتى أنزل الله في المؤمنين ما أنزل<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن عباس<sup>(٦)</sup>: جرى الصلح مع مشركي قريش عام الحديبية على ان أتاه من أهل مكة رده اليهم وجاءت سعيدة<sup>(٧)</sup> بنت الحارث الاسلمية<sup>(٨)</sup> وزوجها كان من المشركين وهو صيفي بن الراهب وقيل مسافر المخزومي فقال يا محمد اردد عليّ امراتي فانك شرطت ذلك وهذه طبقة الكتاب (كتاب الصلح- المعاهدة-) لم تحف بعد، فنزل الله هذه الآية فنسخت فعل الرسول (ﷺ) لان المعاهدة لم تكن متكافئة حيث اشترطوا فيها ان على النبي (ﷺ) رد من يلتحق بهم من المشركين والمشركات سواء مع اعتناق الاسلام او بدونه ولكن كل من يلتحق من المسلمين والمسلمات بالمشركين لا يلتزمون بالرد سواء كان الالتحاق بعد الارتداد او مع الاحتفاظ بعقيدة الاسلام<sup>(٩)</sup>.

وامتنع الرسول (ﷺ) حتى قبل نزول الآية عن الرد على اساس ان البند الوارد في الصلح بشأن الرد كان خاصا بالرجال وعلى هذا الاساس كانت الآية مطابقة لما تم

(١) ص ٦٠.

(٢) وهي قوله تعالى (بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ).

(٣) الناسخ والمنسوخ: ص ١٢٨، وفيه (نسخها الله بقوله (بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) الآية).

(٤) نواسخ القرآن: ص ٢٤٢.

(٥) القرطبي: ١٨/٦١.

(٦) المرجع السابق.

(٧) في كثير من التفاسير (سبيعة) بدلا من سعيدة وما في القرطبي هو الاقرب للصواب لانه مطابق لما رده في اسد الغابة: ٥/٧٤٥.

(٨) وقيل اول امرأة اسلمت والتحقت بالمسلمين ونزلت الآية هي ام كلثوم بنت عقبة.

(٩) ينظر الكشف للزحاشي: ٤/٩٢، والطبري: ٢٨/٤٥.

الاتفاق عليه فجاءت بياناً لا ناسخاً ومن ذهب الى أن الرد كان بالنسبة للرجال والنساء قال الآية نسخت السنة النبوية في ما يتعلق بصلح الحديبية بالنسبة لرد النساء لكن في هذه الحالة الآية خصصت عموم فعل الرسول فاخرجت منه النساء<sup>(١)</sup>.

١١- الاحكام الواردة في الآية (١٠) منها خاصة ببند صلح الحديبية وبالظروف التي كانت تحيط بالمسلمين في تعاملهم مع المشركين فانتهت بانتهاء تلك الظروف مثل الزام بيت المال بدفع مهر زوجة اسلمت والتحقت بدار الاسلام لزوجها السابق الذي بقي على شركه وكفراه اذا لم تتزوج فاذا تزوجت بمسلم فعلى هذا المسلم دفع مهرها السابق لزوجها السابق اضافة الى دفع مهر خاص لها وكذا الزمت الآية بيت المال وامام المسلمين بدفع المهر لمن زوجته ارتدت والتحقت بدار الكفر.

ومن الواضح انتهاء الاحكام الخاصة بظرف معين تنتهي بانتهاء هذا الظرف وهذا الانتهاء لا يصدق عليه تعريف النسخ باجماع العلماء والعقلاء.

اما الاحكام العامة الشاملة لكل زمان ومكان من الآية (١٠) فهي باقية ما دامت الحياة باقية مثل الفرقة الزوجية باسلام احد الزوجين فاذن اسلمت الزوجة ولم يسلم الزوج الى ان انتهت عدتها من تاريخ اسلامها فان الفرقة تعتبر قائمة بالاثار الرجعي من تاريخ اسلامها اما اذا اسلم الزوج اثناء الصدة يعتبر الزواج قائماً تشجيماً لاهتلاق الزوج الاسلام اما اذا اسلم الزوج وكانت الزوجة كتابية فيبقى زواجهما بدون اسلام الزوجة واذا كانت مشتركة يطبق نفس الحكم المذكور في اسلام الزوجة.

فزوجة هو المسلم اذا اسلمت لها ان تتزوج بمن تشاء بعد انتهاء عدتها وان لم يطلقها زوجها. فمثل هذه الاحكام باقية باجماع فقهاء الاسلام.

١٢- القول<sup>(٢)</sup> بان الآية منسوخة بجزء منها وهو «فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ» لا يستحق الرد لانه قول تافه مرفوض شرعاً وعقلاً.

١٣- قول مقاتل بن سليمان<sup>(٣)</sup> ومن يتفق معه في نسخ الآية (١٠) بأية السيف بطلانه بدعي لعدم وجود أي تعارض بين الاحكام الواردة في هذه الآية وبين احكام آية السيف فكل آية تعالج موضوعات غير ما تعالجه الأخرى.

(١) وهذا ما قاله ابن العربي - في احكام القرآن: ٤/ ١٧٧٤، وفيه (خروج النسخ من عهد الرسول في صلح الحديبية كان تخصيصاً للعموم لا ناسخاً للمهد كما توهمه بعض الغافلين).

(٢) من القائلين به ابن حزم الأندلسي ص ٦٠.

(٣) نواصق القرآن - لابن الجوزي ص ٢٤٧.

١٤- القول بأن قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِهِمَا لَكُمْ فَرْجٌ﴾<sup>(١)</sup> زعم البعض<sup>(٢)</sup> أنه منسوخ بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ وهذا الزعم باطل خلط بين النسخ والتخصيص.

إضافة إلى ما ذكرنا من الأدلة على عدم نسخ الآية (١٠) فإنها تعد مصدراً لالتزام الدولة بتعمير ضرر المتضررين بسبب الحرب القائمة بينها وبين دولة أخرى سواء كانت مسلمة أو غير مسلمة.

وفيما يتعلق بأحكام الآية (١٠) ينظر المراجع من التفاسير المعتمدة<sup>(٣)</sup> ولا يوجد من يعتقد بكلامه من العلماء والعقلاء من يقول بنسخ الآيات (٨ و ٩ و ١٠ و ١١) من سورة الممتحنة.

الآية (١١) ﴿وَإِنْ فَاتَكُمْ هِيَّةٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَقَبْتُمْ﴾ فاتوا الذين ذهبت أنفُسُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا وَأَقْبَلُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ.

هذه الآية تنتم لأحكام الآية (١٠) بل مؤكدة لبعض أحكامها وهذه الأحكام الخاصة ببند صلح الحديبية وبالظروف التي كان يعيش فيها المسلمون وتعاملهم مع المشركين من

(١) سورة الممتحنة: ١٠.

(٢) قال ابن الجوزي: ص ٢٤١، (وقد زعم بعضهم أنه منسوخ بقوله) (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ) وليس هذا شيء. لأن المراد بالكوافر الوثنيات ثم لو قلنا أنها كانت إباحة الكتابيات الوثنيات لكانت قصيصاً لا نسخاً).

(٣) جامع البيان لأحكام القرآن - للطبري: ٤٤/٢٨، وما بعدها مجمع البيان للطبرسي: ٢٧٢/٩، التفسير الكبير للرازي: ٣٠٥/٢٩، وما بعدها أحكام القرآن لابن العربي: ١٧٧٤/٤، وما بعدها الكشف للزخشري: ٩٢/٤، القرطبي: ٩٦/١٨، وما بعدها الصاري: ١٩٤/٤ وما بعدها.

(٤) أي خسرت شيئاً من المال بسبب التعاق زوجاتكم اللاتي تركن دار الإسلام أثناء صلح الحديبية والتحقن مرتدات بدار الكفر فتعوض هذه الخسارة من غنائم الحرب إن وجدت والا فمن بيت المال أو من مهر الزوجات المهاجرات التي كان المفروض أن تعطى لزوجهن الكفار لأن الكفار الذين كانوا الطرف الثاني للمعاهدة أبوا أن يقوموا بالمقابلة بالمثل فيدفعون بدل هذه الخسارة كما كان المسلمون يقومون بذلك فيدفعون لزوجات المؤمنات المهاجرات من دار الكفر إلى دار الإسلام مهرهن.

(٥) قال الزخشري - الكشف: ٩٤/٤ : (شبه ما حكم به على المسلمين والكافرين من أداء هؤلاء مهر نساء أولئك تارة وأولئك مهر نساء هؤلاء أخرى بأمر يتعاقبون فيه كما يتعاقب في الركوب وغيره ومعناه فجاءت عقوبتكم من أداء المهر فاتوا من فاتته امرأته إلى الكفار مثل مهرها من مهر المهاجرة ولا تؤتوه زوجها الكافر). أي يعطى لزوج مسلم ارتدت زوجته والتحق بالكفار مهر زوجة آمنت والتحق بالمسلمين بدلا من أن يعطى لزوجها الكافر لأنهم أبو المقابلة بالمثل.



أهل الصلح قد انتهت بانتهاء تلك الظروف وانتهاء الحكم بانتهاء طرفه الخاص أو انتهاء الغرض الذي شرع الحكم لاجله لا يسمى نسخاً في الاصطلاح الذي هو الفاء حكم شرعي سابق بدليل شرعي لاحق.

ورغم ذلك زعم ابن حزم الأندلسي<sup>(١)</sup> ومقاتل بن سليمان<sup>(٢)</sup> وابن سلامة<sup>(٣)</sup> ومن تبعهم في هذا الزعم أن الآية (١١) نسخت بآية السيف.

وهذا خطأ فاحش وغلط بين انتهاء الحكم بانتهاء طرفه وغرضه وبين النسخ بالمعنى الاصطلاحي.

وقد سلّمت سورة الصف وسورة الجمعة وسورة المنافقون وسورة التهاين وسورة الطلاق وسورة التحريم وسورة الملك من لسان عشاق النسخ فقالوا لا يوجد في هذه السور المنسوخ ولكن يوجد في بعضها الناسخ كسورة المنافقون<sup>(٤)</sup> وسورة التهاين<sup>(٥)</sup>.

سورة الفجر، وسورة البلد، وسورة الشمس، وسورة الليل، وسورة الضحى، وسورة (ألم نشرح) آياتها محكمات سالمات من زعم النسخ.

(١) الناسخ والمنسوخ: ص ٦٠.

(٢) نواسخ القرآن - لابن الجوزي: ص ٢٤٢.

(٣) الناسخ والمنسوخ.

(٤) والناسخ قوله تعالى (سواء عليهم استغفرت لهم أو لم تستغفر لهم)

(٥) الناسخ (فاتقوا الله ما استطعتم).

## النسخ المزعوم في سُورَةُ التِّينِ

زعم البعض<sup>(١)</sup> ان الآية (٨) ﴿الَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾  
منسوخة بآية السيف.

وهذا الزعم غريب وخارج عن حدود المعقول وجناية على الله فهذه  
الآية من امهات الايات التي لا تقبل النسخ أياً كان تفسيرها ولا  
يوجد اي تعارض بينها وبين آية السيف<sup>(٢)</sup>.

سورة القلم وسورة القدر وسورة (لم يكن) وسورة الزلزلة وسورة  
العاديات وسورة القارعة وسورة التكاثر ايات هذه السور محكمات  
سالمات من زعم النسخ.

(١) منهم ابن حزم الاندلسي ص ٦٦ وابن سلامة ص ١٩٥.

(٢) قال السيوطي (الاتقان في علوم القرآن: ٢/٢٢) (( قيل انها مما نسخ بآية السيف وليس كذلك لانه  
تعالى احكم الحاكمين ابداً لا يقبل هذا الكلام النسخ وان كان معناه الامر بالتفويض وترك العقابة)).  
وقال ابن الجوزي (نواسخ القرآن ص ٢٥٢) ((زعم بعضهم انه نسخ معناه بآية السيف لانه ظن ان  
معناها دعهم وخذل عنهم وليس الامر كما ظن فلا وجه للنسخ)). واقول حتى بهذا التفسير بحسب  
الظن الفاسد الآية لا تقبل النسخ.

## النسخ المزعوم في سُورَةِ الْغَضَةِ

زعم <sup>(١)</sup> البعض <sup>(٢)</sup> ان الآية (٢) ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي غُضْرٍ﴾ منسوخة بالاستثناء الوارد في الآية (٣) التي تليها مباشرة. وهذا الزعم باطل وغلط بين النسخ والتخصيص وحتى زاعم هذا القول ابن حزم الاندلسي يقول في بداية كتابه <sup>(٣)</sup>: ((والنسخ انما يقع في الامر والنهي ولا يجوز ان يقع في الاخبار المحضة والاستثناء ليس بنسخ وسمى بعضهم الاستثناء والتخصيص نسخاً والفقهاء على خلاف ذلك)).

وسورة الهمزة وسورة الفيل وسورة قريش وسورة الدين (الماهون) وسورة الكوثر آياتها أحكام سالمة من زعم النسخ.

(١) منهم ابن حزم ص ٦٧ وابن سلامة ص ١٩٧.  
(٢) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم.  
(٣) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ص ٨.

## النسخ المزعوم في سُورَةُ الْكَافِرُونَ

زعم البعض<sup>(١)</sup> ان في هذه السورة الآية (٦) ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ نسخت بآية السيف.

هذا الزعم باطل مبني على اقرارهم على دينهم من حيث صحته وعدم نسخه بالقرآن وهذا المعنى بعيد لان الاقرار في هذه الآية انما هو لاعطائهم حرية ممارسة شعائر دينهم وحرية اهل الكتاب لممارسة شعائر دينهم اقرها القرآن الكريم في آيات كثيرة وسمح بها الرسول (ﷺ) في حياته ولكن هذه الحرية لا تعني القول بعدم نسخ الشرائع السابقة في الاحكام التي تتعارض مع الشريعة الاسلامية. فلا تعارض بين نسخ تلك الشرائع وبين السماح لاهل الكتاب لممارسة شعائر دينهم في البلاد الاسلامية ثم ان العلاقات بين الشعوب غير الاسلامية والشعوب الاسلامية استقرت على الاعتراف بحرية ممارسة الاديان رغم وجوب دعوتهم الى اعتناق الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة ومناقشتهم بالتي هي احسن لا بفرض العقيدة عن طريق القوة والتهديد.

سورة النصر وسورة تبت وسورة الاخلاص وسورة الفلق وسورة  
الناس آيات هذه السور حكيمات سالمات من زعم النسخ.

(١) منهم ابن حزم ص ٦٨ وابن سلامة ص ١٩٩.



## الاستنتاج

بإمكان كل ذي عقل سليم يملك ادنى المعرفة بالقرآن ان يستنتج من هذا البحث وامثاله بالنسبة لوجود النسخ في القرآن الكريم النتائج الآتية:

### أولاً. النسخ ووقوعه

١. النسخ الغاء وحى سابق بوحي لاحق متلو أو غير متلو.
٢. لا خلاف بل يجب ان لا يكون هناك خلاف في نسخ الشرائع الالهية السابقة بالنسبة لاحكامها التي تتعارض مع القرآن الكريم لان القرآن دستور الهي اخير معدل لجميع الشرائع السابقة.
٣. لا خلاف في نسخ السنة النبوية بالقرآن كنسخ التوجه الى بيت المقدس الثابت بالسنة النبوية بآية الامر بالتوجه الى بيت الله الحرام.
٤. لا خلاف في نسخ السنة بالسنة كنسخ النهي عن زيارة القبور بالامر بها.
٥. لا خلاف في جواز وقوع النسخ عقلاً في القرآن لانه امر ممكن والله تعالى على كل شيء ممكن قدير.
٦. انما الخلاف في نسخ احكام بعض الايات الموجودة في مصحف عثمان بن عفان (رضي الله عنه) مع بقاء الفاظها والامر بتلاوتها<sup>(١)</sup>.

### ثانياً. أنواع النسخ: صريح وضمني

#### أ. النسخ الصريح

- لا يوجد النسخ الصريح في القرآن بإجماع علماء المسلمين قديماً وحديثاً وجميع ادلة اثبات النسخ في القرآن تدل على وقوعه عقلاً وضمناً.
١. لا توجد في القرآن الكريم آية تدل صراحة على ان الآية الفلانية نسخت بالآية الفلانية.

(١) كما يوجد الخلاف في التلاوة مع بقاء الحكم وفي التلاوة والحكم معاً.

٢. لا توجد في الحديث الشريف سنة متواترة تدل صراحة على ان الآية الفلائية نسخت بالآية الفلائية.
  ٣. لا يوجد اجماع لفقهاء الصحابة أو فقهاء التابعين يدل صراحة على ان الآية الفلائية ناسخة لآية كذا.
  ٤. لا توجد رواية صحيحة ثابتة بالتواتر من كُتّاب<sup>(١)</sup> الوحي تنص على ان الآية كذا نسخت آية كذا.
  ٥. لا توجد رواية صحيحة متواترة عن اعضاء لجنة جمع القرآن تدل صراحة على ان الآية كذا نسخت بالآية كذا في عهد الرسالة<sup>(٢)</sup> وعهد ابي بكر وعمر وعثمان بن عفان.
- ولم اجد من بين دعاة النسخ واحدا ممن ساهم في كتابة الوحي وجمع القرآن وعلى سبيل المثل زيد بن ثابت كان كاتب الوحي وساهم في جمع القرآن في عهد الرسالة وعهد الخلفاء الراشدين ولم يرو احد من دعاة النسخ عن هذا الصحابي الجليل انه قال الآية كذا نسخت بآية كذا والمثل العربي يقول (صاحب الدار ادري بما فيها).

(١) وهم ثلاثة واربعون كاتباً أشهرهم: الخلفاء الاربعة وعبد الله بن مسعود وابو سفيان وابناه: معاوية ويزيد، وسعيد بن العاص وابناه: ابان وخالد، وزيد بن ثابت، والزياد بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وسعد بن ابي وقاص، وعامر بن فهيرة، وعبد الله بن الارقم، وعبد الله بن رواحة، وعبد الله بن سعد بن ابي السرح، وابي بن كعب، وثابت بن قيس، وحنظلة بن الربيع، وشرحبيل بن حسنة والعلاء بن الحضرمي، وخالد بن الوليد، وعمر بن العاص، والمغيرة بن شعبة، ومعيقيب بن ابي فاطمة الدوسي، وحذيفة بن اليمان، وحويطب بن عبد العزيز العامري. ينظر تاريخ القرآن للعلامة ابي عبد الله الزنجاني تحقيق احمد امين، طبعة بيروت ص ٤٢.

(٢) جمع في عهد النبي (ﷺ) بعض من الصحابة القرآن كله وبعض منهم جمع القرآن ثم كمله بعد النبي (ﷺ) والجماع على عهد النبي (ﷺ) هم علي بن ابي طالب (عليه السلام) وسعد بن عبيد بن النعمان عمرو بن زيد، وابو الدرداء عزيز بن زيد، ومعاذ بن جبل بن اوس وابو زيد ثابت بن زيد بن النعمان وابي بن كعب بن قيس، وعبيد بن معارية، وزيد بن ثابت بعد ان استشهد كثير من حفظة القرآن بعد وفاة الرسول (ﷺ) طلب عمر بن الخطاب من ابي بكر (رضي الله عنهما) جمع القرآن خشية اختفاء بعضه بوفاته حفظته فقال ابو بكر الصديق لزيد بن ثابت انك رجل شاب عاقل لا تهملك وقد كنت تكتب الوحي فتتبع القرآن والجمع كان بأخذه من الحفظة وما كتب في عهد الرسالة وفي عهد عثمان بن عفان (عليه السلام) قدم حذيفة بن اليمان على عثمان فقال له يا امير المؤمنين ادرك هذه الامة قبل ان يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى فأرسل عثمان الى حفصة ان ارسلني اليها بالمصحف ثم نرده اليك فارسلته حفصة الى عثمان فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في اربعة مصاحف ورد نسخة حفصة وابقي عنده واحدا منها وارسل الثلاثة للبصرة والكوفة والشام بالمرجع السابق ص ٤٦-٦٧.

### ب. النسخ الضمني:

هو ان يتعارض نصان بحيث لا يمكن الجمع بينهما ولا ترجيح احدهما على الاخر وبالتالي لا يمكن رفع هذا التعارض الا باعتبار المتأخر منهما تشريعاً ناسخاً للمتقدم. وهذا التعارض يساوي التناقض فكل تناقض تعارض دون العكس الكلي لامكان الجمع والترجيح في التعارض دون التناقض، وقد ذكرنا الشروط التي يجب توافرها حتى يقوم التناقض.

### ثالثاً. شروط النسخ في القرآن:

شروط النسخ في القرآن بالعقل والاستقراء الثام اربعة وهي:

١. ثبوت قرآنية كل من الناسخ والمنسوخ بالتواتر فكل ما ليس بمتواتر ليس بقرآن للاجماع على ان كل كلمة من كلمات القرآن ثبوتها متواتر.
  ٢. ثبوت تأخر الناسخ في التشريع والنزول عن المنسوخ بالتواتر فلا يكفي مجرد الاجتهاد وروايات الآحاد لان ما ثبت بالتواتر لا يشبث زواله الا بالتواتر.
  ٣. قابلية الحكم للالغاء فأمهات الاحكام كوجوب الصلاة والصيام والزكاة وتحرير القتل والسرقة والزنا غير قابلة للالغاء للحسن الذاتي للعبادات والقبح الذاتي للجرائم.
  - وكذلك الاخبار والوعد والوعيد (التهديد) غير قابلة للالغاء لان ذلك الالغاء يؤدي الى نسبة الكذب الى الله وخلف وعده ووعيده وهو مستحيل لانه منزه عن كل عيب ونقص بداة.
  ٤. قيام التناقض بين الآيتين ومن المستحيل عقلاً وعملاً وجود آيتين في القرآن الكريم يقوم بينهما التناقض بحيث يستحيل جمعهما ورفعهما معاً.
- وهذه الحقيقة ثابتة في الواقع لكن معرفتها تتطلب عقلاً سليماً بعيداً عن تقليد الاقوال واطلاعاً دقيقاً على آيات القرآن الكريم والمأماً واسعاً بعلم المنطق واصول الفقه والفلسفة وعلم البلاغة تلك العلوم الالوية الاربعة التي هي ضرورية لكل من يتعامل مع النصوص.

### رابعاً. منشأ خطأ القول بالنسخ في القرآن :

يرجع خطأ القائلين بالنسخ في القرآن بمفهومه الحديث عند المتأخرين من الاصوليين وهو الغاء حكم شرعي سابق بدليل شرعي لاحق الى الاسباب الآتية:



١. الخلط بين النسخ بمعناه العام عند السلف الصالح والنسخ بمعناه الخاص عند الأصوليين المتأخرين فكل من قال بالنسخ بالمعنى الحديث استند الى اقوال من قال به بمعناه القديم العام كابن عباس وقتادة وعكرمة والضحاك وعطاء وغيرهم ممن قالوا بالنسخ في القرآن بمعناه العام الشامل لتخصيص العام وتقييد المطلق وتفصيل المجمل والتدرج والرخصة ونحو ذلك لانهم ارادوا بالنسخ كل ما يطرأ من تغير على ظاهر النص بأي وجه كان.
- وبناء على ذلك فإن الخلط بين النسخ بالمعنى العام والنسخ بالمعنى الخاص هو العامل الرئيس للحكم الباطل على عدد كثير من آيات القرآن بالفناء العمل بها رغم وجودها في المصحف الشريف الذي بين ايدي المسلمين اليوم في العالم الاسلامي.
٢. الخلط بين النسخ والتخصيص كما في القول بنسخ آية الوصية الواجبة بايات الميراث فهي مخصصة بهذه الايات وليست منسوخة.
٣. الخلط بين النسخ وتقييد المطلق كما في الآية (٢٠) من سورة الشورى مع الآية (١٨) من سورة الاسراء حيث زعموا ان الاولى منسوخة بالثانية.
٤. الخلط بين النسخ وتفصيل المجمل كما في تفصيل آية فرض الصيام بالايات التي تليها مباشرة وهي تبين اركان وشروط واحكام الصيام الوارد مجملاً في قوله تعالى (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) الآية.
٥. الخلط بين التدرج والنسخ كما في آيات احكام تعاطي كافة انواع المسكرات بما فيها الخمر بالمعنى الخاص العرفي فتم تحريم الخمر بمعناه العام بأربع مراحل ولم يقر القرآن حله في أية مرحلة منها حتى يلفى بالمرحلة الثانية كما زعموا.
٦. الخلط بين الرخصة والنسخ كما في الآيتين (٦٥ و٦٦) من سورة الانفال فالحكم في الاولى عزيمه وهو قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ حِشْرٌ صَابِرُونَ يَأْتِيهِمْ مِائَتِينَ﴾ الآية والحكم في الآية الثانية رخصة وهو قوله تعالى: ﴿الآن خُفِّ اللَّهُ عَنْكُمْ وَهَيْمٌ أَنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَأْتِيهِمْ مِائَتَيْنِ﴾ الآية فالحكمان باقيان ما دامت الحياة باقية على كوكب الارض ويحوز الجمع بينهما بخلاف الجمع بين الناسخ والمنسوخ فهو غير ممكن بالمفهوم الخاص للنسخ.
٧. الخلط بين نسخ السنة بالقرآن ونسخ القرآن بالقرآن كنسخ التوجه الى بيت المقدس في الصلاة الثابت بالسنة النبوية بالقرآن الأمر بالتوجه الى البيت الحرام.

٨. الخلط بين الحديث الشريف والقرآن كزعم نسخ عشر رضعات بخمس رضعات.
٩. الخلط بين العرف الجاهلي والقرآن كما في (الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة) هذا كان عرفاً موجوداً قبل الاسلام بإجماع المؤرخين فزعموا ان الآية بقى حكمها والفيت تلاوتها دون بيان حكمة هذا العمل اللامعقول وهو الغاء نص اخطر عقوبة في اخطر جريمة من حيث الالفاظ الدالة على الحكم وابقاء الحكم بدون وجود نص يدل عليه.
١٠. الخلط بين الغاء شريعة سابقة بالقرآن وبين نسخ القرآن بالقرآن كالغاء عدد الطلقات اللامحدود وحصره في ثلاث مرات والغاء اعتبار الظهار طلاقاً وهو ذلك.
١١. الخلط بين انتهاء الحكم بانتهاء ظرفه وغرضه وبين النسخ كما في بعض الاحكام الخاصة بصلح الحديبية وقد سبق بيان ذلك.
١٢. الخلط بين التعارض الوهمي والتعارض الحقيقي وقد بينا سابقاً ان هناك ايات حكم بنسخهن بناء على التعارض الموهوم غير الموجود في الحقيقة والواقع.
١٣. الخلط بين التعارض والتناقض فزعموا ان كل تعارض يرفع بالنسخ كما في التناقض مع ان المتعارضين قد يمكن الجمع بينهما كما في آية عدة الوفاة وآية (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) فالجمع بينهما هو ان عدة الحامل المتوفى عنها زوجها ابعد الاجلين من اربعة اشهر وعشرة ايام ومن وضع الحمل فأيهما اطول تنتهي عدتها به كما يمكن رفع التعارض بين المتعارضين بترجيح العمل بأحدهما كالتعارض بين العام والخاص فيرفع بترجيح العمل بالخاص على العمل بالعام.
١٤. الخلط بين شروط نسخ القرآن بالقرآن وشروط نسخ السنة بالسنة أو بالقرآن فلم اجد مرجعاً يميز بين هذين النوعين من الشروط وبيننا ان شروط النسخ في القرآن اربعة بخلاف شروط نسخ غير القرآن.
١٥. الخلط بين اليقين والظن وبالتالي اهدار قاعدة (ما ثبت باليقين لا يزول الا باليقين) أو (ما ثبت وجوده بالتواتر لا يثبت زواله الا بالتواتر) وكان هذا الخلط العامل الرئيس للحكم على كثير من الايات القرآنية الثابتة بالتواتر واليقين بالاجتهادات الفردية الظنية كما سبق بيان ذلك في غلله.

فلم يشب نسخ آية معينة بالقرآن أو السنة المتواترة أو اجماع فقهاء الصحابة أو اجماع فقهاء التابعين وكل شيء يؤخذ من مصدره ومنبعه الاصلي لا من اجتهادات تشمل الصواب والخطأ وهي لا تفيد الا الظن.

١٦. الاخذ بالمعيار الشخصي دون الموضوعي في القول بالنسخ بالاعتماد على شخصية القائل دون النظر في القيمة العلمية لمقولته وبذلك اهدروا قاعدة (انظر الى ما قيل ولا تنظر الى من قال)<sup>(١)</sup>.

١٧. حصر الاجتهاد في أهل ماضي الاسلام وتحرمة على أهل الحاضر والمستقبل وهذه المصيبة تأتي في مقدمة اسباب تأخر هذه الامة عن ركب الحضارة البشرية رغم ان علمها كان يرفرف على ريع المعمورة في وقت كانت شعوب اكثر العالم يحكمها قانون الغاب.

١٨. القول السائد الشائع الخاطئ للمقلد المتعصب الاعمى (أنا مع الجمهور) بدون ان يعرف هوية هذا الجمهور هل هم فقهاء الصحابة أو فقهاء التابعين أو المقلدون الذين يرددون كلام الغير ويعطونه قوة النصوص.

١٩. تقديس كل قديم ولو كان خاطئاً وتفنيد كل جديد ولو كان صائباً.

٢٠. الانانية وعدم اعتراف الانسان برأي من يعاصره وانتقاده في غيابه وعدم مواجهته بالمناقشة العلمية لاثبات الحق.

### خامساً. خطورة القول بالنسخ في القرآن :

القول بوجود آيات في القرآن الغي العمل بها لكن بقت تلاوتها في المصاحف ترتب عليه نتائج خطيرة على الاسلام، واستحالات عقلية على الله كما في الايضاح الآتي:

١. اعطاء الضوء الاخضر لاعداء الاسلام للطعن في القرآن بأنه ليس وحياً.

٢. ولن يهمه الاطلاع على هذه الحقيقة فليراجع مجلة المنار المصرية الاعداد الصادرة

من ١٩٠٥ وما بعدها التي هي زاخرة بمقالات شيوخ وعلماء الازهر في الرد

على المستشرقين الذين طعنوا في القرآن بايات النسخ وقالوا في مؤلفاتهم لو

كان القرآن وحياً من الله لما حدث فيه النسخ والالغاء لان الله على كل شيء

(١) في كل قول يجب النظر الى نفس القول لتلويحه الا قول الله وقول رسوله (ﷺ) فينظر فيهما الى القائل لقصور عقل الانسان عن الاحاطة بأبعادهما.

قدير وليس عاجزاً من ان يأتي بحكم صالح لكل زمان ومكان والتعديل والالغاء في الاحكام من سمات القوانين الوضعية التي يشرعها الانسان.

٣. القول بوجود آيات<sup>(١)</sup> في القرآن ملغاة من حيث العمل بها وباقيات من حيث التلاوة يستلزم ان ينسب الى الله اما الجهل، أو العبث، أو العجز، أو الخضوع للتطورات، أو عدم خلود الشريعة الاسلامية واللازم باطل بل مستحيل عقلاً بإجماع جميع العقلاء قديماً وحديثاً والمستلزم للباطل باطل بداهة. وجه الملازمة هو التفصيل الآتي:

- أ. لو لم يعلم الله حين تشريع حكم بأنه لا يصلح للطرف الذي يأتي في المستقبل أو كان يعلم ذلك ولكن اراد به اختبار عبده للزمت نسبة الجهل الى الله في الحالتين لان الاختبار انما يكون لمن يجهل الواقع والحقيقة واللازم باطل بل مستحيل عقلاً بإجماع العقلاء والعلماء فكذلك الملزوم بداهة.
- ب. اذا كان الله عالماً بأن الحكم الاول لا يصلح للمستقبل وكان بإمكانه ان يأتي بحكم صالح لكل زمان ومكان ورغم ذلك شرع الحكم ثم الغاء بين عشية وضحاها وأحل محله حكماً آخر ملائماً للزم قيامه بالعبث والله منزّه من ان يعمل العبث بإجماع العلماء والعقلاء فاللازم باطل فكذلك الملزوم بداهة.
- ج. اذا كان الله عالماً بأن الحكم الاول لا يصلح للمستقبل لكن لم يستطع ان يأتي بحكم اخر صالح للحاضر والمستقبل للزم القول بعجزه شأنه شأن من يشرع القانون الوضعي الذي ليس بإمكانه ان يأتي بقانون صالح لكل زمان ومكان. واللازم باطل بل مستحيل بإجماع العقلاء والعلماء فكذلك الملزوم بداهة.
- د. القول بالغاء بعض آيات القرآن بعد تشريعها تمشياً مع التطورات التي لا تتلاءم مع تلك الآيات يستلزم القول بأن هذه التطورات حدثت رغم ارادته والا لما أتت مخالفة لمستوره. واللازم باطل بإجماع العقلاء والعلماء بالبداة فكذلك الملزوم.

(١) عددها عند ابن حزم الاندلسي (٢١٤) من مجموع (٥٠٠) من آيات الاحكام و(١٣٤) عند النحاس و(٢١٣) عند ابن سلامة و(٦٦) عند عبد القادر البغدادي و(٢٠) عند السيوطي و(٥) عند مصطفى زيد وهكذا الاعداد تختلف باختلاف الاجتهادات.

د. لو صح ان الغاء بعض آيات القرآن جاء رعاية لتغير المصالح البشرية خلال (٢٣) سنة من عمر الوحي في بيئة بدائية كسائر بيئات العالم آنذاك للزم القول بإلغاء البقية الباقية من آيات القرآن في الوقت الحاضر بعد ان تغيرت المصالح البشرية مائة اضعاف. واللازم باطل بإجماع العلماء والعقلاء وبالبداهة فكذلك الملزوم.

اضافة الى ان الله سبحانه نص في القرآن الكريم على خلود هذه الشريعة وصلاحها لكل زمان ومكان وعلى ان سيدنا محمداً (ﷺ) خاتم الانبياء وان القرآن هو الدستور الاخير المعدل للدساتير الالهية السابقة فقال سبحانه ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾<sup>(٢)</sup>.

### سادساً. لا يوجد في القرآن النسخ بمعناه الخاص:

من نتائج هذا البحث انني لم اطلع بعد مراجعة مئات المراجع المعتمدة دليلاً قطعياً في القرآن أو السنة النبوية أو اجماع فقهاء الصحابة أو اجماع فقهاء التابعين أو من كُتِبَ الوحي أو من اعضاء لجنة جمع القرآن يدل على الغاء العمل بآية معينة في القرآن الذي بين ايدي المسلمين اليوم مع بقاء تلاوتها.

ولكن هناك بعض آيات قليلة جداً توقف العمل بأحكامها على اساس ان الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمأً كصرف الزكاة للمؤلفة قلوبهم<sup>(٣)</sup> أو على اساس ان الحكم كان خاصاً بشخص الرسول (ﷺ) أو بطرف خاص كبعض الاحكام الشرعية جاءت بخصوص بعض بنود صلح الحديبية بتعامل الرسول مع مشركي مكة كما ذكرنا سابقاً.

وكذلك يوجد في القرآن الكريم آيات قليلة جاءت احكامها خاصة بالتعامل مع العبيد والجناري وقد اثبتنا سابقاً ان الاسلام لم يأت بنظام الاسترقاق ولم يقره ابداً ولم يستعبد الرسول (ﷺ) احداً في حياته ولكن لم يكن بالامكان الغاء نظام الرق دفعة واحدة لاسباب

(١) سورة الاحزاب: ٤٠.

(٢) سورة المائدة: ٣.

(٣) في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ سورة التوبة: ٦٠، حيث اجمع فقهاء الصحابة في عصر خلافة ابي بكر (رضي الله عنه) على إيقاف صرف الزكاة للمؤلفة قلوبهم لاستغناء الاسلام عن استمالة قلوبهم.

ذكرناها سابقاً لذا وضع الاسلام طرقاً متعددة للقضاء عليه وانهاائه وقد انتهى من غير رجعة ومن الواضح ان انتهاء الحكم لانتهاء سببه أو غرضه لا يسمى نسخاً بالمعنى الخاص عند الاصوليين فالاحكام التي نظمت التعامل مع العبيد والجواري كانت للفترة الانتقالية وانتهت بانتهاء تلك الفترة التي مدتها لم تتجاوز القرن الأول الهجري.

وفي الحتام لساني عاجز وقلمي قاصر عن اداء الشكر لله عز وجل حيث أعانني بلطفه على تقديم هذه الخدمة المتواضعة للقرآن العظيم الذي يعجز عقل الانسان عن الاحاطة بأبعاده كما يعجز عن الاحاطة بالكون.

فإن كنت مصيباً فمن الله وإن كنت مخطئاً فمني ومن الشيطان وفي جميع الاحتمالات سأكون مثاباً ومأجوراً إن شاء الله لأنني لم أقم بهذا العمل إلا لوجه الله الخالص والله على ما أقول شهيد.



## المراجع

### تفسير القرآن الكريم

١. أحكام القرآن للشيخ الإمام أبي جعفر أحمد بن علي المعروف بـ (الخصاص) الرازي الحنفي (ت: ٣٧٠هـ) تحقيق الصادق قمحاري.
٢. أحكام القرآن للشيخ الإمام أبي الحسن محمد المعروف بـ (الكياالهراسي) الشافعي البغدادي (ت: ٥٠٤هـ) طبعة دار الكتب العربية.
٣. أحكام القرآن للقاضي أبي بكر بن عبد الله المعروف بابن العربي الحافظ المالكي (ت: ٥٤٣هـ) تحقيق محمد علي الجاوي.
٤. آلاء الرحمن في تفسير القرآن للعلامة الشيخ محمد جواد البلاغي. مطبعة العرفان.
٥. البيضاوي للقاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشوازي البيضاوي (ت: ٧٩١هـ).
٦. البيان في تفسير القرآن للإمام أبي القاسم الموسوي المغربي منشورات دار التوحيد.
٧. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب للإمام محمد الرازي فخر الدين بن ضياء الدين الشهير بطبيب الري (٥٤٤-٦٠٤هـ) نشر دار الفكر للطباعة.
٨. تفسير النسفي للإمام العلامة أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمد النسفي طبعة عيسى البابي.
٩. تفسير المنار للعلامة الشيخ محمد رشيد رضا.
١٠. حاشية العلامة الصاري للشيخ أحمد الصاري المالكي على تفسير الجلالين.
١١. روح المعاني للألوسي. (محمد بن عبدالله)
١٢. الكشاف عن حقائق التنزيل وهيون الاقاويل في وجوه التأويل للإمام أبي القاسم جبار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧-٥٢٨هـ) طبعة تهران.
١٣. مجمع البيان في تفسير القرآن للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي من أكابر علماء الإمامية في القرن السادس الهجري طبعة بيروت.
١٤. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للعلامة أبي محمد عبد الحق بن عطية الاندلسي طبعة الدوحة (ت: ٥٤١هـ).
١٥. مواهب الرحمن في تفسير القرآن لاستاذي وشيخي الشيخ عبد الكريم محمد المدرس أطال الله عمره ط ١٩٨٦م.
- الحديث الشريف وشرحه
١٦. صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦-٢٦١هـ) دار الفكر العربي.



١٧. فتح الباري شرح صحيح الامام ابي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري للامام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٢-٨٥٢هـ) تحقيق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

### المؤلفات في نسخ القرآن

١٨. الاتقان في علوم القرآن للعلامة جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ).  
 ١٩. الرأي الصواب في نسخ الكتاب للشيخ جواد موسى محمد عفانة.  
 ٢٠. فتح المنان في نسخ القرآن للشيخ علي حسن العريض.  
 ٢١. الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لأبي عبد الله بن حزم الاندلسي (ت: ٣٢٠هـ).  
 ٢٢. الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت: ٣٣٨هـ).  
 ٢٣. الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم للامام هبة الله بن سلامة الضرير (ت: ٤١٠هـ).  
 ٢٤. ناسخ القرآن العزيز ومنسوخه لابن البارزي (ت: ٧٣٨هـ).  
 ٢٥. النسخ في القرآن الكريم للدكتور مصطفى زيد نشر دار الفكر العربي.  
 ٢٦. النسخ في القرآن للشيخ عبد المتعال محمود الجبري.  
 ٢٧. نواسخ القرآن لأبي فرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) طبعة بيروت.

### المراجع الأصولية

٢٨. الإحكام في أصول الأحكام لأبي محمد علي بن حزم الاندلسي الفخاري مطبعة العاصمة القاهرة.  
 ٢٩. الإحكام في أصول الأحكام للعلامة الآمدي (علي بن محمد).  
 ٣٠. أصول الفقه للشيخ محمد المحضري المكتبة التجارية الكبرى.  
 ٣١. أصول الفقه في نسيجه الجديد للمؤلف.  
 ٣٢. التقرير والتحصيل لابن امير الحاج شرح التحرير للامام الكمال بن همام المطبعة الاميرية.  
 ٣٣. التوضيح والتنقيح لصدر الشريعة (عبد الله بن مسعود) المطبعة المحمدية.  
 ٣٤. جمع الجوامع للامام تاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي وشرحه للجلال المحلي.  
 ٣٥. مختصر المنتهى الاصولي لابن الحاجب بشرح قاضي عضد.

### علم المنطق

٣٦. البرهان للكنبوري (الشيخ إسماعيل بن مصطفى) (ت: ١٢٠٥هـ).  
 ٣٧. تهذيب الكلام للتفتازاني بشرح الحبيصي للشيخ عبد الله بن فضل.

### علم البلاغة

٣٨. المطول للتفتازاني. (سعد الدين)